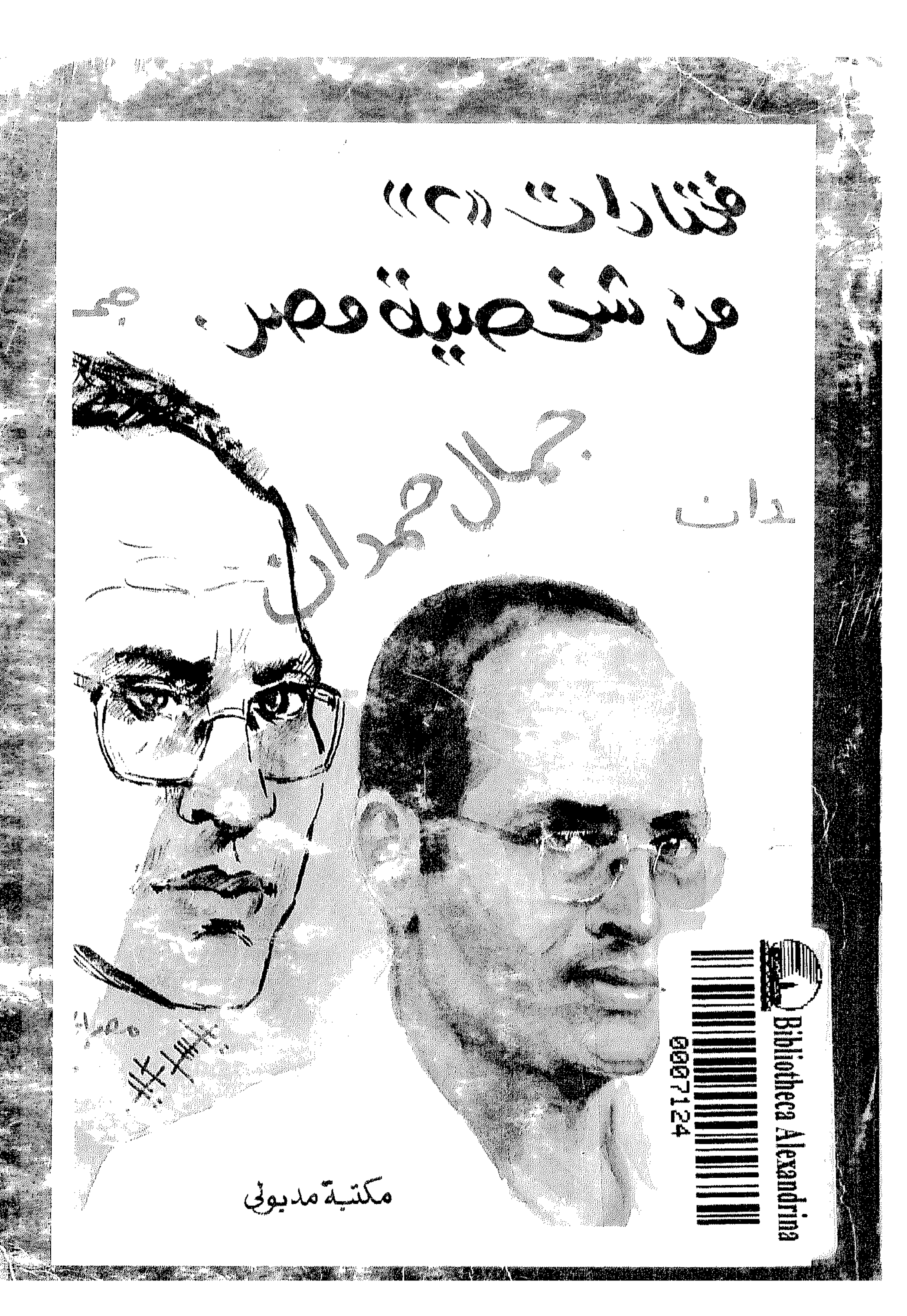

مختارات «٢»
من شخصية مصر
جمال حمدان
مكتبة مدبولي
Bibliotheca Alexandrina
0007124



مختارات «٢»

من شخصية مصر

جمال حمدان

مكتبة مدبولى



بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديم

لاقى كتاب « مختارات من شخصية مصر » للعالم الراحل الدكتور جمال حمدان ، والذى صدر مؤخرا نجاحا عظيما وتردد صداه فى مختلف الأوساط العلمية والثقافية ، صادف هوى فى نفوس الباحثين والمثقفين لما حواه من دراسات جادة وأصيلة تهم كل مصرى ، بل وكل عربى ، ولما توخاه من إظهار وإبراز قيمة هذا العمل الفذّ بتقريبه إلى أذهان وأفهام الأجيال المعاصرة والجديدة ، مع مراعاة ظروف عصر السرعة الذى نعيشه والذى تتزاحم فيه شتى ألوان الثقافة .

وقد حدا بنا هذا الاقبال وذلك القبول إلى الإقدام على إخراج الجزء الثانى من هذه المختارات ، الذى يضم أيضا بين دفتيه طائفة من الدراسات الرائدة التى تمس عدة جوانب جوهرية من حياتنا وقد طرح

الراحل الكبير فى هذه الدراسات عصارة أفكاره ووجهات نظره الثاقبة ، بأسلوب أدبى وعلمى فريد .

فقد تناول فى الفصل الأول الشخصية الإقليمية لمصر ، وهى جزء من مقدمته لموسوعتة « شخصية مصر ـ دراسة فى عبقرية المكان » . وأتى فى الفصل الثانى على شرح خريطة الاقتصاد المصرى ، مع التركيز على الصناعة والزراعة . أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين ، مبينا خصائص هذه الثروة وامكانياتها ومستقبلها . وجاء موضوع السد العالى ليشغل الفصل الرابع بأكمله حيث ناقش فيه كل ماكتب فى هذا الصدد ، وتعرض لمختلف الآراء فناقشها بطريقته العلمية التى تعتمد على التحليل والاستنباط والتوليف ، وخلص من كل ذلك إلى النتائج والاستنتاجات . وأورد فى الفصل الخامس عجالة موجزه كتبها عن السياحة فى مصر وموقعها من الاقتصاد المصرى . وجاء مسك الختام فى الفصل السادس حيث عرض لموضوع على جانب كبير من الأهمية والجدّية ألا وهو موضوع الاعتدال والشخصية المصرية ، ولا غرو أن هذا الموضوع يعتبر بحق موضوع الساعة ، وقد عالجه بموضوعيته المعهودة ومنهجه العلمى

الصارم ، وافصح فيه عن آرائه وأفكاره التى إن دلت على شىء فإنما تدل على بصيرة نافذة وتحليل سليم للأمور ، وما أحوجنا الآن إلى تدبر هذه الآراء والتمعن فى معناها ومغزاها ، لاسيما فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها مصرنا العزيزة التى وهبها جمال حمدان كل حياته ، فوهبته مصر الخلود .

وأود فى ختام هذا التقديم أن أطمئن القارىء الكريم إلى أن فكرة إخراج هذه المختارات ليست من بنات أفكارى ، وأن الفضل فيها لايرجع إلى شخصى الضعيف . فالواقع أننى تحدثت ، وفى جملة أمور أخرى ، مع أخى فى هذا الشأن مرارا ، ووافقنى بعد أن استكمل كتابة ملحمته الكبرى ، على هذه الفكرة فى آخر جلسة لنا قبل أن يغيب بجسده عن دنيانا وينتقل إلى رحاب الله . . .

رحمه الله رحمة واسعة ، وسلام عليه فى الخالدين .

دكتـــور
عبد الحميد صالح حمدان

الفصل الأول
فى الشخصية الاقليمية

أن تكن الجغرافيـا فى الاتجـاه السائـد بين المدارس المعاصرة هى « التباين الأرضى areal differentiation » ، أى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين أجزاء الأرض على مختلف المستويات ، فمن الطبيعى أن تكون قمة الجغرافيا هى التعرف على « شخصيات الاقـاليم personality regional » . وإذا كان الاقليم بهذا التعريف هو قلب الجغرافيا ، فمن المنطقى أن تكون الشخصية الاقليمية هى قلب الاقليم ، ومن ثم بيقين اعلى مراحل الفكر الجغرافى .

والشخصية الاقليمية شىء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الاقليم ، أى شىء أكبر من مجرد جسم الاقليم

وحسب . فهى إنما تتساءل أساساً عما يعطى منطقة تفردها وتميزها بين سائر المناطق ، محاولة أن تنفذ الى « روح المكان » لتستشف « عبقريتـه الذاتية » التى تحدد شخصيته الكامنة . وهذا هو فكرة الهيكل المركب compage عند بعض الجغرافيين الامريكيين أو مـايعرف كاصطـلاح عـام « بعبقرية المكان . genius loc » .

وإذا كانت ميزة وميسم الجغرافيا وصميم اصالتها ، وهى أيضا ما ترد به دينها للعلوم الاولية التى تأخـذ منهـا ، هى أنهـا كما يقـول لابـلاش « فن عدم فصل ما وصلت الطبيعة » ، فان هذا لايتبلور كما يتبلور فى دراسة الشخصية الاقليمية . إن روح المكان ، نحن نخلص ، هو أكثر من أى شيء آخر روح الجغرافيا كما تحـدث عنـه مثلا مؤلـفا كتـاب « روح الجغرافيا وهدفها » .

ومن الواضـح بعد هذا أن مثـل هذه النظـرة ليست تحليلية وحسب وانمـا هـى تركيبية فى الصـف الاول ، نظرة واسعة عالمية Weltanschauung كما يقول الألمان أو كـلية holistic بتعبير سمطس الشهير (hlism) . اذ لا شـك أننا إذا كانـا نريـد أن نقتنص روح المكان ونمسك به وهو فوار نابض بالحياة حتى نضع أيدينا فى النهاية

على « كلمة السر » فى الاقليم وعلى مفتاحه أو « شفرته » التى تمنحه أخص خصائصه وتفتح أعمق أعماقه ، فإن المطلوب اذن انما هو دراسة للكائن العضوى وهو حى غض وفى مجموعة ككل متعضون وليس كتحليل أو كتقطير اتلافى يمزق او يفتت هذا الروح ولا كفحص تشريحى لجثة مية أو محنطة post-mortem .

ليس هدفنا ، يعنى ، ان نشرح المكان لنقدم عن أعضائة واجزائه موسوعة كتالوجية وصفية ، أن تكن ضافية وافية إلا أنها خاملة راقدة . ولكن الهدف ا نعتصر روح المكان ثم نستقطره حتى يستقطب فى أدق مقولة علميه مقبولة ويتركز فى أكثف كبسولة لفظية ممكنة . ولمثل هذا فنحن بحاجـــــة الى جغرافية تركيبية فى المقام الاول ، جغرافية علوية رفيعة ، قل « سوبر - جغرافيا super-geography » ، لا تقف عند حدود وصف المكان بل تتعداه الى فلسفة المكان .

بل أننا لنذهب إلى ابعد من هذا . إن هدف العلم ، أى علم ، وهو أيضا مقايسه ومحكمه كعلم حقيقى ، انما هو الوصول من آلاف التفاصيل ودقائق الجزئيات وركام المعلومات الى الكليات العامة

والمعادلات المركبة أو البسيطة الضابطه والقوانين الأساسية الحاكمة . ولقد حاول آينشتين ، على سبيل المثال ، أن يختزل الكون كله فى معادلة رياضية واحدة .

والجغرافيا ، لا ندرى لسوء الحظ أو لحسنة ، علم الخاص specific لا العام generic ، أو بلغة فلاسفة المعرفة علم تصويرى idiographic أكثر مما هو علم تقعيدى nomothetic ، أو بلغة مبسطة علم المتفرد المتوحد المطلق sui generis, unique لا النمطى المتكرر النسبى . فالجغرافيا كالتاريخ لا تعيد نفسها بالضبط ، ولا الاقليم يكرر نفسة بصرامة . ومن ثم فلا « قانون » للاقليم من حيث هو ، ولاسبيل إلى أن نطمع فى وضع « أقانيم الاقاليم » كما قد نقول . ولكن على الاقل فلنحاول من الناحية الاخرى أن نصل ، ان لم يكن الى المعادلة الشاملة الاحادية الحاكمة ، فإلى أنسب عدد من المعادلات الجزئية «ولوغاريتمات الجغرافيا » التى تعد مفتاح الاقليم وتختزل روح المكان فيه .

وعدا هذا ، فمن الواضح كذلك الى حد البديهى أن دراسة الشخصية الاقليمية لا تقتصر على الحاضر وأنما هى تترامى بعيدا عبر الماضى

وخلال التاريخ ، لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على الفاعلية الايجابية للاقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الاقليمية . فالبيئة قد تكون فى بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق من خلال الانسان ، ولربما كانت الجغرافيا احيانا صماء ، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق أن التاريخ ظل الانسان على الارض ، بمثل ما أن الجغرافيا ظل الارض على الزمان ، بينما يضيف قول آخر أن معظم التاريخ أن لم يكن « جغرافية متحركة moving geography » ، فإن بعضه على الاقل « جغرافية متنكرة in disguise » .

لهذا كله نجد أن البحث فى الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من الجيولوجى الاركيولوجى سيريل فوكس فى مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا The Personality of Britain » إلى حسين مؤنس فى « مصر ورسالتها » وشفيق غربال فى « تكوين مصر » الى صبحى وحيده فى « أصول المسألة المصرية » وحسين فوزى « سندباد مصرى » .

ولكن لعل طريق الجغرافى أكثر غنى وتنوعا مع ذلك فى المناهج والطرائق ، وربما كان كذلك أرحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان

والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الاركيولوجيا ومن الفلك حـ
الانثروبولوجيا ، وذلك اذا اقتصرنا فقط على ذكر أقصى فروع الـ
المتطرفة واطرافه الهامشية الحدية . وفضلا عن هذا فإن وحدة مـ
الحقة انما تتبلور فى جغرافيتها الباقية ، أكثر بيقين مما تبدو فى تاريـ
المفعم بالمتغيرات ، والاستمرارية بالبديهة أبرز فى جغرافيتها ، فيما
الانقطاع أغلب بالمقارنة على تاريخها .

لهذا وذلك نجد الشخصية الاقليمية مطلبا أثيرا بين كبار الجغرافيـ
ابتداء من لابلاش فى مقدمتة القيمة لكتاب لافيس عن تاريخ فرنـ
« شخصية فرنسا الجغرافية » الى أندريه زيجفريد فى كتابه « سيكولوجـ
بعض الشعوب » ومن ماكيندر فى « بريطانيا والبحار البريطانية » حـ
حزين فى دراساته الاصيله المتعددة والوضاءة عن البيئة والموقع فـ
مصر عبر التاريخ .

فى طبيعة الجغرافيا

وانه لطبيعى - اليس كذلك ؟ - أن يكون للجغرافى كلمة فى هـ
المجال ، والا فالى من يتجه المواطن العادى والمثقف العام لمعر
جوهر وطنة ؟ الى من سوى ذلك الذى « يتخصص فى عـ

التخصص ، كما وصف ، وهو هكذا وصف لانه الاخصائى الذى يضرب بحرية فى كل العلوم ، يربط الارض بالنـاس ، والحاضر بالماضى ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، ويكاد يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الارض ـ كل أولئك ، وهذا تحفظ شرطى وشرط قطعى ، من خلال وجهة نظر موحدة صارمة وأصيله هى الاقليم والفكرة الاقليمية .

والجغرافيا بهذا ليست كما قد يبدو على السطح علما موسوعيا فضفاضا أو بحرا لا ساحل له ، بل هى علم تكاملى بالضرورة ، بل العلم التكاملى بامتياز . الجغرافيا انما الجسر الذى يربط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتصل مـــا فصل التخصص الاكاديمى الضيق . الجغرافيا ، باختصار ، ليست علم « من كـــل بـســتـــان زهرة omni-um gatherum » ، ولا الجغرافى هو « حاشد محتطب بليل rag-and-bone intellectual » وحتى أن بدت الجغرافيا على السطح علما موسوعيا ، فإنها فى الجوهر وبالفعل علم ملحمى على موسوعيته ، علم العالم لا علم العلوم .

لا ، وليست الجغرافيا بهذا مجرد علم معقد ناقل ، شمولى دون

اضافة كما قد يتوهم أو يهمهم أو يتبرم البعض . نعم ، هى بالتعريف
والتصنيف المنهجى علم مركب ثانوى لا أولى الى أبعد حد . ولكنها في
جوهرها الفلسفى علم بسيط أساسا ، بل بسيط للغاية ، تكاد تقول غريز
أو فطريا ، وإن شئت فقل هى بين العلوم علم الفطرة كما أن الاسلا
بين الاديان دين الفطرة . والفطرة هنا هى أساسا فكرة الاقليم : الارض
مختلفة بطبيعتها ، وما على الجغرافيا الا أن تطالع وترصد وتدرس
اختلاف الارضين : هذا كل شيء . ومن هذه الطبيعة ولا شك جاء قد
الجغرافيا منذ أولى مراحل المعرفة الانسانية ، ثم كان خلودها بعد ذلك
كعلم مستقل لا غنى عنه قط ولا بديل له على الاطلاق .

أما انها علم ناقل فضولى متطفل على سائر العلوم جميعا ، مجر
علم تسجيلى وثائقى ، فليس صحيحا ذلك دونما تحفظ وعلى وج
الاطلاق . فواقع الامر أن الجغرافيا بالدرجة الاولى علم « ميتابول
metabolic » ان صح التعبير ، أعنى علم تشرب وهضم وتمثل ث
اعادة افراز وتشكيل وتخليق . أو قل هى علم تصنيع لا تعدين ، أ
اردت تشبيها ميكانيكيا بدل البيولوجى . وحقا ، قد لا تكون بهذا او بذا
علما خالقا على مستوى الحقائق والمعلومات ، غير انها بوظيفته

الاساسية من الربط ورصد العلاقات تخلق جديدا بالتأكيد على مستوى الافكار والانماط . علم ناقل أذن كمعرفة ، خالق كفكر . ولكن حتى عند ذلك قد يعترض البعض قائلا : بل اعادة خلق هو أكثر منه خلقا أوليا مطلقا . ولكن ، حسنا ، يبقى مع ذلك أنه خلق فى حدود اعادة الخلق - أليس صحيحا ؟ والجغرافى بالتالى ، وعلى أية حال ، قارىء كل شىء ، ولكنة كاتب جغرافية فقط ، يأكل كل شىء omnivorous ، غير أن معدته لاتفرز إلا جغرافية صرفا .

عن طبيعة الشخصية الاقليمية

الأن فإن من المحقق أن طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة هذه لا تحقق فى شىء كما تحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية . فليست الشخصية الاقليمية مجرد تقرير حقيقه علمية مطلقة يمكن أن تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصائى ، وذلك على الرغم من أنها تعتمد أساسا - وما ينبغى لها غير ذلك - على مادة علمية موضوعية بحتة . انها عمل فنى بقدر ما هى عمل علمى ، وذلك رغم ما قد يجده البعض فى هذا من تعارض ظاهرى فكما يقول جلبرت احد دعاة الشخصية

الاقليمية ووريث مدرسة أكسفورد ، أن الجغرافيا هى فن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها » ، ويضيف أن « شخصية الاقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وأن تتطور وأن تتدهور ووصفها لايقل صعوبة »

على أننا مع ذلك نرى أن « فن » تناول المادة العلمية لايكفى وحده للتشخيص الاقليمى ، بل لابد كذلك من اطار من « فلسفة المكان » يحدد تلك الشخصية . ولهذا فنحن أيضا مع دبنام حين يعرف الجغرافيا بأنها « فلسفة المكان » . ومع اندريه شوللى حين يعتبر الفكرة الجغرافية « كنوع من فلسفة الانسان باعتبارة الساكن الرئيسى للكوكب الارضى » ومع ماكيندر حين يتحدث عن « الجغرافيا الفلسفية » وذلك دون أن نذكر دعوة البعض المتطرفة الى مايسمونه geosophy . ولا يعنى هذا او ذاك فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية con-crete philosophy قد ترتفع برأسها فوق التاريخ ولكن تظل أقدامها راسخة فى الارض ، فلسفة تحلق بقدر ما تحدق . والواقع انه لا انفصال للجغرافيا بحال عن صيغة فلسفية ما منذ قال سترابو عنها انها من عمل الفيلسوف الى أن قال كون « انما الجغرافى الجيد فيلسوف » .

ولئن بدا أن هذا يجعل للجغرافيا منهجا خلاسيا متنافرا يتأرجح ما بين علم وفن وفلسفة ، فاننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم متنافر غير متجانس فى مادته الخام ، وليس غريبا ان يكون كذلك فى منهجه . ماكيندر ، مثلا يعتبر الجغرافيا بوضوح فنا وفلسفة معا . هذا بينما يحسم ستامب لنا الموقف بإيجاز أبلغ من كل أطناب حين يقول ، أن الجغرافيا فى نفس الوقت علم وفن وفلسفة ، ويمكن أن نضيف للتوضيح : علم بعادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظرتها . والواقع أن هذا المنهج المثلث يعنى ببساطة انه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة الى مرحلة الفكر ، من جغرافية الحقائق المرصوصة الى جغرافية الافكار الرصينة التى تخاطب العقل وتتوجه اليه وتقدم غذاء جيدا متوازنا للفكر أكثر مما تستدعى الذاكرة (أو تستعديها !) بالحشو الممل والسرد السقيم الذى يتحدى الذكاء والذاكرة معا وعلى حد سواء . الحقائق والمعلومات كغذاء للفكر وكوقود للعقل ، ما يتبقى فى الذهن بعد ركام التفاصيل والجزئيات اللانهائية ليصبح خامة يعمل عليها الوعى الباحث . ذلك هو أعلى أهداف ومراحل العلم .

وكما قلنا ، لاتتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية الاقليمية . والواقع ان دراسة الشخصية الاقليمية تبدأ حيث تنتهى دراسه الجغرافيا الاقليمية التقليدية بالمعنى المدرسى المعروف ، ثم تتجاوزها لتمثل التتويج القمى والعلوى لها ، فهى أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافى، . فإذا كانت الجغرافيا الاقليمية تهتم أساسا بدراسة ، جسم ، الاقليم ، فتتناوله على الطريقة الاكاديمية بالتشريح والتحليل لتحديد أقاليمه الثانوية ودون الثانوية وتصف معالمة وملامحة النوعية وتوزيعاته وعلاقاته المكانية ، فان هدف الشخصية الاقليمية هو ، روح ، الاقليم قبل جسمة وبعده ، مثل جسمة وفوقه . الجغرافى الاقليمية العادية هى وصف المكان ، حيث الشخصية الاقليمية هى فلسفة المكان . الاولى جغرافيا تقريرية ، ولكن الثانية جغرافيا علوية تجاوزية . super-geography, transcendental geog .

والحقيقة أن الملاحظ أحيانا أن الجغرافى قد يدرس على البعد أو على الورق أقليما ما دراسة أكاديمية مستفيضة ، يحدد خطوط التضاريس والجيولوجيا ويحلل المناخ والنبات والتربة ويصنف ملامح الانسان ويصف معالم السكان والانتاج والاقتصاد ... الخ ، حتى اذا ما أتاه زائرا

على الطبيعة وجد نمطا من الحياة الجارية اليومية يرتبط بصميم البيئة الجغرافية ولكنة هو شخصيا يجهله ولا تسعفه فيه دراسته السابقة تلك . هذه الحلقة المفقودة ى بالدقة روح المكان وجوهر الاقليم .

لهــذا فإن المطلــوب جغرافيــة حيــة ، « جغرافية الحياة » بالدقة ، لا بمعنــى الجغرافيــا الحيوية ، ولكن بمعنى « جغرافية الحياة اليومية life geography everyday » ، تلك الذى اذا عرفتها عرفت كل شيء عن نمط وطبيعة وظروف وقوانين الحياة فى هذا المكان أو ذلك ، جغرافية الحياة التى أن بدآت من أعلى آفاق الفكر الجغرافى فى التاريخ والسياسة فانها لا تتقاعس عن ، او تستنكف ، أن تنفذ أو تنزل الى أدق دقائق حياة الناس العادية فى الاقليم ، بإختصار جغرافيا تنسج الحياة اليوميــة ودورة حيـاة الناس الجارية فى نمط الاقليم ومورفولوجية الارض .

ودراسة الشخصية الاقليمية بهذا المفهوم لا تجب الجغرافيا الاقليمية العادية ولا تلغيها بالطبع ، وانما هى تكملها بل وتصحح عيوبها وقصورها ، وكلتاهما على أية حال ناقصة بغير الاخرى . فهى بطبيعتها الديناميكية المتوثبة المتسائلة تدفع عن الجغرافيا تلك التهمة الشائعة من أنها علم « سكونى » جامد أو خامل ، فتنفث الحياة فى عظامها وتدفع الدم فى شرايينها التى قد تتصلب أحيانا .

من الناحية الاخرى فليست الشخصية الاقليمية دراسة ذاتية غير موضوعية ، ولا هى تقديرية بدل التقريرية ، كما لا تعد من قبيل الاحكام القيّمة judgement values ، وانما هى فى الجوهر والاساس تقييم علمى للدور الجغرافى ، للنمط الجغرافى ، وللفاعلية الجغرافية . انها جغرافية طموح ، تتجاوز الجغرافيا التقليدية ولكنها لا تتجاوز المكان ولا العلم .

دراسة مصر

والبحث الحالى - وله جذور أو ربما بذور فى عمل سابق للكاتب يحاول أن يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر . ومصر لا شك موضوع مثالى لهذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة جغرافية واضحة الحدود والتقاطيع ، ولما تملكه من تاريخ الفى حافل . الغريب فى الامر ، مع ذلك ، أن مصر جغرافيا وبالمقاييس العلمية العالمية الرفيعة ما تزال الى حد بعيد « آرضا بكرا » ولا نقـول « أرضا مجهولة » . الاغرب أن هذا يصدق على كلا المستويين الاكاديمى المتخصص والثقافى العام .

حقا لقد كتب شيء لابأس به عن جغرافية مصر بمختلف اللغات ، خاصة الاجنبية ، ولعلماء أجانب غالبا ، الا أنه على قيمته وخطره مجرد نواة متواضعة نسبيا أو شظايا متناثرة هنا وهناك ، والكل لا يعدو قطرة من محيط اذا كان المستهدف مكتبة جغرافية وطنية بالمعنى العالمى . وليس فى العربية حتى الأن مرجع علمى واحد عن جغرافية مصر ، مرجع جامعى أو فوق جامعى جدير بالكلمة . بل ولعلك واجد لدينا بالعربية كتبا جغرافية عن بعض البلاد الاجنبية أو العربية أضخم وأجل مما نملك عن مصر .

هذا فى حين أن الجغرافيا ليست بالضرورة ، عن البلاد النائيـــة الغريبــة ، ، ليست دائما شيئا نذهب اليه ، وانمــا هى ببساطــة حولنــا ، تحيــط بــنا ، ونحــن فيهــا ، كالهواء نتنفسها . الجغرافيا ـ كالاحســان ـ تبدأ ببــينك ، ، بجغرا`فــية ـ الوطن home geogerphy ، . فكل شبر من أرض مصر ، كل قرية ، كل حقل ، كل تربة فى الوادى ، وكل جبل أو صخرة فى صحارينا ، ينبغى أن تغطى بمونوجراف مفصل مكثف على حدة .

هذا أكاديميا ، أما على مستوى الثقافة العامة فان الحصاد بائس ان

لم يكن حقا حصاد الهشيم . ولنعترف بلا مواربة اننا كمواطنين عاديين جهلة جدا بمصر . ان اقل من يعرف عن مصر ـ ولنقلها ولا نخف ـ المصريون . واما اكثر مايبدى المصرى العادى من دهشة او استخفاف وانكار او استنكار لما قد يساق أحيانا لا سيما على السنة الاجانب من آراء وأحكام عن مصر ، لا تعصبا بالضرورة ولكن مجرد وجل فقط . وما أكثر أيضا ما نسمع ونقرأ من أمثلة فادحة على الجهل العام الشائع والمتفشى بأبسط الحقائق عن مصر ، أحيانا على أعلى المستويات القيادية . خذ مثلا سيناء ، التى هى بالحاح وتكرار مخجل « سدس مساحة مصر » (الصواب ٦٪ أو ١/١٦ من مصر) ، أو أن مصر « نصف العرب » سكانا (الصحيح ربع العرب) .

لاعجب بعد هذا مانرى ومانلمس من تخبط التخطيط ، مثلا ، واحباطه واجهاضه فى عديد من المجالات وعلى معظم المستويات ، اذ لا تخطيط البتة أيا كان نوعه بلا جغرافيا . ثم فى ركاب التخطيط الفاشل هل من مفر أن يسير أو يستمر التخلف المادى والاقتصادى والحضارى العام ؟ دع عنك بعد هذا تردى سياستنا الخارجية وتدهورها وانحرافها . ان ثقافتنا الوطنية ـ علينا من أسف أن نخلص ـ قاصرة

محدودة ، وحتى عند ذلك فنحن نأخذها بطريقة عاطفية فجة أكثر منها علمية ناضجة . ونحن ـ حرفيا ـ ندفع لذلك كله ثمنا باهظا فى كل جوانب ونواحى حياتنا بلا استثناء .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا قط لم نكن أحوج مما نحن الأن الى فهم كامل معمق موثق لوجهنا ووجهتنا ، لكياننا ومكاننا ، لاكياناتنا وملكاتنا ، ولكن أيضا لنقائصنا ونقائضنا ـ كل أولئك بلا تحرج ولا تحيز أو هروب . ففى هذا الوقت الذى تأخذ مصر منعطفا خطرا ولا نقول منحرفا خطأ ـ فكل انحراف مهما طال أو صال وجال الى زوال ، ولا يصح فى النهاية الا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى تتردى مصر والرجال الى زوال ، ولايصح فى النهاية إلا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى نتردى مصر الى منزلق تاريخى مهلك قوميا ويتقلص حجمها ووزنها النسبى جيوبوليتيكيا بين العرب وينحسر ظلها ، نقول فى هذ الوقت تجـد مصر نفسها بحاجة أكثر من أى وقت مضى إلى إعادة النظـر والتفكير فى كيانها ووجودها ومصيرها بأسره : من هى ، ما هى . ماذا تفعل بنفسها ، بل ماذا بحق السماء يفعل بها ، الام ، والى

أين ... إلخ ... إلخ ؟ وبالعلم وحده فقط ، لا الاعلام الاعمى ولا الدعاية ولا التوجيه القسرى المنحرف المغرض ، يكون الرد .

ان مصر تجتاز اليوم أخطر عنق زجاجة وتدلف أو تساق إلى إحرج أختناقة فى تاريخها الحديث وربما القديم كله . ان هناك انقلابا تاريخيا فى مكان مصر ومكانتها ، ولكن من أسف الى آسفل وإلى وراء ، نراه جميعا رأى العين ولكنا فيما يبدو متفاهمون فى صمت على أن نتعامى عنه ونتحاشى أن نواجهه « فى عينه » ووجها لوجه ، ونفضل أن ندفن رؤوسنا دونه فى الرمال . لقد تغيرت ظروف العالم المعاصر والعالم العربى من حولنا ، فلم يعد الاول بعيدا نائيا ولا عاد الثانى مجرد « أصفار على الشمال » .

ففى عصر البترول العربى الخرافى ، نخدع أنفسنا وحدنا اذا نحن فشلنا فى أن نرى أن وزن مصر وثقلها ، حجمها وجرمها قامتها وقيمتها، قوتها وقدرتها بين العرب وبالتالى أيضا فى العالم ككل ، قد أخذت تتغير وتهتز نسبيا فى إتجاة سلبى وأن كانت هى ذاتها فى صعود فعليا . ولم تعد مصر بذلك تملك ترف الاستخفاف والاستهتار بمن حولها من الاشقاء أو الانعزال المريض المتغطرس العاجز الغبى الجهول

الذى يغطى عجزه وتراجعه وارداده وترديه بكبره المغرور وصفه الاجوف وعنجهيته القزمية ، والذى يعوض مركب نقصه باجترار الماضى وأمجاده وتمجيد العزالة والنكوص بإستثارة أدنى غرائز الشوفينية البلهاء . من هنا فإن مصر فى وجه هذه المتغيرات بحاجة ماسة جدا الى اعادة نظر حادة فى ذاتها وإلى مراجعة للنفس أمينة وصريحة ، بلا تزييف أو تزويق ، بلا غرور أو ادعاء ، بلا زهو ولا خيلاء ، ولكن كذلك بلا تهرب أو استخذاء ، وبلا تطامن او استجداء .

مغزى الشخصية الاقليمية

ليس هذا فحسب . ففى هذا الوقت العصيب الذى يضطرم فيه الفكر فى مصر بل ويضرب اضطرابا بحثا عن شخصيتها العربية وتحديدا لمعدنها القومى الاصيل ولدورها الانسانى والحضارى ، تبرز بحدة الى المقدمة مسألة مغزى الشخصية الاقليمية ، المغزى الفكرى والعملى سواء بالنسبة إلى مصر أو إلى غيرها من البلاد العربية عامة . وهى مسألة تلقى مسئولية خاصة على الجغرافى الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة

مجتمعه ووطنه الكبير وقد يوظف الاكاديمى لصالح الايدلوجى والعلمى لصالح القومى .

تفسير ذلك أن البعض قد يرى أن الحديث عن الشخصية الاقليمية وما يضغط عليه أو يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقرية ذاتية فى الاقليم انما هو امر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب المشابهات بالضرورة ويبرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ، وبالتالى قد تكون له محمولات وظلال معينة أو قد تقحم عليه تخريجات أو تأويلات سياسية بعيدة أو قريبة .

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسعى اليوم حثيثا إلى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، إلا يعنى هذا - هكذا يتساءلون - التأكيد على « الوطنية » المحلية الضيقة فى وجه « القومية » العربية المشرقة ؟ إلا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انغلاقا وتشبثا اقليميا « بالمصرية » ازاء « العروبة » ؟ فهذا ما تكلمنا به بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، إلى آخر الوحدات التى يتألف منها الوطن الكبير ، أفلا يعد هذا بصورة ما سعيا واعيا أو

غير واع إلى التفرقة والتمزيق فى وقت نحن أحوج ما نكون إلى التماسك والتلاحم ؟

وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التى تكمن وراء القضية المثارة . انها اذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية الوحدة والتنوع . والمطلوب اذن ممن يتصدون لمثل هذه الدراسة ان ينقبوا عن أوجه الشبه لتأكيدها والضغط عليها . ونكاد نضيف ان المفهوم لذلك منطقيا وضمنيا أنهم مدعوون كذلك إلى اهمال أوجه الاختلاف الطبيعى آن امكن ، فكلما كنت وحدويا « طيبا » كان من الطبيعى أن تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيما ، وأن امكنك أن تغفل الفروق وتعتم التفرد المكانى فذاك خير واجدى وحدوية .

ولقد وصل الامر بهذا الاتجاه ، حتى من الناحية الشكلية أو الرمزية البحتة ، إلى حد يثير التساؤل أحيانا . ففى أيام الوحدة السورية - المصرية فى الخمسينات ، « الجمهورية العربية المتحدة » ، كان هناك

اصرار مبدئى شديد بين بعض المثقفين الوحدويين على محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعى الصرف بين اقليمى الوحدة ، بما فى ذلك حتى الحقائق الجيولوجية ذاتها والاسماء الجغرافية الطبيعية من بعدها . فعن الأولى ، شهدت تلك المرحلة محاولات فجة لاثبات وتأكيد الوحدة بين الاقليمين من خلال ابراز التشابه مثلا بين الصخور والتكاوين والطبقات الجيولوجية فيهما (كذا !) .

أما عن الثانية ، فقد ثار جدال فكرى حول أى التسميات نستعمل : الاسماء الطبيعية التى وجدت منذ فجر التاريخ سوريا ومصر أم الاسم الوحدوى المستحدث الجمهورية العربية المتحدة ؟ وواضح ان صميم المشكلة كان الظلال الوحدوية أو الانفصالية التى ظن أن هذه التسمية أو تلك قد توحى بها . ولكن الواقع أن التعارض لم يكن حقيقيا وكانت المشكلة شكلية إلى حد بعيد . فمصر (منذ مصرايم) ، كسوريا (منذ الاشوريين) ، أسم « جغرافى » ، بمثل كوكبنا هذا هو الارض واسم نهرنا هذا هو النيل ، وكل باق ولامفر منه ما بقيت هذه الارض وهذا النيل . أما الجمهورية العربية المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة

قامت وعن أمل شاهق مرموق . وهو بهذا لم يكن يقصد به أن يقتصر على مصر وسوريا حكرا إلى الابد ، وإنما كان المفروض ـ بالتعريف ـ أن يتسع يوما لدولة الوحدة العربية الكبرى . ولهذا لم يكن غريبا آن عاد اسم مصر ففرض نفسه فيما بعد على « جمهورية مصر العربية » ، وبالمثل فى « الجمهورية العربية السورية » الشقيقة .

حسنا ، ولكن هل حقا يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حتما أن تؤدى الاختلافات الطبيعية إلى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية الاقليمية لمصر أو المغرب أو العراق . . الخ يترادف مع الحديث عن « المصرية والمغربية أو العراقية » . . الخ ويتضاد مع العروبة ؟ أهى ردة بصورة ما مباشرة أو غير مباشرة إلى الفرعونية والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود عبقرية مكان خاصة بكل أو بأى قطر عربى مع دعوة القومية والوحدة العربية ؟

أما أن هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين أجزاء الوطن العربى ، فتلك حقيقة أولية كالبديهيات لايمكن لاحد أن ينكرها موضوعياً أكثر

مما يمكنه أن ينكر أن هناك مشابهات وأوجه تقارب بين بعضها البعض . فهناك مثلا تشابه أسى بين مصر والعراق كبيئتين فيضيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر جغرافية إلى حد بعيد بطبيعتها الجبلية المتوسطية ، وبالمثل تكرر الوحدات الصحرواية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن من الواضح تماما أن البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب بمثل ما تختلف البيئة العراقية عن سورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا أن نؤكد الفروق الطبيعية بين أقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكنا نقول أن ثمة فروقا ، وليس يجدى فى مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها فى سبيل وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعى باهت موهوم . انما الشخصية الاقليمية أشبه شئ بالشخصية الانسانية . فالشخصية ـ هذه وتلك ـ مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم . فاذا اشتركت شخصيتان فى الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا فى قلة منهما مهما تضاءلت ، فليس علينا

جناح أن نتكلم عن « تفرد » الشخصية فى كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون أن يعنى ذلك أى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فان من الخلط أن نظن أن الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبقرية المكان لهذا القطر العربى أو ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، وأننا إذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية أو إذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية . . الخ ، وآن القول بتفرد أى أو كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية أو سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وإنما من الوحدة البشرية تأتى . فالعبرة فى قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس ، أى وحدة القومية العربية بمعنى تجانسهم فى المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصلحة مترابطة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا أركان متوفرة فى القومية العربية ربما كم لاتتوفر فى قومية أخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الارض التى يحتلونها . ثم ان الوحدة الساسية وحدة وظيفية ،

والوحدة الوظيفية فى أى مجال لاتاتى من الوحدة التركيبية بل من التنـوع التركيبـى . فأى جـدوى من أن تتحـد أقطـار متشابهة منمطة فـى انتاجهـا ومواردهـا وإمكانياتهـا ، إلا أن يكـون مجـرد تمـدد أميبى عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمدأ « التنوع فى الوحدة » أو « الوحدة فى التنوع » .

ليس مما يضير قضية الوحدة العربية أذن أو يخرب حركة القومية العربية أن يكون لكل قطر من أقطار شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو بأخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين فى البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو فى نفس الوقت أمر لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولايعنى التمزيق السياسى أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية أو روح الاقليمية فى وجه الولاء القومى العربى الكبير أو على حسابه . لا ، ولا هو يمهد لنعرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف إلى العزة القومية الواسعة وينميها .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن كلمة « الاقليمية » تستعمل عادة

عند بعض الكتاب السياسيين كنقيض للقومية والعروبة ، وحينئذ تكاد لا تستعمل إلا مقرونة بصفة « الضيقة » ، اشارة إلى انفصاليتها الانانية أو الجاهلة . وهذا كله صحيح . غير أن من الضرورى إلا يختلط هذا الاستعمال مع الاستعمال العلمى لكلمة الاقليمية فى الجغرافيا . فهى فيها الاساس والمقياس ، لان الاقليم هو قلب الجغرافيا . والاقليم الجغرافى هو الوحدة المكانية المتجانسة الكاملة والمثالية . ومن الزاوية السياسية والقومية ، فان « الاقليم » الوحيد بالمعنى الصحيح فى العالم العربى إنما هو العالم العربى نفسه ، وليس دوله ووحداته السياسية الراهنة ، لانه هو وحده الوحدة الكاملة المتجانسة فى أسس القومية وهى اللغة وأخواتها . ولذلك فان الاقليمية هنا تتناقض تماما مع مفهوم القومية والوحدة ، ولا داعى للبس خطير نتيجة الختلاف المصطلحات ومدلول المفردات .

كذلك فلقد اثبتت الاحداث المؤسفة التى شهدتها الساحة العربية فى السنوات الاخيرة خطر تبسيط الامور وتسطيح العلاقة المركبة بين الوطنية والقومية أو الاستخفاف بأى منهما . فقد ثبت أن أكبر خطر يمكن أن يهدد القومية الصحية الصحيحة ، بعد خطر الوطنية الضيقة

الشوفينية المنحرفة المنغلقة ، إنما هو المغالاة فى ترجيح القومية والإسراف الكاسح فى تغليبها على الوطنية . المزايدة فى القومية ، يعنى ، لاتقل انحرافا عن المزايدة فى الوطنية .

بل لقد اتضح أن أكبر غلطة يمكن أن يرتكبها « صليبيو » القومية والوحدة من المثقفين التقدميين ، على سلامة مبدئهم ونيتهم ، هى المبالغة المتشنجة فى تسويد القومية وتغليبها على الوطنية إلى حد محو هذه الاخيرة أو تأكلها وتهرئها ، إذ أن رد الفعل المضاد أدى إلى التشبث المرضى الذى لايقل تشنجا وتعصبا بالوطنية . وقد خلق هذا كله فى العقل العربى أو اللاوعى العربى نوعا من الازدواجية والتضاد بين الوطنية والقومية ، حيث لاازدواجية ولاتناقض بالتأكيد وإنما متكاملة أو قطبان لمتصل مدرج واحد Continuum.

والواقع أن على القومية أن تحترم الوطنية وتقرها ، بمثل ما أن على الوطنية أن تعترف بالقومية وتقربها . ولعل المطلوب ليس تذويب الوطنية فى القومية بقدر ما هو تزويدها بها . وعلى أية حال فان الطريق الصحيح إلى القومية إنما يبدأ من الوطنية ، يغذيها ولايغزوها .

ففى البدء كانت الوطنية ، ثم اتسعت وامتدت ونمت إلى القومية . والقومية بدورها تبدأ ـ كالاحسان مرة أخرى ـ ببيتك ، بالوطنية . فأنت لايمكن أن تكون وحدويا سيبا دون أن تكون وطنيا بارا جيدا ، وبالعكس صحيح . وكما أن أكثر الاعمال عالمية فى الفن هى أكثرها محلية ، فلعل أشد الناس وطنية هو وحده الذى يمكن أن يكون أشدهم قومية مادام يحفظ النسبة والنغمة الصحيحتين بين الطرفين .

من هنا جميعا فاذا كنا قد جادلنا بأن الكلام عن شخصية مصر لايعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوفينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية فى مواجهة ضد القومية ، فاننا نضيف الآن أنه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيدا صحيا بغير تعارض . وإذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت وحدتها لانها ـ كما قيل ـ قد تجاهلت عمدا وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعانى وحدتها لانها تتذكر الجغرافيا أكثر مما ينبغى وتتذكر التاريخ أقل مما ينبغى ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل غرب أوربا تتعثر وحدتها لانها تتذكر كثيرا من التاريخ

وقليلا جدا من الجغرافيا ، إذا كان هذا فاننا فى الوطن العربى يمكن أن تنجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا أكثر وأكثر لان التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا ، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا ، بل وربما جاز لنا أن نقول أن الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل أن نمضى إلى شخصية مصر بافاضة أن نضغط على المغزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا لتخريج أو تأويل مبتسر . فما نرى فى شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت إلا جزءاً من شخصية الوطن العربى الكبير الملحمية الثرى ، وما نرى فى دراستها تعارضا أى تعارض مع أمل الوحدة الشاهق . وإذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا أمر طبيعى لجغرافى عربى من مصر . ومع ذلك فقد عقدنا بابا كاملا مطولا ذا فصول يضع مصر بين العرب فى الاطار التكاملى القومى الشامل مثلما يضع الوطنية فى اطارها الصحيح من القومية ويعقد صلحا علميا وعمليا وحياتيا أبديا بين قطبيهما المتجاذبين لا المتنافرين . واخيرا ، فضلا عن ذلك ، فانه يبقى

أملا كبيرا من آمال هذا الكاتب أن تتاح له فى المستقبل سلسلة كاملة فى الشخصيات العربية واحدة تلو الاخرى ابتداء من المحيط إلى الخليج . ولعلنا نبدأ ، بل لقد بدانا بالفعل ، بشخصية الشام عموما وسوريا الحبيبة خصوصا .

ما يكتب وما لا يكتب

فاذا ما عدنا بعد هذا الاستدراك الواجب إلى مصر ، فاننا نصطدم بمشكلة مؤسفة وجسيمة كالعقبة الكأداء . فنحن كشعب ـ لابد لنا بصراحة ان نعترف ـ لا نحب فقط أن نمجد ونطرى أنفسنا بحق وبغير حق ، ولكننا أيضا نحب أن نسمع عن أنفسنا ما يرضينا ويعجبنا أو يرضى اعجابنا بذاتناالوطنية وبشخصيتنا القومية . بل أننا لنكره أشد الكره أن نسمع عن عيوبنا وشوائبنا ونرفض باباء أن نواجهها أو نواجه بها . ولاتكاد توجد فضيلة أو ميزة على وجه الارض إلا وننسبها إلى انفسنا ونلصقها بها ، وإيما رزيلة أو عيب فينا ـ ان هى وجدت على الاطلاق ! ـ فلا محل لها لدينا من الاعراب أو الاعتراف ، وان اعترفنا

بها على مضض واستثناء فلها عندنا العذر الجاهز والمبرر والحجة القنعة أو المقنعة .

ومن طريف ما يلاحظ فى هذا الصدد اننا ، حين نرجع مثلا فيما نكتب عن أنفسنا إلى كتابات الرحالة والمؤرخين العرب فى العصور الوسطى أو الكتاب الاجانب المعاصرين ، ننتخب منها فقط تلك الاشارات الطيبة والمرضية ونحشدها حشدا « كفضائل مصر » ، مهملين ببساطة شديدة كل الاشارات العكسية أو المعاكسة التى أوردها الكتاب نفسه والتى قد تكون أضعاف الاولى كما وكيفا !

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب . فما أكثر بعد ذلك ما نقلب عيوبنا عن عمد إلى مزايا ونقائضنا إلى محاسن ، بل أسوأ من ذلك قد نتباهى ونتفاخر بعيوبنا وسلبياتنا ذاتها ! ولعل هذا تجسيد لقمة ما سماه البعض « الشخصية الفهلوية » . ويبدو عموما اننا كلما زاد جهلنا بمصر كلما زاد تعصبنا لها . بل الملاحظ اننا كلما ازدادت احوالنا سوءاً وتدهورا كلما زاد تفاخرنا بأمجادنا وعظمتنا ، كما زدنا هزيمة وانكسار كلما زدنا افتخارا بأننا شعب محارب ، وكلما زدنا استسلاما وتسليما كلما

زدنا تباهى بأننا شعب سلام متحضر . . الخ . أهو نوع من الدفاع الطبيعى عن النفس للبقاء ، أم خداع للنفس قاتل ، أم هو الاول عن طريق الثانى ؟

أيا ما كان ، فنحن معجبون بأنفسنا أكثر مما ينبغى والى درجة تتجاوز الكبرياء الصحى إلى الكبر المرضى . نحن نتلذذ بممارسة عبادة الذات فى نرجسية تتجاوز العزة الوطنية المتزنة السمحاء إلى النعرة الشوفينية الساذجة البلهاء أو الهوجاء . انه مركب عظمة بكامل أبعاده وبكل معنى الكلمة . وهذا ـ سنرى ، بل كما نرى حولنا بالفعل ـ مقتل حقيقى كامن بالشخصيــة المصريـة . فمـن المحقـق الذى لايقبل جدلا أو لجاجا ان كل مـركـب عظمــة فعلى أو مفتعل انما هو « مركـب نقـص مقلـوب » : انه تعويض مريض عن شعور هو أصلا مريض اكثر : شعور بعدم الثقة ، بالعجـز والقصـور ، باليـأس ولاضمور والاحباط والنحدار . . . الخ

وبديهى ان هذا الشعور يرجع فى حالتنا الى ميراث القرون والاجيال الكاتمة الكئيبة مـن الاسـتعمار والتبعية والاستبداد والمذلة والتخلف

والفقر . ومن هنا جميعا تبدو الهوة هائلة والتناقض فاحشا الى حد السخرية بين واقعنا وحقيقتنا وبين ادعاءاتنا وطنطناتنا ، بل ذلك والى حد قد يذكر بمقولة « يا أمة ضحكت من جهلها الامم » تلك التى حرفنا بعضها مؤخرا ـ سنة التطور ! ـ الى « ياأمة ضحكت من جبنها الامم » .

وبطبيعة الحال فان الموقف برمته لايعدو ، موضوعيا ، قطعة من الطفولة أو المراهقة الفكرية أو عدم النضج ، من آياته ، أكثر ، أن تقييمنا الذاتى لشخصية مصر والمصرى يخضع للذبذبة الحادة العنيفة بحسب المتغيرات العابرة من انتصارات أو هزائم بحيث نتردد أو نتردى من النقيض الى النقيض المطلق . فنحن نضخم من ذاتنا الى خد السخف ونكاد نؤله مصر حين ننتصر ، بينما ننهار ونكاد نسب أنفسنا عند أول هزيمة أو انكسار . أو لعله العكس أحيانا من قبيل التعويض .

حتى عن مستقبل مصر ، نحن إما متفائلون باسراف يدعو الى السخرية والاشفاق أو متشائمون الى حد متطرف قابض للنفس . ففى النظر إلى مستقبلنا نلاحظ غالبا أن هناك من جهة خطر المتفائلين ، اما بسذاجة أو بخبث شديد ، أولئك الذين يفضلون خداع النفس لراحة البال

على مواجهة الحقيقة المرة « فى عينها » . ومن جهة أخرى هناك خطر المتشائمين المنذرين المحترفين الذين افقدهم التوتر حس النسبية الصحيح هم أيضا . باختصار ، مصر أمـا « بخيـر » دائمـا ، أو « فى خطر » أبدا . وكلا الحكمين لايرى أو يضع الحقائق فى حجمها الطبيعى السليم .

لا غرابة بعد هذا كله أن نجد معظم ما يكتب عن مصر غالبا ما يجنح الى المغالاة والتطرف أما نحو التهويل أو التهوين ، التهليل أو التقليل ، الايجاب أو السلب ، التمجد أو التنديد . فمصر إما أم الدنيا وما فتات التطور ، أما صناعة التاريخ وأما « رواق » التاريخ ، إما أصل الحضارة أو مثال التخلف الحضارى . . . الخ . موضوع بـلا موضوعيــة !

عند هذة النقطة ، وبغض النظر عن التشهير والتشويه أو النقد المغرض الهدام البادى الدوافع والاهواء والعداء ، لا يمكن لكاتب أو عالم أو مفكر أن يوجه الى مصر نقدا موضوعيا بناء صادقا ومخلصا الا وعد على التو والفور وللغرابة والدهشة : عدوا بغيضا أو حاقدا موتورا إن كان

أجنبيا ، وخائننا أعظم أو أحقر ان كان مـــصريا ، وهـــذا وذاك إنمـــا « افتراءات على مصر والمصريين » أو أكاذيب وأباطيل . . . الخ . وبالاختصار ، فنحن لمصريون أكبر جـــدا من النصح ، ومصر فوق النقد .

موقف خطر للغاية ، يصل الى حد الارهاب الفكرى « والمصادرة على المطلوب » مسبقا . وهو ببساطة مفجعة أكبر وصمة بالتدهور والانحدار الوطنى والتجمد والتخثر والتعثر القومى ، لاننا بمنطقة مطلوب منا ببساطة أن نصور مصر والمصريين كيوتوبيا على الأرض ، كفردوس أرضى . فالخطر كل الخطر فى وجه هذا الموقف أن قد يصبح خط المقاومة آليا هو الطريق السهل ، خط الديماجوجية والنفاق الوطنى وتملق ودغدغة غرائز الشعب وارضاء غرور بتزيين عيوبه وتضخيم محاسنه .

حينئذ يمسى الكاتب ، كشاعر القبيلة فى الجاهلية ، « صناجة » الوطن وبوق الشعب كيفما كانت حقيقتــها ومهما كانت هذة حقا أو باطــلا . وبذلك فقد الكاتب توا وظيفته الاجتماعية ومبرر وجوده

الوطنى . هذا والا فهو الصمت الكظيم يفرضه على نفسه فى إغتراب، ونفى ذاتى عن حماة الشعوبية ولا نقول الشعب ، أو أن يلوذ بالمنطق الوحيد المفتوح أمامه ، المنطق الانتقامى والانهزامى معا للاسف أو الانتحارى باختصار ، وهو منطق « خير عقاب لهذا الشعب هو ما هو فيه » !

والحقيقة أن ابن مصر البار الغيور على أمه الكبرى أنما هو وحده أولى - لصالحها ان ينقدها بقوة وبقسوة اذا لزم الامر وبلا مداراة أو أو مداورة . فصديقك من صدقك لا من صدقك ، ومن يك حازما فليقس أحيانا على من يرحم . بل أن هذا الكاتب ليؤمن ايمانا مطلقا بأن مصر لن تتغير ولن تتطور أو تخرج من حماتها التاريخية الراهنة الا حين يأتيها المفكر والحاكم الصادق كلاهما مع نفسه والجرىء مع جمهوره فيواجهه علنا بعيوبه بلا وجل ولا دجل .

بالمقابل ، وإن كان عن غير قصد بالطبع ، قد يكون أعدى أعداء مصر هم بعض المصريين المتعصبين ، أولئك الذين يدفنون باصرار رؤوسهم فى الرمال وبتغابون أو يتغافلون عمدا عن عيوبنا ، زاعمين

باستمرار أن أم الدنيا مصر بخير وأن ليس فى الامكان أبدع مما هو كائن ، متشنجين على كل مصرى ينقد مصر لصالحها ومتهمينه بتعنت أو بتخابث بعدم الولاء أو بالخيانة . . . إلخ .

المثير والمؤسف أكثر ، أن على رأس هؤلاء الاعداء لمصر بالجهل والجهالة وضيق الافق يأتى غالبا ولا نقول دائما الحكم والحاكم . فالسياسى ، الذى ـ بالتعريف ـ يبيع الوطنية للمواطن ، لا يملك إلا أن يقدم الاهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير . فمصر « أم الدنيا » أم الاختراع ، أم الحضارة ، فاتحة التاريخ ، فوق الجميع ، خير أمة إخرجت للناس » ، (« أم العرب » أيضا) . . . إلخ . والحاكم ، فى الوقت الذى قد يكون أكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى أو المعنوى أو كليهما ، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه ، الحاكم لا يتورع بالديماجوجية مع ذلك عن أن ينافقه ويتزلف إليه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتضخيم ذاته وتعظيم صفاته ومناقبه وأمجاده .

والقاعدة تقريبا عند كل حاكم أننا ـ بزعمه ـ نعيش دائما فى عصره

أروع وأمجد فترة فى تاريخنا وحياتنا بلا استثناء . كل عصر عند صاحبه هو ، وهو وحده ، عصر مصر الذهبى . تلك نغمة أزلية وبضاعة مزجاة يكررها كل حاكم منذ الفراعنة فى نقوشهم وسجلاتهم الهيروغليفية على جدران الآثار حتى اليوم فى أبواق الدعاية ووسائل الاعلام العملية التى لا تتحرج ولا تخجل .

ولان الحاكم ، بالنظرية أو بالتطبيق ، بالوراثة أو بالممارسة ، يتوهم مصر دائما ملكا له ، ضيعته أو قريته الكبرى ، هو الدولة وهو الوطن ، والولاء للوطن هو وحدة الولاء للنظام ، فإنه عتبر أن كل نقد موجه لمصر إنما هـو مـوجه إليه شخصيا ، وبالتالى فهو خيانة وطنية ، خيانة عظمى . بإختصار ، النظام أو الحاكم هو بالضرورة والواقع العدو الطبيعى لناقد مصر الموضوعى أيا كان . والغالب أنه يتخـذ مـن المفكـر الناقـد لمصر ، صبى الضرب whipping`boy ، التقليدى وكبش الفـداء الدورى عـلى مذبح الشعبية الرخيصـة ومـداهن الشـعب (وارهابه أيضا) .

الغريب المؤسف أن الشعب المخدوع الساذج نصف الجاهل قد يستأسد ويبطش بابنه ناقده الوطنى الذى يريد له الخير والسيادة فيدينه

ويسلمه تسليما لسوط الحكم ، وذلك بالقدر نفسه الذى يخنع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط . وهكذا للغرابة والدهشة قد نجد الشعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبادل مع قيادته العاجزة الفاشلة الباطشةغالبا وجلاده الغاشم الخائن أحيانا أنخاب خداع النفس عبادة الذات ، الأول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل ويتغنى بها ، والثانى يلهيه ويخدره عن استبداده وقهره أو خيانته وغدره بأحاديث المجد والوطنية والاصالة . . . إلخ .

وقد يشارك بعض زواحف الكتاب الانتهازيين والماجورى والعلماء العملاء فى هذه المحاورة المخزية أو الديالوج المدمر ، فتجمد لسلبياتنا ومثالبنا بأى منطق ، بل وقد تزين لنا العبودية فى الداخل و / أو فى الخارج أى للحكم الغاشم أو للعدو الغاصب على الترتيب . ولئن كان منطق عملاء الطغاة الزائف ليس إلا منطق العبيد ، إلا أن الناقد المثقف المفكر الوطنى الحق يجد نفسه هكذا فى النهاية محاصرا ـ للغرابة والدهشة أكثر ـ بين قوسين من الارهاب والترويع الفكرى والجسدى ، الحاكم الطاغى المغتر من جهة والشعب المكبل المقهور المغلوب على أمره من الجهة الأخرى . وهكذا يعود الناقد الوطنى مرغما مرة أخرى

الى المنطق المعكوس المرفوض ، منطق « عيوب الشعب وأمراضه ومأسيه ومآله ومصيره هى جميعا فعقابه الطبيعى المستحق » .

ولقد أثبتت لنا التجربة بالفعل أن أكثر ما يهدد دراسة « جغرافية الوطن » أنما هى الشوفينية (أى النعرة الوطنية) والشوفينيون ، سواء منهم الدعاة وأنصاف الكتاب المحترفين الذين يتعاملون فى الحماسة ويبيعون المبالغات والاثارة أو طبقة الحكام ممن لا يريدون تقليديا الا كل مدح وتعظيم للوطن كأنما يتوهمونه ملكهم الخاص أو لانه ينعكس من خلاله عليهم . فمشكلة الشوفينيين انك اذا نقدت أى شىء فى كيان البلد نقدا علميا موضوعيا بناء للاصلاح والتصحيح ، قالوا هدم لوجه البلد وتشويه وتشهير وربما خيانة عظمى . وعلى النقيض ، فهى مزايدة أو مبالغة منهم فى التعصب لمصر ، يتوقعون منك ان تجمد كل حجر فى ارض مصر وكل حقيقة تحت سمائها ، حتى تثبت أن « مصر فوق الجميع » وهذا هو هدفهم الاصيل أو الخبىء إن لم يكن شعارهم المعلن بالفعل .

هم إذن يريدون أن يحيلوا جغرافية الوطن الى نوع جديد من الوثنية الجغرافية التى تتمثل رقعة أرضية وترابا وصنما جبارا يعبد ويؤله باسم

الوطنية ، لهذا يرفضون حجرا وإرهابا فكريا على النقد العلمى النزيه للوطن ، يخضعون العلم فى النهاية للوطنية لا الوطنية للعلم . ولكنهم بذا انما يحاولون عبثا أن يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء قرونا - فالشوفينيون ينتمون أساسا الى الماضى . كما ان الحقيقة أن الشوفينية غير علمية نصا وروحا ، بل ضد - علمية رأسا ، وهى علميا مجرد « مركب نقص » طنى ، مقلوب أحيانا بادى الانتصاب . والاسوأ من هذا أنهما ضمان جازم بالتجمد والتخلف وضد التغير الى الافضل والتطور نحو الامام .

غير أن هذا ليس كتابا لمن يحبون أو يرجون خداع النفس أو الغير . ليس هذا كتابا فى النرجسية أو عبادة الذات الوطنية ولا محاول شوفينية للتجمد . ليس قطعة من الغزل العلمى ، ولا هو موسوعة فى « فضائل مصر » . ليس دفاعا بالحق والباطل عن مصر ، ولا هو هجوم عليها أيضا . وانما هو تشريح علمى موضوعى يقرن المحاسن بالاضداد على حد سواء ، ويشخص نقاط القوة ولضعف سواء بسواء . وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، بل ولا يكون العلم . فليس فى العلم « شعب مختار » ولا « أرض موعودة » . وكما أنه لاحياء فى الدين ، لاحساسية

فى العلم . وكما أن الوطن فوق الجميع ، فأنه أيضا ملك للجميع ، ولا فضل لحاكم على محكوم الا بالصدفة . وقد لا يرضى هذا الدعاة والسطحيين والامعات ، لكننا لهذا ندعم مناقشتنا دائما وبغزارة بالمصادر والاسانيد الواضحة والمراجع القاطعة .

كلا ، لقد اعتمدنا أكثر مما ينبغى على تاريخنا وأمجاده (علما بأن هناك اليوم خطرا من أن نجرد من افتتاحية هذا التاريخ على الاقل بفضل جهود بعض الاركيولوجيين النشطة والدائبة ضد مصر !) . ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كسلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيدا لذاتنا ورفعا لروحنا المعنوية فى الصراع . وهذا حق مشروع وواجب ، الا أننا أسرفنا على أنفسنا فى إستعماله حتى بتنا فى خطر الهروب من الحاضر الى الماضى بانتظام . فنحن مازلا نعيش على أطلال وأحداث تاريخية ، « كأم الدنيا » و « أم الحضارة » . . . إلخ ، وما زلنا نتعاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعفيمة التى أصبحت تستثير اما السخرية أو الاشفاق اما من الاعداء أو من الا صدقاء (وحديثا أيضا من الاشقاء) .

وليست هذة بالتأكيد دعوة الى نبذ روائع ماضينا أو القاء أمجادنا

القديمـة فى البحـر ، ولكن هذا الادمان ما عاد يجدى فى القرن العشرين وأمام متغيرات العصر . كذلك فنحن ما زلنا نتباهى بالاصالة ونجمع كل القيم المتوطنة الرثة المتهرئة وتقاليد واخلاقيات القرية المتهالكة المتهافتة المتخلفة المتحجرة التى لا تمثل الا رواسب الطغاة والذله وقيم العبودية وأخلاقيات العبيد وتقاليد الرياء والنفاق . . . إلخ .

هذا كله لا يعكس الا افلاسا فكريا وحضاريا وسياسيا مروعا ، حتى تكلست مصر واصبحت كلجة راكدة خامدة خاملة وصارت بالاجماع تقريبا ، دولة ـ مشكلة ، . ومهما اختلف الآراء بين الرضا والرفض وبين التهويل والتهوين ، فلن تختلف على أن مصر اليوم ليست فى أحسن أحوالها بالقطع ، أن لم تكن حقا فى أسوأها . ولا داعى ولا جدوى من خداع النفس .

كفانا اذن حديثا عن مزايانا ومناقبنا ، فهى مؤكدة ومقررة وهى كفيلة بنفسها ، ولنركز من الأن على عيوبنا ، لننظر الى عيوبنا بعيوننا فى مواجهة شجاعة ، لا لننسحق بها ولكن لنسحقها ، لا لنسىء إلى أنفسنا ولكن لنطهر أنفسنا . فعيوب الشخصية المصرية خطيرة وليست بالهينة أو الشكلية ، فهى التى أوردتنا مورد التهلكة فى الماضى ووسمت

بالهينة أو وصمت وسودت تاريخنا بالعبودية للطغيان فى الداخل دائماً وللاستعمار فى الخارج غالبا ، وهى التى تهدد حاضرنا بنفس الشكل بالخضـوع للديكتاتوريـة الغاشمة فى الداخل وبالركود للعدو الاجنبى الغاصب فى الخارج .

شخصية مصر
أم الشخصية المصرية ؟

وليست هذة أول دراسة من نوعها فى مصر أو عن مصر بطبيعة الحال وأن حاولنا أن تكون وافية دون اطناب . كذلك لايمكن لمثلها أن تكون نهائية أبدا ، غير أننا نأمل أن تشع من الضوء مثلما تنفث من الحرارة على شخصية هى بكل المقاييس وبإجماع الآراء من أغنى الشخصيات الاقليمية وأكثرها ثراء وتعددا فى الجوانب والابعاد . المهم ، على أية حال ، أنها دراسة عن شخصية مصر لا المصريين ، عن شخصية مصر لا الشخصية المصرية . والفارق حاسم كما هو دقيق . فرغم شر من التداخل الحتمى منطقياً ومن حيث المبدأ ، ورغم تركيز الجزء الاكبر من مادة هذا الكتاب فعلا على بناء مصر وأهل مصر

وسكان مصر بالضرورة عمليا ، فان هذه أساسا دراسة لشخصية مصر البلد والاقليم لا لشخصية المصرى أو الانسان المصرى من حيث هو .

أولا لأن الجغرايا أساسا « علم أشياء » لا « علم إنسان » كما علم بصد برون منذ وقت مبكر وكم يذكرنا بحق كل من أتى بعده . وليس معنى ذا أن الجغرافيا علم « يشيىء » الانسان بلا تحفظ كما يفلسف البعض . فإذا كان الاسان يدخل الجغرافيا من أوسع أبوابها مع ذلك ، بل وأحتل مركزها وبؤرتها وقلبها الى ذلك ، فإنما بمفهومين جغرافيين محددين وصلين . فللإنسان فى البيئة جانبان جغرافيا : الانسان كظاهرة جغرافية فى حد ذاته أى كعنصر جغرافى ، والإنسان كعامل جغرافى . فالانسان ، كساكن الإقليم l'homme`habitant الاول والاخطر ، ليس فقط أبرز وأوقع وأكثف وأهم « شيء » فهو كما هو أجلّه وأرفعه ، ولكنه أيضا أفعل وأقوى عامل فى تشكيله وتغييره وتثميره كما هو فى التعبير عنه . فمصر أذن كوطن المصرى ، والمصرى كصاحب البيت المصرى والبيئة المصرية ، هذان هما محور كتابنا وحداه كما هما أيضا حدوده .

هذا من ناحية . من ناحية ثانية فإن موضوع شخصية الانسان فى أى مكان ، تلك التى تتدخل بشدة مع فكرة « الطوابع القومية » هو

موضوع لازال حتى الآن فى دائرة الدراسة الشخصية أو الذاتية البحتة ولا يقوم بعد عـلى أساس علمى موضوعى وثيـق أو مقنـع . وفكرة ، انطباعات ، ذاتيـة أو سطحية عابرة ، والموضوع برمتة ، فضلا عن هذا ، يمنع نفسه بسهولة لاغراض الدعاية الشوفينية أو الحرب الدعائية ، قابل للاستغلال السياسى ، ويمكن ان ينحرف كثيرا الى حد العنصرية كما اثبتت التجربة النازية ، بل ويمكن أن يصل الى حد التشويه العامد والتخـريـب العدوانى الحـاقـد أحيانـا مثلما تفعل بالدقـة كـل كتابات ، الباحثين ، الاسرائيليين والصهيونيين عن شخصية المصريين والعرب عموما وبعد يونيو خصوصا ، تلك الكتابات التى تتغلف بغلالة العلم شكلا وادعاء ولكن تنضح بالتلفيق والتزوير والتضليل العلمى وتنتمى الى المخابرات أكثر مما تنتمى الى معاهد الابحاث وتعد أداة للسياسة والتبرير الاستعمارى وتأتى ضد العلم الحقيقى بل وتقع خارجة تماما كما اثبتت عمليا معركة أكتوبر .

الموضوع اذن مازال علميا فى مرحلة جدلية عنيفة ، ولا نقول هلامية وقد لا يمكن التوصل فية الى انتهاءات علمية يقينية الى الابد . وعلى أية حال ، فهو فى الاساس مجال الانثروبولوجى والاثنولوجى

وعالم الاجتماع والنفس أكثر مما هو مسئولية الجغرافى أو مشكلته . ونحن لم نعرض له هنا فى أضيق الحدود الضرورية كمجرد مماس للدائرة الجغرافية .

ملامح شخصية مصر

ليس سهلا أن نركز الشخصية الاقليمية فى معادلة موجزة ، لا سيما اذا كانت غية خصبة كشخصية مصر . ولكن البعض كثيرا ما ردد أن مصر « أرض المتناقضات land of paradox » أو بتعبير ملنر « أرض الاضداد land of anomalies » ، ربما تحت تأثير الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية ، و من ناحية أخرى التباين الشديد بين خلود الاثار القديمة وتفاهة المسكن القروى ، أو كذلك بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنبا الى جنب ولكن كما تتجاور الحياة والموت . ولكن اذا لم تكن هذه كلها نظرة جزئية سطحية ، فهى على الاقل ضيقة مخلة إن لم تكن مختلة ، لانها لا تعرض الا لجانب واحد من مركب عريض جدا . ولا تختلف محاولة التشخيص « بأرض الطغيان land of tyranny » عن ذلك كثيرا ، بل انها لتتعدى التبسط الساذج الى حد التشوية السافر .

والذى نراه هو اننا إزاء حالة نادرة من الاقاليم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها . فكثير من هذه السمات تشترك فيها مصر مع هذه البلاد أو تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا فذا حقا . فهى بطريقة ما تكاد تنتمى الى كل مكان دون أن تكون هناك تماما . وبهذا فانها تكاد تأخذ من كل طرف تقريبا ، اى تأخذ بالحد الادنى على الاقل كميا من الحد الاقصى من الحالات والسمات نوعيا .

ثم هى تأتى عادة النموذج المثالى والمثل الكلاسيكى فى كل شىء تشترك فيه تقريبا ، بحيث تبدو فى حد ذاتها وكأنها بللورة شديدة التبلور مر مكثفة متضاعفة على نفسها بدرجة نادرة ، وبالتالى كثيرا ما تذهب علما على نوع او عينة لاكثر من نمط أو بيئة أو قلم type`ocality ، ومن ثم هى مقياس نمطى يقاس عليه ويسب اليه . قديمـا ، مثـلا ، قالت الفـرس « كل جميـل يأتى من مصـر » ، بينمـا تحـدث الرومـان عن « القمح من مصر » . وحديثا فإن كل ما هو متميز بارز فى بابه أو فى بلده فهو نيله أو مصره ، ابتداء مـن « نيل السودان » (النيجر) الـى « مصر أمريكا » (نطاق القطن) . . . إلخ .

وبهذا تعود مصر فتأخذ أحيانا بالحد الاقصى كميا من الحد الادنى من الحالات والسمات نوعيا . وبهذا وبذاك معا تجمع بين الحد الاوسط على الاقل من التعميم والتخصيص الجغرافى ، من العمومية والخصوصية الاقليمية واذا كان لهذا كل من مغزى ، فليس معنى هذا أنها تجمع بين الاضداد والمتناقضات بقدر ما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرية ، بين أبعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها « ملكة الحد الاوسط » ونجعلها « سيدة الحلول الوسطى » تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس أمة نصفا ! وسط فى الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظره والتفكير . . . إلخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغمها . ان مصر جغرافيا وتاريخيا تطبيق عملى لمعادلة هيجل : تجمع بين « التقرير » و « النقيض » فى « تركيب » متزن أصيل . ونحن لهذا لا نملك الا أن نقول أننا كلما أمعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناها استحال علينا أن نتحاشى هذا الانتهاء : وهى أنها « فلتة جغرافية » لا

تتكرر فى أى ركن من أركان العالم . وفى كلمة واحدة ، شخصية مصر هى التفرد : sui generis ، the uniqueness of Egypt . وهى ما يعبر عنه كل كاتب أو زائر بطريقته الخاصة ومن مختلف ، بلد غريب . . . الخ . « ثمـة حقيقة مؤكـدة » هكـذا مثلا يكتـب نيـوبى B.H.Newby ، « وهى أنها شعب خاص ، وقد جعلهم تاريخهم وجغرافيتهم يختلفون عن سكان أية أمة من الامم » .

وحتى لا يكون هناك شك أو خلط ، نبادر فنقول ان كل اقليم او بلد هو يقينا متفرد ونسيج وحده الى حد أو آخر . فالجغرافيا كما اسلفنا لا تكرر نفسها أكثر مما يعيد التاريخ نفسه . غير أن واقع الامر بعد ذلك هو أن درجة الترفد ومدى التمايز ووحد التباين هى التى تختلف . وهنا تأتى مصر بكل سهولة على القمة . أنها قمة التفرد . وتلك هى حقيقة عبقريتها الاقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الفلتة هى التفاعل ـ أئتلافا أو اختلافا ـ بين بعدين أساسيين فى كيانها وهما الموضع site والموقع situation . فالموضوع نقصد به البيئة بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها ، أى البيئة النهرية الفيضية

بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله وتركيبه . . . الخ . أو كما يقول أحمد فخرى بحق فى « مصر الفرعونية » « لقد استمدت مصر شخصيتها الحقة من شخصية أرضها ونيلها » . أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والناس والانتاج حول اقليمنا وتضبطه العلائق المكانية التى تربطة بها . الموضوع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما نفسر شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد مثلا أن حجم الموضع كان لا يتكافأ دائما مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد أن الاول ينتظم قدرا ما من عزلة ، والثانى يفرض فيضا من الاحتكاك . وهما يأتلفان فى الاثر حين يدعوان الى الحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث أن زمامهما ليس محليا تماما وانما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كفلتة جغرافية نادرة . فما اذن ملامح هذه الشخصية فى قائمة عرض أولية مقتضبه ؟

هى بالطبع - لايمكن على الاطلاق ألا تكون كذلك ؟ - مثال النهر

الكامل . هى البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق ، بل هى بكل سهولة ، أكثر الفيضيات فيضية ، فى الدنيا . فأكثر من أى بلد آخر ، حياتها كلها هى النهر ، لا وجه لها بدونه . فسواء كانت هبة النيل ، هبة النيل الازق ، هبة الفيضان ، هبة التحاريق أو الشراقى ، هبة الفلاح أو هبة المصريين ، فإن مصر تظل فى التحليل الاخير هى النيل .

وهى ، بعد عالم الرى الصناعى التام وتجسيم بيئة الرى المطلقة والمجتمع الهيدرولوجى البحت . بل أن مصر من الناحية العملية ترعة أكثر مما هى أو بقدر ما هى نهر ، أو قل الترعة هى الترجمة التنفيذية للنهر . حسبك فقط أن شبكة ترعها والمصارف ليست أول وأقدم ما فى العالم فحسب ، وإنما كذلك أكثفها الى اليوم حيث لا مثيل لأطوالها بحسب المساحة أو السكان . انها ببساطة ابنه الرى جغرافيا ، وأن كانت أمة تاريخيا .

مثال النهر الكامل هى اذن ، ولكنها بالدرجة نفسها مثال الصحراء التامة أيضا منتهى التناقص ، أو لا تناقض على الاطلاق . فبنسبة المساحة تعد مصر احصائيا أكبر وأكثر الدول صحراوية فى العالم بلا

استثناء ، بما في ذلك دول الجزيرة العربية . وسيادة صحارينا ليست بالكم فقط ولن بالكيف أيضا ، فمصر بصحراويتها تأتى قمة الصحراء الكبرى مثلما هى قلبها . ليس هذا فحسب ، وانما صحارينا عينة جامعة مانعة لكل أنواع وأنماط وتنويعات الصحراء ، تصغير نموذجى للصحراء الكبرى .

من داخل متناقضة النهر- الصحراء يترى رتل من المتناقضات التى لا تقل أثارة وان كانت اقل درجة ضد - صحراوية anti-desert ، بل ليست بواحة ، وانما شبة واحة هى . فلا هى تعتمد على المياة الباطنية أكثر مما تعتمد على المطر ، ولا هى تنفصل عن اطار الصحراء أكثر مما تبتعد عن البحر . انما ماء بلا مطر ، تجمع بين نقيضتى الجفاف والحياة . وبالتالى فانها ارض زراعة بالدرجة الاولى ، مهدها على الارجح ، وأكثفها وجه اليقين .

لكنها للسبب نفسة أرض المزروعات لا النباتات ، النباتات الطبيعية أعنى . فليس هناك غطاء نباتي أو طبيعى عمليا ، لا حشائش ولا غابات ، ثمة فقط غطاء زراعى . مصر ، تكاد من ثم ان تقول ، زراعة بلا نبات . أو بتغير مفارقة لفظية ، مصر زراعة بلا راعى ، الا أن

يكون الراعى المزروع أو المصنوع ، أى زراعة العلف . وفيما عدا هذا الاستدراك ، فإن مصر من ثم الى حد أو آخر خبز بلا لحم وبقول بلا ألبان . فكان المصرى تقليديا وتاريخيا من مشاهير « أكلة الخبز » المتخصصين ، ومن « العواشب » لا « اللواحم » تقريباً أو نسبيا .

لا مطر اذن ، لا نبات طبيعى ، لا مراعى طبيعية ـ ولا لاندسكيب طبيعى كذلك . ففى طبوغرافى الوادى المجهرية المضغطة ، لا سيما الدلتا ، تختلط التصاريس الطبيعية بالصناعية الى أبعد حد ، وفى بيئة الرى الصناعى تحول الانسان المصرى الى عامل جغرافى موجب يغير ويشكل ويعيد تركيب اللاندسكيب الطبيعى باستمرار . فبآلاف الترع والمصارف المحفورة ، بضفافها المصنوع ، بسدودها وقناطرها العديدة ، وبالتسوية الصناعية الحتمية ، يخرج اللاندسكيب بشريا قدر ما هو طبيعى . وهكذ يتدمج الطبيعى بالصناعى والجغرافى بالبشرى فى الوادى بصورة دالة موحية ، مؤثرة ومؤشرة . والمحصلة النهائية : رى صناعى ، رعى صناعى تضاريس صناعية . ان مصر الفيضية هى بالضرورة والتراكم بيئة مصنوعة بقدر ما هى مطبوعة ، ومصنوعة « باليد » على وجه الدقة .

ليس هذا فحسب . ففى داخل هذه البيئة المتبلورة المثالية ، يبدو كل شىء فى مصر مكثفا الى أقصى حد ، مضغوطا متضاغطا على نفسه بشدة ، ابتداء من التضاريس نفسها الى السكان مرورا بالتربة والمائية والزراعة والسكن وسائر عناصر الحياة المادية . فتضاريسيا ، مصر الوادى مجرد خدش بسيط ضحل على صفحة الصحراء ، خدش سطحى بقدر ما هو طويل مديد . فالتضريس قزمية مجهورية ، والسطح كله من أعلاه الى أدناه يدور فى حدود الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية .

حتى مصر الصحراء نفسها خارج الوادى لا تعد مرتفعة بشكل خاص فأغلبها قطاع من « إفريقيا السفلى » ، هضبة أقرب الى السهول العالية ، وأقلها الجبال والقمم الشاهقة التى تعد مجرد شريحة أو حافة متواضعة من « أفريقيا العليا » . بل أن أخص ما يتميز به سطح مصر الصحراوى انما هو المنخفضات الغائرة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ، وبالدقـة فانها تنفرد بأكبر عدد فى أى من أعماق هذه المنخفضات . على أن هذ الهضبة المتواضعة تتخفض فى مجموعها حدودا قاطعة صارمة بما فيه الكفاية للوادى ، فتزيده تبلورا على تبلور ، وان زادته أيضا تحديدا على تحديد فى رقعته بحيث يبدو فى النهاية عالما متناهيا وسط تيه الصحراء أو جزيرة خطية وسط بحر الرمال المحيط .

ولكن اى خدش هو الوادى بعد ذلك ! ففى بيئة الرى ، حيث ارتفاع أو انخفاض منسوب الماء سنتيمترا واحدا قد يحيط الخط الفاصل بين الغرق والشرق أو الحياة والموت ، نكتسب ادق دقائق السطح قيمة وحيوية غير عادية ، بحيث نتائجه البشرية والحيوية . كذلك لا تقل التربة الفيضية ، المنقولة المتجددة ، تركيزا فى خصوبتها ، حتى غدت مضرب الامثال بل وتحولت بالمبالغة الى أسطورة أحيانا . وبعد هذا أو قبله لا ننس ـ كيف ؟ ـ كثافة المياه : فمصر النيلية هى ببساطة مجمع وجماع هيدرولوجية الحوض جميعا ، هى الوريث الطبيعى والشرعى لصافى إيراده ، واليها آلت كل ثمار شبكة روافده الهائلة وفيضاناته التراكمية .

اعجب ، والحالة هذه ، ان تكون الزراعة المصرية من أكثف وأغنى الزراعات فى العالم تقليديا ، مثلما هى من أقدمها وأكثرها استقرارا وثباتا على العصور ؟ ان الزراعة المصرية ، حتى الرى الحياض المتوسط الكثافة ، كانت دائما أقرب الى فلاحة البساتين ، والفلاح المصرى بستانى محاصيل حقل وأن لم يكن صاحب أشجار مثمرة ولا كان رجل فواكه بصفة خاصة .

لا عجب كذلك ان أتى الغطاء البشرى من عمران وسكن وسكان أشبه بترسانة بشرية سميكة مكثفة متضاغطة لا تعرف التخلخل ولا الفجوات . ومنذ فجر التاريخ تبدو مصر الوادى كأنبوبة مغلقة مكتظة بالسكان وتبدو مكدسة بالسكان كغابة متراصة من البشر فى ارخبيل غاص بالحلات والقرى والمدن . وكما كانت مصر القديمة تفوق فى عدد سكانها معظم بلاد العالم المعروف وتعادل وحدها العديد منها ، فإن كثافة السكان فى مصر الحديثة تعادل أو تفوق مثيلتها فى أغنى الدول الصناعية وأشدها تزاحما .

من الاساس الطبيعى والقاعدة الارضية ، الى الهيكل الاقتصادى الى الغطاء البشرى والصرح الحضارى ، مصر بكل سهولة وبكل تأكيد كثافة لا مساحة ، مثلما هى بمورفولوجيتها الطبيعية مسافة قبل ان تكون مساحة . انها بللورة محدودة الرقعة وان كانت مفرطة الامتداد ، غير انها أساسا مكثفة مركزة بلا حدود وبلا هوادة .

بل أنها لتزداد تكثيفا وتضاغطا باطراد . كعالم متناه طبيعيا ، يبدو الوادى غير قابل للنمو جغرافيا الا بالكاد وفى أضيق الحدود ، ولكنه مع ذلك ينمو باستمرار ويتسارع ، وانما رأسيا الى أعلى لا افقـيا الـى

الجانبين . فسواء فى الزراعة واستغلال الارض والمحاصيل والانتاج أو فى السكن والسكان من مدن أو كثافة ، بل حتى فى سمك طبقة الطمى النيلى ذاته ، فإن كل ما يفعل النمو كوظيفة للزمن هو يرفع الكثافة ويزيدها تكثيفيا على تكثيف بالارتفاع والتكدس والتراكم المطرد الى أعلى .

التجانس بعد التكاثف ـ تلك يقينا هى الكلمة المفتاح والنغمة الاساس داخل هذه البللورة المركزة المضغوطة . فرغم عديد الفروق الموضعية والمحلية والاقليمية ، يسود أجزاء الوادى قدر غير عادى من التشابة طبيعيا وماديا وبشريا . ففى هذه البيئة الفيضية ، النهر هو موزع كل شىء وضابط ايقاع كل شىء : الغرين والماء ، التربة والخصوبة ، الطبوغرافيا ذاتها ، الزراعية والانتاج ، العمران والسكان . ان النيل جغرافى مصر الاول وربما الاوحد ، أنه النهر الجغرافى بامتياز . وبحكم قوانين الارساب النهرى ، تميل هذه التوزيعات جميعا الى الحد الاقصى من التجانس والعدالة والتشابة والى الحد الادنى من التنافر والاختلال والتباين . وبالتالى فلا انقطاعات داخلية حاسمة ولا نطاقات متبلورة .

وبطبيعة الحال فان هذا أصدق وصح عن المناخ ، ذلك الغلاف

الرتيب والغلالة الضافية من أقصى الشمال تقريبا الى أقصى الجنوب . ومن جانبة فإن الترميب الجنسي أو التوزيع الانثروبولوجي لا يكاد هو الآخر يقل تجانسا ، رغم خضوعه لضوابط أخرى تماما بالطبع . فأهل مصر من أشد شعوب العالم تجانسا في الصفات الجنسية والمقاسات الجسمية خاصة الرأس ، ومن أكثرهم تشابها في السحنة والتقاطيع والملامح . . . إلخ .

وفي كل هذه النواحي والجوانب بغير استثناء تقريبا ، فإذا كان ثمة تغيير أو اختلاف فعلى الهوامش والاطراف . ومن ثم تبدو مصر الوادى طبيعيا وبشريا ، من التضاريس والمناخ حى العرق والعقيدة والقرية والمدينة ، جسما متجانسا الى أبعد حد ممكن ، لا تتطور نحو التباين التدريجي الا على الاطراف وحدها حيث تبزغ أو تبرز الملامح المحلية أو الابتعادات الخاصة سواء في المناخ أو البيئة الطبيعية أو المحاصيل الزراعية أو الحرف والمهن أو الموانى والمدن أو حتى العناصر الجنسية والجاليات الاجنبية .

لهذا تبدو مصر الوادى من وجهة الجغرافيا الاقليمية اقلميا رئيسيا سائد واحدا على الجملة ، ينقسم فقط أقاليم ثانوية باهتة أو شاحبة نسبيا ،

بل والى حد قد يتحدى الجغرافى الذى يتصدى لها بالتصنيف ، الامر الذى يلخص التجانس مثلما يؤكده . حتى مصر الصحراء ، هى الاخرى كما يتفق ، لا تتطور جديا نحو التباين والاختلاف الا على الاطراف سواء ذلك فى الارض والبيئة أو فى العناصر الجنسية والاقليات الوطنية .

من التجانس إلى الوحدة ، نقاة لا شك فيها ونتيجة حتمية . وهكذا بالفعل كان ، وهكذا كانت مصر دائماً . فمنذ فجر التاريخ ، وقبل أي بلد آخر بقرون علي الأقل ، بزغت مصر كشعب واحد تجمعة وطنية واحدة في وطن واحد علي شكل دولة أحادية : تلك أقدم أمة في أول دولة في التاريخ ، الأمة

– الدولة والنموذج چيوبوليتيكيا ، قل أم الأمم ، وان كانت أبعد شيء عن أمة الأمم ، بل أنها لم تكن الأولي إلا لأنها بالدقة لم تكن الثانية .

وما من شك ان وراء هذه الوحدة السياسية العريقة الوثيقة والعروة الوثقي تكمن عوامل التبلور الجغرافي ووحدة البيئة الطبيعية والوظيفية والتجانس الأرضي والجنسي والبشرى . كذلك فمنذ ولدت هذه الوحدة

فانها قلما عرفت الأنفراط أو الإنحلال ، كما لم تعرف التقسيم لا بالطول ولا بالعرض ، لا بالتصنيف ولا بالتربيع ، لا في ظل الإستقلال ولا حتى الإستعمار . ان مصر لم تكن قط مجرد « تعبير جغرافى » وحسب ، بل كانت دائماً تعبيراً سياسياً منذ البداية وإلى النهاية .

من الوحدة إلى المركزية ، جاءت خطوة منطقية أخرى إلى الأمام ، ولكن من المركزية إلى الطغيان تمت خطوة أخيرة ومؤسفة إلى الوراء . عن الأولى ، فلا جدال أن الدولة المركزية والمركزية العارمة ملمح ملح وظاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطراً عن ظاهرة الوحدة الوطنية نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعية . فبقوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الأمتداد الطولى الخطى الجسيم ، فرضت المركزية السياسية والإدارية ثم الحضارية نفسها فرضا فى شكل حكومة طاغية الدور فائقة الخطر وبيروقراطية متضخمة متوسطة أباً وعاصمة كبرى صاعدة إلى أعلى صاروخياً وشامخة فوق البلد غالباً . يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا استثناء تقريباً . ومنذئذ وإلى الان كقاعدة أيضاً ، أصبحت المركزية ، الحكومة ، البيروقراطية ، العاصمة

أطرافاً أربعة أو مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولمرض مستعص تقريباً

على أن السمة الأكثر سلبية والمرض المدمر حقاً إنما تردى المركزية إلى الإستبداد والطغيان . ومهما أختلفت التسميات بين الطغيان الفرعونى أو الإقطاعى ، وسواء عد هذا قطاعاً عادياً من « الإستبداد الشرقى » بنمطه المعروف أو عد قمته وأعتى صورة كما يرى الكثيرون ، وأيا كانت النظريات المطروحة فى تفسيره من « نمط الإنتاج الآسيوى » إلى « المجتمع الهيدرولوچى » وبيئة النهر والرى والزراعة الفيضية ، فان الطغيان والإستبداد الغاشم الباطش هو من أسف حقيقة واقعة فى مصر من بدايته اليوم مهماتبدلت أو تعصرت الواجهات والشكليات .

وسواء كانت مصر أم الدنيا أو أم الديكتاتورية هى النقطة السوداء والشوهاء فى شخصية مصر بلا استثناء ، وهى منبع كل السلبيات والشوائب المتوغلة فى الشخصية المصرية حتى اللحظة ، ليس على مستوى المجتمع فحسب وكلن الفرد أيضاً ، لا فى الداخل ولكن فى الخارج كذلك .

ولقد تغيرت مصر الحديثة فى جميع جوانب حياتها المادية

واللامادية بدرجات متفاوتة ، الا نظام الحكم الاستبدادى المطلق بالتحديد والفرعونية السياسية وحدها ، فهى ما تزال تعيش بين (أو فوق ؟) ظهرانينا بكل ثقلها وعتوها وان تنكرت فى صيغة شكلية ملفقة هى « الديمقراطية الشرقية » أو بالاحرى « الديموكتاتورية » . والمؤكد أن مصر المعاصرة لن تتغير جذريا ولن تتطور إلى دولة عصرية وشعب حر الاحين تدفن الفرعونية السياسية مع آخر بقايا الحضارة الفرعونية الميتة .

تلك سلسة متداعية من السمات والخصائص الاساسية البارزة أو الكامنة فى شخصية مصر على مستوى الموضع أو من الداخل . غير أن هذه الشخصية لاتقل فى خصائصها تبلورا وتميزا وتفردا على مستوى الموقع أو من الخارج . وملامح الموقع تعد من أخطر مفاتيح تلك الشخصية . فهنا بالدقة يصل تعدد الابعاد والجوانب فى شخصية مصر إلى حده الاقصى ، اذ تتفاعل جوانب الموقع مع جوانب الموضع اما فى تلاق وتلاقح أو فى تعارض وتناطح ، وبهذا التفاعل الخلاق تكتمل تلك الشخصية حتى تبلغ منتهى مداها ومدى آفاقها ، وتخرج مصر

من بينها وهى واسطة العقد ومتوسطة الدنيا وسيدة الحلول الوسطى . هى أولا دون مدارية بمروضها وان لامست أطرافها المدار، ولكنهامتوسطية بعرضها وان تماست معه بالكاد . على أنها ان تكن دون مدارية ـ متوسطية بجسمها ، فانها موسمية بجذورها وأصولها المائية وهيدرولوجيتها الحبشية . كذلك فلئن كانت قد تحولت بالرى الدائم حديثا إلى « موسمية دائمة » على ما فى التعبير من تناقض ، فانها تظل ـ مجازا بالطبع ـ آخر الموسميات شمالية ، وهى بهذا وذاك جميعا من أقل المداريات مدارية ، وأقل المتوسطيات متوسطية ، وآخر « الموسميات » شمالية ، بمثل ما وجدناها بالموضع من قبل أكثر الفيضانات فيضية .

وهكذا جمعت مصر فى آن واحد بين قلب افريقيا وقلب العالم القديم ، واخذت من المداريات زبدها دون زبدها ، فظفرت من النيل بجائزته الكبرى دون موقعه الداخلى السحيق المعوق واستبدلت به موقع البحر المتوسط المتقدم المتألق ، واكتفت من العروض السفلى واستبدلت حرارتها الحيوية المشرقة دون تطرفها الوائد ثم استكملتها بمؤثرات عروض الخيل الملطفة المنعشة ، فكانت صيفا بلا سحاب وشتاء بلا صقيع هى أصلا حياة بلا مطر .

افريقية هى اذن بالموضع ، متوسطية بالموقع ، بيد انها كذلك اسيوية بالوقع . فكما انها تقوم بالجغرافيا فى افريقيا ، فانها تمت ايضا إلى آسيا بالتاريخ . فهى البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القارتان ويقترب فى الوقت نفسه من اوربا ، بمثل ما أنها الارض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والاحمر . الاول قلب البحار وبحر الانهار ، والثانى بحر بلا انهار ولكنه بطوله وامتداده وموقعه كالنهر بين البحار . مصر اذن ، وهذا من نافلة القول ، مجمع اليابس ومفرق البحار ، أرض الزاوية فى العالم القديم ، قلب الارض ، ومتوسطة الدنيا ، كما وضعها المقريزى .

أضف بالمثل انها البلد الوحيد الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . الاول بالطول والثانى بالعرض . الاول بعد رحلة سحيقة شاقة مفعمة بالاخطار والمخاطر وبالعقبات والسدود ، الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية والنباتية والهيدرولوجية ، كل منها كان يمكن وحده أن يشتته ، يجهضه ، يقطع عليه الطريق ، ولكنه يجتازها جميعا بالحاح ثم بنجاح - لمصر يجتازها . والثانى يصلنا فى أقصى نهايته ونهاية مطافه . الاول اوسط انهار الدنيا موقعا وأطولها واعظمها ، والثانى اوسط بحار

الدنيا ، سيد البحار وأعرقها . أنه لقاء الأكفاء والأنداد والأفذاذ جغرافيا :
أبو الانهار وأبو البحار ، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة ، نهر الحضارة
وبحر التاريخ (أو نهر التاريخ وبحر الحضارة - سيان) .

وبهذا اللقـاء ، مع التحـام القارتـين وتقـارب البحرين ، فكأنما
كل أصابـع الطبيعة تشير إلى مصر وكأن خطة عاوية عظمى قد رتبها
« الجغرافـي الاعظم » لتجعل منها قطبا جغرافيا أعظم في العالم
القديم . وبالفعل تحقق الوعد الجغرافي تاريخيا ، فكانت حضارة مصر
النيل الفرعونية ، الحضارة الاولى في التاريخ ، الرائدة المشعل . وسواء
أكانت صدفة سعيدة أو نتيجة حتمية ، فتلك ملحمة جغرافية ترجمت
إلى ملحمة حضارية . سواء أكانت هذه الحضارة البكر الخلاقة من خلق
النيل المعلم أو الفلاح المصرى الملهم ، فانها ثمرة الزواج الموفق السعيد
بين أبى الانهار وأم الدنيا . سواء أكانت الزراعة الانسانية مصريا مبدئيا
مستقلا كما كان الرأى السائد أصلا أو مستوردا ، فان مصر الحضارة
هى ثمرة زواج النيل بالمتوسط أو الموضع بالموقع

وفى جميع الاحوال ، فأن مصر هى واسطة كتاب الجغرافيا تحيلنا
إلى فاتحة كتاب التاريخ . وفى جميع الاحوال أيضا ، فان السدى

الحضارى ملمح أساسى بلا نقاش فى شخصية مصر . وأخيرا وليس آخرا ، فلقد أبدت هذه الحضارة استمرارية نادرة ، فعمرت بصلابة وتماسك آلاف السنين ولم يقطعها أو ينسخها إلا الحضارة الحديثة وحدها فى القرنين الاخيرين فقط . ولئن كانت مصر قد تحولت بعد ذلك من السبق إلى التخلف الحضارى ، فقد عادت سباقة إلى البعث الحضارى فى العصر الحديث ، وان يكن فى اطار النقل لا الخلق .

بموقعها البؤرى المركزى على ناصية العالم ، كان مستحيلا أن تعيش مصر فى حضارتها الالفية تلك الفورة فى عزلة منطوية على نفسها داخل قوقعة الصحراء . فى مرحلة النشأة الاولى ربما ، كانت الصحراء عازلا ، إلا أنها كانت عزلة حماية ، صحية وحافظة . ولم يكن دور الصحراء سلبيا تماما على الدوام . ومع اجتماع نداء النهر ولقاء البحر وفراغ الصحراء ، خرجت مصر إلى العالم الواسع بالتصدير الحضارى والتبادل التجارى ، وأصبحت « متوسطة الدنيا » قبلة العالم وصرة المعمورة ، ملتقى الشرق والغرب ومجمع الجنوب والشمال . رغم بعض ذبذبات عارضة فى موقعها الجغرافى ، فقد تحولت مصر نهائيا من دولة طريق ، وأصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ولكن هل مصر فى عزلة جغرافية حقا ؟ حقا ان مصر ، لانها بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران . غير أنها عزلة خفيفة نسبية ، عزلة بالموضع يصححها الاحتكاك بالموقع . ثم هى عزلة من طرف واحد ، عزلة من الداخل ، إلا أن العالم كله لاينى يأتى إليها . صحيح أن مصر ، لانها كثافة بلا هجرة كانت لاتصدر الرجال وإنما الحضارة . ولكن لانها من الناحية الأخرى منطقة دخول لاخروج ، كانت دائما مصابا للرجال . والحقيقة أن مصر يكاد يأتى اليها كل شئ ، وإن قل أن تذهب هى إلى أحد : التجارة ، والبحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ؟!) . كلا . لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، إنما هى عزلة بلا اعتزال كما قد نقول .

من أول فى التاريخ ، إلى أول دولة ، إلى أول امبراطورية ، ولكن أيضا ومن أسف إلى أطول مستعمرة فى التاريخ بعد ذلك - إلى هذا أتى تطور من السياسي الالفي . وكثنائية السبق الحضارى - التخلف ، لامفر من أن نعد ثنائية الامبراطورية - المستعمرة سمة أساسية من سمات شخصية مصر ، وأسبابها كامنة مثلما فى ثنائية الموقع - الموضع . فعلى أساس من قاعدتها الجغرافية الانتاجية الحضارية المريحة

والوثيقة ، مصر بالضرورة مركز حتمى وأبدى من مراكز القوة الطبيعية فى العالم القديم ، لها دور جيوبوليتيكى مقدور ، بحيث كانت دائما مركز دائرة استراتيجية لها فلك ومحيط وظل وشبه ومجال مغنطيسى وجاذبية .

ولكن هذا الدور كان دفاعيا فى الدرجة الاولى . فكانت الامبراطورية الفرعونية ، والامبراطورية الاولى فى التاريخ ، امبراطورية دفاعية غالبا . وفى العصور الاسلامية أصبحت مصر تلقائيا قلعة الدفاع عن المنطقة وعن العروبة والاسلام . وفى خلال هذا كله فانها أكثر من أى بلد آخر تكاد تلخص تاريخ العالم القديم مثلما تلخص جغرافيته : صراعات الرمل والطين ، البر والبحر ، الشرق والغرب . . . الخ .

غير أن مصر ، بعد ألفى سنة من السيادة العالمية أو الاقليمية ، عاشت ألفى سنة أخرى فى ظل التبعية الاستعمارية وتحت السيطرة الاجنبية ، حتى تساءل البعض : اعرق أمة فى التاريخ أم فى التبعية ؟ وسواء صح السؤال أو لم يصح ، فان هذا قد القى من أسف ظلالا كثيفة على الشخصية المصرية وعد أسوأ نقطة سوداء فيها بجانب الطغيان

الداخلي . والحقيقة أنه لا وسط في تاريخ مصر : أما قوة عظيمة سائدة رادعة ، وأما تابعة خاضعة عاجزة .

هي بجسمها النهرى قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما في الارض وقدما في الماء . وهي بجسمها النحيل تبدو مخلوقا أقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأسا أكثر من ضخم . ومازالت تلك بالدقة مشكلة مصر المعاصرة . ففي عصر لم تعد فيه « أم الدنيا » ، فانها تبدو اليوم وقد أصبحت مشكلة سياسية للعالم ولنفسها . فهي أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبيرة ، ولكنها أيضا أكبر من أن تخضع لضغوط العالم لتنكمش على نفسها كقوة صغيرة ، أعجز عن أن تلفظ العدو الاسرائيلي ولكنها أكرم ـ نرجو ، أو كنا ـ من أن تركع له .

في أبعادنا الاربعة ، إذا انتقلنا من عالم القوة إلى قوة الموقع ، يتمثل تعدد أبعاد شخصيتنا كاكمل ما يكون . فلمصر أبعاد أقليمية أربعة تجسم وتختزل توجيهها الجغرافي بدقة وحساسية وان تداخلت بقدر أو آخر مثلما تداولت الأولية فيما بينها على التعاقب تاريخيا . بعد آن قاريان : الافريقي والاسيوى ، وبعدان اقليميان : النيلي والمتوسط . الابعاد الاولى

تجعلها افريقاسية توا ، ولكن المتوسطى يجعلها أورافريقية أيضا. وحتى العصور الكلاسكية كان المتوسطى مركز الثقل فى توجيهها ، إلى أن استدرك مع عقارب الساعة إلى البعد الاسيوى بعد الاسلام ، مثلما يستدير اليوم قليلا فى نفس الاتجاه نحو البعد الافريقى بعد التحرير .

ثم هى ان تكن افريقية بأرضها ومائها ، إلا أنها قوقازية أوربية بجنسها ودمائها ، والمصريون بهذا المعنى أنصاف أو اشباه أوربيين . هى اذن قطعة من افريقيا ، ولكنها بضعة من اوربا ، فى افريقيا وليست منها ، ومن أوربا وليست فيها . غير أنها إلى ذلك أسيوية التوجيه والتاريخ والتأثير والمصير ، أنها بآسيا واليها . وفى المحصلة الصافية فان مصر نصف اوربية ، ثلث أسيوية ، سدس افريقية . وفى داخلها تبدأ أوربا عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وافريقيا عند آسوان .

وكما أن تعدد هذه الابعاد يعنى تعدد الجوانب وثراء الشخصية لا انفصامها ، فان مصر لاتشعر بينها « بدوار جغرافى » قط ، وإنما تظل فى التحليل الاخير وفى نواتها الدفينة هى مصر ، مصر العربية فقط ودون ازدواجية . كيف ولماذا ؟

فرعونية هى بالجد ، ولكنها عربية بالاب . غير أن كلا الاب والجد

من أصل مشترك ومن أعلى واحد . فعلاقات القرابة والنسب متبادلة وسابقة للاسلام بل وللتاريخ . وما كان الاسلام والتعريب إلا اعادة توكيد وتكثيف وتقريب . ولهذا فان التعريب ، وأن كان أهم وأخطر انقطاع فى الاستمرارية المصرية ، إلا أنه لا يمثل ازدواجية بل ثنائية . فلا تعرض ولا استقطاب بين المصرية والعربية ، وإنما هما اللحمة والسداة فى نسيج قومى واحد .

ومنذ آلت اليها زعامة العالم العربى ، وأصبحت مصر خير تصغير وتكبير له . خير تصغير ، لانها الوحيدة تقريبا التى تتمثل فيها معظم العناصر الجنسية والجاليات الوطنية من جميع الاقطار والشعوب العربية تقريبا ، وتحقق بذلك نموذج وأمل الوحدة العربية ، أن لم تعد حقا تجسيد الوحدة العملية قبل عصر الوحدة والقومية الحديثة . وخير تكبير ، لانها بالحجم الموقع والوقع هى الرأس والقلب وضابط الايقاع . انها فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر نفسها أو كفينا فى النمسا ، أم العرب أكثر منها ابنتهم . آنها مرآة العالم العربى لاظاله ، ومرآة مكبرة بالتحديد فيها يستطيع أن يرى صورته المستقبلية .

ذلك أنه ، كما تم تعريب مصر قديما فى عصر الاسلام ، فاننا نشهد

تحت أعيننا بداية عملية تمصير للعرب فى عصر البترول . وهذه العملية الهادئة البطيئة السارية تتم من خلال شبكة العلاقات والمصالح الجديد المتلاحمة عموما والوجود المصرى الذى لاول مرة بزغ وانتشر فى ربوع الوطن الكبير خصوصا . والواقع أن مصير العرب مصرى حضاريا ، كما أن مصير مصر عربى سياسيا . فالعرب بغير مصر « كهاملت بغير الامير » ، ومصر لامستقبل عالمى لها خارج العرب .

ومصر بالذات محكوم عليها بالعروبة وبالزعامة ، ولكن ، ولكن أيضا بتحرير فلسطين ، وإلا فبالاعدام . فمصر لاتستطيع أن تنسحب من عروبتها أو تنضوها عن نفسها حتى لو ارادت - كيف ؟ وهى إذا نكصت عن استرداد فلسطين العربية كاملة من البحر إلى النهر وهادت وهادنت وخانت وحكمت عليها بالضياع ، فقد حكمت أيضا على نفسها بالاعدام ، بالانتحار ، وسوف تخسر نفسها ورصيدها، الماضى والمستقبل ، التاريخ والجغرافيا .

لكن مصر ، رغم ثلاثية النكبة والكارثة العظمى ، لايمكن أن تركع وتستسلم للعدو تحت أى شعار زائف أو ستار كاذب . ومصر مستحيل أن تكون خائنة لنفسها ولشقيقاتها ، وليس فيها مكان لخائن أيا كان موقعه

كما اتهمها البعض مؤخرا . ورغم كل شئ ، فان كل انحراف إلى زوال ، أن عجز الشعب يفعلها التاريخ نفسه .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، أن ترتفع وترتفع إلى مستوى التحدى والمسئولية : الاولى بأن تعطى العرب قيادة عبقرية جديرة قادرة لاقيادة قميئة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة وطاقة من القوة المادية والمعنوية تدير بها الصراع . ان مصير مصر ومكانتها فى العالم سيحددها مصيرها ومكانتها فى العالم العربى ، ومصيرها ومكانتها فى العالى العربى سيحدده مصير فلسطين .

ولقد خلق البترول العربى نمطا جديدا ، وقد كان ثانويا مؤقتا ، من توازن القوى السياسية داخل العالم العربى . وهذا الاختلال اثار وعرى كل كوامن الحساسيات الوطنية بين العرب ، حتى ليوشك أن يتحول إلى عامل تفريق للعرب بعد ان كانت مأساة فلسطين عامل تجميعهم . وبين هذا وذاك فان فلسطين نفسها مهددة بخطر الضياع المطلق ، ولكن كذلك مصر ، فضلا عن العرب عموما .

فحجم مصر بين العرب مهدد فى عصر البترول الخرافى بالتضاول

النسبى (لا المطلق) : الدخل القومى والموارد والانتاج ، والموقع الاستراتيجى وقناة السويس ، والرقعة الزراعية ، حتى عدد السكان . . . الخ . وليس أمام مصر من فرصة ذهبية لاستعادة كامل وزنها وزعامتها إلا بتحقيق نصر تاريخى مرة واحدة وإلى الابد بتحريرها فلسطين كاملة ، تماما كما فعلت من الصليبيات والمغوليات فى العصور الوسطى .

ولن تصبح مصر قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبى كريم متطور إلا بعد أن تصفى وجود العدو الاسرائيلى من كل فلسطين . فهذا ، وبه وحده ، تنتقم لنفسها من كل سلبيات تاريخها وعار حاضرها . وإلى أن تحقق هذا فستظل دولة مغلوبة مكسورة راكعة فى حالة انعدام وزن سياسى تتذبذب بين الانحدار والانزلاق التاريخى ، دولة كما يصمها البعض شاخت واصبحت من مخلفات التاريخ تترنح وتنزاح بالتدريج خارج التاريخ . وذلك ـ نحن نثق ـ لن يكون .

الفصل الثانى
خريطة الاقتصاد المصرى
الأساس الطبيعى للاقتصاد المصرى

مصر المعمورة كم رأينا بيئة أحادية إلى حد بعيد ، وقد انعكس هذا على الاقتصاد إلى حد كبير ، فكان هو الآخر أحاديا - زراعيا - إلى حد ما . والبيئة الأحادية عادة نقطة قوة فى كيان الدولة السياسى من زاوية التجانس البشرى والجنسى الذى تدعو إليه وتساعد عليه ، ولكنها كذلك يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين إذا اعتبرنا أيضا أنها قد تحد نسبياً من تنوع الموارد الطبيعية وتجعل الأساس الطبيعى للدولة ضيق القاعدة أحادى الجانب وربما معوجا .

وصحيح أن صحراء إقليم طبيعى ثان ومختلف كلية ، وقد أمد مصر

القديمة فعلا بالمعادن والأحجار الكريمة التى دخلت فى الصناعة ، ولكنها كانت صناعة بسيطة استهلاكية أو ترفية وفى النهاية تكميلية خادمة للاقتصاد القاعدى ككل الصناعات القديمة قبل العصر الحديث . كذلك لم يكن للمراعى الطبيعية فى مصر مجال ذو بال حيث لاتدرج بين الوادى والصحراء . وبالتالى فقد استبعد الرعى هو الآخر من هيكل الاقتصاد ، والقليل الذى وجد منه إنما قام على المراعى المزروعة ـ كأنها الاستبس المصنوع فى تضاعيف وظل وخدمة اقتصاد الزراعة المحورى .

فإذا حللنا جوهر هذا الأخير وجدناه اقتصادا معاشيا أساساً *Subsistence economy* يعنى غذائيا ـ كسائيا . ثم هو اقتصاد اكتفائى مغلق إلى حد كبير هدفه الكفاية الذاتية أكثر منه التبادل التجارى ، إن أدى الفائض منه إلى التجارة ففى المحل الثانى . ولهذا فقد كان للمحور الذى دارت حوله الزراعة المصرية القديمة قطبان غالبان هما الحبوب والألياف ، الأولى للغذاء والثانية للملبس . ويرى البعض فى هذا الاقتصاد نقطة قوة لمصر وسببا لنجاحها الألفى فى عصر كانت الكفاية الغذائية فيه نادرة وغير مضمونة لاسيما أن

الضرائب كثيرا ما كانت تجمع عينية من الحبوب لتخزين الدولة كرصيد ضد أخطار الغد ، ولو أن هذا التقليد الأخير حد من الناحية الأخرى من النشاط التجارى والصناعى مما أدى إلى ركود وضعف نمو هذين الخطين الحيويين .

وعلى الجملة ، فكما يقول موجى ، وما يقوله ينصرف إلى الحضارة الزراعية الشرقية القديمة عامة ولكنه يصدق أكثر ما يصدق على مصر خاصة ، فإن ذلك الاقتصاد قد قدم أساسا ماديا صلبا لحضارة قد تبدو محافظة بعض الشيئ ، ضيقة الأفق نوعا ، بطيئة التغير إلى حد كبير ، إلا أنها مع ذلك تمثل المجرب والصحيح فى عالم من القيم المتغيرة . ونحن نستطيع ، يمضى موجى ، أن نقول أنهم قد نجحوا فى أن يزرعوا الأرض ويطعموا عائلاتهم وشعوبهم لآلاف السنين دون نتائج سيئة أو مدمرة .

على أية حال ففى ظل الرى الحوضى كان الاقتصاد الزراعى يعد اقتصاداً صحيا من الوجهة البيولوجية ، ، متبيئا *Symbiotic* ، يمثل تلاؤما عضويا مع البيئة حيث يتناسب بصورة مثالية مع دورة الفيضان ومع دورة الحرارة السنوية وحتى مع المطر الشتوى المحدود ، كما يجدد

خصوبة التربة ويحافظ عليها . غير أنه إن يكن فى هذا نظاما انبثاقـ
طبيعيا ، فقد كـان أيضا نظاما فطريا . ولأنه كان طبيعيا أكثر مـ
ينبغى ، فقد كان تحت رحمة الطبيعية ـ الفيضان ـ إلى درجة الخطر
صحـى سليـم هو الشـك إيكولوجيـا ، متلافـ تبديدى مع ذلك
اقتصاديا ، يستغل الأرض نصف العام ، ينصف الماء ، بنصف العمل
إنه إقتصاديـا نصـفى أو نصف اقتـصاد ؛ فى كلمة : اقتصاد واسع
extensive economy. على أن هذا القصور ـ دعنا لاننس ـ كان حدو
العصر ، ويبقى ذلك الاقتصاد بلا شك الأساس المادى الصلب لقو
مصر التاريخية ورخائها وتفوقها . وكون مصر بلدا ومجتمعا زراعيا فى
الماضى هو نقطة قوة وتفوق بمقياس العصر ، ولايمكن ولايجوز أن يعد
نقطة ضعف كما يظن الذين ينظرون ـ غير منصفين ـ بمنظور أو منظار
اليوم . وليس ثمة إلا تحفظ واحد على ذلك الاقتصاد ، وهو أن يظل
يجرى فى خطه الواحد كما لو فى حلقة مفرغة .

من أين إذن كان يمكن أن يأتى التحدى لهذه الأحادية ؟ الرد بلا
تردد هو : من الموقع ، والموقع وحده ، فما تلك الأحادية إلا بنت
الموضع وقصاراه . والموقع لايعنى سوى التجارة على الفور . وبالتجارة

فى هذا المعنى نقصد التجارة كخط ثانوى تابع شأنه شأن الصناعة فى الداخل . فهل تحقق هذا ؟

دعنا نذكر هنا أولا أنه بالتجارة وحده - تجارة ما وراء البحار - تحدت أوربا النهضة اقتصاد وحياة الخط الزراعى والواحد الذى كانت لاتختلف فيه عن مصر ولاتتميز . فقد اندفعت أوربا على البحر لتتدفق عليها مكاسب تجارة ما وراء البحار والمستعمرات الناشئة فى الشرق وفى المداريات . وهذه المكاسب هى التى صنعت المدينة الأوربية وخلقت حضارة المدن ، والمدن بدورها هى التى ثورت اقتصاد وحياة أوربا وهى بذرة أوربا المعاصرة . ولهذا فنحن مهما حاولنا فلن نبالغ فى تقرير أهمية التجارة الخارجية عبر البحار ، لأنها ببساطة جذور كل حضارة واقتصاد عالمنا المعاصر ، بكل ما يعنى ذلك اقتصاديا وغير اقتصادى . فهل ارتفعت مصر هى الأخرى إلى المستوى تجاريا ؟

لاجدال أن مصر مارست التجارة دائما وشاركت فى التجارة العالمية غالباً ، وعرفت عصورا ذهبية خارقة فى التجارة العابرة أحيانا كما فى العصر العربى والمملوكى حين أصبحت مكاسب التجارة خطا أساسيا فى اقتصاديات مصر . ولكن من الواضح أن هذا تم أساسا من خلال دور الممر التجارى الوسيط ، دور المكوس والرسوم الجمركية ، وليس من

خلال دور التاجر البحار نفسه ، وهو فارق ضخم . أو كما يقول حسين مؤنس ، لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى غنيمة ، لم يكن لنا تجارة أو تجارة . . بل سلطان يبتز . . . ، وهكذا ، فقد كانت أوربا تذهب إلى التجارة ، ولكن التجارة كانت تأتى إلى مصر .

ولهذا فان مصر لم تستثمر موقعها الجغرافى استثمارا كاملا ، كهولندا أو بريطانيا أو البندقية . . . الخ ، وإنما استثمرته استثمارا جزئياً سلبيا فقط بل وبطريقة محلية - لولا التناقض اللفظى لقلنا موضعية ، أى عاملت الموقع كموضع تقريبا ! ولم تعرف مصر تجاريا ضخما غلاباً بصورة خاصة حتى كسوريا ، ولا أصبحت التجارة خطا اقتصاديا محوريا يكسر أحادية الزراعة . ولا مفر لهذا من أن نعترف أن مصر قد استغرقها الموضع استغراقا شديدا ، حتى أهملت الموقع بدرجة ما ، وكان هذا عاملا من عوامل تجمدها الاقتصادى ثم تخلفها الحضارى .

والواقع أن هذا الاهمال للموقع والاستغراق فى الموضع هو الذى يفسر كثيرا من الحقائق الكبرى والفروق الجوهرية فى التطور الحضارى والمادى والاقتصادى بين مصر وأربا الغربية عبر عصور التاريخ خاصة التاريخ الوسيط والحديث . فمنذ أوائل القرن التاسع عشر انتقلت

مصر الحديثة أو المعاصرة من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة مباشرة دون عصر نهضة مثلما حدث فى أوربا ومن الزراعة إلى الصناعة مباشرة دون عصر مركانتلية كما عرفت أوربا . ومن هنا ففى حين كانت التجارة ، التجارة الخارجية بالتحديد وإن تكن التجارة الاستعمارية بسفور ، هى التى خلفت الصناعة الحديثة فى أوربا ، فإن الزراعة المحلية على العكس هى التى خلقت الصناعة الحديثة فى مصر .

ومن الجائز هنا أن نتساءل فى ختام : هل الموقع فى مصر خير من الموضع ، أو العكس ؟ على المستوى المطلق ، لاشك أن الموضع خير من الموقع . بمعنى أن مكاسبه المطلقة أعظم بكثير جداً من مكاسب الموقع . ولكن على المستوى النسبى فمن المحتمل أن موقعنا أقوى نوعا من موضعنا ، من حيث أن هناك بلاداً كثيرة أغنى منا موضعا فى حين أن من الصعب أن نجد موقعاً حيويا ثمينا كموقع مصر . إنه هبة طبيعية نادرة ، نخشى أن مصر لم ترتفع تماما إلى مستواها دائما من حيث الاستغلال والاهتمام والنشاط .

ولو قد فعلت ، لتغير اقتصادها ، وبالتالى كيانها ، جذريا ، ولعاشت

تاريخها منذ وقت مبكر على ساقين من الزراعة والتجارة بدل ساق الزراعة الأحادية . بل ولا نفتح بذلك وبعد ذلك أيضا مجال الصناعة كما حدث فى أوربا ، ولتغير باختصار كل تاريخها ومصيرها على الأرجح ، ولما كان عليها - ربما - أن تقترض الاقتصاد الحديث من أوربا ، ولما كانت اليوم دولة متخلفة اقتصاديا .

تطور الاقتصاد الحديث

يبدأ الاقتصاد الحديث منذ أوائل القرن الماضى مع انقلاب الرى والزراعة . ويمكن أن نقسمه إلى ثلاثة مراحل ، إن جمعت بينها خصائص الاقتصاد الحديث فإن لكل منها سماتها التطورية الخاصة ، وتلك هى مرحلة الاقتصاد الانقلابى ، فالاقتصاد الاستعمارى أو شبه الاستعمارى ، فالاقتصاد الثورى . والأولى نسبة إلى انقلاب محمد على ، تمتد فى سفحها الصاعد من حوالى ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، ولكنها تستمر بعد ذلك فى سفحها الهابط حتى ١٨٨٢ ، حين تبدأ المرحلة الثاية مع الاستعمار البريطانى لتمتد حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين تبدأ المرحلة الثالثة .

وسيلاحظ فى هذة التسميات أنها شبه عسكرية تقريبا ، بمعنى أنها تناقض المضمون إلى حد أو آخر ـ ولكن لا مشاحة فى الاصطلاح كما يقال . فالمرحلة « الانقلابية » إنما هى الثورية حقا لأنها ثورة زراعية وصناعية كاملة ، بينما أن المرحلة « الثورية » هى فـى حقيقتهـا مجـرد انقـلاب نسبـة إلى الانقلاب الذى جرى العرف على تسميتـه « بالثورية » .

وفيما عدا شكلية التسميات تلك ، فإن الحقيقة المحورية العظمى التى ينبغى أن تعلو كل الحقائق ولا بد لنا أن ندركها بوعى تام دائما ونبدأ بها فوراً ، هى أن ما بين البداية أيام محمد على والنهاية الآن تغير هيكل الاقتصاد المصرى تغيراً جذرياً يكاد يصل إلى حد الانقلاب الكامل ، بحيث نمت دورة أو دائرة كاملة من تطور اقتصادنا القومى . ومن ثم فإذا كانت هناك كلمة واحدة تعبر عن أعمق أعماق المرحلة الحديثة بأسرها وتعد الكلمة المفتاح والدليل ، فتلك الكلمة هى التغير .

ذلك أن البناء الاقتصادى الذى أرسى قواعده وشكل نمطه محمد على ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية تقريبا ، وعاش بذلك نحو قرن وربع قرن من عشر ينات القرن ١٩ إلى أربعينات القرن ٢٠ ، ظل

خلاله يتطور أو يتدهور بالموجب أو بالسالب ، ولكن دائما كميا أكثر منه نوعيا . وداخليا أكثر منه خارجيا . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية فقد بدأت التغيرات التراكمية تتحول من كمية إلى كيفية ومن تحورات سطحية أو القوية إلى تحولات هيكلية وصريحة .

فعلى جانب الزاعة والرى ، فإن الخط الذى بداه محمد على ثم تقدم وتطور بالتدريج عبر قرن كامل بعده ، لم يتبلور ويستكمل معناه التام ولا بلغ ذروته القومية إلا فى ربع القرن الاخير فقط بالسد العالى وثورة الأرز ، وتصييف ، الذرة وادخال المحاصيل الجديدة . . . الخ . أما على جانب الصناعة ، فإن الخيط الذى ألقى محمد على بطرفه فى أربعينات القرن الماضى بفعل الاستعمار ، لم يلتقطه سوى الحرب العالمية الثانية فى أربعينات قرننا وما تلاها رغم أنف الاستعمار . فكتنت الحب والاربعينات بذلك ثم يوليو والخمسينات من بعدها بمثابة ، عودة المايجى ، المصرية .

وإذا كان هذا قد غنى قرنا كاملا من التوقف الصافى net arrest ومن تأخير عودة الميجى تلك ، حيث بدأ مصر الصناعية سنة ١٩٤٠ حيث تركها محمد على من ١٨٤٠ تقريباً ، فإن الفارق بعد ذلك بين

مصر المعاصرة ومصر محمد على فى الصناعة كما فى الاقتصاد عامة هو أكثر من مجرد فارق العصر والقرن ، وإنما فارق جذرى كما وكيفا ، وإختلاف فى النوع لا الدرجة فقط ، وفى الكيان ذاته أكثر مما هو فى المقياس وحده .

ثم يبقى فقط أن الحرب العالمية الثانية وما تلاها ، كما هى نقطة التحول الكبرى فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث ، فإن لن ن نعيدها بداية القرن العشرين فى مصر اقتصاديا ، على غرار ما تعد الحرب العالمية الاولى بدايته فى أوربا سياسيا . وبهذة الصيغة ، فإن الاقتصاد الذى بدأة محمد على هو أساسا اقتصاد القرن ١٩ ، وافنصاد القرن ١٩ عندنا ه الذى بدأ محم على وانتهى بالحرب العالمية الثانية . أما إقصاد القرن ٢٠ ، بالمقابل ، فهو ذلك الذى أنهى اقتصاد محمد على وبدأ بالحربالعالمية الثانية .

أخيرا ، وفى ضوء هذا التقسيم ، يمكن أن نلخص الفروق الأساسية بين الاقتصادين أو العصريين أو القرنين على النحو الآتى . الاقتصاد الفديم ، أولا كان اقتصاد زراعة أساسا ، وزراعته زراعة محصول واحد جوهرياً . ثم هو كان اقتصاد تصدير أكثر منه تصنيع ، وبالتالى كان إقتصاد زراعة أولا وصناعة ثانيا فقط . وكانت بدورها صناعة بلا

معادن تقريبا ، إلى أن اختفت الصناعة عمليا وارتد الاقتصاد زراعيا فحسب ولكنه اكتفائى تماما .

أما الاقتصاد الجيد فيكاد يكون الان اقتصاد صناعة أولا فى المحل الثانى فقط . وزراعتة زراعة تصنيع بدل التصدير ، إلا أنها غدت بعيدة جدا عن الكفاية الذاتية . أما صناعته فصناعة إحلال محل الاستيراد ، لكنها ولأول مرة تصبح صناعة وتعدينا معا لا صناعة بلا معادن ، حيث صبحت مصر تملك مجموعة لابأس بها من المعادن الأساسية الهامة ، التى صبحت بدورها تدخل عملى التصنيع بصورة جدية .

مرحلة الاقتصاد الانقلابى

هذا انقلاب جذرى مضاعف يعد بحق أكث من ثورة ، لأنه لم يخلق فقط عالما إقتصاديا جديدا لأول مرة يختلف كلية عما عرفته مصر فى السابق طوال تاريخها ، ولكن يضا لأنه جاء بعد مرحلة وصلت فيها مصر الاقتصادية إلى نقطة الصفر وربما دونها ، مما ضاعف من قع الطفرة الفعلى واضاف نسبيا إلى قامتها . ولقد كات نواة هذا الانقلاب هى انقلاب الرى والزراعة اللذين يمكن اعتبارهما بمثابة النظائر المكافئة للانقلاب الميكانيكى والصناعى على الترتيب فى أوربا .

ولقد يقال - مع عز الدين فريد - إن هذا التغيير ، فى بلد يعانى من تفريط مخيف فى السكان (٥ر٢ مليون) ، كان تغييرا اصطناعيا مبتسرا فرضه حاكم محتاج . ومع ذلك فلعله كان أيضا وإستجابة ومحاولة مبكرة للحاق بالتغييرات التاريخية الهائلة التى كانت تحدث فى عالم صناعى جديد فى الخارج .

ولقد كانت نقطة البدء فى بناء محمد على كله أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية . ولقد كانت تلك نقطة القوة فى نظامه فعلا ، ولعله كان الوحيد الذى انفرد بها بين حكام الشرق المعاصرين ، كمـا أنهـا هـى التـى جعلت منـه تلـك « العبقرية البربرية barbarian genius » كما وضعها بعض أعدائه من الاوربيين المعاصرين غير أن قطة الضعف بعد ذلك كانت أنه أخضع القوة السياسية لأغراض القوة العسكرية . فلقد كان هدف النظام أساسا والانقلاب كله و الجيش القوى وتمويلة وتموينه .

لذلك فحين قلص هذا الجيش بفعل سياسة القوى ، إنهار الصرح الاقتصادى كله تقريبا . فكانت نقطه الضعف تلك هى نقطة النهاية أيضا . ولهذا فإن منحنى هذه المرحلة الانقلابية ناقوس يرسم فى

مجموعه شكل الجرس bell`shaped أو شكلا هرميا له جانب صاعد والآخر هابط ، فيبدأ من أسفل إلى أعلى حتى قمة عالية ينحدر بعدها بغتة إلى أسفل من جديد .

مرحلة الصعود

وتحقيقا للقوة الاقتصادية ، كانت بوصلة الانقلاب الجديد هى السوق العالمية وتوجيه الاقتصاد المصرى إليها بإنتاج محصيل زراعية مدارية تجارية ثمينة . وفى هذا كانت بداية التحول من « اقتصاد الكفاية المعاشية » المحلى إلى « اقتصاد التصدير » الذى سيصبح أهم ملامح اقتصاد مصر الحديثة حتى بدايات المرحلة الثورية المعاصرة . ولهذا فإن النظام الجديد تبنى ، ودونما تناقض ، مبدأ كفاية الدولة الذاتية والاعتماد على النفس autarchy ، ضمانا لاستقلال مصر السياسى فضلا عن قوتها الدولية . غير أن هذا أدى من الناحية الأخرى إلى نظام الاحتكار ، إحتكار الدولة للانتاج الزراعى والصناعى والتجارة الخارجية ، بحيث صار محمد على الزارع والتاجر لأول فى هيكل هو أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولة etatisme ، state capitalism .

ومن مجموع هذه الأبعاد الثلاثة ، الأتاركية والاحتكار ورأسمالية

الدولة ، اكتسب النظام كله صفته الأساسية وهى أنه ليس رقطاعا ولا رأسمالية وأنما مرحلة تحويل من الاقطاع إلى الرأسمالية . وهذ إلى حد بعيد يناظر التطور الداخلى فى كثير من دول أوربا المعاصرة ، مما يشير إلى عدوى روح العصر وإلى محاولة اللحاق بالعصر الجديد ، كما أنه يسبق كل دول الشرق بما فى ذلك الدولة العلية نفسها ، تركيا ، التى ظلت تعيش إقتصادا إقطاعيا وحرفيا هشا ومتخلفا .

ويتلخص جور الاقتصاد الجديد فى أنه جمع لأول مرة بين ثلاثة أبعاد أساسية : الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية ، الصناعة الحديثة على أسس عصرية عريضة ، ثم أخيرا التجارة الخارجية التى تربط بين الزراعية والصناعية وتربط بينهما وبين السوق العالمية الجديدة فى الغرب . وبذلك كله لم يعد الاقتصاد المصرى أحاديا بصورة معوجة تماما مثلما كان من قبل ، كما كان فى ذلك بداية إرتباط الاقتصاد المصرى كله بالاقتصاد الغربى أو الأوربى العالمى .

بدرجة عام ، فإن هذا الاقتصاد الانقلابى بجوانبه الثلاثة كان على ضخامته وشبه بقطاع عصرى حديث فرض فرضا على قاعده إقتصادية تقليدية عتيقة بلا علاقات عضوية وثيقة تماما . ولذلك كان

إقتصادا ثنائياً dual economy بمعنى تعايش صرح عصرى مع قاعدة عتيقة فى حاكة تجاوز أكثر من دول إفريقيا المدارية والعام الثالث تحت الاستعمار وبعد التحرير . وإلى حد بعيد للغاية ، كانت الدلتا هـى اقليمـا موطن هذا القطاع الحديث ، فكل شيء فـى عـصر محمـد على مركز بها فى الأعم الأغلب . أما استغلال الصعيد فقد تأخر كثيرا أو قليلا ولم يمتد القطاع الحديث إلية ، إلى شماله ، إلا فى صر إسماعيل .

الزراعة

إذا عدنا بقليل من تفصيل إلى كل عنصر من عناصر هذا المركب ، فإن جدة الزراعة تتحدد فى ثلاث . أولا ، بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة ، نتيجة لإدخال الرى الصيفى والزراعة الدائمة بعد الحولية . فارتفعت الرقعة الزراعية من مليونى فدان فى ١٨٠٥ ، إلى ٣,٠٥٠,٠٠٠ فى ١٨١١ مثل ذلك تربيا فى ١٨١٣ ، ثم إلـى ٣,٠٣٢,٠٠٠ فى ١٨٢١ ، ٣,٥٠٠,٠٠٠ فى ١٨٣٥ ، ٣,٨٠٠,٠٠٠ فى ١٨٣٨ ، ٣,٨٥٦,٠٠٠ فى ١٨٤ . ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة ، وأغنبها فى الدلتا .

ثانيا ، إدخال محاصيل جديدة نقدية هى المحاصيل الصيفية بحيث تم تنويع المركب المحصولى تنويعاً كبيرا كما تم إثراء الانتاج الزراعى

إثراء غير عادى ، دون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التى كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم . وعلى أسس تلك المحاصيل الجديدة جاء القطن يليه القصب . فأما القطن فقد أصبح محـور الزراعــة والاقتصاد معا ، بل والحياة الاقتصادية فى مصر جميعا . وقد بدأ القطن بالأنواع طويلة التيلة مثل سى أيلاند الأمريكى see Island. وكانت البداية متواضعة نسبيا ، أقل من ٥٠ ألف فدان فى ١٨٢٠ ، لكنها قفزت بسرعة إلى ٢١٣ألف فدان فى ١٩٤٥ . وبالمثل تطور الإنتاج : من نحو ١٠٠٠ قنطاربالكاد فى ١٨٢٠ ، إلى ١٦٩ ألفا فى ١٨٣٠ ، لى ١٩٣ ألفاً فى ١٨٤٠ ، إلى ٤٢٥ ألفاً فى ١٨٤٥ .

ثالثا ، الاقتصاد المتجر commercialised economy ، حيث أصبح تبادليا exchaege economy بعد أن كان اكتفائيا معاشيًا -subsis tence econ. ، يتجة إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساسا ، كما تحول مركز ثقله من سوق الشرق العربى المجاور إلى سوق الغرب الأوربى المواجه . ففى السنوات ٣٨ ـ ١٨٤٢ بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، وفى ٤٣ ـ ١٨٤٧ حو ٢٤٠ ألفا . وفى ١٨٤٥ مثلا ذهب ٣٤٥ ألف قنطار من المحصول

إلى الخارج ، مقابل ٨٠ ألفا للمصانع المصرية . وقد كان هذا الصاد أساس رأس المال الذى أمكن به تحديث وتعصير الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، كما كان زناد التفجير فى نمو الاسكندرية السريع كميناء عالمية من الدرجة الأولى .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فقد مرت فى ثلاث مراحل : الحرفية ، فالكبيرة ، فمرحلة الانهيار . فالحرفية ، حتى ١٨٢٠ تقريباً ، ظلت فيها صناعات الحرفيين البسيطة أو البدائية منتشرة كما هى فى المدن والأقاليم والأرياف ، إلا أن محمد على أخضعها لاحتكاره . يمدها بالخامات ثم بعد تحويلها يشتريها بالثمن الذى يحدده . وقد وأدت الصناعة الكبيرة فيما بعد هذه الصناعة الحرفية جزئياً وابتلعت بقيتها لتصبح نواتها الجاهزة .

أما مرحلة الصناعة الكبيرة ، ٢٠ ـ ١٨٣٠ ، فهى الطفرة الحقيقية التى اتسمت لعديد من خطوط الصناعة الحديثة الآلية واليدوية ، العسكرية والمدنية ، واعتمدت على قوة البخار كما على القوى المحركة التقليدية ، بل وأنتجت أدوات لصناعة وحى الآلات البخارية نفسها ،

كما انتشرت انتشارا واسعا فى الأقاليم والمدن الاقليمية ولم تقتصر على العاصمة أو العاصمتين .

أهم تلك الخطوط فى الصناعات العسكرية ، التى كانت مركزه بطبيعتها فى العاصمتين أساسا ، مصانع لأسلحة والمدافع والذخيرة والبنادق والبارود بالقاهرة ، والترسانة البحرية بالاسكندرية . أما الصناعات المدنية فئة كان على رأسها بضع عشرات من « فاوريقات » الغزل والنسيج ، القطن والحرير والصوف على السواء ، موزعة على كل الدلتا والصعى ، بينما تمدها مصانع القاهرة بالآلات والادوات وقطع الغيار والمواد الخام والفيين . ونمة بعد هذا عدة فابريقات للسكر وعشرات من المصانع والمدابغ وبضعة مصانع للزجاج والورق . . . إلخ .

ورغم أن معظم هذه الصناعات كان بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية ، فقد كان كثيرا منها على مستوى أرقى الصناعات المماثلة فى أوربا ، بل كان المراقبوان الأوربيون يدهشون لتفوقها . كذلك ينبغى أن نسجل أن الميكنة والآلات وقوه البخار سبق حقيقى فى وقت لم تكن فيه الصناعة الآلية والبخار معروفة على نطاق واسع فى أوربا إلا فى بريطانيا وحدها تقريبا وفرنسا ، بينما نأخرت فى بقية أوربا إلى أواسط

وأواخر القرن . وعموما يمكن القول أن الصناعة طفرت من الحرية الاقطاعية إلى رأسمالية المصانع الكاملة فى قفزة واحدة .

على أن نقطة ضعف الصناعة العصرية الحديثة الكبيرة هذه كانت نقص بل غياب الوقود والمعادن ، الفحم والحديد ، وهى أحد العوامل التى ساعدت المنافسة الاستعمارية على وضع حد لها وشيكا . ولقد يقال لهذا أن تلك الصناعة لم تكن على أسس رشيدة ووطيدة تماماً ، كانت يعنى « صناعة سياسية » أكثر منها « صناعية جغرافية » . أو بالتحديد عسكرية أكثر منها إقتصادية . غير أن هى المشكلة الجغرافية ، بل الجيولوجية ، التى واجهت الصناعة فى مصر الحديثة والتى لاتزال معنا حتى الآن إلى حد أو آخر .

وهذا يصل بنا مرحلة الانهيار ، ٣٠ ـ ١٨٤٠ ، وقد بدأت بانحدار واضح نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية ، حتى بلغت درجة الانهيار فى النهاية بعد تقليم قوة محمد على وإرغامة على فتح السوق المصرية للصناعات الأوربية بلا حماية ، فكان فى ذلك وأد الكثير من الصناعات وسقوط ذلك الصرح الشامخ بلا مقاومة تذكر . قد حلت بعد مرحلة التصنيع الطموح مرحلة « فك الصناعة de-industrialisation dismantling» ، وبذلك انتهت المرحلة الصاعدة من عصر الاقتصاد الانقلابى لتبدأ المرحلة الهابطة .

مرحلة الهبوط

غير أن عملية التصفية لم تتم فى يوم وليلة ، وإنما خلال مرحلة تقال بين الاقتصاد الانقلابى والاقتصاد الاستعمارى ، استمرت من ١٨٤ حتى ١٨٨٢ أو منذ معاهدة لندن حتى معركة التل الكبير ، انت ملامح الاقتصاد الأول فيها تتنحى باطراد وتتراجع إلى المؤخرة نما أخذت أعراض الاقتصاد الثانى تبرز بالتدريج حتى احتلت صدارة . تلك أساسا كانت مرحلة التوغل والتغلغل الأوربى فى مصر ، ى سبقت الاحتلال العسكرى ومهدت له . ويمكن - مع أنور عب لك - تشخيص هذه المرحلة بأنها فى الصميم مرحلة تحول من قطاع الشرقى إلى الاقتصاد الرأسمالى المتخلف على نمط ستعمرات والذى تسوده زراعة تسيطر عليها الدولة التى تعمل من ل التحديث والعصرية . وعصر إسماعيل هو بلا نزاع قمة هذة رحلة .

واذا كانت مرحلة الاقتصاد الانقلابى تمتاز فى جوهرها بمحاولة امة صرح صناعى ضخم على أساس قاعدة زراعية عربضنة ، فإن ه المرحلة بعد أن حرم من الصرح الصناعى تمتاز أساسا بأنها

عوضت ببناء الهيكل التحتى الحديث infrastructure الذى يخدم القاعدة الزراعية المتوسعة . وعلى هذا تتلخص ملامح المرحلة فى ثلاث . الحد الأقصى من الزراعة ، الحد الادنى من الصناعة ، الحد الأوسط من هيكل البناء التحتى .

الزراعــــــة

فأما الزراعة فقد عاد محور الاقتصاد ، ظلت المساحة الزراعية تتسع حتى وصلت فى سنه ١٨٥٢ إلى ٤,١٦٠,٠٠٠ فدان مسجلة بذل علامة الأربعة ملايين لأول مرة وعند منتصف القرن بالتحديد ، ثم إلى ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان فى ١٨٧٧ ، فإلى ٤,٧٥٨,٠٠٠ فى ١٨٨٢ . وبالتوازى ، اشتد التركيز على القطن الذى أصبح محصول تصدير لاتصنيع أكثر من أى وقت مضى . ففى ١٨٥٠ بلغ المحصول ٣٨٠ ألف قنطار ، ى تجاوز ثلث المليون لأول مرة ، صدر منها أكثر من ٣٥٠ ألفا أى بنسبة ٩١,٥٪ وفى ١٨٦٠ ارتفع الانتاج إلى ٥٩٦ ألف قنطار ، متجاوزا نصف المليون لأول مرة ، وبالغا نحو ثلاثة أمثاله منذ ٣٠ سنة أى سنة ١٨٣٠ . ثم فى العقد التالى وحده تضاعف المحصول إلى نحو أربعة الأمثال ، بالغا حوالى ١,٩٧٠,٠٠٠ قنطار فى ١٨٧٠ .

ولقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية (٦١ ـ ١٨٦٣) ، التى حرمت

السوق العالمية من مصدرها الأكبر وخلقت « مجاعة القطن » الشهيرة ، دفعة كبرى لزراعة القطن ، حتى قفز الصادر إلى علامة المليونى قنطار فى ١٨٦٥ . ورغم نكسة صغيرة عابرة بعد ذلك ، عاود الانتاج ارتفاعه فوصل فى ١٨٨٠ إلى ٢,٧٩٠,٠٠٠ قنطار ، أى بلغ علامة الثلاثة ملايين لأول مرة ، أغلبها للتصدير . ولا بد أن نضيف ، من الناحية الأخرى ، أن هذا التوسع أتى على حساب الحبوب خاصة القمح ، الذى أصبح باطراد محصولا غير مربح بسبب المنافسة الأمريكية والأسترالية .

ولقد جاءت الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى سبعينات القرن الماضى فأصابت الزراعة المصرية ، كالزراعة الأوربية ، بضربة قاسية . غير أن الأولى صمدت لها بفضل القطن . وقد انعكس توسع الزراعة والانتاج الزراعى والصادر الزراعى فى الدخل القومى والتجارة الخارجية ، فلد كانت أرقامها تقفز قفزا ، كما كانت نوبات الرخاء المحموم booms التى تتناوب مع الأزمات الحادة slumps من علامات المرحلة المميزة .

الصناعــــــة

أما الصناعة ، فقد انحدرت بشدة فى البداية تحت عباس وسعيد حين استمرت بل تفاقمت سياسة إغلاق المصانع وفك البقية الباقية من الثورة الصناعية ، وخاصة مصانع الغزل والنسيج فضلا عن المصانع الحربية بالطبع . غير أن محاولة محددة فى الاتجاه العكسى حدثت تحت إسماعيل ، ولكنها كانت أساسا تدور حول السكر ، بحيث يمكن القول إن صناعة السكر هى التى ورثت صناعة الغزل والنسيج إلى حد بعيد .

ولقد قاومت صناعة السكر أو قامت لا لشيء الالحتمية تصنيع هذا المحصول محليا بل موضعياً ، أى فقط لاستحالة تصديره خاما . كذلك فلقد كانت هذه الصناعة تخدم ساسا مصالح اسماعيل الخاصة ، الدائرة السنية ، ممثلة فى بعاديات القصب المركزة فى مصر الوسطى بوجه خاص والمنيا بوجة أخص . فكان هناك أكثر من ٦٠ مصنعا للسكر ، وكان الانتاج يغطى الاستهلاك المحلى ويترك فائضا كبيرا للتصدير بلغ نحو ثلثى مليون قنطار فى سنة ١٨٨٠ . وقد كان لتركيز زراعة القصب وصناعة السكر فى مصر الوسطى أثر فى إمتداد قطاع التنمية والاقتصاد

الحديث إلى الصعيد الأسفل ، بعد أن كان مستقطبا معظمه فى الدلتا وحدها تقريبا ، وبذلك بدأت التنمية ، ومعها التطور ، تزحف فى مصر بالتدريج من الشمال إلى الجنوب .

وفيها عدا صناعة السكر ، اقتصرت الصناعة الحديثة على صناعات خفيفة استهلاكية من صناعات المدن والخدمات البلدية والخامات ، مثل المحاجر والمدابغ والورق وكالملابس والطرابيش والمخابز ، وأخيرا الماء والغاز . . . إلخ . وكلها ، لى ذلك ، كانت محدودة العدد والقوة للغاية .

البناء التحتى

هذا ما ينقلنا إلى العنصر الثالث والأخير وهو هيكل البناء التحىّ . فبدلا من المصانع والمعامل والورش والفابريقات ، انصرف الاقتصاد إلى التركيز على شبكات الطرق والمواصلات من سكك حديدية وبرية وخطوط تلغراف وبريد وكذلك الموانى والموانئ بالاضافة إلى خدمات المرافق البلدية الشبكية العصرية كالمياه والنور والترام فى المدن فضلا عن إنشاء أحياء المدن العصرية نفسها وسائر مظاهر الأوربية والحضارة الحديثة ، لتصبح مصر « قطعة من أوربا » ، وحتى ليمكن أن يقال إن بناء المدن كان الصناعة الرئيسية فى تلك المرحلة .

فتحت عباس ، أنشىء فى الخمسينات أول خطوط السكك الحديدية الاسكندرية ـ القاهر ـ السويس ، وكذلك ميناء السويس . تحت إسماعيل ، وضع الهيكل الأساسى من المرافق والخدمات الشبكية الحديثة ، بما فى ذلك نحو ٢٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ، كما أصبحت الاسكندرية كبرى موانئ البحر المتوسط . وقد بلغت مشاريع الأعمال العامة هذه معدلا مذهلا بالنسبة للعصر لايكاد يكون له مثيل ، باعتراف الكتاب الأوربيين فى أى دولة أضعاف مصر مساحة وسكانا .

على أن هذا كله تم إلى حد بعيد على أساس الاستدانة من أوربا . وفى عصر الاستدانة هذا توحد الساسة والمرابون الأوربيون فى جبهة واحدة للتوغل والاستغلال الاقتصادى الذى فتح الباب للتدخل السياسى والوصاية المالية ثم الاحتلال العسكرى ، حيث وضع المرابون أيديهم على الأرض الزراعية ثم وضع الساسه أيديهم على الوطن نفسه . فلقد كانت تلك الديون تقدم بأرباح فاحشة حتى كانت الفوائد المتعاظمة تسدد بقروض جديدة . وقد بلغت ديوان اسماعيل ككل نحو ١٠٠ مليون جنية استرلينى (تعادل اليوم مئات البلايين) . ومع تراكم الديون من الخارج كانت الضرائب تتصاعد فى الداخل حتى أضحت مصر أعلى دول العالم فى معدل الضرائب .

وفى النهاية كان العبء كله يحول إلى الفلاح الذى دفع الثمن حتى آخر قطرة ، أولا يتحويل ملكيته إلى الدائرة السنية بالاغتصاب والطرد سدادا للضرائب الباهظة ، وثانيا بتحويل الدائرة السنية نفسها إلى ملكية الاجانب أصحاب الديون . فكان الفلاح فى التحليل الأخير هو الذى يمول الرأسمالى الاوربى ويسدد للمرابى الاجنبى . ومن الناحية الأخيرة كان الفلاح أيضا و الذى قدم اليد العاملة الرخيصة والقوة البشرية بلا حدود لإقامة هيكل البناء بكل عناصرة ، أى أن الزراعة والفلاح كانا هما الخزان الذ لا قاع له تحت كل اقتصاد هذه المرحلة . واذا كان البناء التحىّ هو أحد الاسباب المباشرة لاستدانة . فإنة بقدر ما كان مبررا وممهدا للاستعمار الأجنبى فى النهاية كان مسهلا ومساعدا ه بعد ذلك من حيث أنه قدم البيئة الحضارية لوجوده ونشاطه .

مرحلة الاقتصاد الاستعمارى

رغم أن أعراض الاقتصاد شبه الاستعمارى كانت بادية بما فيه الكفاية فى مرحلة الهبوط الانتقالية السابقة ، فإنها لم تكتمل أو تتبلور إلا بعد الاحتلال البريطانى فى مطلع الثمانينات . فاشتدت الاتجاهات السلبية التى بدأت من قبل ، وبدلا من معادلة الحد الأقصى من الزراعة

والأدنى من الصناعة ، سادت معادلة الحد الأقصى من الزراعة واللاصناعة على الاطلاق تقريبا . وفى الزراعة بدورها وصل التركيز على القطن إلى مداه ، بينما فى التجارة تحولت علاقة التبادل إلى علاقة إحتكار شبه استعمارية مع القوة المتروبول . وإذا كانت قناة السويس قد جاءت الآن لتضيف إلى الاقتصاد المصرى شكليا خطا جديدا هو تجارة المرور ، يبدو على السطح خطا تعويضيا عن فقدان خط الصناعة ، فإن الواقع أنه كان خطا استعماريا بحتا معزولا تماما عن الاقتصاد المصرى ، وظلت الزراعة هى خطه الوحيد . وبهذا وذاك لـم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيا فحسب ، بل زراعيا أحاديا خطه الوحيد . وبهذا وذاك لم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيا فحسب ، بل زراعيا أحاديا أيضا *monoculture* وذلك بطغيان القطن على مركب الزراعة .

وهنا يتحدد الفارق الجوهرى بين مرحلة الاقتصاد الانقلابى ومرحلة الاقتصاد الاستعمارى فى أن الأول كان مستقلا أولا وثنائيا زراعيا - صناعيا ثانيا ، بينما جاء الثانى اقتصادا تابعا استعماريا أولا ثم أحاديا زراعيا فقط . فمع التبعية السياسية ،وقع الأخير فى أسر التبعية

الاقتصادية ، أصبح « اقتصادا تابعا » وظهرت عليه جزئيا أعراض ما يسمى « بالاقتصاد الاستعمارى » « والتجارة الاستعمارية » : فهو اقتصاد أولى أى ينتج المواد الأولية فحسب ، واقتصاد أحادى أى اقتصاد المحصول الواحد ، وتصدير خامات وهو تجارة أى تصدير بلا تصنيع ، المتروبول أى التجارة المرتبطة بعنف بدولة الاحتلال ، وهو أخير العجز التجارى أى العجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزان التجارى نتيجة لتحيز التجارة الاستعمارية جدا لأسعار المصنوعات ضد الخامات .

على أن من المهم أن نلاحظ أن هذه الأعراض لم تتبلور إلى المدى الذى عرفته أغلب المستعمرات حينئذ والدول الإفريقية المدارية حاليا ، لأن مصر على أية حال كانت أقوى وأشد تماسكاً من أن تحتوى أو تبتلع تماما فى فلك الاستعمار أو تقع تحت عجلته . ومن هنا قلنا المرحلة شبه الاستعمارية ولم نقل الاستعمارية ، أو على أية حال الاستعمارية و / أو شبه الاستعمارية .

ولطول هذه المرحلة ـ ٧٠ سنة ـ حدثت على امتدادها بعض التطورات داخلية أو ثانوية فى مختلف خطوط الاقتصاد . ففى الزراعة استمرت المساحة المزروعة فى طفرتها الكبيرة خلال العقدين الأخيرين

من القرن ١٩ والأول من القرن ٢٠ ، ولكنها هبطت بعد ذلك بشدة ولم تستعد قمتها السابقة إلا فى أواخر العشرينات حيث استقرت عليها فترة قصيرة لتبدأ فى تناقص محسوس من جديد منذ ١٩٣٠ وحتى الحرب الثانية . وعلى العكس من المساحة المزروعة ، ومع توفير مياه الرى المتزايدة وبفضل تعدد المحاصيل خلال العام ، كانت المساحة المحصولية فى تزايد مستمر ومطرد حتى ١٩٣٠ ، حين بدأت تنخفض قليلا فى تذبذب حتى الحرب الثانية .

وهذا الانخفاض الأخير يعكس تبلور وتفاقم مشكلة الصرف التى كانت أعراضها قد بدأت بالتدريج من قبل مع إفراط مياه الرى . ولهذا فبينما كانت المشكلة فى بدايات المرحلة هى مشكلة الرى ، أصبحت فى نهاياتها هى مشكلة الصرف . وفيما بين الاثنتين كانت غلة الفدان ، خاصة القطن ، فى تذبذب من فترة إلى أخرى وإن كانت فى تزايد على وجه العموم . ومع تزايد ضغط الزراعة الدائمة على لأرض ، وتأثر التربة بمشكلة الصرف ، ظهرت الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية فى الزراعة . فبدأت لأول مرة بعد العقد الأول من اقرن ٢٠ أو حوالى الحرب الأولى ، ثم أخذ استهلاكها يصعد باطراد وبمعدلات مرتفعة للغاية .

ومن الكل كانت انطلاقة القطن فى أوجها بلا حدود مساحة ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، وذلك باستثناء فترتى الحربين والأزمة العالمية العارضة . لقد بدأت سياسة « تقطين » مصر إذا صح التعبير ، وأصبح « القطن ملكا *King Cotton* » ، وملكا متوجا وآوتوقراطيا أيضا . ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعتها هى وحدها بالتحديد ومصـــانع لانكشر بالـــذات ، أى باختصار تحويل مـصر إلـــى « حقل قطن لانكشر » كما قيل . أو كما قال كاتب فرنسى معاصر ، إن مصر أصبحت « واحدة من أجمل مزارع الإمبراطورية البريطانية » .

ولتحقيق هذا الاحتكار ، فعلت بريطانيا كل ما يمكن من أجل توجيه هيكل البناء التحتى لخدمة توجيه تجارة مصر الخارجية إليها . ومن ذلك مثلا أنهـــا حـــاربت النقل النهرى ونقل الطرق لصالح النقل الحديدى ، كما قطعت اتصال النقل الحديدى بالدول المجاورة ليرتكز على الاسكندرية ويصب فيها . . الخ . ومع ذلك كله فقد كان ارتباط مصر بالمتروبول أضعف وأخف بكثير من المألوف فى التجارة الاستعمارية الجارية . فلم تكن بريطانيا تستأثر عادة بأكثر من ثلثى

صادرات القطن المصرى ، بينما كانت قبضتها على الواردات أقل بكثير ، حول الثلث فقط تقليديا . وعلى العموم فقد كان الاستعمار البريطانى ينظر إلى مصر كمصدر للمواد الخام أكثر منها كسوق للمصنوعات .

لكنما هى الصناعة بالدقة التى تلقت فى النتيجة الضربة القاضية على يد الاستعمار . فقد كان جوهر السياسة الاستعمارية المخطط بعمد وسبق إصرار هو استبعاد التصنيع تماما ووأد الصناعة القائمة أو الناشئة ليجعل مصر محض سوق لتصريف صناعاته مثلما جعلها مزرعة صرفة لخاماتها . وكانت ذريعة الاستعمار فى ذلك مبدأ التخصيص الطبيعى وحرية التجارة ، وحجته أن الصناعة المصرية لايمكن أن تقوم إلا على أساس من الحماية الكثيفة . وبهذا المنطق المقلوب وبسيمياء الاستعمار جعلت ليفربول ومانشستر - للغرابة والتناقض - أقرب إلى حقوق القطن المصرية من الاسكندرية والقاهرة .

هكذا ، وعلى النقيض من الزراعة ، كانت الصناعة فى تدهور بل وانهيار شديد وسريع على يد المحتل . وقد جاءت الضربة القاضية أساسا فى بدايات المرحلة ، ولكن بعد الافاقة والمقاومة الوطنية فى

وسطها بدأ المنحنى فى صعود نسبى ثم محسوس فى آواخرها ابتداء من ١٩٣٠ وانتهاء بدفعة الحرب الثانية المؤثرة . وبهذا كان تطور الصناعة ، اتجاها وتوقيتا ، عكس اتجاه الزراعة تقريبا . ففى الوقت الذى كانت الزراعة فى قمة توسعها واطردها وكذلك ازدهارها وانفرادها شبه المطلق فى الاقتصاد فى بدايات المرحلة ، ، كانت الصناعة قد وئدت عمليا . وعلى العكس فى آخواخر المرحلة ، فى الوقت الذى بدأت الزراعة تلقى المتاعب فى الصرف ومتوسط المحصول وتكف عن النمو فى المساحة المزروعة ، كانت الصناعة قد بدأت نهضتها المذكورة .

تلك بإيجاز هى الخطوط والاتجاهات العامة على امتداد المرحلة الاستعمارية الطويلة هذه بذبذباتها وتقلباتها المتعارضة أو المتوازية . ومن مجموع توليفات هذه التغيرات والتحولات المختلفة يمكن أن نقسم المرحلة إلى مراحل داخلية ثلاث لكل منها مميزاتها ومعالجتها الخاصة . فالأولى تمتد حتى ١٩١٠ تقريبا أو حوالى الحرب الأولى ، وتحمل بصمات الاستعمار كاملة بكل ثقلها . والثانية أو الوسطى انتقالية أساسا تمتد حتى حوالى ١٩٣٠ . والثالثة والأخير تمتد حتى ثورة ١٩٥٢ وتحمل قدرا أكبر من التحرر نسبيا وتعد تمهيدا أو انتقالا إلى المرحلة الثورية القادمة .

المرحلة الأولى

أهم ملامحها توفير مياه الرى بما فيه الكفاية لتعميم الرى الدائم ، لكن دون أن تبرز مشكلة الصرف بعد . ومع الأثنتين ظفرت المرحلة بأكبر طفرة مسجلة فى كل من المساحة المزروعة والمحصولية . وفوق الكل أتت موجة التقطين العالية بل العاتية ، ولكن مع تأكل وانهيار الصناعة المحلية .

الزراعـــــــة

ففى الزراعة ، كان هذا بداية عصر القناطر والخزانات من أجل نشر الرى الدائم إلى أقصى حد ممكن وصولا إلى تكثيف الزراعة بقدر الامكان فمن ٤٫٧٦٤٫٠٠٠ فدان فى ١٨٨١ ، ٤٫٧٥٨٫٠٠٠ فى ١٨٨٢ ، زادت المساحة المزروعة إلى ٤٫٩٤١٫٠٠٠ فى ١٨٩٠ ، ٥٫٠٤٣٫٠٠٠ فى ١٨٩٧ ، ٥٫٣٣٥٫٠٠٠ فى ١٩٠٢ ، ٥٫٤٠٣٫٠٠٠ فى كل من ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ثم أخيرا إلى ٥٫٧٥٨٫٠٠٠ فى ١٩١١ . ومعنى هذا ، أولا ، أن المساحة المزروعة عبرت علامة الخمسة ملايين لأول مرة بالتقريب حوالى دورة القرن ، ١٩٠٠ . ومعناه ، ثانيا ، أن نحو مليون فدان أضيفت إلى الرقعة المزروعة فى نحو ٣٠ سنة .

ومعناه ، أخيرا ، أن المساحة المزروعة أصبحت تعادل إلا قليلا نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى بداية عصر محمد على وضعف ما كانت فى نهايته .

ولكن يبدو مع ذلك أن هذه كانت نهاية التوسع الأفقى الكبير مثلما كانت قمته . إذ انخفض معدل المساحة المزروعة بعد ذلك بصورة محسوسة : إلى ٥٫٥٠٣٫٠٠٠ فى ١٩١٣ ، بينما دار متوسط حول ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ فى الفترة ١٩١٠ ـ ١٩١٤ .

على أن المساحة المحصولية من الناحية الأخرى ظلت تطفر بمعدل أعلى . فارتفعت من ٤٫٧٦٢٫٠٠٠ فدان فى ١٨٧٩ إلى ٧٫٧١٢٫٠٠ فى ١٩١٣ . وفيما بين ١٨٧٧ ـ ١٩٠٧ (٣٠ سنة) زادت المساحة بنسبة ٦٦٪ وبهذا أصبحت نحو مثل ونصف مثل المساحة المزروعة آنئذ ونحو ضعفها فى نهاية عصر محمد على . وفى ظل هذا التوسع كان الانتاج الزراعى يزيد بمعدل ١٫٦ ٪ كل سنة ، أى قدر تزايد سكان الريف .

القطـــــــن

غير أن الزراعة فى هذه المرحلة لم تكن تعنى إلا بداية التركيز على القطن . فمن ٥ر١١ ٪ من المساحة المزروعة فى ١٨٧٩ ، قفزت نسبة القطن إلى ٤ر٢٢ ٪ فى ١٩١٣ ، أى تضاعفت فى نحو ٣٥ سنة . وفى هذا التاريخ الأخير بلغت مساحة القطن ٠٠٠ر٧٢٣ر١ فدان ، وهو رقم قياسى حينئذ . وفى بداية المرحلة لم يكن المحصول يتجاوز ٢ ـ ٣ ملايين قنطار ، فبلغ ٠٠٠ر٧٩٠ر٢ قنطار فى ١٨٨٠ ، ٠٠٠ر٨١٨ر١ فى ١٨٨٤ . ولكنه لم يلبث أن تضاعف تقريبا إلى ٠٠٠ر١٦٠ر٤ فى ١٨٩٠ ، ثم مرة أخرى إلى نحو ٠٠٠ر٤٤٠ر٦ فى ١٩٠٠ ، حتى وصل إلى ٠٠٠ر٥٠٠ر٧ قنطار فى ١٩١٠ ، أى أنه سجل علامة الخمسة ملايين قنطار لأول مرة حوالى دورة القرن ، وضاعف نفسه فى عقد واحد على الأقل ، كما تضاعفت ثلاثة الأمثال تقريبا فى ٣٠ سنة . وكانت الحرب وحدها هى التى وضعت حدا لهذه الطفرة النادرة .

ولاريب أن سياسة التقطين هذه بلغت حد الافراط ، وغدت على أفضل تقدير سلاحا ذا حدين ، له أخطاره فى فى الخارج وفى الداخل . ففى الداخل تم ذلك على حساب المحاصيل الأخرى عامة والمحاصيل

الغذائية خاصة . فمن بين المحاصيل الأخرى ، كان الذرة وحدة هو الذى ينمو ويتوسع ، بينما انخفضت نسبة القمح والفول التى كانت محاصيل تصدير فى الماضى ، وحتى القصب انخفض .

فالذرة ارتفعت حصتها من المساحة المزروعة من ١٤٪ إلى ٢٤٪ بين ١٨٧٩ ، ١٩١٣ ، حين بلغت فى التاريخ الأخير ١ر٨٥٣ر٠٠٠ فدان . أما القمح فرغم زيادة مساحته الحقيقية ، بنحو ٥٠٪ لتصبح ١ر٣٠٦ر٠٠٠ فدان ، فإن نسبته انخفضت من ٢٠ر٦٪ فى ١٨٧٩ إلى ١٦ر٩٪ فى ١٩١٣ . هذا بينما انكمشت مساحة الفول المطلقة بالفعل ، كما انخفضت مساحة القصب من ١ر١٪ إلى ٠ر٦٪ ، وأنخفضت معها قيمة صادرات السكر أيضا .

من هناك جميعا بدأت مصر تتحول من دولة مصدرة للحبوب ومكتفية غذائيا إلى دولة مستوردة للحبوب والغذاء باستمرار واطراد ، بل وكذلك من شعب آكل للقمح عموما إلى شعب آكل للذرة غالبا .

هذا فى الداخل ، أما عن الخارج فقد أصبح القطن عماد التجارة الخارجية ، وبالتالى الدخل التجارى والميزانية وكل مصرحياة الاقتصادية والمالية بدرجة بالغة الخطر ففيما بين ١٨٨٤ ، ١٩٠٨

ارتفعت قيمة صادر القطن من ٥ر٦ مليون جنية مصرى إلى ١٧ مليونا ، وارتفعت نسبة القطن بين مجموعة الصادرات من ٧٦٪ إلى ٨٣٪ . وفيما بين ٨٥ ـ ١٨٨٩ ، ١٠ ـ ١٩١٤ ارتفعت قيمة صادر القطن بين المجموع من ٨١٪ إلى ٩٣٪ .

وبطبيعة الحال كان لبريطانيا نصيب الأسد فى هذه التجارة . ففى ٨٥ ـ ١٨٨٩ استأثر من صادرات القطن المصرى بنحو ٦٣٪ فى المتوسط أى نحو الثلثين ، ولو أن النسبة انخفضت فى ١٩١٣ إلى ٤٣٪ وكانت المنافسة الرئيسية من جانب ألمانيا فالولايات المتحدة . كذلك فقد كانت قبضة بريطانيا على الواردات أضعف : ٥ر٣٧٪ ، ٥ر٣٠٪ من قيمتها فى التواريخ السابقة على الترتيب .

الصناعـــــة

أما عن الصناعة ، فإن الفترة التى أعقبت الاحتلال مباشرة شهدت عملية تخريب وتحطيم انتقامية وندالية للصناعة القائمة . ففى الثمانينات بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التى أنشأها محمد على ، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل هزلى . وبالمثل حدث للأسطول النهرى

وترسانة بولاق . كذلك تم إغلاق مصنع ورق بولاق ومصانع الأسلحة والذخيرة وبيعت معداتها . . . الخ

والمثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعان أنه « ليكون من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كلبهما توفير أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فى مصر » ، وأنه « ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية » ، كما وضعها كرومر صراحة . غير أن هذا لم يكن سوى منطق تبرير متهافت إلى حد يدعو إلى السخرية أحيانا . فمثلا فى ١٩٠٤ عرف المصنع بأنه « مؤسسة تقلق الراحة أو تضر بالصحة أو تحمل الخطر » . . أما الحقيقة فهى بكل بساطة أن الاستعمار كان يرى أن كل مصنع يفتح فى مصر يغلق مصنعا فى بريطانيا كما وضعها كرومر نفسه بكل سفور ، وأن للسوق المصرية أهمية فائقة لبريطانيا نظرا لما أخذت تتعرض له تجارتها الدولية من أخطار وتهديدات كما قالها ملنر صراحة .

وعلى أساس هذه الادعاءات الملفقة وضعت سياسة جمركية وضرائبية مخططة بحيث تقتل كل إمكانات الصناعة الوطنية . فقد

تبنت هذه السياسة المبدأ القيمى ad Valorem لا النوعى Specific ، أى تؤخذ الرسوم موحدة على الواردات جميعا بحسب قيمتها بغض النظر عن نوعها . وبذلك فرض على استيراد الفحم ، وقود الصناعة ، نفس الرسوم التى فرضت على أى مادة أخرى . وفى الوقت نفسه أخضعت المصنوعات القطنية لرسم إنتاج مماثل للرسم الجمركى . وكان الكل ٨٪ . وبهذا وذاك وضعت المصنوعات المحلية مع المستورد مع الوقود على مستوى واحد من القدر ة على المنافسة . وحتى زراعة الدخان ، التى كانت صناعة مصرية هامة ، حوربت بالضرائب الفادحة ، ثم منعت كلية ، بدعوى تحقيق حصيلة لخزانة الدولة من الرسوم الجمركية المرتفعة على الوارد .

النتيجة بطبيعة الحال شلل الصناعة الكلى . فقد أغرقت الصناعة المستوردة وسياسة الباب المفتوح السوق ووأدت كل إمكانيات الصناعة الكائنة فضلا عن الكامنة وإذا كانت بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩٠٦) قد شهدت بصعوبة بعض نشاط صناعى واعد نتيجة تدفق الاستثمارت والمضاربات الأجنبية ، مـا يسميه الجـريتلى بكناية موفقة « بفقاعة البحار الجنوبية المصرية Egyptian Southsea Bubble » ، فإن هذه الفقاعة لم تلبث أن انفجرت وفرقعت .

فى ١٩١٠ ، مثلا ، كتب روتشتاين ، خلال سنواتهم الثمانى والعشرين من السيطرة ، لم يكن البريطانيون عاجزين عن إنشاء صناعة مصانع واحدة فحسب ، وإنما كذلك قتلوا بطريقة محكمة كل الامكانيات الموجودة لخلق إحداها ، حتى الصناعة الصغيرة والتقليدية الوطنية أفلست واندثرت ، تماما كما حدث فى الهند وسوريا وغيرهما وكما أعلنها كرومر نفسه بصراحة (أم بوقاحة ؟) مسجلا شهادة الوفاة أو تصريح الدفن بيد القاتل .

« إن الفارق » ، كتب هـو يقول فى تقريره السـنوى لعـام ١٩٠٥ ، « واضح لكل إمرئ تمتد ذاكرته إلى الوراء نحو عشر سنوات أو خمس عشر . فالأحياء التى كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل ، النسيج ، العقادة ، صناعة الأشرطة ، الصباغة ، صناعة الخيام ، البرودريه ، النعال البلدية (البلغ) ، المصنوعات ، تجهيز التوابل ، دبغ الجلود ، صناعة القرب الجلدية ، الملاحات ، صناعة الغربال والمـزلاج والأقفال الخشبية ، والأقفال الحـديدة . . . الخ ، كان عليها أن تحد من نشاطها أو هى اختفت تماما . واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوربية الصغيرة حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة » .

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقاومت أوقامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطيدة الجذور في التربة ، مثل محالج ومكابس القطن الحديثة التي لامفر منها محليا قبل التصدير ، وبالتالي أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت فالصابون . والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والذوق أو المنافسة الأجنبية ، ومثل نسيج القطن والصوف والحرير والكتان التي زادت بالفعل على أساس الغزل المستورد .

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهي أقرب إلى الجمود والتوقف نوعا منها إلى أي من التوسع أو الانكماش الملموس في معظم خطوط الاقتصاد . فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبا وضعف توسع المساحة المحصونية نوعا وفي الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومتوسط غلة الفدان . كما أخذ القطن يهتز ويتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب بصورة جدية ، في حين راحت الصناعة تحاول أن تنهض من هوتها وتقاوم

دون جدوى تقريبا ، وظلت الزراعة تقريبا كل جسم وعصب الاقتصاد . فطوال الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠٪ من العمالة وتقدم ٥٠٪ من الدخل القومى .

الزراعـــــة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من تعلية للخزان وانتشار للقناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيرا . ففى الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ كان المتوسط ٥ر٢ مليون فدان أى بنقص ٣ر٠ مليون فدان عن قمتها السابقة فى العقد الأول من القرن . ومن نحو ٠٠٠ر٢٦٩ر٥ فدان فى ١٩٢٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين وبصعوبة واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ، حيث بلغت ٠٠٠ر٥٤٤ر٥ فى ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعدل بضع سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد انتهى عصر التوسع الأفقى فى الزراعة .

أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال الفترة ، فقد كان النمو محدودا . فمن متوسط قدره ٠٠٠ر٦١٠ر٧ مليون

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقاومت أوقامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطيدة الجذور في التربة ، مثل محالج ومكابس القطن الحديثة التى لامفر منها محليا قبل التصدير ، وبالتالى أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت فالصابون . والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والذوق أو المنافسة الأجنبية ، ومثل نسيج القطن والصوف والحرير والكتان التى زادت بالفعل على أساس الغزل المستورد .

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهى أقرب إلى الجمود والتوقف نوعا منها إلى أى من التوسع أو الانكماش الملموس فى معظم خطوط الاقتصاد . فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبا وضعف توسع المساحة المحصولية نوعا وفى الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومتوسط غلة الفدان . كما أخذ القطن يهتز ويتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب بصورة جدية ، فى حين رادت الصناعة تحاول أن تنهض من هوتها وتقاوم

دون جدوى تقريبا ، وظلت الزراعة تقريبا كل جسم وعصب الاقتصاد . فطوال الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠٪ من العمالة وتقدم ٥٠٪ من الدخل القومى .

الزراعـــة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من تعلية الخزان وانتشار القناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيرا . ففى الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ كان المتوسط ٥ر٢ مليون فدان أى بنقص ٣ر٠ مليون فدان عن قمتها السابقة فى العقد الأول من القرن . ومن نحو ٠٠٠ر٢٦٩ر٥ فدان فى ١٩٢٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين وبصعوبة واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ، حيث بلغت ٠٠٠ر٥٤٤ر٥ فى ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعدل بضع سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد انتهى عصر التوسع الأفقى فى الزراعة .

أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال الفترة ، فقد كان النمو محدودا . فمن متوسط قدره ٠٠٠ر٦١٠ر٧ مليون

فدان فى الفترة ١٠ ـ ١٩١٤ ، وبطريق الجرعات السنوية الضئيلة وإن كانت مطردة ، وصلت المساحة إلى ٨٦٣٤٠٠٠ر في ١٩٣٠ ، أى بزيادة نحو مليون فدان فى نحو ٢٠ سنة . وحتى هذه العلامة ظلت قمة لم تتكرر إلى وقت طويل بعد ذلك . والواقع أن المساحة المحصولية التى كانت قد توسعت بنسبة ٦٦٪ فى الثلاثين سنة ١٨٧٧ ـ ١٩٠٧ ، لم تزد إلا بنسبة ١٠ ٪ فى الثلاثين سنة التالية . لقد دخل عصر التوسع الرأسى فى مرحلة الهبوط .

فى الوقت نفسه برزت مشكلة الصرف إلى الصدارة كقضية ملحة وخطيرة فى هذه الفترة ، وبدأت خصوبة التربة تتأثر ومعها إنتاجية الفدان ومتوسط الغلة عموما . ولعل الاستثمارات التى وضعت فى الصرف حينئذ تفوق تلك التى وضعت فى الرى . مثلا زاد مجموع أطوال المصارف فى مصر من ٣ر٦ مليون كم فى ١٩١٧ إلى ٢ر٩ مليون كم فى ١٩٣٧ أى بنسبة ٤٠ ٪ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٠ ٪ فقط فى مجمـــوع أطوال الترع (وزيادة مماثلة فى المساحة المحصولية) .

وإذا كان متوسط محصول الفدان من القطن قد ظل على العموم فى

ارتفاع بعد أن اجتاز مرحلة هبوط عارضة أثناء الحرب الأولى ، فلم يكن ذلك إلا لتزايد استعمال الأسمدة الكيماوية بدرجة غير عادية بل ربما مسرفة . فعشية الحرب الثانية مثلا جاءت مصر فى المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث كثافة التسميد للفدان المزروع . وعلى أية حال ، فإن نسبة الزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى عموما لم تتعد ١ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ـ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ يقول أوين : فإن « الزيادة المبكرة التى حدثت فى الانتاج (المرحلة الأولى) لم تتحقق إلا مقابل تباطؤ أشد فى معدل التحسن فى السنوات التالية (المرحلة الوسطى) » .

القطـــــن

على أن ثورة القطن لم تكف عن الانطلاق خلال هذه المرحلة ، وإن انتكست فى بدايتها بسبب الحرب الأولى و فى نهايتها بسبب الأزمة العالمية . فبعد أم كان المحصول قد قارب علامة الثمانية ملايين قنطار قبيل الحرب ، هبطت المساحة المزروعة قطنا ومعها مجمل المحصول أثناء سنى الحرب ، بحيث لم يتجاوز الستة ملايين فى أعقابها ، حيث سجل ٦٫٠٣٦٫٠٠٠ قنطار فى ١٩٢٠ .

وقد استعاد القطن قوته ومستواه فيما بعد ، ولكن من خلال تجارب عديدة قاسية فى سياسة التحديد . فرغم تفوق القطن المصرى فى السوق العالمية من حيث الجودة والنوعية ، خاصة فى الأقطان الطويلة التيلة التى كان مصر تحتكر ثلثى إنتاجها العالمى ، فقد كانت قيمة المحصول الكلية تتفاوت بشدة من عام إلى آخر وتخضع لذبذبات السوق العالمية الحادة دون أن تملك مصر سيطرة عليها . من هنا لجأت مصر عدة مرات فى العشرينات إلى سياسة تحديد مساحة ومحصول القطن بأمل أن تؤثر فى السوق العالمية باتجاه رفع أسعاره .

غير أن هذه السياسة ثبت فشلها تماما . فقد اتضح أن مصر ، بحجم محصولها لامحدود البالغ عشر المحصول الأمريكى ، لاتتحكم فى العرض وبالتالى لاتسيطر على السوق كميا وإن سيطرت عليه كيفيا وأن المحصول الأمريكى الضخـــم هو المسيطر الأساسى على الأسعار العالمية . وكل ما أدت إليه هذه السياسة هو أنها خفضت من إيرادات مصر الخارجية من القطن من ناحية ، كما أعطت الفرصة للدول المنتجة المنافسة لزيادة إنتاجها من الناحية الأخرى . ومن هنا تخلت مصر نهائيا منذ بدايات الثلاثينات عن سياسة التحديد وتبنت السياسة العكسية تماما وهى زيادة المحصول ٨٫٢٧٦٫٠٠٠ قنطار .

على أن التصدير ، من الناحية الأخرى ، كان أشد تأثيرا من الانتاج . فبعد متوسط صادر قدره ٧ر٦ مليون قنطار فى الفترة ١٠ ـ ١٩١٤ ، انخفض الصادر إلى نحو ٦ر٥ مليون سنويا إبان الحرب ١٤ ـ ١٩١٨ ، ولو أن متوسط العائدات السنوية ارتفع لحسن الحظ من ٨ر٢٣ مليون جنيه إلى ٢ر٣٧ مليون على الترتيب . على أن الصادر استعاد مستواه بعد الحرب مباشرة وتجاوزه ليدور حول ٥ر٧ مليون قنطار حتى ١٩٣٠ حين هبط إلى ٦ ملايين بسبب الأزمة العالمية لقد بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب الكامنة فى اعتماده على السوق الخارجية والتجارية الدولية .

المرحـــــلة الأخـــــيرة

إلى حد ما ، ولكن فى حدود الوحدة الأساسية للعصر الاستعمارى ، تكاد هذه المرحلة أن تكون نقيض المرحلة الأولى ، مثلما تعد انتقالية إلى العصـر الثورى القادم . فبينما الزراعة تنمو ببطء وبصعوبة واضحه ، تبدأ الصناعة دفعتها الوحيدة فى كل الفترة . وهكذا تتحدد ملامح المرحلة البارزة فى اتجاه كلتا المساحتين المزروعة والمحصولية إلى التناقص البطئ أولا ثم إلى التزايد الطفيف بعد ذلك . ثم فى القطن

يستمر الاتجاه إلى الزيادة مع التذبذب المستمر فى محصول الفدان وفى حجم الصادر ، ولكن الحرب الثانية تهبط بمساحته وبإنتاجيته بشدة وكما لم يحدث فى أى وقت مضى . على أن الجديد فى هذه المرحلة هو الصناعة التى تلقت دفعتها الأولى بترشيد التعريفة الجمركية فى ١٩٣٠ ثم استمدت انطلاقتها الحقيقة من الحرب الثانية .

الزراعة

منذ ١٩٣١ حتى ١٩٣٩ والمساحة المزروعة فى تناقص محسوس ، اذ هبطت على الترتيب من ٥٫٤٨٥٫٠٠٠ فدان إلى ٥٫٣٣٨٫٠٠٠ فدان . ولكنها عادت إلى التزايد فسجلت ٥٫٧٦١٫٠٠٠ فى ١٩٤٧ وحتى فى ٥٥ ـ ١٩٥٦ لم تعد ٥٫٦٨٠٫٠٠٠ فدان ، أى عاودت الهبوط . فالاتجاه العام هو الذبذبة المستمرة أكثر منه أى شئ آخر . والواقع أن المساحة المزروعة لم تكد تنمو جديا طوال الربع الثانى من القرن ٢٠ .

بالمثل بدأت المساحة المحصولية فيما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٩ باتجاه إلى التناقص ثم انقلبت إلى التزايد لتنتهى تقريبا كما بدأت : ٨٫٥٤٧٫٠٠٠ فدان فى ١٩٣١ مقابل ٨٫٥٢٢٫٠٠٠ فدان ١٩٣٩ . وفى ١٩٤٧ بلغت ٩٫١٦٧٫٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك علامة التسعة ملايين

لأول مرة . ثم فى ١٩٥٢ وصلت إلـى ٩٫٣٠٨٫٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك زيادة نحو مليون فـدان على رقم سنة ١٩٢٥ البالغ ٨٫٢١٣٫٠٠٠ ، أى بنسبة الثمن تقريبا فى ربع قرن .

وبالمثل استمر متوسط محصول الفدان من القطن فى تزايده المتذبذب ، فارتفع من ٣٫٧٨ قنطار فى ١٩٣١ إلى ٥٫٣٥ قنطار فى ١٩٣٩ . وبالموازاة ، استمر محصول القطن فى تزايده وإن يكن ببطء أشد . فبلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ ـ ١٩٣٩ نحو ٩٫١٣٦٫٠٠٠ قنطار فى السنة ، مسجلا بذلك (كمساحة مصر المحصولية) علامة التسعة ملايين لأول مرة وفيما عدا ذلك فقد كان القطن تقليديا يحتل نحو خمس المساحة المزروعة تقريبا ، فمثلا بلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ ـ ١٩٣٩ نحو ١٫٧٥٤٫٠٠٠ فدان .

وعموما فلقد كان توزيع المساحة الزراعية بين رباعية المحاصيل الأساسية القطن والقمح والذرة والبرسيم أقرب إلى التقارب ولانقول التكافؤ . فكل منها يتأرجح كثيرا أو قليلا حول = ٢٠٪ من مجموع المساحة ، ولو أن القطن والبرسيم كان الثنائى الأكبر عادة والذرة والقمح الأصغر . ففى ٧ ـ ١٩٣٨ مثلا كانت نسب المساحة المزروعة

من كل محصول منها ٢١ ٪ لكل من القطن والبرسيم ، ١٨ ٪ للذرة ، ١٧ ٪ للقمح ، مقابل ٢٣ ٪ لسائر المحاصيل الأخرى .

غير أن القطن حتى قبل الحرب الثانية كانت أسعاره قد أصبحت عرضة لذبذبات حادة وانخفاض خطير أثر على ربحيته . فمثلا في١٩٢٤ كانت قيمة محصول القطن تعادل أكثر من خمسة أمثال قيمة محصول القمح أو ثلاثة أمثال قيمة محصول الذرة ، ولكنها في ١٩٣٢ لم تزد عن مثل ونصف مثل قيمة محصول القمح . كذلك في الصادر ارتفعت الكمية المصدرة سنويا من ... ر٢٨٨ ر٧ قنطار في المتوسط خلال الفترة ٣٠ ـ ١٩٣٤ إلى ... ر٤٦٣ ر٨ قنطار في المتوسط خلال الفترة ٣٥ ـ ١٩٣٩ . على أن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٥ر ٢١ مليون جنيه ، ٢ ر٢٥ مليون على الترتيب . على أن القطن إنما تلقى ضربته المؤثرة أثناء الحرب نفسها حين تعرض وللمركب الزراعي كله لتغير جذري متراجعا بشدة لحساب المحاصيل الغذائية : من ناحية لقفل السوق الخارجية في وجه القطن ، ومن ناحية لحتمية توجيه الأرض لتغذية السكان في الداخل أولا . فبعد أن كان متوسط المساحة المزروعة قطنا يتراوح حول ٧٥ر١ مليون فدان سنويا خلال

٣٥ ـ ١٩٣٩ ، هوى بالتشريع وبالأمر الواقع إلى حدود المليون تقريباً أثناء الحرب . فبلغ فى الفترة ٤٠ ـ ١٩٤٤ نحو ...ر١٢٠ر١ فدان فى المتوسط ، بل ووصل إلى ...ر٩٨٢ فدان فى ١٩٤٥ آخر سنى الحرب مسجلا بذلك النزول إلى ما دون علامة المليون لأول مرة منذ عقود وعقود . وبالموازاة هبط المحصول من آفاق التسعة ملايين السائدة قبل الحرب إلى آفاق الستة أثناءها . فبلغ متوسطه فى الفترة ٤٠ ـ ١٩٤٤ نحو ...ر٩٩٧ر٥ قنطار ، بل وهوى إلى علامة الخمسة ملايين تقريبا فى ١٩٤٥ حيث بلغ نحو ...ر٢٢١ر٥ قنطار فقط ، مرتدا بذلك إلى معدلات دورة القرن تقريبا أى ناكصا نحو ٤٠ سنة إلى الوراء .

على أن القطن أخـذ يستعيد مكانته بعد الحرب ، بالتدريج الوئيد أولا ، ثم بشدة حتى وصل إلى أرقام قياسية فى المساحة والمحصول . فمن حوالى ٢ر١ مليون فدان فى كل من ٤٦، ١٩٤٧ ، ارتفع إلى + ٤ر١ مليون فى ١٩٤٨ ، إلى ٧ر١ فى ١٩٤٩، إلى ٩ر١ فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، مقاربا بذلك علامة المليونين لأول مرة . فلبغ فى ١٩٥٠ نحو ...ر٩٧٥ر١، وفى ١٩٥١ نحو ...ر٩٧٩ر١ ، وفى ١٩٥٢ نحو ...ر٩٦٧ر١ . وبالموازاة ارتفع المحصول من نحو ٦ ، ٤ر٦ مليون

قنطار فى سنة ١٩٤٧ إلى ٩ر٨ ، ٧ر٨ مليون فى ٤٨، ١٩٤٩ . ولكنه رغم زيادة المساحة انخفض إلى ٥ر٨ مليون فى ١٩٥٠ ثم إلى ٨ ملايين قنطار فقط فى ١٩٥١ . على أنه عاد فارتفع إلى ... ر٩٢٢ر٩ قنطار فى ١٩٥٢ محققا بذلك علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة فى تاريخه بمصر . إن سنة ١٩٥٢ هـى ذروة القطـن مساحة ومحصولا ، سنة المليونى فدان والعشرة ملايين قنطار .

الصنـــــــاعة

فى الصناعة ، على تواضعها ، تكمن أصالة وجدة هذه المرحلة . ففيها وحدها بزغت ونمت أولى وأهم بادرات أو مبادرات الصناعة الوطنية بعد غيبة أو غيبوبة نحو القرن إلا قليلا . وبينما كانت الزراعة قد بدأت تلقى المتاعب وتضيق أمامها آفاق النمو والتوسع بما فى ذلك أثر الحرب ، بدأت الصناعة تجد طاقتها لأول مرة ، ربما بفضل متاعب الأولى نفسها ولكن أساسا بفضل الحرب ، فبقدر ما كانت الحرب صعبة للزراعة كانت دفعة للصناعة .

البداية كانت على استحياء شديد ، وبفضل ظروف سياسية خاصة ضاغطة كالوطنية الاقتصادية البازغة تحت ثقل المد الوطنى . ففى

١٩٣٠ تم ترشيد السياسة الجمركية فأصبحت نوعية لا قيمية ، تميز بين رسوم الخام والمصنوع وتحمى بذلك الصناعة المحلية من إغراق الواردات الأجنبية . وفى هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر فى الثلاثينات بنشاطه الواسع المتعدد وبصرحه الصناعى خاصة صناعة الغزل والنسيج فى المحلة ، كما ظهرت صناعات أخرى متعددة . كذلك فإلى جانب الأجانب ، دخل الوطنيون مجال الصناعة ، التى امتصت بسرعة أعداد كبيرة ومتزايدة من العمالة . ولكن ، حتى لا ننسى ، يكفى للدلالة على حداثة هذه الصناعة الناشئة أن ثلثى المؤسسات الصناعية المسجلة فى ١٩٣٧ كان عمرها أقل من ١٠ سنوات .

بالأرقام : فى ٣٠ ـ ١٩٣١ بلغ الاستهلاك المحلى من القطن الخام ...ر٧٨ قنطار ، ارتفع فى ١٩٣٩ إلى ...ر٧٠٦ قنطار أى نحو تسعة الأمثال وغير بعيد نسبيا عن علامة المليون . وفى العقد ٢٨ ـ ١٩٣٨ زاد إنتاج الغزل من ٣٠٠٠ إلى ر٠٠٠ر١١ طن ، بينما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين متر فى ١٩٢٠ ، إلى ٢٥ مليونا فى ١٩٣٠ ، إلى ٩٣ مليونا فى ١٩٣٨ ، ١٥٠مليونا فى ١٩٣٩ . تقدم مماثل أيضا حدث فى فروع الصناعات الأخرى ، مثل أسمنت بورتلاند

الذى ارتفع من ٢٤ ألف طن فى ١٩٢٠ إلى ٣٧٥ ألفا فى ١٩٣٨ . كذلك فى السكر والكيماويات والورق والبتروليات والمواد الغذائية والمعلبات وغيرها من السلع الاستهلاكية . أما من حيث العمالة ، فرغم أن لاحصا الصناعى لعام ١٩٣٧ يضعها عند ... ر٦١٠ عامل أى ما يكاد يقل حتى عن نتائج إحصاء ١٩٢٧ ، فإن المتفق عليه أن الصناعة كانت تستوعب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون فى الثلاثينات .

على أنها هى الحرب الثانية التى أعطت الدفعة الحقيقية للصناعة الناشئة ، حمتها ودعمتها ورفعتها إلى مستوى جديد تماما . بل الواقع أننا سنجد أن هذه القاعدة الصناعية الجديدة إنما هى النواة الأساسية لتصنيع الثورة فيما بعد . فمع انقطاع الواردات بما فيها الصناعية ، وصعوبات تصدير الخامات وعلى رأسها القطن ، لا سيما مع الطلب المحلى الكبير ممثلا فى وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش الحلفاء ، تحتم التصنيع محليا بلا تحفظات . لقد خلقت الحرب سوقا تتمتع بحماية طبيعية ، بل وفرضت على الاستعمار نفسه ـ للمفارقة الساخرة ـ أن يشجعها ويسعادها لخدمة وجوده العسكرى . كذلك فقد كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية ، الأورنص -ord

nance ، نحو ٢٠٠ ألف عامل مصرى كانوا نواه مدرية جيدا لتصنيع ما بعد الحرب أيضا . هكذا وجدنا أثناء الحرب توسعا ضخما فى كل الصناعات القائمة ، فضلا عن ظهور صناعات جديدة بعضها يرتبط بطلب جيوش الحلفاء كالمعلبات والبيرة والحديد المجلفن الذى اعتمد أساسا على الخردة المتاحة فى السوق المحلية . وعلى سبيل المثال ، ففى سنة ١٩٤٧ ، أى بعد الحرب مباشرة ، كان عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ نحو ثلث عشرة آلاف وحدة . ورغم أن أغلب تلك الوحدات من الأحجام الصغيرة والضئيلة من حيث عدد العمال بالطبع كما يوضح الجدول الآتى ، فإن الصناعة الصغيرة (ـ١٠ عمال للمصنع) كانت تقدم نحو ثلث القيمة المضافة بالمقابل الثلثين للصناعة الكبيرة (ـ١٠ عمال للمصنع) .

عـــدد العمـــــال	عدد الوحـــدات	٪
١٠ ـ ٤٩	٢٧٧٣	٨٢٫٩
٥٠ ـ ٩٩	٢٦٥	٧٫٩
١٠٠ ـ ٤٩٩	٢٤٧	٧٫٤
٥٠٠ +	٥١	١٫٨
المجموع	٣٣٤٦	١٠٠٫٠

ورغم أن الصناعة تعرضت بعد انتهاء الحرب إلى خطر المنافسة الخارجية وتهديدها الشديد ، فإنها لم تتوقف عن النمو ، بل على العكس تميزت بتوسع سريع جدا ، وإن جنح البعض إلى التقليل من حجمه باعتباره موجة عابرة قصيرة الأجل . ولكن يكفى أن نذكر أن متوسط معدل نمو الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى الفترة ٤٦ ـ ١٩٥١ بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية الكبيرة نحو ٥ر١٠ ٪ سنويا والصغيرة نحو ٤ ـ ٥ ٪ . وهذا ، على أساس الأوزان النسبية للقطاعين أى الثلثين ـ الثلث من القيمة المضافة ، يعنى متوسطا عاما لا يقل عن ٨ ٪ سنويا . وصحيح أن بعض الصناعات قد تعرضت لنكسة طارئة ، إلا أن ذلك كان لأسباب خاصة مفهومة ، كذلك الصناعات نفسها التى ارتبطت بالطلب والاستهلاك الحربى . فالمعلبات والبيرة مثلا انخفض الطلب عليها بصورة فجائية كأمر طبيعى . وبالمثل تعرضت صناعة الحديد والصاج لاختناقات شديدة لنقص الخردة فى السوق . ولكن فيما عدا هذه القلة ، فقد كان التيار الرئيسى هو نحو التوسع والنمو . ففى سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد فى السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا فى الأسكندرية لتجميع أجزاء السيارات ، وتأسس مصنع بلاستيك شافر

مان فى الأسكندرية أيضا ، وكذلك مصنع رباط لتجميع السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات أيضا ... الخ .

وفى المحصلة ، كان القطاع الصناعى فى ١٩٥٢ يسهم بنحو ١٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، كما يقدم نحو ١٠٪ من إيرادات العملة الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية ، ويستقطب ٨٪ من القوة العاملة فى مصر . وبمزيد من التفصيل عن العمالة تحديدا ، فلقد بلغ عدد العمال فى الصناعة التحويلية سنة ٤٧ ـ ١٩٤٨ نحو ...ر١٨١ عامل فى الصناعات الكبيرة وحدها (+١٠ عمال للمصنع) ، وفى مجال الصناعة التحويلية كبيرها وصغيرها نحو ...ر٢٠٤ عامل . وهذا الرقم الأخير ارتفع إلى ...ر٢٦٥ عامل فى سنة ١٩٥٢ .

مرحـلة الاقتصاد الثورى

انقلابية أكثر منها ثورية رغم الاسم ، متناقضة داخليا بقدر ما هى متجانسة ظاهريا رغم الشكل ، مفعمة بالسلبيات إلى جانب الإيجابيات رغم الادعاء ـ تلك فى جوهرها هى أخص خصائص هذه المرحلة التى تبدأ مع ما يسمى تقليديا وبمصطلحنا المحلى الذى درجنا عليه ـ ولا مشاحة فى الاصطلاح ـ « بالثورة » ثورة الجيش أو ثورة يوليو أو

الثورة الوطنية و/ أو الاشتراكية ، والتى استطالت حتى اليوم إلى ،
عقود من بدايات الخمسينات إلى الثمانينات .

ففى الاقتصاد ، كما فى السياسة ، جاء يوليو بمعطيات جدي
وبأكثر منها بادعاءات عريضة ، أقلها ما تحقق ، وأكثرها تحقق عك
بحيث انقلبت هى على نفسها وغيرت جلدها ومفاهيمها وانتقلت
النقيض إلى النقيض تماما ، إلى حدبات من المستحيل معه
التعميم ككل ، وتحتم التمييز داخلها منهجيا بين مرحلتين أساس
على الأقل هما مرحلة البداية ومرحلة النهاية أو النصف الأول والنه
الثانى .

على أية حال ، أصالة المرحلة عموما واضحة حتى وإن بالد
السلبى ، وكذلك ضخامة الانجازة ولو نسبيا . غير أن الادعاء
السابق ، الذى ثبت بطلانه ، بأن الثورة (يوليو) هى بداية وأصل
شىء فى حياة مصر الحديثة أو المعاصرة ، الأس والأساس et ؛
origo ، لا يقل خطأ أو إسرافا فى الا قتصاد عنه فى السياس
الاجتماع ... الخ هذا عدا أن أثرها الحقيقى لم يبدأ فى ١٩٥٢
تأخر إلى بداية الستينات . من ثم فإن المرحلة تنبنى على ما سبقه
مراحل ، وتمثل بالتالى استمرار وقمة لها .

من الناحية الأخرى ، فإنها لا تخلو من خطوط ثورية جديدة تماما تجعل منها من الناحية الموضوعية شبه ثورة أو بذرة ثورة اقتصادية حقيقية بمعنى ما . وعلى الحملة فإن المرحلة تمثل على المستوى التركيبى أو الهيكلى قمة زحف تاريخى تدريجي مديد ، يشمل العصور القديمة كما يشمل الفترة الحديثة ، ويبدأ مـن اقتصاد أحادى واسع بسيط ، عبر اقتصاد أكثر تنوعا وكثافة وأكبر قاعدة ، إلى اقتصاد تكاملى عريض بقدر ما هو عميق ، يجمع أخيرا بين الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين ، ممثلا موارد الموضع والموقع والجغرافيا والجيولوجيا والانتاج والعمل ، ومعبرا بذلك تعبيرا شبه كامل ولأول مرة عن الامكانيات الدفينة للبيئة والانسان فى مصر .

بالمثل على الجانب الاقليمى أو الجغرافيا السياسية الادارية . فإذا نحن تذكرنا أن كل شىء فى الرى والزراعة والتنمية الحديثة بدأ أيام محمد على بالدلتا وفى الدلتا ، ثم أخذ كما رأينا يتمدد بالتدريج نحو شمال الصعيد أيام إسماعيل ، ثم نحو جنوبه فى العصر الاستعمارى ، فإن هذه الثورة الجديدة تعنى استكمال ذلك الاتجاه إلى نهايته ونحو قدر أكبر من التقريب والمساواة فى التنمية والتطور والقوة بين قطاعات

الوطن المختلفة . وهنا مرة أخرى لا نملك إلا أن نكرر أن هذا الترتيب أو الزحف هو على الأرجح عكس ما عرفته مصر القديمة فى بداية تاريخها الفرعونى حيث يبدو أن كل شىء فى الرى والزراعة والحضارة والسكان بدأ فى الصعيد أولا ثم زحف بالتدريج نحو الدلتا . باختصار ولكن دون تكرار ، لقد بدأت مصر القديمة بالصعيد ومنه إلى حد بعيد ، بينما بدأت مصر الحديثة بالدلتا ومنها إلى حد آخر .

فلســـفـــة الســـياسة الاقتصـــادية

وابتداء فلقد رفعت يوليو ثلاثة شعارات أساسية قائدة فى المجال الاقتصادى هى الاستقلال الاقتصادى ، التنمية الاشتراكية ، التخطيط القومى . أو قل بالأحرى الاستقلال والاشتراكية أهداف ومبادىء أساسية ، والتخطيط أداة ووسيلة إليهما مثلما هو همزة وصل بينهما . وفى النصف الأول من المرحلة تم فعلا تطبيق هذه المبادى إلى حد أو آخر ، ولكن بقدر محدود أو متوسط من النجاح على أكثر تقدير . على أن النصف الأخير من المرحلة شهد عملية تخل وإهمال أو فك وقلب كامل لهذه المبادىء ، بل وتبن لمبادىء مضادة لها تماما تصل إلى حد الانقلاب المضاد اقتصاديا فى رأى الكثيرين ، بحيث عادت

الأوضاع بطريقة أو بأخرى إلى ما كانت عليه قبل يوليو أو قربها بدرجة أو بأخرى .

وعلى هذه الأسس تنقسم رحلة الثورة المقولة اقتصاديا إلى مرحلتين أساسيتين على طرفى نقيض كأنهما القطب الموجب والسالب ، خط التقسيم أو التنصيف بينهما يقع حوالى منتصف الستينات بالتقريب ، بحيث تستطيل كل منهما إلى نحو نصف المدة ، بينما تتبلور الأولى منهما إلى قيمتها فى الستينات بعامة والثانية فى السبعينات بخاصة .

وإذا كان البعض الآن يصف المرحلة الأولى بمرحلة « الانغلاق » ، تمييزا لها عن المرحلة الثانية التى يسمونها مرحلة « الانفتاح » فإن هذه المقابلة غير صحيحة وغير منصفة إلى حد بعيد جدا كما سنرى ، والأصح علميا ووطنيا ، اقتصاديا كما هو سياسيا ، أن نسمى المرحلة الأولى مرحلة « الانطلاق » والثانية مرحلة « الانزلاق » . فالأولى هى الجانب الصاعد من التل ، والثانية الجانب الهابط ؛ الأولى هى الجانب الإيجابى من الرحلة ، والثانية الجانب السلبى . فإن كان ولابد من استعمال مفردات الثورة ، فلعل الأولى أقرب إلى مفهوم الثورة - وإن تعثرت - منها إلى مضمون الانقلاب ، على عكس الثانية التى هى

أدخل في باب الانقلاب ـ حيث نجحت فعلا ـ وأبعد شيء عن دائرة الثورية ـ حيث فشلت تماما .

ففي مرحلة الانطلاق تحقق قدر لا ينكر من الاستقلال الاقتصادى والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمى ، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصادية على طريق الاشتراكية والتأميم والتمصير وتصفية الاقطاع والرأسمالية المحلية مع عدالة التوزيع وتذويب الفروق بين الطبقات إلى حد ما ، كما بدأ تبنى فلسفة التخطيط القومى وإلى حد ما الاقليمى وكذلك النظرة المستقبلية وإن كان فى صورة جنينية أو طفولية . وإذا كانت هذه المرحلة قد لاقت متاعب ومصاعب جمة ، فتلك إنما كانت صعوبات الصعود وآلام النمو ، ومن ثم كانت متاعب صحية وعلامة صحة أساسا مثلما هى ملابسات طبيعية حتمية .

أما فى مرحلة الانزلاق فلقد جمد التخطيط تماما ووضع على الرف باعتراف الجميع ، بينما فتح الباب على مصراعيه للاقتصاد الرأسمالى الفردى الحر والمبدأ الليبرالى بدعوى الانفتاح على العالم الحر والتكنولوجيا الحديثة والغرب المتطور ، ممـــا وضع المبدأ إن لم نقل

الـبناء الاشتراكـى أيضـــا « النقلتين » ومكن لظهور طبقة جديدة مستغلة طفيلية استهلاكية رأسمالية « مليونيرة » عاتية فزادت الهوة بين الطبقات بدل أن تضيق . وفى النتيجة والنهاية تحول هذا الاقتصاد الطفيلى بالبلاد من الاستقلال إلى التبعية الاقتصادية فى رأى الكثيرين ـ ونحن منهم .

وعلى عكس آلام مرحلة الانطلاق ، فإن آلام مرحلة الانفتاح أو الانزلاق هذه هى من ثم آلام الهبوط وأعراض المرض ، ولذا وصلت إلى حد الأزمة الحقيقية التى تشى فـى كلمة واحدة وبإجمـــاع الأغلبية « باقتصاد مريض » . وفى هذا كله ولدت جرثومة أزمة الاقتصاد المصرى المعـــاصر الخانقة وأصيب الهيكل برمته بالخلل ولا نقول الشلل .

الاســـــتقلال الاقتصـــــاد ى

لأن القوة الاقتصادية هى جوهر وأساس القوة السياسية ، والاستقلال السيا ى بغير الاستقلال الاقتصادى سخرية سياسية جوفاء بمثل ما أن الأخير مستحيل بغير الأول ، كان الاستقلال الاقتصادى بوصلة مصر الثورة وهدف يوليو القطبى والمحورى جميعا بعد الاستقلال السياسى بل

إلى جانبه توا . فكما تم تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبى ، كان لابد من تحريره من التبعية الاقتصادية . على أن مدى نجاح تحقيق هذا الهدف لم يكن مطردا ، بل هو يعكس فى ذبذباته ذبذبات الاستقلال السياسى القائد إلى حد بعيد . وفى كل الأحوال ، فلعل الاستقلال الاقتصادى لم يكن كاملا بصفة مطلقة ، إذ لم يخل عادة من بعض القيود والضغوط على أفضل تقدير . على أن الخلاف الجوهرى فى مدى الاستقلال الاقتصادى إنما يكمن بين مرحلتى الثورة خاصة الستينات حيث تبدو ان على طرفى نقيض تماما . ويبرز هذا الفارق عادة فى عدة مجالات أساسية تعد بحد ذاتها مقياسا حقيقيا للإستقلال الاقتصادى ، وأهما هى : مدى تحرر التجارة الخارجية ، تحقيق الأمن الغذائى والكفاية الذاتية ، ثم الأمن الصناعى ودرجة التصنيع ، ثم الاستقلال المالى ومدى الاعتماد على القروض الأجنبية ، ثم أخيرا مدى قوة القطاع العام وتمصير الاقتصاد ... ألخ .

المرحـلة الأولى : الستينــات

التجـــارة الخـــارجية

فاذا ما بدأنا بالتجارة الخارجية ، التى تعكس علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى ، فيبدوا أنها تعكس أيضا فى توجيهها التوجيه السياسى أساسا . ذلك أن علاقات مصر الاقتصادية وتجارتها الخارجية تأرجحت بضع مرات ما بين الغرب والشرق خلال العقود الأخيرة ، كأنما « التجارة تتبع العلم » فعلا ، أو قل إن التجارة الخارجية تتبع السياسة الخارجية . فنحن نجدنا فى المرحلة الأولى بإزاء اقتصاد مستقل نسبيا عــن ضغوط السياسة الاستعمارية وقيود السوق الاستعمارية ، حطم إلى حد كبير علاقة منطقة النفوذ التقليدية اقتصاديا مثلما تحطمت سياسيا ، وانفصم تقريبا عن الاستعمار القديم والتجارة الاستعمارية ، ثم أخيرا اتسعت شبكة علاقاته التجارية لتتوزع على جبهة عالمية عريضة جدا تشمل أغلب دول العالم ، الكتلة الشرقية كالكتلة الغربية إلى جانب العالم الثالث فضلا عن العالم العربى . لقد انعكست سياسة عدم الانحياز على توجيه الاقتصاد . فى هذه الصورة الجديدة نستطيع أن نرصد بالذات اتجاهين أو ملمحين هامين بصفة

خاصة ، هما انتقال مركز الثقل إلى الشرق وعودة التجارة مع العالم العربى . فعن الأول ، لابد أن نسجل كيف انتقل مركز الثقل فى التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية إلى الكتلة الشرقية بالتدريج منذ منتصف الخمسينات . ذلك أن مصر ، بعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا ، تحولت جذريا إلى سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفيتى بالأخص فى الستينات . فبعد أن كان نصيب الأخيرة من صادرتنا قبل ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٠ ٪ ، ارتفع إلى ٥٠ ٪ سنة ١٩٦٤ ، ثم إلى ٦٣ ٪ سنة ٦٩ ـ ١٩٧٠ ، ثم تذبذب قليلا فهبط إلى ٥٠ ٪ سنة ٧١ ـ ١٩٧٢ ، ثم عاد فارتفع إلى ٦٠ ٪ سنة ٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ولكن ذلك لم يكن إلا نهاية المد وبداية الجزر والتراجع العظيم فى التجارة مع الكتلة الشرقية فى المرحلة التالية . وللانصاف والموضوعية ، يلاحظ أن جزءاً من ذلك التحول التاريخى الجغرافى عن الغرب إلى الشرق يرجع ، إلى جانب التوجيه السياسى والعلاقات السياسية ، إلى تناقض واردات أوربا الغربية والولايات المتحدة من القطن المصرى خاصة وأساسا وذلك نتيجة تحول التكنولوجيا الصناعية الحديثة المتزايد إلى الألياف

الصناعية بدلا عن الطبيعية . فبعـد أن كانت الكتلة الغربية تستورد ٦٠٪ ، والكتلة الشرقيـة ٢٠٪ من صادراتنا القطنية فى أوائل الخمسينات ، انقلب الوضع تماما فى سنة ١٩٧٥ حيث تبادلت الكتلتان النسبتين نفسيهما بالضبط . والجدول الآتى يوضح ذبذبة البندول من أوائل الستينات حتى أواخر

السـنة	الدول الغربية		الدول الشرقية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٥٩ـ ١٩٦٠	٢٨	٥٦	٤٩	٢٧
٦٤ـ ١٩٦٥	٢٧	٥٢	٥٤	٢٢
٦٩ـ ١٩٧٠	١٨	٤٦	٦٠	٣٤
١٩٧٤	٢٢	٦٣	٥٦	٣٤
١٩٧٥	١٥	٥٩	٧٤	١٩
١٩٧٦	٣٢	٦٥	٤٩	١٥
١٩٧٧	٣٨	٦٥	٤٤	١٦

السبعينات ، حيث يقارن بين النسب المئوية لتجارتنا الخارجية مع كل من الغرب والشرق .

هذا عن التيار الرئيسى وتحوله الكبير من الغرب إلى الشرق . أما عن التجارة العربية فإنها علـى شدة ضالتها النسبية بالمقارنة ، عود على بدء أكثر منها فتحا جديدا . ذلك أن تجارة مصر مع الجيران العرب كالسودان والجزيرة العربية والشام ، التى كانت تمثل التيار الرئيسى فى تجارتنا الخارجية إلى أيام محمد على ، والتى أخذت تتضاءل وتخفت بالتدريج حتى أختفت تماما فى مرحلة الاستعمار الأوربى لتحل محلها على أضخم مقاييس سوق أوربا والغرب ، هذه التجارة عادت من جديد لتأخذ ، على تواضعه ، مكانها فى خريطة تجارة مصر الخارجية . وبطبيعة الحال فإن حجم هذا التيار أو الرافد العربى محدود بحكم تشابه الانتاج المتخلف بين العرب عموما . وفى المتوسط العام فإنه يتراوح خلال الفترة بين ٥٪ تقريبا من مجمل تجارة مصر الخارجية .

الأمـــن الغـــذائى و الصـــناعى

ورغم أن الميزان التجارى كان قد بدأ يجنح لغير صالح مصر خلال الخمسينات وزاد اختلالا خلال الستينات ، فإن العجز ظل طفيفا نسبيا على وجه الاجمال . ورغم أن مصر كانت قد بدأت تعرف استيراد المواد الغذا ئية بقدر محدود ، فإن ذلك لم يكن لقصور أو تقصير الزراعة والانتاج الزراعى وإنما بسبب التصنيع ومستلزماته أساسا ، وظل الميزان التجارى الزراعى فى صالح مصر عموما ، وظلت مصر أقرب إلى الكفاية الذاتية الغذائية .

صحيح أيضا أن معونات الأغذية الأمريكية ، خاصة الحبوب والقمح والدقيق ، أخذت تصبح بندا هاما فى اقتصاديات الطعام الوطنى ، إلا أن هذا لم يكن يهدد الأمن الغذائى بقدر ما دعمه ، وفشلت كل محاولات الولايات المتحدة وحرب التجويع فى تلك المرحلة فى أن تجعل من تلك المساعدات الغذائية سلاحا للضغط أو النفوذ السياسى أو يحد من استقلالنا الاقتصادى .

بالمثل كانت دفعة التصنيع الكبيرة عاملا إيجابيا فعالا فى تدعيم هذا الاستقلال الاقتصادى . ففى عصر أصبحت فيه القوة الصناعية

هى نواه وعتاد وزناد القوة الاقتصادية الضارية ، كان لابد من تحقيق الأمن الصناعى كجزء من الأمن الاقتصادى العام . ولعل هذا أيضا أن يفسر الاصرار على إقامة نواة للصناعة الثقيلة بحسباتها أساس الصرح الصناعى برمته ، جنبا إلى جنب مع القطاع العام كصاحب الدور القيادى فى التنمية جميعا . ورغم أن الاستقلال الصناعى الكامل أو شبه الكامل لم يكن واردا أو معقولا وثبت استحالته جغرافيا ، فإن القطاع العام الجديد مع بداية التخطيط ، على علاتهما ، أثبت قيمة كبرى حين ساعد بصورة عملية على صمود مصر سياسيا واقتصاديا بل وعسكريا فى وجه الضغوط الخارجية العنيفة خاصة بعد هزيمة يونيو . ومازال القطاع العام هو القطاع القيادى فى التصنيع حيث يساهم حاليا بنحو ٦٠٪ من قيمة الناتج القومى الصناعى . وعلى سبيل المثال ، قدم القطاع العام فى سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ نحو ٦٩٫٢٪ من قيمة الانتاج الصناعى للصناعات التحويلية (مقابل ٣٠٫٨٪ للقطاع الخاص) ، كما اختص بنحو ٧٠٪ من جملة العمالة فى النشاط الصناعى بالبلد .

عن الاستقلال المالى

أضف فى النهاية والنتيجة عنصر الاستقلال المالى . فمن ناحية أدى تأميم قناة السويس وعودة عائداتها إلى الخزانة المصرية ثم تمصير الشركات الأجنبية التى تسيطر على الاقتصاد المالى والمصرفى والنشاط التصديرى والتجارى والعقارى فى البلد ، أدى كل هذا إلى استقامة أو تقويم الاقتصاد الوطنى وتدعيم العمالة الوطنية . وقد انعكس هذا بدوره فى غياب أو محدودية العجز فى الميزانية القومية ، وكذلك فى عدم الاعتماد على القروض الأجنبية إلا فى حدود معتدلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطنى أو تهدد الاستقلال الاقتصادى ولم تحول مصر إلى دولة مدينة بمعنى الكلمة المفهوم .

ولئن كانت مصر قد اضطرت إلى الالتجاء إلى القروض الأجنبية ، خاصة من الكتلة الشرقية ، لتمويل عمليات التصنيع وبناء السد العالى فضلا عـن التسليح الأساسى ، وغير بعيدة عمليا عن حد الأمن والأمان . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان الغرب قد اتهم مصر فى تلك الفترة ذلك بأنها « رهنت » محصول قطنها لسنوات مقدما لقاء صفقة الأسلحـة التشيكيـة ثم صفقات الأسلحــة الســوفيتية ، فإنهــا بيقين لــم « ترهن » بذلك استقلال مصر ولا مستقبلها .

المرحلة الثانية : السبعينات

تكاد المرحلة الثانية ، السبعينات خاصة ، تكون قلبا كاملا لتوازنات المرحلة السابقة ، ولا نقول انقلابا عليها . فلقد انحرفت بوصلة مصر السياسية بغتة نحو الغرب من جديد ، خاصة الغرب الأمريكى بعد الأوربى فى السابق ، ومعها انجرفت كل تيارات الاقتصاد المصرى إلى مسارب ومسالك جديدة ، بعضها للأسف ملتو وبعضها مهلك ، وأقلها للانصاف إيجابى وأكثرها سالب . فبعد أن كانت مصر قد فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا وتحولت إلى الشرق ، عادت فتحولت عن الأخير وارتدت إلى الأول ولكن ممثلا هذه المرة فى الولايات المتحدة أساسا .

وبينما يرى البعض هذه العودة من موضع الاستقلال والقوة ، يراها البعض عودة من مركز الضعف والعجز إلى التبعية ومناطق النفوذ ولكن للاستعمار الجديد بدل القديم . وعلى أية حال ، فسواء عدت هذه العودة ردة عن الاستقلال الاقتصادى أو ارتدادا إليه كما يجادل كلا الطرفين ، فلا جدال حول التناقض الجذرى بين المرحلتين المعنيتين .

بل يذهب بعض النقاد ، فى تلخيص كل قصة الاقتصاد المصرى منذ يوليو إلى الآن ، إلى حد القول بأنه بعد أن كان راكعا على ركبتيه للاستعمار الأجنبى حتى الخمسينات ، انتصب واقفا على قدميه فى الستينات ، ولكنه عاد فانقلب واقفا على رأسه فى السبعينات .

التجـــارة الخارجيــــة

فإذا بدأنا بالتجارة الخارجية ، وجدنا البندول يعود فيرتد راجعا إلى الغرب كما كان قبل يوليو وإن لم يقتصر هذه المرة على أوربا الغربية فحسب وإنما أضاف إليها الولايات المتحدة أيضا . وعاما بعد عام ازداد تأرجح البندول نحو الغرب وابتعاد ا عن الشرق حتى أصبحت تجارتنا الخارجية الآن منحازة بالكلية تقريبا إلى الغرب ، بنسبة النصف تقريبا من صادراتنا وثلاثة الأرباع تقريبا من وارداتنا . فنحن اليوم نوجه ٥٢ ٪ من صادراتنا إلى الدول الغربية ، ونستقبل منها ٧٣ ٪ من وارداتنا . ومن الناحية الأخرى ، فكما تقلصت تجارتنا مع الكتلة الشرقية ، أصيبت تجارتنا العربية فى السنوات الأخيرة بالضمور النسبى هى الأخرى . وكعينة ممثلة ، يرسم الجدول الآتى خريطة عريضة لمصادر وارداتنا كنسب مئوية فى سنة ٧٨ ـ ١٩٧٩ . ومنها نرى بوضوح احتكار

أوربا الغربية مركز الثقل المطلق ، فإن نصيب أمريكا الشمالية يفوق حصة آسيا وإفريقيا مجتمعة . وهذا كما يدل على تخلف تجارتنا الخارجية نوعيا لارتباطها بالدول المتقدمة وضعفها مع الدول النامية ، يدل على أننا نستورد منها بينما نستورد الكماليات والتضخم والغلاء .

أوربا الغربية ٣ر٤٥	آسيا ٧ر١٢
أمريكا الشمالية ٠ر١٧	إفريقيا ٢ر١

هذا وجدير بالذكر ، أو لعله غني عنه ، أن تجارتنا مع الولايات المتحدة بالذات قد تطورت بعد ذلك ، تطورا بعيد المدى في اتجاه الصعود المطرد . فمثلا في سنة ١٩٨١ بلغ حجم تجارتنا معها ٦ر٢ بليون دولار ، كان نصيب الواردات الأمـريكية منها ٢ر٢ بليون دولار (بزيادة قدرها ٢٨٦ مليون دولار عن العـام السابـق أي بنسبة ٢ر١٥ ٪) . أما نصيب الصادرات المصرية فقد بلغ في سنة ١٩٨١ نحو ٤٠٠ مليون دولار ، أي نحو ١٨ ٪ أو أقل من خمس قيمة الواردات الأمريكية . ولعل هذا هو قيمة الاختلال في ميزاننا التجاري مع أي دولة أجنبية .

أما الجدول الآتى فيعطى تفصيلية عن تطور تجارتنا مع مجموعة الدول الأوربية التسع . ومنه نرى نموها المطرد من عام إلى آخر ، بحيث قفز مجموع حجمها الكلى من زهاء الألف مليون جنيه إلى نحو ألف وثلثى ألف فى ٣ سنوات فقط . وبالموازة ، وصلت نسبة صادراتنا إليها إلى نحو النصف ، ووارداتنا إلى أكثر من الثلث . وفى هذا التوزيع يلاحظ : كما فى العصر الاستعمارى ، أن درجة تركز تجارتنا الخارجية مع أوربا الغربية أقل نوعا فى الواردات منها فى الصادرات . (الأرقام الحقيقة بالمليون جنيه ، والمئوية منسوبة إلى مجموع صادراتنا أو وارداتنا أو جملة الاثنين معا .)

السنة	الصادرات		الواردات		المجموع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٧	١٦٥	٢٤ر٧	٦٩٠	٣٦ر٠	٩٤٢ر٣	٣٧ر٠
١٩٧٨	٢١٠	٣٠ر٠	٩٢٤	٣٥ر٠	١١٣٤ر٩	٣٤ر٢
١٩٧٩	٦٥٢	٥٠ر٠	١٠٣٦	٣٨ر٦	١٦٨٥ر٢	٤٢ر٤

ويتابع الجدول التالى تطور تجارة مصر - أوربا فى السنتين الأخيرتين . فنجد الاتجاه الصاعد مستمرا ، حتى بلغ حجم التجارة مع أوربا الغربية علامة الأربعة بلايين جنيه فى سنة ١٩٨١ ، تمثل نحو نصف مجموع تجارة مصر الخارجية البالغ ٨ر٤ بليون جنيه . كذلك واصل حجم تجارتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوربية ارتفاعه ، فبلغ أكثر من ٥ر٣ بليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من تجارتنا مع أوربا الغربية عموما .

السنة	أوربا الغربية		المجموعة الاقتصادية الأوربية	
	بالمليون جنيه	٪	بالمليون جنيه	٪
١٩٨٠	٢٧٦٩	؟	٢١٧٩	٤٢
١٩٨١	٤٠٥٠	٤٨	٣٥٥٧	٦٣

وأخيرا يقدم الجدول الآتى لقطة سريعة ولكنها شاملة لانتقال مركز الثقل نهائيا إلى الغرب ، حيث يعطى النسب المئوية لتجارتنا الخارجية

فى سنتين متتاليتين مع كل من مجموعة دول الكوميكون أى الدول الاشتراكية الأوربية والولايات المتحدة ثم السوق الأوربية وأخيرا سائر الدول الأوربية . فالانخفاض السريع والشديد واضح فى الحالة الأولى رغم قصر المدة ، على العكس من الحالات الثلاث الأخرى خاصة أورباككل . والنتيجة أن أنخفضت نسبة الكوميكون فى الصادرات إلى ٢٠ ٪ ، وفى الواردات إلى ٦ ٪ ، بينما ارتفعت نسبة أوربا مع الولايات المتحدة إلى ٥٧ ٪ ، ٨ر٧٨ ٪ على الترتيب .

المنطقـــة	الصـــــادرات		الـــــواردات	
	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨
دول الكوميكـــون	٦ ر ٣٠	٠ ر٢٠	٦ ر ١٠	٠ ر ٦
الولايات المتحـــدة	٧ ر٢٠	٠ ر٢٣	٦ ر ٢١	١ ر ٢٤
السوق الأوربية	٠ ر٢١	٣ ر٢٦	٧ ر ٣٢	٥ ر ٤٠
دول أوربية أخرى	٣ ر٨	٧ ر ٨	١ ر ١٤	٢ ر ١٤

الأمن الغذائى والصناعى

رغم أكتمال بناء السد العالى وتمام استطلاح نحو مليون فدان جديدة فى بداية هذه المرحلة ، إلا أن ثورة زراعية مواكبة لم تصحب ثورة الرى . ومن هنا أشتد قصور الزراعة المصرية عن حد الكفاية الذاتية وخاصة الكفاية الغذائية وبرزت بحدة مشكلة « الفجوة الغذائية » ، وتحولت مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وربما تاريخها كله ، إلى دولة مستوردة للغذاء والطعام والحبوب بعد أن كانت دولة مصدرة لها تقليديا . ولأول مرة انقلبت المقولة التاريخية الشهيرة « الحبوب من مصـر corn from Egypt » إلـى « الحبوب إلى مصر corn to Egypt » .

بل لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من نصف حاجاتنا الغذائية وإلى نحو ثلاثة أرباع استهلاكنا من القمح بالذات . وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات سنويا تضاف إليها معونة اقتصادية أمريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح والحبوب . قد انتفى الأمن الغذائى كما انتهى الاستقلال الاقتصادى . بالمثل الصناعة فرغم أن سياسة الانفتاح إنما فرضت لتنشيط ودفع الاقتصاد الوطنى

فـى مـجملـه ، فإن سياســة الباب المفتــوح والاغــراق بالاستيراد ، والاستيراد بدون تحويل عملة ، وتشجيع القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية ورأسمالية الشركات المتعددة الجنسيات أصابت الصناعة الوطنية والقطاع العام بنكسة خطيرة على أقل تقدير ، مثلما ترك التخطيط مهجورا على الرف أو محفوظا « فى النفتالين » . فلقد أدى تميز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والانتاج الوطنى ، أبسط مظاهرها مخزون الراكد الصناعى الذى قدر بنحو ٣ ـ ٤ آلاف مليون جنية ، كما انعكس فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك حتى غزل القطن ومنسوجاته . وحتى القليل من الصناعات التى دخلها الانفتاح اتجه إلى الصناعات الكمالية ولا نقول الطفيلية كالغازيات والمرطبات ، بالمقارنة إلى الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد ، بينما هرول أكثره إلى النشاطات غير الصناعية أصلا كالأعمال التجارية والخدمية العالية الربح والسريعة العائد ... ألخ .

شبهـة التبعيـة

لا عجب بعد هذا أن اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل . فلقد بلغت الواردات بضعة مثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجارى لغير صالح مصر تماما ، ولا نقول تحولت تجارتنا الخارجية عمليا أو مجازيا إلى اتجاه واحد أكثر منها فى اتجاهين . لا ، ولا غرابة في المحصلة أن تصبح مصر واحدة من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتمادا على القروض الأجنبية - ١٩ مليار دولار - وكذلك اعتمادا على العالم الخارجي فى مجمل اقتصادها .

وفى ذلك كله تأتى الولايات المتحدة وهى المورد الأول للغذاء والحبوب والمقرض والدائن الأكبر ، فضلا على أن ميزاننا التجارى معها أشد اختلالا لغير صالحنا منه مع أية دولة أخرى . فمثلا فى سنة ١٩٨١ كانت صادراتنا إليها خمس قيمة وارداتنا منه . كذلك فإن أكثر من ثلث ديوننا الحالية أتى منها (٣٥٫٤٪ ، مقابل ٧٫٤٪ للاتحاد السوفيتى ، ١٥٫٤٪ للدول العربية ، ١١٫٣٪ للبنك الدولي وهيئاته) .

أما عن المعونة الأمريكية فقد بلغت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية ١٩٨١ نحو ٦٫٦ بليون دولار ، منها ٢٫٤ بليون منح لا ترد (أو ٧٫٦

بليون دولار منذ سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٢) . وعلى الجملة فمنذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ بلغ مجموع المعونات الأمريكية لمصر ٨ر٨ بليون دولار (مقابل ٥ بلايين من الدول العربية من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ حين توقفت معونتهم) . لكن ذلك المجموع لا يشمل المعونات العسكرية الأمريكية التى بلغت حوالى بليون دولار سنة ١٩٧٩ وأصبحت الآن نحو البليونبيين سنويا (مقابل بليون من الدول العربية) وختاما فإن إجمالى ما تحصل عليه مصر من أمريكا الآن يبلغ سنويا ٣ر٣ بليون دولار (مقابل ٦ر٢ بليون لإسرائيل) .

لا غرابة إذن أن قد باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة اقتصاديا مثلما هى سياسيا وعسكريا ، ولا نقول كما يقول البعض باتت إلى حد أو آخر أشبه بدولة « على المعاش الأمريكى American pen-sioner » مثلها فى ذلك مثل الأردن قبل السبعينات أو ليبيا قبل البترول .

ما أبعد ذلك كله - موضوعيا - عن شعائر الاستقلال المالى والاقتصادى القديم ، وما أقربه - فى تقدير البعض - إلى التبعية الاقتصادية شبه الكاملة وأكثر من أى وقت مضى ، وإلا - هكذا

يتساءلون ـ فماذا تكون التبعية الاقتصادية ؟ وأخيرا وليس آخرا ، فإذا كانت مصر الستينات قد اتهمت بأنها رهنت محصول قطنها من أجل السلاح الروسى ، أفليس صحيحا ـ هكذا يضيفون ـ أن مصر السبعينات قد رهنت استقلالها ذاته من أجل السلام الأمريكى ؟ وإذا صح أنها فى الستينات استبدلت بالتبعية الاقتصادية لأوربا الغربية التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، أفليس صحيحا ـ هكذا يختتمون ـ أنها قد استبدلت بالأخيرة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة فى السبعينات ؟

التنميـــة الاشتراكيـــــة

الاصـــلاح الزراعـى

لرحلة مصر الثورة على طريق الاشتراكية ، تلك الرحلة المفعمة بداية المتعثرة نهاية ، دربان أساسيان : الاصلاح الزراعى على مستوى الاقطاع والريف والملكية الزراعية ، ثم التطبيق الاشتراكى والتأميم والملكية العامة على مستوى رأسمالية المدن والمجتمع عموما . وكان طبيعيا أن يكون الاصلاح الزراعى أول إجراءات يوليو ، ولعله أيضا أهمها وأبقاها . فلقد كانت تلك الخطوة ، كما يقرر مابرو ، « محاولة

أصيلة حتى وإن كانت قد تعرضت للنقد بسبب عدم راديكاليتها ، ولم تكن خداعا (كما فى بعض دول أمريكا اللاتينية أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الإيرانى) » ، ولاعرفت ، على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الاصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . »

وقد تم تحديد الملكية تدرجيا على ثلاث مراحل بحسب الحد الأقصى للفرد الواحد : ٢٠٠ فدان ، ثم ١٠٠ ، ثم ٥٠ فدان . ولم يكن من الممكن ولا الحكمة نزع ملكية جميع الأرضى المزروعة وإعادة توزيعها على جميع عائلات الريف البالغة ١٩٥٢ نحو ٢ر٨ مليون عائلة ، وإلا لأصاب كل عائلة فدانان فقط . فعدا أن هذا مدمر للانتاج اقتصاديا ، فإنه على أية حال لن يعدو عدالة توزيع الفقر إجتماعيا ، كما كان كفيلا بأن يصيب طبقة صغار الملاك إصابة بالغة دون مبرر . وعلى الجملة تم توزيع مليون فدان ونيف على نحو ثلث مليون أسرة ، بمتوسط قدره + ٥ر٢ فدان لكل أسرة تقريبا . وبذلك قلما وصلت

الأرض الموزعة إلى حد الأقصى المسموح به وهو ٥ أفدنة. والجدول الآتى يعطى خريطة توزيع الملكية الزراعية فى نهاية الاصلاح .

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥ –	٢٫٩٢٠٫٠٠٠	٩٤٫٧	٣٫٠٤٠٫٠٠٠	٥٠٫٦
٥ – ١٠	٧٩٫٠٠٠	٢٫٥	٥٣٠٫٠٠٠	٨٫٨
١٠ – ٥٠	٦٩٫٠٠٠	٢٫٢	١٣٠٠٫٠٠٠	١٢٫٦
٥٠–١٠٠	١١٫٠٠٠	٠٫٣	٦٣٠٫٠٠٠	١٠٫٥
١٠٠–٢٠٠	٥٫٠٠٠	٠٫١	٥٠٠٫٠٠٠	٨٫٣
٣٠٠ +	–	–	–	–
المجموع	٣٫٠٨٤٫٠٠٠	١٠٠٫٠	٦٠٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠

واضح أن نفس سفح هرم السلاك (٩٤٪) الذى كان يملك قبل ١٩٥٢ ثلث الأراض يملك الان نصفها ، وأن قمة الهرم القديمة (٥٪) التى كانت تملك ثلثى الأرض تملك الآن نصفها فقط . وفى الوقت نفسه ارتفع متوسط حجم الملكيات الصغيرة (ـ ٥ أفدنة) من ٨ر٠ فدان إلى ٢ر١ فدان . وعلى الطرف الآخر اختفت تماما الملكيات الشاسعة

(+ ٢٠٠ فدان) التى كانت تبتلع ١٩٫٧ ٪ من مجموع الأرض سنة ١٩٥٢ . وفيما بين القطبين ، لم يكد يتغير موقف الملكيات المتوسطة ، إن لم يكن قد زاد مجموع ملكيتها قليلا وزاد كثيرا ثقل نفوذها المحلى الاجتماعى والسياسى فى مناطقها ، حيث ورثت إلى حد ما دور أو موقع كبار الملاك السابقين . ففى ١٩٥٢ كان هناك ... ر ١٤٨ مالك يحوزون ... ر١٨١٨ر١ فدان ، بينما كان هناك فى ١٩٦٥ نحو ... ر١٤٨ مالك فى حوزتهم ... ر٩٥٦ر١ فدان . بالمثل لم تتغير جذريا وضعية فئة ملكية ٥٠ ـ ٢٠٠ فدان ، إذ لم ينخفض مجموع ملكيتها إلا قليلا ، من ١٤٫٥ ٪ إلى ١٢٫٦ ٪ .

وفى مجمل النتيجة الصافية ، يكون قد انتقل ١٣ ٪ من الأرض إلى نحو ثلث مليون أسرة جديدة تضم أكثر من مليون نسمة . أو بصيغة أخرى ، انتقل أقل قليلا من ثمن الأرض إلى أكثر قليلا من تسع عائلات مصر . وهى نسبة محدودة نوعا ، إن لم تكن متواضعة حقا ، مما يفسر نقد البعض لحركة الاصلاح برمتها بأنها للم تكن راديكالية بما فيه الكفاية .

نحـــــو الاشتراكيـــــة

من الاقطاع والاصلاح الزراعى انتقل يوليو إلى الرأسمالية المستغلة ، بما فى ذلك التجارة الخارجية والصناعات الكبيرة ، فتناولها بالتمصير والتأميم والتقنين من أجل خلق قطاع عام قوى قائد للاقتصاد القومى يمنع استغلال رأس المال وسيطرته على الحكم ، وكذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى المدينة كما فى الريف ، وفى التجارة والصناعة والعقار كما فى الزراعة والأرض . وبهذا كله تم « إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية » وحل محله « تحالف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية » وسائر الطبقات الوطنية غير المستغلة وكل العاملين والمنتجين ... ألخ . هذا وإن كان البعض يرى أنه إنما تم إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية فحل محله تحالف العسكريين والمثقفين أساسا من أبناء الطبقة البورجوازية والوسطى عموما.

كذلك بدأ إرساء أساس الاشتراكية ، « الاشتراكية العربية » وأحيانا « الاشتراكية الإسلامية » أو « اشتراكية الكفاية والعدل » « وتذويب الفروق بين الطبقات » كما ذهبت تسمياتها المختلفة ، وذلك عن طريق

إعادة توزيع الدخل القومى ووضع حد أعلى للدخول . وبينما قدمت هذه الوصفة على أنها تركيبة أصيلة من « الاشتراكية العملية » التى تختلف عن « الاشتراكية العلمية » أى الماركسية ، فإن أصحاب هذه الأخيرة أنكروا وصفها بالاشتراكية أصلا ، وعدوها ـ مجاملة ـ نوعا من التطور « على الطريق غير الرأسمالى » فحسب .

ومن الناحية الأخرى فقد أعلن ورثة يوليو ـ حرفيا ـ « إفلاس التجربة الاشتراكية في الستينات وفشلها ١٠٠ ٪ » ، واعتبروها بلا مواربة انحرافة نحو الماركسية أو أنها إلى الماركسية أقرب ، بينما اعتبرها غيرهم من المسئولين التابعين مجرد قطعة أو بضعة من « رأسمالية الدولة » . هذا بينما انتهت دراسة تحليلية لاحقة « لقوانين يوليو الاشتراكية » ، نشرت بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٧٣ ، إلى أن كل تأثير تلك القوانين على توزيع الدخل لم يعد استبدال نحو ٣٠٪ من الأفراد بغيرهم دون تحقيق أى قدر مذكور من عدالة التوزيع .

هذا التضارب الجذرى فى تقييم التجربة ، كما يوحى بأنه تقييم شخصى أو سطحى إلى حد أو آخر ، يومىء أيضا إلى خلاسيتها هى

وتهجينها ابتداء . من هنا لاحظ البعض الموقف برمته فى أنه « مجتمع برجوازى فى قماط اشتراكى » ، أو كما وصفها بعضهم ساخرا « تركيبة اشتراسمالية » . أما على المستوى الجاد ، فلعل من أدق التشخيصات » ، الجامعة المانعة أن النظام القائم حينئذ لم يكن « اشتراكية » ولا « تحولا إلى الاشتراكية » ، بل يمكن توصيفه بأنه رأسمالية دولة تعتمد على قيادة « الصفوة » البيرو .. تكنوقراطية بشقيها العسكرى والمدنى والمتكاتفة مع الرأسمالية الريف ورأسمالية المدينة .

بعـــد الاشـــتراكيـــة

مهما يكن الأمر أو الحكم فقد تم فيما بعد فى السبعينات إعادة دور القطاع الخاص ، وإعادة تقييم وتقليم ، أو تقييد وتحجيم ، دور القطاع العام ، وفك كثير من الاجراءات الاشـتراكيـة ، وإطـلاق حرية رأس المال والربح الفردى بلا حدود ، وذلك بدعوى « تصحيح » المسار الاشتراكى وتحقيق « الانفتاح » الاقتصادى بعد الانغلاق الخانق . وعلى الجملة حلت ، كما يقال ، الاشتراكية الديموقراطية على غرار دول الغرب أوربا محل الاشتراكية المتطرفة السابقة على النمط الشرقى .

ولقد كان الانفتاح ، وهو التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح open - door policy ، هو قمة هذا التصحيح ، حيث فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى ومساهمة البنوك الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى كل مجالات الاستثمار والانتاج ابتداء من الصناعة الاستهلاكية والوسيطة إلى العقارات واستصلاح الأراضى إلى التصدير والاستيراد ... الخ وهكذا بعد أن كانت سيطرة رأس المال الأجنبى المستغل قد صفيت فى الستينات أعيدت أو أعيد فى السبعينات ، أو كما وصفها بعضهم : خرجت من باب التأميم وعادت من نافذة الانفتاح .

وأيا ما كان ، فلقد صاحب هذا التطور بروز طبقى حاد وعودة الطبقة والطبقية ، التى لم تكن قد زالت قط ، وكان أشدها بروزا الطبقة البورجوازية التجارية المستغلة من أصحاب النشاطات الكومبرادورية والوساطة والسمسرة المتعاونة جميعا مع رأس المال الأجنبى المتدفق . كذلك صاحب هذا كله تدفق الأجانب على مصر ، خاصة من الغرب وبالأخص من أمريكا ، فى غزو خطف كاسح يكرر أو يذكر بتدفقهم وانقضاضهم أيام إسماعيل ، وإنفتاحة على البحرى ، حين أراد أن

يجعل « مصر قطعة من أوربا » ، إلا أن الهدف الآن كما يبدو أن تصبح « مصر قطعة من أمريكا » بعد أن ورثت الأخيرة الأولى كمركز ثقل العصر .

أيضا ، وأخطر ، صاحب هذا المد الأجنبى ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة والأسعار إلى آفاق خرافية مسعورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الاقتصادى ولا تتناسب قط مع مستويات دخول الأغلبية السائدة ، مما خلق موجة تضخم عارمة وأزمة غلاء خانقة سحقت السواد الأعظم من الطبقات الكادحة وطحنتها طحنا . وفى النتيجة بدلا من أن تزول الفروق الطبقية أو تذوب ، اتسعت الهوة الطبقية باعتراف النظام نفسه ، أكثر من أى وقت مضى ، وحل « التفريق بين الطبقات » محل « التقريب بين الطبقات » . وبدوره ، فبينما يقدم هذا التطور على أنه اتجاه إلى الاشتراكية المعتدلة بدل المتطرفة ، عده البعض ردة جزئية عن الاشتراكية وانحسار للمد الاشتراكى ، إن لم يكن حتى ردة سافرة إلى الرأسمالية واتجاها رجعيا ليبراليا إلى الاقتصاد الحر ، « اقتصاد دعه يمر laissez - faire » ومجتمع الاستهلاك واللاتخطيط أو التخطيط الطبقى . وهو بهذا يعد عندهم رجعة إلى حالة هلامية

متميعة وخلاسية وسط ما بين يوليو وما قبله وبالتالى خطوة محققة إلى الخلف تضع عقارب الساعة الاجتماعية إلى الوراء .

وفى المعنى نفسه تقريبا يعتبر البعض أواخر الستينات « فترة انتقال أو مرحلة عودة من اللارأسمالية إلى الرأسمالية » ، فيها « تم بشكل رتيب انحسار القوى التقدمية ونمت سطوة الرأسمالية المحلية » . أما السبعينات نفسها ففيها « ازداد نفوذ الرأسمالية (...) وفى أحضانها ترعرعت الرأسمالية المحلية التى أصبحت سندا للنظام » . وهكذا انتهت السبعينات وقد اكتمل « رسوخ القوى الرأسمالية ونمو السيطرة الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية التابعة للرأسمالية الدولية » .

النتيجة النهائية أن مصر حاليا أصبحت على أقل تقدير خليطا غريبا وربما متناقضا ، أو توفيقيا ولا نقول تلفيقيا ، من عناصر اشتراكية وأخرى ليبرالية ، من رأسمالية الدولة ورأسمالية الطبقة ، أو هى إلى حد أو أخر بورجوازية باسم الاشتراكية وإصلاح باسم الثورة . إنه على أفضل تقدير اقتصاد مختلط .

وفى ضوء هذا التحليل ، ينتهى الكثيرون إلى أنه إذا صح أن الثورة قد أسقطت تحالف الاقطاع والرأسمالية وأحلت محلة تحالف العسكريين

والمثقفين فى البداية وخلال الستينات ، فإنها فى النهاية وخلال السبعينات قد أسقطت هذا التحالف بدوره وأقامت بدلا منه تحالف العسكريين والرأسماليين .

وإذا كانت هذه وجهة نظر شائعة فيما سمى بالتحول من الاشتراكية المتطرفة إلى المعتدلة ، فثمة وجهة نظر أخرى تذهب إلى أننا كنا دائما نتبرجز باسم الاشتراكية ، وبرجزة مصر بدأت بالاشتراكية وختمت بالانفتاح ، حتى بتنا الآن نتتبع سياسة دعه يمر باسم التخطيط . فالاشتراكية وإن أزالت طبقة الاقطاع ، فانها قد خلقت بدلا منها طبقة أخرى جديدة بورجوازية وسطى وعليا . فهى لم تصف الطبقة والطبقية ولا أزالتهما ، بل مازالا . غير أنها قربت فعلا بين الطبقات وضيقت الهوة بين السقف والأرضية بقدر أو بآخر .

دور الانفتـــــاح

أما الانفتاح ، الذى يرادف الانتفاخ ، فقد خلق طبقة جديدة ثقيلة من الرأسمالية العاتية المستغلة والطفيلية غير المنتجة فى أعلى السلم الاجتماعى ، كما خلق طبقة جديدة منتجة ولكنها نسبيا مستغلة أيضا فى أسفل السلم من الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ارتفعت من القاع

بفضل نضرتهم واقتصاد السوق حتى الفلاحون بدأوا جزئيا وإلى حد ما ويطريقة خاصة يتبرجزون ، على الأقل من تداعيات وإشعاع البترول العربى والانفتاح المصرى ، كما كاد بعضهم فى رأى البعض يتحول إلى طبقة شبه مستغلة جزئيا أو نسبيا كبعض العمال والحرفين ، وعلى الجملة فنحن الآن نتبرجز أحيانا من أعلى إلى أسفل باسم الاشتراكية ، ومن أسفل إلى أعلى باسم الانفتاح ، أو لعله العكس أحيانا أخرى .

فى الوقت نفسه فإن الانفتاح خفض ، على الجانب الآخر ، قطاعات وشرائح من الطبقة الوسطى المتعلمة والمثقفة من أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة إلى ما قرب أسفل السلم . وبعد أن كانت طبقة الموظفين بالذات هى قلب المجتمع فى مصر اقتصاديا واجتماعيا ، الكل تقريبا يخدم لها ويتهافت عليها ويتعيش منها وهى تتعالى عليه ، انعكس الوضع جذريا فأصبحت على هامش المجتمع والحياة المادية الاقتصادية ، الكل يستغلها ويكاد يهملها وهى تكاد تستجدى الكل وتلهث وراء الجميع . لقد زالت ، أخيرا ، « دولة الموظفين » وأبناء الميرى فى مصر .

وهكذا ، على الجملة ، بعد أن كانت طبقة المتعلمين والمثقفين

والموظفين طبقة غير منتجة ماديا شبه متحكمة ولا نقول شبه مستغلة نسبيا ، أصبحت هى الطبقة المستغلة والمطحونة بين شقى رحى المجتمع من أعلى ومن أسفل ، أصبحت كما وضعها البعض « برولتارية الانفتاح » ، بينما أصبح الموظفون بالذات وكأنهم « فلاحو مصر الجدد » بالتحديد وبالتقريب .

والواقع إلى حد ما أنه قد حدث فى الفترة الأخيرة نوع من تبادل المواقع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بين العمال والفلاحين فى جانب والمثقفين والموظفين فى الجانى الآخر ، بحيث أصبحت الفئة الأخيرة هى « الطبقة الكادحة » الجديدة بمعنى المعسرة والمعوزة نسبيا ، والفئة الأولى هى الطبقة المستفيدة والمستريحة ماديا . وبصيغة أخرى أصبحت الطبقة المتخلفة اجتماعيا هى المتقدمة اقتصاديا (العمال) ، والطبقة المتقدمة اجتماعيا هى المتخلفة اقتصاديا (المثقفون) . تماما كدول البترول العربى الجديدة بالنسبة إلى دول الزراعة القديمة : هذه هى المتخلفة حضاريا ولكن الغنية الآن ماليا ، وهذه المتقدمة حضاريا ولكن الفقيرة ماديا . بهذا كله اختل نظام الطبقات اختلالا عشوائيا ، تماما بمثل ما اختل نظام الأجور والدخول والآسعار ، فجميعهم أصيب

بالصرع الاقتصادى والاجتماعى . والمجتمع المصرى الآن يزخر ويموج بديناميات انقلابية وبتيارات طبقية رأسية عديدة ومتناقضة : بعضها صاعد وبعضها هابط بلا ضوابط ولا كوابح ، حتى أصبحت الثوابت أقرب إلى المتغيرات والمتغيرات إلى الثوابت أقرب . وبدل أن تتطامن التطلعات الطبقية تعالت وتطاولت ، وبدل أن يخفت الصراع الطبقى ازداد حدة وبروزاً وعموما أصبح تركيب المجتمع يرسم خريطة هلامية أكثر مما يشير إلى سيولة طبقية ، لأن بعض هذه التغيرات والتحولات حميدة والبعض الآخر غير ذلك : وتخطيطنا القومى من ثم تخطيط طبقى أو لا تخطيط تقريبا .

النتيجة النهائية فى رأى الكثيرين هى مجتمع طبقى مختل ، طبقات مقلوبة ، وطبقية متميعة ، باختصار فوضى طبقية ضارية وخلط هيكلى عام وعارم . وهذه الفوضى وهذا الخلط تحدد ملامح انقلاب طبقى لا ثورة طبقية ، انقلاب اجتماعى لا ثورة اجتماعية . ومصر فى هذا الرأى لم تكن طبقية ولا بورجوازية ولا رأسمالية أكثر بما هى اليوم بالدقة ، ولا كانت الفروق الطبقية أوسع وأبرز مما هى الآن قط حيث ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا أكثر من أى وقت مضى (وصل عدد

المليونيرات فى مصر الآن ، القطط السمان ! »إلى رقمه القياسى فى تاريخ مصر الحديث ، البعض يقول بضع عشرات من الآلاف بينما يقدره جهاز الضرائب بنحو ١٧ ـ ١٥ ألفا ، فى حين يصل به بعضهم إلى ربع مليون مليونير !) . والنتيجة الصافية أو الصافعة فى تقدير هذه المدرسة الفكرية أو النقدية أن مصر فقدت طريقها إلى الاشتراكية واختلت بوصلتها الاجتماعية طبقيا . فالانفتاح إذن هو أعلى مراحل الليبرالية والميول الرأسمالية .

دور البترول العــربى والتحـــويلات

من المؤكد أن دور البترول العربى فى اقتصادنا القومى وتداعياته الاجتماعية ، ممثلا أساسا فى تحويلات المصريين العاملين فى دوله المختلفة فضلا عن تأثيراته وانعكاساته وعدواه هو الذاتية عموما ، دور أخطر وأعمق مما قد يظن البعض . فمن المحقق أن البترول العربى ، خاصة بعد طفرة عائداته الخرافية منذ ١٩٧٣ ، كان أكبر عامل خارجى منفرد أثر فى الاقتصاد والمجتمع المصرى مباشرة وغير مباشرة وشكله أو أعاد تشكيله (أو إن شئت فقل حرفه) جزئيا ، مثلما

كـان أكبر عامـل منفـرد فى توجيه أو إعـادة توجيـه (أو إن شئـت فقل تحـريف) سيـاسة مصـر الخارجية تجاه العدو الإسرائيلى . وبوضوح أكثر ، البترول العربى عامة هو أكبر سبب فى إنحراف السياسة المصرية خارجيا نحو السلام ، وتحويلات البترول العربى خاصة هى أكبر سبب فى انحراف الاقتصاد داخليا نحو الانفتاح .

وعلى الجملة فإن البترول العربى بحد ذاته وبتحويلاته قلب كيان مصر رأسا على عقب وحتى النخاع مرتين ، من الخارج ومن الداخل ، أفقيا ورأسيا . خارجيا : إذ قلب مكانة مصر فى العالم العربى من الصدارة والعروبة والصراع إلى الصلح والعزلة والعراء داخليا : حيث قلب جزئيا نظام الطبقات وترتيبها الاجتماعى فجعل بعض عاليها وسطها وبعض وسطها سافلها وبعض سافلها وسطها أو عاليها .

وفى هذا كله فإن سياسة الانفتاح فى مصر لا تنفصل فى بعض دوافعها وحوافزها عن البترول العربى ، أكثر مما تنفصل عن سياسة السلام مع العدو الإسرائيلى . غير أن هذه قضية أخرى ، وحسبنا على المستوى الاقتصادى أن نقرر أن كلا الانفتاح والتحويلات متداخل بقدر أو بآخر وبينهما أرضية مشتركة كحد أدنى اقتصاديا واجتماعيا ،

رأسماليا وطبقيا ، وكلاهما فى هذا وذاك سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته وفوائده ومضاره فهما معا قد خلق قوى واتجاهات رأسمالية أو شبه رأسمالية ، وخلقا معها طبقة أو شبه طبقة اقتصادية كاستية متميزة تقطع عبر جميع الطبقات الاجتماعية بنسب مختلفة وقد تتبلور فيما بعد على طبقة جديدة على العموم .

وإذا كانت التحويلات بالذات قد شبهت ببراعة بعملية « نقل دم » ، فلعل من المناسب ومن الانصاف معا أن نضيف أنها ، كما دعمت بنية الجسم المنقول إليه ونشطت دورته الدموية ، رفعت أيضا ضغط الدم به نوعا ، إن لم تكن قد نقلت إليه بعض فئات الدم الخطأ ، مما أدى إلى بعض التشنجات الحادة وربما الجلطات الخطرة فى نظام الجسم ودورته جميعا . إنها فعلا سلاح ذو حدين ، داء ودواء ، اقتصاديا واجتماعيا معا ، وإن كانت داء اجتماعيا أكثر ودواء اقتصاديا أكثر ، شأنها فى ذلك شأن قرينها الانفتاح إلى حد ما ، وعلى النقيض المطلق من نظيرها بترول مصر المحلى .

والأصل فى تحويلات المغتربين بالخارج وتدفق مدخراتهم على الوطن أنها تشبه ولها نفس الأ ثر الذى كان للمركانتلية فى أوربا الغربية

فى بداية العصور الحديثة والعصر التجارى . فخروج المصريين المليونى مؤخر للعمل والهجرة المؤقتة فى العالم العربى ودوله البترولية هو ، مع الفوارق طبعا ، بمثابة خروج أوربا فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وعصر الكشوف الجغرافية إلى ما وراء البحار والاستعمار على شكل الثورة التجارية ، ثم تدفق مكاسب وأرباح المستعمرات والتجارة الاستعمارية على الوطن الأب .

وفى الحالتين فإن تدفق أرباح المركانتلية وعائدات البترول يشير إلى ، ويعتمد على ، أصل واحد مشترك من حيث المبدأ ، وهو ظهور عالم جديد جغرافيا عبر البحار أو خارج الحدود غنى بالثروة البكر الجديدة الطارئة التى تدفقت بعد ذلك على العالم القديم . فالمركنتلية ظفرت بعد كشف العالم الجديد والقارات الجديدة ، والبترول العربى هو « العالم الجديد » الذى تكشف مؤخرا فى العالم العربى .

وفى الحالين كذلك فإن تدفق ثروات وأموال ضخمة . من الخارج على اقتصاد محلى استاتيكى أو راكد إلى حد أو آخر ، أو على الأقل فى حالة توازن داخلى معين ، قد درج هذا الاقتصاد ورج معه المجتمع كله جذريا أو جزئيا . فأرباح المركانتلية وما وراء البحار الطائلة هى

التى هزت الاقطاع المحلى السائد وقيمة الأرض والزراعة فى أوربا الغربية وخلقت نواة طبقة التجار وكبار الممولين فى المدن فأرسلت بذلك نواة بورجوازية المدن الغنية والمتعاظمة حتى انتزعت السلطة والصدارة فى المجتمع فى النهاية من طبقة الاقطاع العتيقة المتنحية ، وذلك بالثورة الدموية أحيانا كما فى الثورة الفرنسية . أما فى مصر فإن تدفق تحويلات المغتربين ، بأصولها البترولية العربية ، يضخ الآن فى الاقتصاد الوطنى دخلا ضخما يناهز عشر الدخل القومى ، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصرى ويعيد ترتيب طبقاته إلى حد مماثل . فمن ناحية فإن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلى مصر عنصرا من الرأسمالية البترولية التى أخذت بصورة خاصة شكل بورجوازية مدن وعقارات مدن بدل إقطاع وعقارات الأرض قديما ، دون أن تخلق فى الوقت نفسه صناعة تذكر بقدر ما خلقت شريحة من مجتمع أغنياء خدمة البترول العربى ، حيث تعودت هذه الشريحة على مستويات معيشة راقية أو مترفة جدا وأنماط من الاستهلاك الكمالى للغاية ، هذا إضافة

إلى ما جلبت من ضغوط تضخم وغلاء خطير . ولقد كان هذا من أكبر عوامل الابتعاد أو الارتداد عن الاشتراكية المصرية والاتجاه إلى الميول الرأسمالية الجديدة وتعزيز بل ودفع وتبرير سياسة الانفتاح الوليدة .

وهكذا ما بين عودة الرأسمالية وظهور الانفتاح ، فان شعلة الاشتراكية الباهتة أو شظيتها المتقدة التي أشعلها الفقر في مصر ، أطفأ ها البترول العربي المحيط بمصر أو المنصب بها وذلك بالمثل والنموذج وبالفعل . فالبترول العربي مباشرة وغير مباشرة هو جزئيا الذى أفسد على الاشتراكية في مصر خطتها أو خطوتها ، ووضع مبرر تضحياتها ومعاناتها وجدوى تقشفها - وسط بحر الرخاء والترف البترولي الزاخر المحيط - موضع التساؤل والتحامل والتململ والتحايل أكثر من أى وقت مضى .

وبهذا ساعد البترول العربي بلا شك ، وسواءً بوعى أو بغير وعى ، على تبديد وتدمير اشتراكية مصر الناشئة وعلى صهرها وإذابتها وتحولها تدريجيا إلى الرأسمالية ودفعها أو اندفاعها نحو الانفتاح ، مثلما ساعد بسلبيته وتنطعه على انحراف السياسية المصرية إلى ما يسمى السلام والصلح ... ألخ . وهكذا ، على أية حال ، غرقت الاشتراكية

المصرية فى بحر البترول العربى ، مثلما غرقت السياسة المصرية فى بحر العرب البترولى .

هذا عن الاقتصاد والنظام الاقتصادى عموما ، أما عن التركيب الطبقى للمجتمع فإن آثار البترول العربى وتحويلاته لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة ، مثلما فعلت المركانتلية قديما فى أوربا الغربية حيث تركزت على بورجوازية المدن أساسا ، وإنما هى انتشرت لتشمل قطاعا رأسيا كاملا من طبقات المجتمع المصرى جميعا على وجه التقريب . فقد انصبت مكاسب ومدخرات البترول المحولة على كل الطبقات الاجتماعية تقريبا ابتداء من العمال والحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار . ولهذا جاء تأثير التحويلات والبترول العربى الطبقى أكثر تعقيداً وتلونا ، مثلما تسرب إلـى القـرى والريف ولـم يقتصر على المدن وإن كان قد تركز فيها بالطبع .

من الناحية الأخرى ، يلاحظ أن التحويلات تقتصر فى النهاية على شريحة أو قطاع من المجتمع مهما اتسعت وتمددت أو انتشرت . فالمقدر إحصائيا أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون ١٠ ـ ١٥ ٪ من قوة العمل المصرية ، ولكنهم يحصلون على دخل يعادل دخل بقية العاملين

بالداخل ، أى أن عشر القوة العاملة يكاد يستأثر بنصف الدخل المكتسب . وبالتالى فإن متوسط دخل المغتربين قد يعادل ١٠ أو ٨ أمثال دخل المقيمين . بهذا فإن التحويلات بلا جدال تساعد على نشأة طبقة اقتصادية جديدة مستمدة من طبقات اجتماعية متنوعة . وهى طبقة قد نقلت مستويات الدخول والأجور والمعيشة والتطلعات العالية البترولية أو الغربية تاركة بقية المجتمع على مستوياته المحلية القديمة ، فزادت بذلك من الهوة الطبقية والتمايز الطبقى بين العائدين والمقيمين أو المغتربين والمقيمين .

وعلى الجملة يمكن القول إن المغتربين / أو العائدين يؤلفون الآن شبه طبقة كاستية أرستقراطية ماديا مبثوثة فى تضاعيف وتلافيف كل طبقات المجتمع رأسيا وأفقيا . وهم فى هذا أشبه بعرب البترول وخاصة عرب الخليج بين العرب عامة ، حيث بدأ هؤلاء يكونون أرستقراطية خاصة داخل العالم العربى أو فوق العالم العربى ، أرستقراطية متجاذبة متعالية متباعدة نوعا باطراد ، ليس سياسيا فقط ولكن حتى حضاريا . وفى كلتا الحالتين فإن هذه الطبقة الكاستية تمثل بالضرورة سلاحا ذا حدين له فوائده ومضاره .

فإذا كانت التحويلات هى أولى النتائج الإيجابية للبترول العربى بمصر ، فإن التضخم هو أبرز نتائجه السلبية . فنحن نصدر القوى العاملة إلى دول البترول لحل مشكلة السكان فى مصر ، فتصدر هى إلينا مشكلة التضخم والغلاء بالمقابل مما يفاقم المشكلة السكانية بدل أن يحلها ، حيث تعود فتنقل الضغوط التضخمية أكثر وأكثر على سائر الطبقات غير المستفيدة من التحويلات أو المشاركة فيها .

ومن هذه الزاوية فلعل دور المصريين العاملين بدول البترول وتحويلاتهم المرسلة أشبه ، وإن كان بالمعكوس ، بدور السياحة والسياح عندنا إلى حد ما : طبقى ، بورجوازى ، استهلاكى ، لمصلحة قلة محدودة نسبياً وعلى حساب مجموع الشعب عامة . لقد وسعت التحويلات البترولية الفجوة الطبقية بدل التقريب بين الطبقات ، ولكنها قلبت الهرم الطبقى نوعا مع ذلك ، إن لم تخلق طبقة جديدة هلامية رجراجة ، عالقة معلقة ، فى منتصفه .

على أن هذه الطبقة الجديدة ، بعيدا عن أن تثور على الطبقة السائدة فعلا وتنتزع منها السلطة أو المكانة ، فإنها على العكس أجلت أو أخرت الثورة الشعبية المحتملة أو الكامنة حيث امتصت كثيرا من

الفقر والتذمر والغضب الاجتماعى ، ولولاها لحدثت تلك الثورة منذ بعض الوقت فى تقدير البعض . على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الخطر هو أن يدفع نمو وضغط هذه الطبقة المحظوظة بالطبقات المسحوقة والمنسية ، والتى تحملت فقط الآثار العكسية والسلبية للتحويلات وكذلك الانفتاح ، الخطر أن يدفع بها فى المستقبل إلى الثورة على كلتيهما ، كلتا الطبقتين المسيطرة والطالعة ، الانفتاحية والتحويلية .

دور انتقـــالى

ما بين اشتراكية الستينات المتطرفة واشتراكية السبعينات المعتدلة ، كما توصفان على أية حال ، ما المحصلة العامة والحساب الختامى لاشتراكية يوليو أو اشتراكية الثورة أو اشتراكيتنا أيا كانت التسمية ؟ عند الكثرين أن الرد على هذا السؤال يتلخص جوهريا فى الانتقال من عصر الاقطاع إلى عصر الرأسمالية . فقبل يوليو كانت مصر فى مرحلة الاقطاع أساسا ، شبه البورجوازى نوعا بسبب سيادة الملكية الغيابية عليه ، مع وجود هامش بازغ أو نام من الرأسمالية الثانوية المتواضعة

نسبيا . ثم جاء يوليو فصفى الاقطاع بيقين وبما فيه الكفاية تماما ، وهذا فضل مقرر لا يمكن أن ينكر أو يجحد . ولكن فشل التجربة الاشتراكية فى الستينات بإجماع الآراء ، ثم الاتجاه كبديل فى السبعينات إلى الاقتصـاد الحر ودعـه يمـر وأخيـر الانفتاح ، كل هذا لم يخلق فقط تيارا بـورجـوازيـا متصاعـدا متسارعـا ، ولكنـه أيضـا خلـق انعطافـة ولا نقـول انحـرافة حـادة وعنيفـة نحو الرأسمالية بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى . فبينما زالت طبقة إقطاع الأرض والزراعة فى الريف والأقاليم ، برزت وتبلورت طبقة من بورجوازية المدن ورأسمالية التجارة والصناعة . لقد تطامن وانتهى تقريبا دور الأرض الزراعية من حيث المكانة والسلطة المادية والاجتماعية ، وبدأ دور التجارة والصناعة وعقار المدن بعد أن تورمت حتى التخمة قيم عقارات ومبانى ومضاريات المدن . وإن عمارة أو ناطحة واحدة من عمارات القاهرة المليونية أو « المليونيرة » الشاهقة الباذخة ، التى تنمو اليوم وتنتصب وتتكاثر كعش الغراب بل وإلى حد الافراط وزيادة العرض على الطلب ، لتعادل بل تزرى بقيمة أكبر إقطاعية زراعية من الأرض

فى الريف فى الماضى . بل لقد اتضح أن أحد أبراج الاسكان الادارى الفاخر الجديد فى قلب العاصمة تكلف أكثر من ١٠٣ ملايين جنيه استرلينى أو ١٨٥ مليون جنيه مصرى . والمقدر أن هذا المبلغ ، الذى يعادل ميزانية الدولة المصرية برمتها منذ بضعة عقود فقط ، والذى يساوى ثلث إلى نصف تكاليف إنشاء السد العالى (البالغة ٤٥٠ مليون جنيه) ، ولا يقل كثيرا جدا عن تكاليف أنبوب سوميد (البالغة ٣٦٠ مليون دولار) ، المقدر أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحقق واحدا من المشروعات القومية الكبرى الأساسية ، المنتجة لا العقيمة ، كاستصلاح ٦٠ ألف فدان للزراعة ، كتقديم البنية الأساسية لمدينة جديدة نصف مليونية ، كمشروع إسكان اقتصادى من ٤٥ ألف وحدة سكنية لسكان المقابر والعشش ، أو أخيرا كإقامة مجمع صناعى متكامل للأسمنت طاقته ٢ مليون طن سنويا ... أى بالوعة للاقتصاد القومى ! لئن كانت الأرض الزراعية فى الريف تحت الاقطاع وقبل يوليو قد عدت بحق بالوعة للدخل والثروة القومية ، فيقينا لقد تحولت الأرض العقارية والمبانى فى المدن تحت الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح إلى بالوعة أشد عمقا واتساعا وخطرا بالمضاربات المسعورة . وإن هذا ، فى رأى

الكثيرين ، لهو الاقطاع الجديد ، الاقطاع المالى بدل الأرضى ، الاقطاع العقارى المدنى الذى ورث الاقطاع الزراعى الريفى وحل محله والذى فاقه خطرا وثقلا . وكأنما انحسر « الاقطاع الأفقى أو المستلقى » عن وجـه الريف والأقاليم واستقطب منتصبا فى المدن « كالاقطاع الرأسى أو الواقف » ، وبالتالـى كأنمـا قـد حـل « إقطاع الطوب والأسمنت » محل إقطاع الغذاء والزرع .

فى المحصلة النهائية فإن مصر ، مصر الثورة كما توصف ، إنما تحولت وأنتقلت ، كفرنسا الثورة ، من مرحلة الاقطاع قبل الثورة إلى مرحلة الرأسمالية بعد الانفتاح ، أو من الاقطاع شبه البورجوازى على الأكثر إلى البورجوازية شبه الرأسمالية على الأقل وذلك عبر مرحلة فاشلة من الاشتراكية الكاملة الفاقعة أو شبه الاشتراكية الباهتة الفاترة . وجوهر التغيير أن مصر تحولت من الطبقية إلى الاقطاعية المعتمدة على الأرض إلى الطبقية الرأسمالية المعتمدة على المال ، وبالتالى زادت الفروق الطبقية واشتد الاستقطاب الطبقى حدة فى أقصى الطرفين حيث أصبح بمصر لأول مرة فى تاريخها مئات الآلاف من

المليونيرات بينما زادات نسبة المعدمين والمعوزين والفقراء تحت خط الفقر أكثر من أى وقت مضى .

بصيغة أخرى أكثر تحديدا وتفصيلا . فإن الذى حدث فى مصر من تحول إنما تم خلال مرحلتين . فى الأولى تحولت من الاقطاع إلى رأسمالية الدولة تحت دعوى وفى ظل اشتراكية شاحبة أو زائفة . ثم فى الثانية انتقلت من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الطبقة البحتة والسافرة أو الرأسمالية الفردية المباشرة بزعم وبدعم الانفتاح . فالرأسمالية الآن منذ السبعينات فردية صرف ، فيما كانت رأسمالية دولة فى الستينات .

جماع المرحلتين ، فى المحصلة العامة ، هو أن مصر تحولت ببساطة من الاقطاع القديم إلى الرأسمالية الفردية عبر مرحلة انتقالية من رأسمالية الدولة و / أو الاشتراكية الحكومية . فكأن الثورة والاشتراكية المقولة لم تكن فى التحليل الأخير إلا جسرا أو مطية ، ولا نقول مبررا ومحللا أو غطاء وكاموفلاج ، جسر للانتقال عبرت عليه مصر من الاقطاع إلى البورجوازية والرأسمالية . والانفتاح هو أعلى مراحل هذا الانتقال .

الاشتراكية فى هذا التصور إذن كانت مجرد جملة اعتراضية فى

تطوير مصر الاجتماعى ، وكانت الثورة عاملا مساعدا catalyst فى عملية التحول من الاقطاع إلى صميم الرأسمالية ، لا ثورة على الاقطاع والرأسمالية . وبالتالى فإن دور يوليو الاجتماعى لم يكن إزالة الطبقات والطبقية ، ولكن توزيع للطبقات والطبقية re - distribution . وإذا كانت اشتراكية يونيو هى « عدالة توزيع الفقر أفقيا » فإن اشتراكية الانفتاح إنما هى « إعادة توزيع الفقر رأسيا » .

وبهـذا وذاك جميعا فإن موقـع دور يوليو تاريخيا يشبه ويكرر موقع أو دور الثـورة الفرنسية من حيث أن كليهما أداة انتقال من الاقطاع إلى البـورجوازية . ويترتب على هذا أنه كما كانت مصر عشية يوليو متخلفة عن فرنسا من حيث درجة التطور الاجتماعى بنحو ١٥٠ سنة كما قدر ، فإنها اليوم وغداة يوليو مازالت متخلفة عنها بنفس الفارق الزمنى .

فإن قيل : أليس غريبا أن تكون مصر فى آواخر القرن ٢٠ كفرنسا فى أواخـر القـرن ١٨ رغم تشـابه دور الثـورة هـنا وهنـاك ؟ فـإن الرد هـو : بل لا غرابة البتة ، فإنما تلك ثورة شعبية وهذا فى رأى انقلاب

عسكرى ، وذاك وحده هو الذى يصنع الفرق (أو غياب الفرق ؟) رغم اختلاف العصر كلية .

وعند هذا الحد يشير بعض أصحاب هذا الرأى إلى أن هذا كله ليس إلا نتيجة منطقيـة وحتميـة لمنطـق الأحـداث وأصول التغيير . فعندهم أن حركة الجيش ، أى جيش لا يمكن أن تعطى إلا انقلابا عسكريا . وحـكم « العسكرتاريا militariat » كنظام هرمـى تسلسلى صارم فى داخله أى طبقـى بالضرورة لا يمـكن أن يـولد اشتراكية حقة ، وإنما اشتراكية وطنية على نحو ما عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية قبل الحرب الثانية ، أى تركيبة وطنية رأسماليـة تقوم عـلى تحالف العسكريين والرأسماليين . وهذا فى تقديرهم هو ما انتهت إليه مصر مؤخرا بدرجة أو بأخرى .

وليس صدفة بالتأكيد بعد هذا ـ يلاحظ نفس المحللين ـ أن كثرة مـن « الحرس القديم » من رجال يوليو تحولوا بعد إزاحتهم عن السلطة إلى نشاطات التجارة والوساطة والسمسرة من استيراد وتصدير ومضارية عقارية تتجه أساسا إلى الكماليات والمرفهات والاستهلاك والانتاج ، وذلك بحسبانها أسهل وأسرع طريق إلى الربح والحد الأقصى منه .

وهذا التطور نفسه ـ يستنتج نفس المحللين ـ يشى بل يشير إلى نمط جديد من دورة القوة فى المجتمع المصرى . فقبل يوليو كان الوصول إلى الحكم والطبقة الحاكمة فى مصر يتم على أساس المعادلة البسيطة « من الثروة إلى السلطة » ، بمعنى أن الاقتصاد هو الذى كان يؤدى إلى السياسة ، والقوة الاقتصادية إلى القوة السياسية . أما بعد يوليو فقد انعكست المعادلة ، وأصبحت « من السلطة إلى الثروة » أى من السياسة إلى الاقتصاد ، ومن النفوذ السياسى إلى النفوذ الاقتصادى . وهذا هو الأساس المادى والاجتماعى الجديد للطبقة الجديدة.

وعلى أية حال ، وأخيرا وليس آخرا، فإلى تلك المفارقة التاريخية اللافتة ـ إذا كان لنا أن نضيف هامشا من الربط بين الاجتماع والسياسة استكمالا للصورة وختاما للمناقشة تضاف مفارقة جغرافية أخرى لا تقل سخرية . فالطريف أننا فى الوقت الذى كنا فيه اجتماعيا ندعى الاشتراكية أيام الستينات ، وكان « الأصدقاء » السوفيت ينكرون هذا الادعاء والانتماء ويصموننا بالطريق غير الرأسمالى ، كنا سياسيا نرتبط بالمعسكر الشرقى والكتلة الشرقية إلى حد أو آخر . أما الآن منذ السبعينات وبعد أن انتقلنا سياسيا إلى المعسكر الغربى إلى حد أبعد

وأبعد ، وتبنينا علنا وعمدا الانفتاح الرأسمالى أو شبه الرأسمالى ، فإننا اجتماعيا ننكر بصفة رسمية الاتهام بالرأسمالية وندعى الاشتراكية . أى أننا اليوم اشتراكيون فى (أو مع) المعسكر الغربى ، بينما كنا بالأمس مجتمعا على الطريق غير الرأسمالى فى (أو مع) المعسكر الشرقى . معادلة اجتماعية ـ سياسية صعبة ، أم متناقضة سهلة لا تعوزها الشفرة ؟

حسنا ، واقع الأمر أن مصر المعاصرة ، بسيميائية إيديولوجية غريبة ونادرة المثال ، جمعت بين طرفى نقيض فى متناقضة فذة أخرى من متناقضاتها العديدة : فوضى الحرية الاقتصادية والليبرالية الرأسمالية الطبقية ، وقهر الطغيان السياسى الشرقى الاشتراكى ، الحرية الاقتصادية المطلقة ، واللاحرية السياسية على الاطلاق . وعن هذا يعبر البعض ، ربما بقوة أكثر منه بالتقريب ، بأن مصر حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعب بلا حكومة اقتصاديا ، ـ أو تكاد .

نحن إذن دولة شمولية سياسيا ، بورجوازية اقتصاديا ، دولة اشتراكية بالاستبداد والديكتاتورية ، ورأسمالية بالطبقية والاستغلال . ونحن اشتراكيون من حيث طبيعة النظام الحاكم فقط ، رأسماليون من

حيث النظام الاقتصادى الطبقى وحده . وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن من أشد الدول الاشتراكية من حيث نظام الحكم والسلطة القهرية المستبدة والشمولية السلطوية ، أى من حيث « الاشتراكية السياسية » ، وفى الوقت نفسه فنحن أبعد شيء عن الاشتراكية كنظام عدالة اجتماعية ومساواة طبقية أو لا طبقية أى من حيث « الاشتراكية الاجتماعية » .

عن هذا الخليط الاقتصادى - الاجتماعى الغريب عبر أحد المسئولين منذ بعض الوقت تعبيرا دقيقا نافذا فقال إننا نعيش فى مجتمع متناقض ، مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية . فنحن مجتمع أخذت فيه الدولة من النظم الاشتراكية والشيوعية الملكية العامة وسيطرة القطاع العام وضمانات العمالة والتعليم والخدمات والتأمينات والمعاشات ، لكنها تركت من تلك النظم صرامتها التنفيذية وتجريم الاهمال المؤدى إلى ضعف الانتاج . ثم يضيف المتحدث مستدركا ومفسرا « ونحن ، من الناحية الأخرى ، مجتمع أخذت فيه الدولة - أو استبقت - من النظم الرأسمالية التطلع الطبقى والاستهلاكى الذى تغذيه منافسة الأسواق والاعتزاز بالفردية والتقاليد التاريخية ، بل إنها لتشجع

على هذه الاتجاهات تشجيعا ، غير أنها تركت من تلك النظم قسوة السوق وضراوة المنافسة وصرامتها فى تحميل الفرد أو المشروع الفردى مسئولية الافلاس وعواقب الفشل وهى حق العمل والأجر لمن ينتج وليس بالضرورة للمجتمع » . ومؤدى ذلك ، ينتهى المسئول ، أن « مصر أصبحت تعيش فى مجتمع استقطب من النظامين الرئيسيين عوامل العطاء دون الرقابة ، والتوزيع دون الانتاج ، والوعود دون الالتزام ، بل والحرية دون المسئولية » .

وفى المعنى نفسه تقريبا ولكن باقتضاب شديد ، يقرر مسئول آخر أخيراً جدا « أننا مزيج من الاشتراكية المعروفة والحرية الاقتصادية ، نأخذ بعض إيجابيات الجانب الاستراكى وبعض إيجابيات الحرية الاقتصادية » . ثم يضيف « طبعا لا يسلم الأمر من سلبيات النظامين » .

على أن كاتبا معروفا يختلف فى هذا التشخيص ، فيرى أننا « أخذنا من الرأسمالية مساوئها دون محاسنها ، ومن الاشتراكية فعلنا نفس الشيء . وأصبحنا لا اشتراكيين ولا رأسماليين » . ثم يتساءلون « فلماذا نأخذ القطعة الضارة من الرأسمالية ونترك أحسن ما فيها ونستبدله بأسوأ

ما فى الاشتراكيـة ؟ » . أما الاجابة فيجدهـا فـى « أخذ مـا يعجب حـاكمينـا مـن عيوب الاشتراكـية وعـيوب الرأسماليـة لضمـان (سلاسة) الحكم » . ذلك أننا « اعتقدنا أن النظام الاشتراكى يستلزم بالضرورة أن يكون الحكم شموليا ، فقررنا الاشتراكية بتكميم الأفواه ، ثم أقمنا الرأسمالية فى ظل قيود واختناقات ديموقراطية فى حين أن الرأسمالية على علاتها تستلزم إقامة حياة ديموقراطية كاملة وإلا فشلت تماما كرأسمالية » .

وعلى هـذه الأسـس ينتهى الكاتـب نفسـه إلـى أن الانفتـاح « كلمة مصطنعة تماما ، أردنا بهـا أن نتحايـل للانتقـال مـن المرحلـة شبـه الاشتراكيـة إلى مرحلـة شبـه رأسماليـة » . وبالتالـى « جعلنا من الانفتاح رأسمالية بدون قواعد اللعبة الرأسمالية الكاملة ... فلماذا لا نسمى الأشياء بمسمياتها ، لماذا لا نقول إننا نعيش الآن فى عصر رأسمالى ؟ » .

هيكــــل الاقتصــــاد المعــــاصر

من المفيد كما هو من الضرورى أن ننظر فى البداية إلى اقتصادنا الراهن ككل واحد فى نظرة تركيبية شاملة ، ترسم كنتوره العريض ، وتضع كل عنصر من عناصره فى مكانه النسبى من مركبه العام ، ثم تحدد علاقته بسائر تلك العناصر ، وذلك قبل أن نتفرغ لتحليل تلك العناصر بتفصيل وعمق . ولهذا الغرض يمكن أن نحلل مركب الاقتصاد المصرى إلى عناصره الأولية الآتية : الزراعة وتثويرها ، الصناعة وانقلابها ، البترول وثورته ، موارد الموقع من قناة وسياحة ، موارد العمل من خارج الحدود أى تحويلات المصريين المغتربين ، ثم أخيرا التجارة الخارجية . وفى ضوء هذا الاستعراض الدينامى يمكن أن نصل فى الختام إلى حكم متكامل على الهيكل الاقتصادى ككل مترابط .

تطـــوير الزراعـــة

فضل الزراعة

إن تكن الصناعة أكبر مساهمة وأبرز إنجازة فى سجل الثورة ، فإن

الزراعة تظل مع ذلك قاعدة الأساس ، إن لم يكن بدورها التاري
كممول للصناعة وكخامة للتصنيع ، فبدورها الحالى كوعاء أسا
للعمالة واسفنجة ماصة للعمل . ذلك أن الزراعة هى بلا شك بذرة و
مصر المعاصرة بكل ما تعنى اقتصاديا وحضاريا . فقبل الصنا
كانت الزراعة تمول كل تطور فى حياة مصر : فالقطن ـ أكثر من
شيء آخر ـ هو مؤسس مصر الحديثة ، لأنه هو الذى اشترينا
الحضارة الحديثة ، والفلاح هو بانى مصر الحديثة ، حيث أنه هو ـ
من أى شخص آخر ـ الذى بنى مصر ـ المدينة اقتصاديا وفيزي
والكل هو الذى وضع القطاع الأكبر من الهيكل التحتى asteucture
فى مصر (السكك الحديدية)، الطرق ، الترع ، الخدمات الشبكية
ألخ) .

أما بعد ذلك ، فقد كانت الزراعة هى مصدرنا الأساسى والو
فيما عدا القروض الأجنبية ـ لتمويل الصناعة وتموينها بالخام والغذ
فكما يتفق ، لم تكتشف فى مصر ثروة معدنية أو بترولية ضخما
قريبا أو تقريبا ، ولهذا لم تكن مصر فى موقف بلد ـ كالعراق ال
مثلا ـ يمكنه أن يقدم رأس المال السهل غير المكتسب ، أى الر

الأصل ، لتمويل الصناعة . كذلك فقد كانت مكاسب الموقع - القناة - مصادرة أو مسروقة لا تدخل دائرة الاقتصاد القومى . فكان على الزراعة المصرية وحدها أن تمول من دخلها وداخلها الصناعة الناشئة . وهى الآن تقدم الخامة الأولية الرئيسية للصناعات الزراعية ، وعلى رأسها القطن . بل إن نيل الرى والزراعة أصبح الآن وبعد السد العالى نيل الكهرباء والصناعة أيضا .

من هذه الزاوية ، أو هاتين الزاويتين بالأحرى والتحديد ، التموين والتمويل ، فإن الصناعة المصرية تعد إلى حد معلوم إبنة الزراعة المصرية ، وبالعكس أو المثل فإن الزراعة المصرية هى أم الصناعة المصرية . والصلة إذن بين الاثنين ليست مجرد تجاوز أو تحاور ، وإنما هى صلة نسب ورحم مباشر أو على الأقل غير مباشر . وإذا كانت الصناعة عندنا قد بدأت ، كما يحدث كثيرا ، تفوق أمها قامة وقوة وربما جمالا ونشاطا بحكم تطور الأجيال ، حيث أصبحت تمثل القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى كله على الأرجح ، فلعل العلاقة الآن ودون مجاز أيضا أدنى إلى الأخت الكبرى والصغرى . وعلى أية حال ،

فإن الصناعة قد ورثت الكثير من ملامح وخصائص أمها الموجبة والسالبة على السواء .

فضل الزراعة المصرية على اقتصادنا واضح إذن كل الوضوح ، ولكنه أيضا يؤكد التكامل الوظيفى بين قطاعيه الأساسيين . وما زالت الزراعة فى توسع مطرد ، وستظل كذلك طويلا . غير أنها لا تقارن الآن فى نموها بالصناعة ، فهى تنمو ببطء شديد ومشقة بالغة بل تكاد تصل فى تقدير البعض إلى حد الجمود حاليا . وإذا كانت الصناعة تعانى من آلام النمو والطفولة ، فإن الزراعة تعانى بوضوح من آلام العجز والشيخوخة . ولذا فعلى حين شهدت المرحلة المعاصرة ما يعد تثويرا نسبيا فى الصناعة ، لم تخبر الزراعة سوى عملية تطوير محدودة على الأكثر .

وقد يعود هذا جزئيا إلى أن الاستثمارات التى وضعت فى الزراعة ، رغم استثمارات الرى والسد العالى ، أقل بكثير مما وضع فى الصناعة . وهذا ما يعده البعض بمثابة إهمال تاريخى للزراعة وانحياز تفضيلى للصناعة . على أن مشكلة الزراعة الأساسية ، أيا كان الأمر ، تظل

تتمثل بصفة جوهرية فى الكم والكيف ، أى فى رقعة المساحة شبه الثابتة وطرق الزراعة شبه المتخلفة على الترتيب .

هيكـــــل مـــــتغير

وعلى أية حال ، يمكن أن نحصر أهم جوانب تطوير الزراعة منذ يوليو فى العناصر الآتية . فأولا تم بفضل السد العالى استكمال الرى الدائم تماما ، الذى أخذ يتحول أيضا من الرى بالراحة إلى الرى بالرفع ، وتلك وحدها ثورة بما فيه الكفاية اتخذت الخطوة الأولى منذ قرت لتوسيع الرقعة الزراعية إلى أقصى آفاقها ، وذلك بفضل ثورة جديدة فى الرى ـ السد العالى ـ قد لا يقاس إليها مجموع انقلاب الرى منذ بداية الفترة الحديثة .

كذلك فإن المركب المحصولى يتعرض لإعادة تخطيط جذرية . وإذا كانت ثورة القطن هى أبرز ملامح المرحلة شبه الاستعمارية ، فإننا الآن نعيش ثورة الأرز بكل معنى الكلمة . كذلك يمكن أن نتحدث بحق عن ثورة الذرة أو بالتحديد ثورة « تصييف » الذرة حيث تحول أخيرا جدا عن النيلى إلى الصيفى و / أو من الشامية إلى الرفيعة .

بالمثل عن ثورة الخضروات والفواكه التى تحتل الآن من الرقعة الزراعية نسبة لا تقل عن أى من المحاصيل الرئيسية . هذا فضلا عن محاولات واحتمالات إدخال محاصيل جديدة تماما . وهكذا فإن محصلة هذه التغيرات والتطورات أن الزراعة المصرية أصبحت الآن فى مرحلة انتقال وتحول بلا جدال . وعموما فإن أبرز ما يميز المركب الزراعى الآن قيم متغيرة إن لم نقل متذبذبة ، تضع الزراعة المصرية جميعا فى حالة سيولة وانصهار باللغة a stae of flux ، تجعلها تقف فى مفترق طرق حقيقى وربما تاريخى بحيث لا يمكن التنبؤ بهيكلها فى المستقبل المنظور . وإلى جانب هذه الحيرة ، أو لنقل إعادة التفكير ، التى تجابه الزراعة المصرية ، فإنها تجابه أزمة بل مأزقا حقيقيا ، وربما تاريخيا أيضا . وليست هذه الحالة ولا هذه الأزمة من صنع مرحلة الاقتصاد الثورى وحده بالضبط ، بل هى تراكم الفترة الحديثة كلها إلى جانب ضغوط المناخ البشرى الداخلى ومتغيرات السوق والسياسة العالمية . غير أنها تبقى التحدى الأكبر الذى يواجه مصر الزراعية المعاصرة .

دور متراجـع نســبيا

من الناحية التطورية ، فإن المحصلة العامة على آية حال هي أن دور الزراعة ومكانتها في اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن ، وأخذت هي تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية . والمقصود هنا بالطبع الدور النسبي لا المطلق أو الحقيقي ، فزراعتنا فعلا ورغم كل شيء في توسع مطرد كما وكيفا بدرجة أو بأخرى ، إلا أن وزنها النسبي في مجموع الاقتصاد القومي وفي التصدير يخف بالتدريج . وهذا بحد ذاته هدف تخطيطي جوهري وتطور صحي وضروري مثلما هو متوقـع . وبالمثل ، وكجزء من كل ، فقد القطن صدارته التقليدية في الاقتصاد القومـي تدريجيا حتى سلم عرشه مؤخرا للبترول ، وإن كان هذا الأخير ، على الأقل جزئيا ، أدخل في التعدين منه في الصناعة بالمعنى الصارم .

تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة

من الدخل القومى (بالمليون جنيه)

السـنة	الزراعـة	الصناعـة
٥٩ ـ ١٩٦٠	٤٠٥	٢٥٦
٦٤ ـ ١٩٦٥	٥٨٢	٤٣٣
٦٩ ـ ١٩٧٠	٦٨٨	٩٤٢
١٩٧٥	١٩٠٢	٣٧٥١
١٩٧٦	٢١٠٧	٢٤٧١
١٩٧٩	٣٦٣٨	٣٥٥٨
١٩٨١	٥٠٤٠	٩٤٩٤
١٩٨٢	٥٨٤٨	١٠٥٠٠

وعلى الجملة فواضح من الاتجاهات الراهنة أنه لم تمضى عقود أو سنوات حتى تبادلت الزراعة والصناعة مكانيهما تماما وبصورة نهائية وإلى الأبد . إن الزراعة تتراجع لتأخذ حجما نسبيا أقل ، الحجم الطبيعى الواجب ، دون أن يعنى هذا أنها تتراجع إلى الظل ، فهى إذ تتراجع عن الصدارة للصناعة فإنما تفعل ذلك بعد أن أدت دورها ، كرافعة lever ، للصناعة نفسها ولكى تصبح الأساس العميق الوثيق للاقتصاد برمته .

تطور اقتصاديات الزراعة (بالمليون جنيه)

السنة	الانتاج		الدخل		العمالة	
	القيمة	%	القيمة	%	الحجم	%
١٩٥٢			٢٥٢			
١٩٥٥			٣١٢			
٥٩ـ١٩٦٠	٥٨١ر٦	٢٣	٤٠٥ر٣	٣١ر٢	٣ر٢٤٥ر٠٠٠	٥٤ر٣
٦٥ـ١٩٦٦	٨٨٦ر٣	٢١	٦١٤ر٧	٢٩	٣ر٨٥٧ر٠٠٠	٥١ر٠
١٩٧٠			٧٨٣ر١	؟	؟	؟
١٩٧٥			١٤٦٣			
١٩٧٥	١٩٠٢	٢٢ر٣	١٣٧٠	٣١ر٥	٤ر٠٣٨ر٠٠٠	٥٠ر٠
١٩٧٦	٢١٠٧		١٥٢٤			
١٩٧٧	٢٠٩٧	١٧ر٢	١٧٣٨	٣٥ر٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٥٢ر.
١٩٧٨	٢٨٥١	؟	٢٠٧٤	؟	؟	؟
١٩٧٩	٣٦٣٨	١٦ر٠	٢٦٢٩	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٧٦	؟	٣٣٦٣	؟	؟	؟
١٩٨٠	٤٤٤١	٢١	٣٢٨٦	٢٩	؟	؟
١٩٨٠	٣٩٨٩	؟	٢٨٧٦	؟	؟	؟
١٩٨١	٥٠٤٠	؟	٣٥٦٩	؟	؟	؟
١٩٨٢	٥٨٤٨	؟	٤١٢٦	؟	؟	؟

إذا انتقلنا الآن إلى سجل الأرقام ، فإن أول ملاحظة لافتة فى الجدول السابق هى أن كل أرقام الزراعة المطلقة أو الحقيقية فى ازدياد ، ولكن كل أرقامها النسبية فى تناقص وإن عادت أحيانا إلى الزيادة الطفيفة . كذلك سيرى أن الزراعة تتخلف كثيرا جدا عن الصناعة فى الانتاج ، ولكن من الناحية الأخرى تظل الزراعة ، وستظل طويلا ، هى مركز الثقل فى العمالة ، ومصادر الدخل والحياة لأغلب السكان .

الانتاج الزراعى

فأما عن الإنتاج ، أولا ، فقد ارتفعت قيمته من أقل من ٦٠٠ مليون جنيه سنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى قرب علامة الألفى مليون (نحو ١٩٠٠ مليون) سنة ١٩٧٥ ، أى بين ثلاثة وأربعة الأمثال فى سنة ، شكل خلالها فى المتوسط بين ٢٣ ، ٢١ ٪ من مجموع الانتاج القومى . وكان هذا لايزيد إلا قليلا عن نصف قيمة الانتاج الصناعى ، وإن تقارب الاثنان نوعا فى ١٩٧٥ (١٩٠٢ مليون جنيه الزراعة مقابل ٢٢٦١ مليونا للصناعة) .

وفى ١٩٧٧ بلغت قيمة الانتاج الزراعى ٢١٠٧ مليون جنيه (مقابل

٢٧٨٤ مايونا للانتاج الصناعى) ، بينما انخفضت نسبته من الانتاج القومى إلى ١٧٪ وفى ١٩٧٩ ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى إلى أكثر من ٣٦٠٠ مليون ، بزيادة ٥٠٠ مليون على سنة ١٩٧٧ أى سنتين ، ولتتفوق لأول مرة على الصناعة بنحو ألف مليون جنيه (٣٦٣٨ مليونا مقابل ٢٦٥٦ مليونا على الترتيب) . وفى الوقت نفسه استمر اتجاه النسبة المئوية للانتاج الزراعى (كالصناعى نفسه أيضا) من الانتاج القومى إلى الانخفاض المطرد .

وبغض النظر عن الجانب النسبى ، فقد استمر الاتجاه الصاعد الجديد فى قيمته الانتاج الحقيقية فى سنة ١٩٨٠ حيث تجاوزت الزراعة لأول مرة وبكثير علامة الأربعة آلاف مليون ، فيما لم تبلغها الصناعة إلا بالكاد (٤٤٧٦ مليونا أو ٤٤٤١ مليونا مقابل ٣٩٣٧ مليونا على الترتيب) . وقد قدر دخل المنتجين الزراعيين فى السنة نفسها ، ١٩٨٠ ، بنحو ٣٣٦٣ مليون جنيه ، أو بزيادة قدرها ٧١٠ ملايين عن العام السابق ١٩٧٩ أى بنسبة ٢١٪ إلا أنها فى معظمها زيادة سعرية فقط . ونفس ظاهرة التضخم هذه بعكسها رقم سنة ١٩٨١ ، فلقد بلغت

قيمة الانتاج الزراعى فيها أكثر من ٥٠٠٠ مليون جنيه لأول مرة ، وهى الآن تناهز ٦٠٠٠ (٥٨٤٨ مليونا سنة ١٩٨٢) .

هكذا ، فى النتيجة والنهاية ، تقلب ميزان الثقل بين قيمة الانتاج الزراعى والصناعى تدريجيا على مدى العقدين الأخرين ، ولكنه عاد فى النهاية كما بدأ تقريبا . فبعد أن كان الأول يناهز نصف الثانى فى أوائل الستينات ، أخذت الفجوة بينهما تضيق باطراد حتى قاربا التعادل فى أواخر السبعينات ، ثم انعكس الوضع فتفوق الثانى فى نهايتها . ثم فى أوائل الثمانينات عادت الأسبقية للانتاج الصناعى بنحو الضعف غير أن هذه التوازنات المتغيرة لاتعكس فى أغلبها إلا نتيجة رفع أسعار الحاصلات الزراعية المتكرر محليا كسياسة تسعيرية داخلية ، بمثل ما أن تزايد قيمة الانتاج الزراعى الكلى نفسه لايعكس تزايد حجم الانتاج الحقلى ذاته بقدر ما يعكس آثار التضخم المحلى والعالمى المطرد .

والواقع أن نمو الزراعة المصرية يبدى فى العقود الأخير من أعراض الثبات والتوقف ما يقرب من حد الجمود . وعلى الأقل ، فإن قطاع الزراعة يعد أبطأ قطاعات الانتاج فى معدلات النمو بمصر . ففى سنة ١٩٧٦ بلغ ١ر٦ ٪ فقط ، وإن ارتفع فى ١٩٧٩ إلى ٣ر٨ ٪ . وعلى

الجملة فإنه لم يزد عن ٢٪ سنويا فى الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ ، وعن ٥ر٣٪ فى الفترة ٧٧ ـ ١٩٨١ (مقابل ٩٪ ـ ٦ر٦٪ لقطاع الصناعة التحويلية) ، بينما يقدره البعض فى السنوات الأخيرة بنحو ١ر٣٪ ـ ٨ر٢٪ ، (مقابل ٣ر٤٪ للصناعة) . كذلك فإن ناتج المحاصيل لم يتعد معدل نموه السنوى ٥ر١٪ ، مقابل ٨ر٣٪ للانتاج الحيوانى .

ليس هذا فحسب . بل إن فى داخل الزراعة انتقالا خفيفا فى الأهمية النسبية من الانتاج النباتى إلى الحيوانى . فالأول فى انخفاض تدريجى نسبيا ، والثانى فى صعود نتيجة لاتجاه الاهتمام فى الفترة الأخيرة نحو المنتجات الحيوانية المربحة من لحوم وألبان ودجاج وبيض على حساب كثير من المحاصيل الزراعية غير المجزية للفلاح ، مثلما يوضح الجدول الآتى عن المعدل السنوى المئوى لكلا الانتاجين . وقد ترتب على ذلك بالطبع تغير ثانوى فى الدخل الناشئ عن كلا القطاعين . ففى الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٣ كانت نسبة الانتاج النباتى من الدخل نحو ٧٧٪ ، فانخفضت فى الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ إلى ٧٠٪ ، بينما زادت نسبة الانتاج الحيوانى بالمقابل من ٢٧٪ إلى ٣٠٪ على الترتيب .

الفترة	الانتاج النباتى	الانتاج الحيوانى
أوائل الستينات	٣ر٠	٣ر٩
أواخر السبعينات	١ر٧	٤ر٤
١٩٦٠ ـ ١٩٨٠	٢ر٤	٤ر١

أما عن تقسيم مصادر الدخل الزراعى ، ففى سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ حين بلغ مجموع الدخل ٥٠٠٨ ملايين جنيه ، كان نصيب الانتاج النباتى منها ٤٠٩٣ مليونا ، والحيوانى ٩١٥ مليونا بنسبة ٥ر٨١٪ مقابل ٥ر١٨٪ على الترتيب . وفى الانتاج الزراعى النباتى بدوره جاءت مجموعة الخضروات والفواكه فى الصدارة حيث ساهمت بنحو ٩٨٠ مليون جنيه ، وتلتها مباشرة مجموعة الحبوب بنحو ٩٦٢ مليونا ، بينما جاءت الألياف أى القطن أساسا فى المؤخر بنحو ٨٩٥ مليونا ، أى على الترتيب بنسبة ٥ر١٩٪ ، ٢ر١٩٪ ٨ر١٧٪ من مجمل الدخل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وعلى هذا يمكن القول إن هذا الدخل يتوزع بالتساوى تقريبا بين خمسة عناصر أساسية هى الانتاج الحيوانى والمحاصيل البستانية ومحاصيل الحبوب وأخيرا القطن وذلك بنسبة الخمس لكل ، تاركا الخمس الباقى لسائر المحاصيل المتبقية .

قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه ٨٠ ـ ١٩٨١

القمح	٢٣١	برسيم مستديم	٣٤٨
الذرة الشامية	٣٣٤	برسيم نحريش	٨٠
الذرة الرفيعة	٧٢	برسيم حجازى	٩ر٠
الشعير	١١	أعلاف أخرى	٨
الأرز	٣١٤	بذور برسيم	١٦
الفول	٦٠	أحطاب	٦
العدس وبقية البقول	١٧	محاصيل أخرى	١١٨
السودانى	٥ر١١	الخضروات الشتوية	٢٣٥
السمسم	٨	الخضروات الصيفية	٥٣٥
بذر الكتان	٧	الخضروات النيلية	٢١٠
الصويا	٢١	الفواكه	٢٧٩
عباد الشمس	٥ر٢	النخيل	٥٧
القصب	١٠٠	النباتات الطبية والعطرية	٢٩
البصل	٥ر٤٩		

قية الانتاج الحيوانى والسمكى
بالمليون جنيه ٨٠ ـ ١٩٨١

ألبان	٢٧٨	بيض	٩٨
لحوم حمراء	٣٨٤	صوف وعسل نحل	٥
لحوم بيضاء	١٠٩	أسماك	٣٨

الدخل الزراعى

إذا نقلنا من الانتاج إلى الدخل ، نجد الغلبة على العكس ، للزراعة على الصناعة عادة فلأن مستلزمات الانتاج فى الزراعة أقل منها فى الصناعة باستثمارتها ورؤوس أموالها الضخمة وأجورها العالية ، فإن صافى الدخل الزراعى يفوق عادة نظيره فى الصناعة . ولهذا فلعل الدخل أيضا أن يكون مقياسا مقارنا أدق بين القطاعين .

ففى أوائل الستينات كانت نسبة الدخل الزراعى من الدخل القومى تدور حول أقل من الثلث ٢ر٣١٪ ، ٣ر٢١٪ على الترتيب ، وفى ٦٥ ـ

١٩٦٦ نحو ٢٩٪ ، ٢٢٪ على الترتيب أيضا . ومنذئذ وإلى الآن يناهز الدخل الزراعى زهاء ثلث الدخل القومى .

وقد بلغت قيمة الدخل الزرعى الحقيقى سنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ نحو ٤٠٠ مليون جنيه (مقابل نحو ٢٥٠ مليونا للصناعة) ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون سنة ٦٥ ـ ١٩٦٦ (مقابل نحو ٤٦٠ مليونا للصناعة) ، ولكنها عادت فضاعفت نفسها بعد ذلك فى عقد محققة نحو ١٣٧٠ مليونا سنة ١٩٧٥ ، ثم جاوزت علامة الألفى مليون فى السبعينات المتأخرة ، فسجلت نحو ٢٦٠٠ مليون سنة ١٩٧٩ ، إلى أن تجاوزت علامة الثلاثة آلاف سنة ١٩٨٠ حيث سجلت نحوا من ٣٣٠٠ مليون ، أى أكثر من ٨ أمثال رقم ١٩٦٠ أو بزيادة أكثر من ٧ أمثال فى ٢٠ سنة . وفى ١٩٨١ جاوز الدخل ٣٥٠٠ مليون جنيه كما سبق حيث لم يزد الانتاج الزراعى السلعى الفعلى نفسه خلال المدة نفسها سوى نصف المثل بالكاد .

الصـــادرات الزراعيـــة

على أن أزمة الزراعة الحادة والحقيقية إنما تتبدى فى صادراتها ، دع عنك قضية الكفاية الذاتية المحلية التى ازدادت وتزداد عنها ابتعادا كل يوم إلى غير رجعة وبلا أمل فى عودة . فالصادرات الزراعية فى انخفاض مزمن طوال الفترة تقريبا ، وذلك رغم اتجاه التضخم العالمى المزمن أيضا والمتزايد أبدا . ومعنى هذا أنه لولا لتضخم لكان انخفاض قيمة صادراتنا الزراعية أشد ، فضلا عن أن انخفاض حجمها الحقيقى هو بدوره أشد وأشد .

ويرجع هذا بالطبع إلى ثلاثة عوامل أساسية : جمود نمو الانتاج الزراعى الحقيقى كما رأينا من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك ، ثم أخيرا تزايد قيمة ونسبة الصادرات الصناعية بالمقارنة . فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة ما نصدره من القطن إلى النصف فى غضون السنوات الأخيرة ، بينما يختفى محصول زراعى أو آخر من قائمة الصادرات كل عام أو بضعة أعوام (إن لم ينتقل أيضا إلى قائمة الواردات) .

وبصورة عامة فنحن الآن نكاد نستهلك إنتاجنا من جميع محاصيلنا

الزراعية باستثناءات معدودة للغاية أهمها القطن وإلى حد ما الأرز وكذلك الفول مؤخرا . وبعد أن كنا نشتهر تقليديا كدولة مصدرة للقطن أساسا ، أصبحنا نشتهر كـدولة مستوردة للقمح أساسا كنا ، بعبارة أخرى ، دولة تزرع القمح وتستهلكه والقطن وتصدره ، فصرنا دولة تزرع القطن وتستهلكه والقمح وتستورده . ومن هنا جميعا فقدت الزراعة ، وعلى رأسها القطن ، مكان الصدارة فى قائمة صادراتنا للصناعة منذ بعض الوقت ـ وإلى الأبد فيما يبدو .

بالأرقام : فى ٦٩ ـ ١٩٧٠ بلغت قيمة الصادرات الزراعية ٢٢٢ر٧ مليون جنيه ، شكلت ٦٨٪ من إجمالى صادرتنا أى أكثر من الثلثين ولكن بعد ٧ سنوات فى ١٩٧٧ لم تزد قيمة الصادر عمليا حيث بلغت ٢٢٦ر٣ مليون جينه ، وفى الوقت نفسه هوت نسبتها من إجمالى الصادرات إلى ٢٩٪ فقط أى أقل من الثلث . وفى ١٩٧٩ بلغت قيـمة صـــادراتنا الزراعية ٦٩٠ مليون جنيه ، ثم ناهزت الألف مليون فى العام التـــالى ١٩٨٠ . وفى ١٩٨١ بلغت نسبة الصادرات الزراعية زهاء ٥٥ ـ ٧٥٪ من قيمـة إجمـال صادرتنـا باستثنـاء البتـرول ، ولكن بإضافته تتهاوى هذه النسبة إلى حـد الضآلة الشديدة .

العمـــالة

ماذا يبقى إذن للزراعة فى المقارنة أو فى الصدارة ؟ لا شئ بالتأكيد سوى العمالة ، فالمشتغلون بالزراعة أضعاف المشتغلين بالصناعة ، ولو أن أرقام الأولى باتت تنمو بتباطؤ واضح . ولكن ـ حسنا ـ هل هذه نقطة قوة للزراعة أم نقطة ضعف ؟ الواضح أن الزراعة ما تزال ، وستظل طويلا ، مركز الثقل فى العمالة ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان . غير أن هذا بالمقابل إنما يعنى تخلفها الشديد وانتماءها تكنولوجيا وحضاريا إلى الماضى أكثر من أى شئ آخر .

فى نهاية الخمسينات ، سنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ ، كان يعمل بالزراعة ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون تقريبا ، بنسبة أكثر قليلا من نصف كل المصريين العاملين . وقد ارتفع الرقم بعد ذلك بالطبع مع تزايد السكان العام وإن ظلت النسبة تدور حوالى ٥٠ ٪ . ففى أواخر السبعينات حين كانت قوة العمل فى مصر نحو ٩٫٦ مليون عامل ، كان ٥ ملايين تقريبا أو ٤٫٣ مليون تحديدا يعملون فى الزراعة بنسبة ٥٢ ٪ (مقابل ١٫٥ مليون فى الصناعة بنسبة نحو ١٢٫٥ ٪) .

واليوم إذ تعد قوة العمل البشرية فى مصر نحو ١١٫٧ مليون نسمة ،

يمكن القول إن نحو النصف يعمل فى الزراعة مقابل الثمن فى لاصناعة ، أى أن الزراعة تستوعب أربعة أمثال العمالة الصناعية . واليوم إذ يقدر نحو ٢١ ـ ٢٢ مليونا يعيشون على الزراعة و / أو فى الريف ، يمكن القول كذلك إن مصريا من بين كل اثنين يعمل فى الزراعة ، وأننا بذلك لم نعد أمة من الفلاحين ولاباتت مصر تماما قرية كبيرة طويلة كما كانت . والمقدر حاليا أن نسبة العاملين فى الزراعة ستبدأ فى الانخفاض دون علامة ٥٠٪ باطراد عاما بعد عام .

الانقـــلاب الصنـــاعى

نحو الصدارة

الصناعه بيقين هى أقوى وأخطر إضافة ساهمت بها مرحلة الثورة ، حتى لتوشك مع بعض التجاوز أن تعد إضافة بكراً من الناحية العملية وذلك رغم إرهاصات لابأس بها فى أخريات المرحلة السابقة . ولذا قد يمكن القول نسبيا إن ثورة الصناعة هى صناعة الثورة أكثر من أى شئ آخر . بل إن جوهر التغيير الجديد إنما هو بالدقة التحول من اقتصاد التصدير السائد سابقا إلى اقتصاد تصنيع أساسا .

فلقد طفرت الثورة الصناعية طفرة لعلها كانت طموحا أكثر مما يذبغى ، خاصة فى الستينات حين أنشئ نحو ألف مصنع وأرسيت قاعدة أو نواة الصناعة الثقيلة . وإذا كان هذف « من الابرة إلى الصاروخ » قد سقط باعتباره مشروعا غير عملى ، فإن المركب الصناعى تطور وتوسع كما وكيفا ونوعا لاسيما بعد كهرباء السد العالى وبفضلها . فإلى جانب تطوير وتوسيع الصناعات الرئيسية أو الكلاسيكية القائمة سواء الزراعية أو الصناعية كالغزل والنسيج والسكر والاسمنت والأسمدة ، أدخلت صناعات جديدة عديدة أهمها الألومنيوم على كهرباء السد العالى ، وتنوعت خطوط الصناعة ما بين صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية . كما وصل الانتاج إلى حد الاكتفاء الذاتى فى خطوط والتصدير فى خطوط أخرى .

وإذا كانت الصناعة المصرية قد تعرضت خلال هذا التطور لكثير من الأزمات والنكسات ، ولاتزال تعانى فى جميع أسسها وعناصرها وهياكلها وأوضاعها من صعوبات ومشكلات بالغة التعقيد تكنولوجيا واقتصاديا بل وحتى إداريا وإجتماعيا وسياسيا ، فتلك لاريب جميعا « آلام النمو » الحتمية ولا نقول « أمراض الطفولة » الطبيعية .

وعلى أى حال فلقد جاءت الصناعة لتبقى ، ولتصبح منافسا خطيرا للزراعة فى الانتاج والدخل القومى ، منافسا قلب هيكل اقتصادنا بالفعل من قبل فجعل مصر حاليا دولة زراعية ـ صناعية تمهيدا لتحويلها عن قريب إلى دولة صناعية ـ زراعية فى المحل الأول ، أى لتحويل المتوالية الحرفية فى النهاية من ١ ـ ٣ ـ ٢ إلى ٢ ـ ١ ـ٣ (حيث ١ تعنى الحرف الأولية ، ٢ الثانية ، ٣ الثالثة) .

بل الواقع أن الصناعة انتهت ، بعد مراحل سباق سريع مختزل ولكنه عنيف عنيد ، بأن تفوقت على الزراعة فى قيمة الانتاج على الأقل (وربما الدخل القومى الآن كذلك ؟) ، وإن كانت لاتعدو ربعها فى العمالة والاعالة . وبذلك أصبحت القطاع القائد فى الاقتصاد القومى على الأرجح . ولهذا قد يمكن القول إن مصر قد تحولت بالفعل إلى دولة صناعية ـ زراعية وإن لم تصبح دولة صناعية بمعنى الكلمة .

وسواء تحقق هذا الانقلاب النسبى والحقيقى بين الصناعة والزراعة نتيجة لإهمال الزراعة وعلى حسابها كما يرى البعض ، فإن القاعدة الانتاجية الأساسية الصلبة للاقتصاد كما يقال . ولنتبع الآن مراحل نمو الصناعة بالأرقام ، مع ملاحظة جانب الزيادة الرقمية التضخمية البحتة على نحو ما سبق أن وضحنا .

السنة	الانتاج		الدخل		الصادرات		العمالـــة	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	الحجم	٪
١٩٥٢	٦٩٥		٢٥٦ر٣	٨				٥
١٩٦٠ـ٥٩	١٠٨٦ر٧	٤٢	٤٦٤ر٠	٢١ر٢			٦٠١ر٨٠٠	١٠
١٩٦٦ـ٦٥	١٧٩٧ر٩	٤٣		٢٢			٨٤١ر٧٠٠	١١
١٩٧٠	١٣٢١	٣٨			٩٧	٢٩		
١٩٧٥	٢٢١٦	٣٥ر٨			٢١٥		٢٥٠ر٠٠٠	
١٩٧٦	٢٤٧١				٢٠٧		٥٥١ر٠٠٠	
١٩٧٧	٢٧٨٤				٤٢٨	٥٥		
١٩٧٩	٢٧٤٤				٣٩٢			
١٩٧٩	٢٦٥٦	٢٥ر٠			٣٦٥	٣٠		
١٩٧٩	٣٥٥٨				٣٦٥			
١٩٨٠	٣٩٣٧				٤١٨			
١٩٨١	٧٠٣٤	٢٥ر٤			٥٠٠		١ر٤٦٢ر٧٠٠	١٢ر٦
١٩٨١ـ٨٠	٥٨٣٥				٤٨٦		٦٠٧ر٥٠٠ ٦٢٤ر٠٠٠	
١٩٨١ـ٨٠	٣٥٦٢				٣٩٧		٦١٢ر٤٠٠	
١٩٨٢ـ٨١	٤٩٤٩	٢٧			٤٨٤	١٢ر٥	١ر٤٢٣ر٠٠٠	١٢ر٨
١٩٨٢ـ٨١	١٠٥٠٠							

الانتـــاج الصنـــاعى

فأما من حيث الانتاج فقد حققت الصناعة علامة الألف مليون جنيه حوالى سنة ٥٩ ـ ١٩٦٠ بنسبة نحو خمسى قيمة الانتاج القومى . ثم وصلت إلى علامة الألف مليون حوالى سنة ١٩٧٥ ، أى ضاعفت نفسها فى نحو ١٥ سنة ، وإن هبطت نسبتها من الانتاج القومى إلى قرب الثلث . وبعد خمس سنوات أخرى ، أى فى ١٩٨٠ وفى ثلث المدة السابقة ، ضاعفت نفسها مرة أخرى حيث بلغت علامة الأربعة آلاف مليون جنيه . وأخيرا وفى العام التالى فقط أى ١٩٨١ ضاعفت نفسها تقريبا مرة ثالثة فى سنة واحدة حيث بلغت علامة السبعة آلاف مليون جنيه ، وإن استمر هبوط حصتها من الانتاج القومى فبلغت الربع فقط .

وغنى عن التكرار أن جزء كبيرا جدا من هذه الزيادة الطافرة هى زيادة رقمية بحتة نتيجة التضخم ولاتعكس زيادة سلعية حقيقية متناسبة وعموما يقدر أن معدل النمو السنوى فى قيمة الانتاج الصناعى (ومعه التعدين) حوالى ٧ر١٠٪ فى الوقت الحالى ، مقابل ٩٪ للصناعة التحويلية وحدها خلال المدة ٧٧ ـ ١٩٨١ .

وفى ١٩٨١ بلغ حجم الانتاج الصناعى المحلى ٧٠٣٤ مليون جنيه ،

وذلك من إجمالى الانتاج المحلى للقطاعات الاقتصادية كلها ، أى بنسبة ٤ر٢٥٪ . وقد أتى هذا الانتاج من خلال نحو ٧٠٠ سلعة إنتاجية . وقد كان النصيب الأكبر من ذلك الانتاج الصناعى للسلع الاستهلاكية بالطبع حيث بلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه ، بينما اختصت السلع الرأســمالية بنحــو ٨٤٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٢٪ أو الثــمن تقريبــا (مقابل ٨٪ قيمة الصناعات الثقيلة من قيمة الانتاج الصناعى الكلى سنة ١٩٧٩) .

وتبدى الأرقام المعلنة عن السنتين التاليتين الأخيرتين أو بعض التضارب أو الاضطراب غير المفهوم . ففى ٨٠ ـ ١٩٨١ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٥٨٣٥ مليون جنيه . أما عن سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ فالقيمة ٩٤٩٤ مليون جنيه ، وهى تمثل ٢٧٪ من إجمالى قيمة الانتاج القومى البالغ ٢ر٣٤ مليار جنيه . قد توزع هذا الانتاج بين ٩ر٥ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ٦٣٪ ، ٦ر٣ مليار للقطاع الخاص بنسبة ٣٧٪ . وهذا وقد بلغ الناتج القومى الصناعى فى العام نفسه ٨١ ـ ١٩٨٢ نحو ٢٢٦٤ مـليون جنيه ، أى ما يعادل ٣ر١٢٪ من الناتج القومى الاجمالى . وفى العام الأخير ٨٢ ـ ١٩٨٣ بلغ الانتاج الصناعى علامة العـشرة بلايين جنيه لأول مـرة (١٠٥٠٠ مليون) .

الدخـــل والصـــادر الصنـــاعى

أما عن صافى الدخل الصناعى ، الذى يقل كثيرا بالطبع عن قيمة الانتاج ، فقد بدأ فى بداية الستينات بنحو ربع مليون جنيه ، ليتضاعف حوالى منتصفها ، وذلك فى حدود خمس الدخل القومى تقريبا فى الحالين . ومنذ ذلك الوقت زادت قيمة الدخل الصناعى الحقيقى كثيرا ، وإن تطامنت نسبته من الدخل القومى نتيجة للتضخم من ناحية ولنمو الدخل غير السلعى نموا غير عادى من الناحية الأخرى .

أما عن الصادر الصناعى ، فقد أبدى بعامة نموا مطردا وإن كان متواضعا بالطبع . فخلال السبعينات كانت قيمة الصادرات الصناعية تدور حول + ٤٠٠ مليون جنيه ، بنسبة العشر تقريبا من قيمة إنتاجنا الصناعى الكلى (على سبيل المثال : ٢ر١٠٪ سنة ١٩٧٩ ، ٦ر١٠٪ سنة ١٩٨٠) . ثم ارتفعت تلك القيمة فى ١٩٨١ إلى علامة ال ٥٠٠ مليون جنيه ، وإن عادت فانخفضت نوعا إلى ٤٥٠ مليونا سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ ، بنسبة ٥ر١٢٪ أى الثمن فقط من قيمة صادراتنا السلعية البالغة ٣٥٢١ مليون جنيه .

وهذا الرقم الأخير يقودنا إلى ظاهرة هامة وهى شدة تذبذب نسبة

صادراتنا الصناعية من مجمل الصادرات السلعية . ففى سنة ١٩٧٧ مثلا سجلت هذه النسبة رقما قياسيا حقا حيث بلغت ٥٥٪ أى أكثر من كل صادراتنا الزراعية ومن نصف كل صادراتنا السلعية . هذا بينما عادت فهوت كما رأينا إلى الثمن فقط فى ٨١ ـ ١٩٨٢ . على أن هذا الانخفاض العنيف إنما يرجع أساسا إلى ارتفاع صادراتنا البترولية بشدة . ولعل نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل صادراتنا السلعية أن تدور ، فى المتوسط ، حوالى + ٣٠٪عادة أو تقريبا .

العمـــالة الصناعيـــة

أخيرا ، عن العمالة . من نحو ٦٠٠ ألف عامل فى أول الستينات ، بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة القوى العاملة فى مصر ، ارتفع عدد المشتغلين بالصناعة إلى أكثر من ٤ر١ مليون ، ثم إلى نحو ٥ر١ مليون ، فى بداية الثمانينات حاليا ، وذلك بنسبة ٥ر١٢٪ تقريبا . أى أن القوة العاملة فى الصناعة ضاعفت نفسها وزيادة فى عقدين (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) ، وإن لم تزد نسبتها من مجموع القوة العاملة فى مصر إلا من العشر إلى الثمن تقريبا . وإذا كانت الصناعة بهذا لا تعول من السكان إلا من خمس إلى ربع ما تعول الزراعة حتى الآن ، فإنها

بأجورها ودخولها الأعلى تمثل رافعة حقيقية لمستوى الحياة والمعيشة في مصر بلا شك (١٣٣٤ مليون جنيه سنة ٨١ ـ ٨٢ ١٩ ، بمتوسط أجر سنوى للعامل قدره ٩٣٧ جنيها) .

الثـــروة المعدنيـــة

الثـــورة البترولية

لم تكن مصر قط دولة معادن فى القديم MINERAL STATE ، ولا كانت بالتحديد دولة بترول فى العصر الحديث ، رغم أن البترول كوقود محلى لعب دورا حيويا فى تطورها الصناعى والزراعى الحديث ، وإلى قريب جدا لم تكن مصر تحقق الكفاية الذاتية فى البترول ولا كانت دولة مصدرة للبترول ، فرغم تصديرها فعلا لبعض عناصره ومشتقاته كانت دائما تستورد دائما عناصر ومشتقات أخرى تفوقها حجما وقيمة .

غير أن انقلابا أو شبه ثورة حقيقية حدثت فى السنوات الأخيرة فقط ، خاصة بعد عودة سيناء فى أواخر السبعينات ، حيث أصبح البترول السلعة الأولى وأهم إنتاج منفرد ليس فقط فى الاقتصاد القومى بعامة ولكن أيضا فى الصادر الوطنى بخاصة . فمن ناحية تكاد قيمة الانتاج البترولى اليوم تناهز أو تناطح قيمة الانتاج الزراعى ، ولا تبتعد

كثيرا جدا عن قيمة الانتاج الصناعى ، بينما أزاح البترول « الملك القطن » عن عرشه إلى الأبد . ومن ناحية أخرى اكتسح البترول ميدان الصادرات إلى حد يذكر بوضع القطن فيه فى عز أيام الزراعة الأحادية أو الاستعمار المطلق . أو إن شئت فقل أصبح القطن ملكا على الزراعة وحدها فقط ، بينما أضحى البترول « إمبراطور » الاقتصاد جميعا .

لقد ورث البترول دور القطن التقليدى كاملا ، ولا نقول مضاعفا ، وانتقل مركز الثقل من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود . وإذا لم تعد مصر اليوم دولة بترول بعد ، فلابد أن تعد دولة مصدرة له . وإذا لم تكن قد أصبحت دولة معادن مثلما هى الآن دولة زراعة وصناعة ، فقد صارت بالتأكيد ولأول مرة دولة زراعية - صناعية - معدنية يتألف الأساس الطبيعى لاقتصادها من « ثلاثة طوابق » .

فى الوقت نفسه ، فليس من الممكن أن نقول بالضبط إن موارد الصحراء فى مصر قد تفوقت أخيرا على موارد الوادى ، أكثر مما يمكن أن نقول إن صحارى العالم العربى قد تفوقت من قبل على أنهارها . فإذا كانت قيمة موارد البترول فى الحالة الأولى تقارب أو تناطح قيمة أى من الانتاج الزراعى أو الصناعى على حدة ، فإنها تقصر دون

مجموعهما بكثير ، ذلك فضلا عن عائد سائر النشاطات والوظائف والحرف الأخرى . تماما كما تقصر دخول الدول البترولية الجارية دون الرأسمال الحضاري والاقتصادي المتراكم لدى الدول النهرية في الحالة الثانية .

على أن الذى لا شك فيه هو أنه لولا قطاع الصحراء فى مصر ، أى قطاع البترول ، لكان تخلفها المادى عن العرب البتروليين أعظم وأشد خطرا . لقد حفظت الصحراء عندنا التوازن نسبيا على الوادى ، وجدت نوعا من اختلال الميزان الاقتصادى بين مصر وعرب البترول اختلال جسيما . ولعلها من سخريات الجيولوجيات ، أكثر مما هى من مفارقات الجغرافيا ، أنه لم يعد يفل الصحراء فى عصر البترول إلا الصحراء ، كما وضعها أحدهم بمزيج من التفلسف والافلاس .

ليس هذا فحسب ، بل الواقع أن البترول ، الذى تميز توقيت ظهوره وتطور نموه فى تاريخ مصر الحديث بأنه جاء دائما فى اللحظات الحرجة لينقذ الموقف من أزمة محققة ، جاء هذه المرة فى أحرج لحظة فى تاريخ مصر الاقتصادى لينقذها من إفلاس محقق ، ولو أن هناك شبهة استنزاف عجول يهدد الرصيد المحدود ، يشى بعملية شراء لاهث

متلهف للحاضر على حساب المستقبل ، ويوحى بأننا نزيح
الخانقة الراهنة عن أكتافنا بإلقائها مؤجلة ومضاعفة على
الأجيال القادمة .

تطـــور الانتـــــاج

على أية حال ، فإلى الأرقام . فى سنة ٦٩ ـ ١٩٧٠ لم ت
الصادرات المعدنية والبترولية عن ٨٣ مليون جنيه ، تعادل ٣٪
إجمالى الصادرات المصرية . وفى سنة ١٩٧٧ ارتفع الرقم
الترتيب إلى ١٢١٫٨ مليون جنيه ، ١٦٪ تقريبا . وفـى ال
السبع الأخيرة ٧٥ ـ ١٩٨١ زادت الصادرات البترولية وحده
٦٠٠٪ (مقابل ٤٠٠٪ لباقى الصادرات الصناعية والزراعية)
أصبحت الصادرات البترولية تمثل وحدها ٧٠٪ من قيمة
جميعا (مقابل ٣٠٪ فقط لسائر الصادرات الصناعية و
مجتمعة) .

أما عن ميزان المدفوعات البترولية فقد كان دائما يتسم بالع
سنة ١٩٧٣ ، حين بدأ البندول يتذبذب فى الاتجاه الصحيح
ارتفاعا لصالحنا باطراد . ففى سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ بلغ صافى

المدفوعات ٢٧٢٥ مليون دولار . هذا بينما تقدر قيمة البترول المنتج سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣ بنحو ٣٥٤٨ مليون جنيه ، تتوزع بالتنصيف تقريبا ما بين قيمة الاستهلاك المحلى منه وما بين ميزان المدفوعات تصديره واستيراده ، أى أننا نستهلك فى الداخل حوالى نصف تلك القيمة ونصدر النصف الآخر . (فى رقم آخر أن الناتج المحلى للقطاع سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ كان ٣٧٥٤ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣ تبلغ ٣٩٩٥ مليون جنيه .) وبهذا على الجملة فإن البترول يعطى مصر الآن نحو ٦٠٠٠ مليون دولار ، تمثل نحو ١٩ ـ ٢٠٪ من الدخل القومى أى الخمس . وبصيغة تقريبية ولكنها أعم ، يمكن القول إن عائد البترول حاليا يبلغ نحو ٩ مليارات دولار ، يذهب منها ملياران للشريك الأجنبى فى الانتاج ، ٤ مليارات فى الاستهلاك المحلى ، ٣ مليارات للتصدير الخارجى : والجدول الآتى يلخص تطور اقتصاديات البترول فى السنوات الأخيرة بالمليون جنيه (مصرى) .

الســـنة	حصيلة الصادرات	فائض ميزان المدفوعات
١٩٧٩	١٣٤١	١١٦١
١٩٨٠	٢١٥٤	١٨٥٤
٨١ـ١٩٨٢	٢٤٥٧	١٩٦٣
٨٢ـ١٩٨٣ (متوقع)	٢٧٢٥	

تحـــويلات المـــغتربين

أخيرا وليس آخرا ، تبقى إضافة جديدة طارئة على الاقتصاد القومى لم تعرفها مصر إلا فى السنوات الأخيرة حين بدأت هجرة أو اغتراب المصريين للعمل فى الخارج لا سيما فى الدول العربية وخاصة منها البترولية . وعلى حداثتها ، طفرت هذه المساهمة بسرعة لتؤلف بندا أساسيا فى الدخل القومى ، يصعب تصنيفه تحت أى من موارد الموضع أو الموقع أو الانتاج أو الريع ، ولكنه أدخل فى باب تصدير العمل والعمالة أو القوة البشرية ، أى باختصار الصادرات البشرية . ، بالمجاز ،

التحويلات أشبه بعملية « نقل دم » الاقتصاد المصرى كما وضعها البعض ـ محمود عبد الفضيل ـ بتوفيق ملحوظ .

والتحويلات remittances بهذا عامل طارىء جديد يكاد يشبه تقريبا فى دوره وحجمه وتوقيته عامل البترول ، وكلاهما ـ كأنما على ميعاد ـ أنقذ الاقتصاد المصرى من الافلاس عمليا . إلا أن الأول موارد مضافة من خارج الحدود ، حيث الثانى موارد موضوعية جيولوجية غير متجددة قابلة للنفاد . كذلك فإن أثرهما على الاقتصاد المصرى ليس كميا فقط ولكنه نوعى أيضا ، ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعى أيضا . فلقد رج كلاهما اقتصادنا بعنف وهز استقراره الداخلى بما استورد من تضخم وبما أعاد من توزيع للدخل القومى ولأنماط الاستهلاك بل وقلبها قلبا طبقيا واجتماعيا .

خـــط صـــاعد ســـائد

فى سنة ١٩٧٠ لم تزد المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج عن ٢ر٥ مليون جنيه فقط ، ١ر٣٤ مليون سنة ١٩٧٣ ، ثم عن ٩٧ مليونا سنة ١٩٧٤ . ولكنها فى سنة ١٩٧٧ كانت قد بلغت ٩٠٠ مليون دولار ، قفزت إلى ١٥٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى

١٠٤٩ مليونا فى سنة ١٩٨٠ ، أو ١٨١٢ مليونا سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ تعادل نحو ٣ بلايين دولار (٢١٠٥ ملايين جنيه فى مصدر آخر) . على أنها هبطت نوعا فى سنة ١٩٨٢ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه (أو ١٤٠٦ ملايين سنة ٨١ ـ ١٩٨٢) بسبب الظروف السياسية مثلما فعلت عائدات القناة والسياحة . وفى رواية أخرى أن التحويلات بلغت فى العام الأخير ٢٨٥٥ مليون جنيه . ويلاحظ فى هذا كله على أية حال أن التحويلات المسجلة تقدر بنصف التحويلات الكلية على الأكثر .

ولكن ، للسجل فقط ، هناك أيضا أرقام أخرى تقول إن التحويلات انخفضت من ٨٥٥ مليون جنيه فى العام المالى ٨٠ ـ ١٩٨١ إلى ٥٣٠ مليونا فقط فى ٨١ ـ ١٩٨٢ وعدا هذا فثمة أرقام أخرى مختلفة للدخول والمدخرات ، تبدأ بنحو ٨٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، ثم ترتفع إلى نحو ٥٦٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ، وتقدر أن تصل إلى ٩٧٢٥ مليونا سنة ١٩٨٥ . وهذه التقديرات نفسها تذهب إلى نصف الدخل تقريبا ينفق فى الخارج على تكاليف الحياة ، غير أن النصف الباقى لا يحول منه إلى مصر إلا ١٩٨٢ ، لبلغ ٣ر١ مثل حصيلة صادرات البترول ، أو نحو ٣ أمثال عائدات القناه أو نحو ٤ أمثال صادرات القطن الخام .

ثالثا ، وأخيرا ، فإن من الممكن القول بصفة تقريبية عن السنوات القليلة الماضية إن التحويلات تغطى نحو ثلث وارداتنا المنظورة ، متفوقة بذلك على صادراتنا المنظورة فى هذا الصدد ، مثلما يمكن مضاعفة ذلك على الأقل لو كانت كل التحويلات مسجلة . ثم إنها تغطى نحو نصف عجز ميزاننا التجارى ، فضلا عن أنها يمكنها تغطيته بالكامل لو كانت كلها مسجلة .

دور البتـــــرول

أى ما كان ، فما معنى هذه التحويلات فى التحليل الاجتماعى ؟ معناها أن عشر السكان على الأقل أى نحو ٤٫٥ مليون نسمة الآن يعتمدون ، بصفة غير مباشرة بالطبع وغير كلية بالضرورة ، على مصدر خارجى فى حياتهم . ولكن لما كان عدد المغتربين العاملين بالخارج يقدر بنحو ٣ ملايين (أو نحو ١٠ ـ ١٥ ٪ من قوة العمل) وكان هذا يمثل أيضا عدد أسرهم بالداخل بالتقريب ، فلعل عائدات التحويلات تعود فتنتشر على نسبة أكبر من سكان مصر ، قل الضعف أى حوالى خمس السكان . وهذه مساحة واسعة نسبيا ، إلا أنها تظل جزئية بالضرورة ، على العكس من عائدات البترول المحلى التى

تتوزع نظريا على مجمل السكان جميعا وإن يكن بصورة غير مباشرة بالطبع ، حيث تدخل الميزانية العامة للدولة بكاملها . وعند هذا الحد يبرز لنا بكليته دور البترول عموما ، مصريا وغير مصرى ، مباشراً وغير مباشر ، فى حياة مصر الاقتصادية المعاصرة . إذ لما كانت التحويلات هى أصلا بترولية الجذور فى الأعم الأغلب ، أى نتيجة العمل فى دول بترولية أساسا ولولا البترول هناك لما جاءت هنا أصلا ، فإننا نستطيع أن نرى أن البترول بعامة وبصورة أو بأخرى يساهم الآن بنحو ٣٠٪ من الدخل القومى ، قل الثلث تقريبا : ٢٠٪ قيمة بترولنا المحلى ، ١٠٪ قيمة التحويلات الخارجية . فبمعنى ما أو آخر ، لقد انتقلت مصر من عصر القطن إلى عصر البترول ، وإن لم تعد دولة بترولية بالمفهوم العربى مثلا ، ولا غدت بالطبع دولة غير قطنية فى الوقت نفسه .

أقله . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغ التحويل ٥٩١ مليون جنيه فقط ، أى نحو عشر مجمل الدخل الأصلى

على أية حال فإن سنة ١٩٨٠ تمثل نقطة تحول بين مرحلتين . فخلال عقد السبعينات يمكن القول إن التحويلات كانت تتفوق قليلا أو

كثيرا على أى من عائدات القناة أو دخل السياحة وتناهز مجموع حصيلتهما معا . كذلك فإنها تتفوق على حصيلة أى من الصادرات الصناعية أو الزراعية على حدة ، وإن قصرت دونهما معا . وبذلك كله تكون التحويلات قد احتلت المركز الثانى فى مصادر الدخل القومى بعد حصيلة الصادرات السلعية ككل ، ولا يفوقها كبند منفرد على حدة سوى البترول وحده . وبصفة تقريبية بالطبع يمكن القول إن التحويلات كانت بذلك تساوى حوالى نصف دخل البترول أو نحو أى من فائض ميزان١ مدفوعاته أو قيمة استهلاكنا المحلى منه . وبصيغة نسبية ، فإذا كان البترول يعادل نحو ٢٠ ٪ أو خمس الدخل القومى ، فإن التحويلات كانت تعادل نحو ١٠ ٪ أى العشر . هذا مع ملاحظة أن التحويلات هى جزء فقط ، لعله الأصغر ، من كل متحصلات المغتربين فى الخارج ، كما أن هناك جزءا آخر غير منظور يعود فيدخل إلى مصر بطرق غير مباشرة إما كنقد أو كسلع معمرة وغير ذلك . هذا عن السبعينات . أما عن المرحلة الثانية التى بدأت مع الثمانينات ، فإن الأرقام والتقديرات تشير باطراد إلى أن التحويلات المنظورة أو المسجلة عن طريق البنوك إن تكن فى تناقص نوعا ، فإن التحويلات غير المنظورة أو المسجلة هى

فى تزايد أشد . وأهم من ذلك أن التحويلات بدأت تتفوق على صافى حصيلة صادرات البترول لا سيما بعد انخفاض الطلب والسعر العالميين للأخير . وبهذا صارت التحويلات أكبر بند منفرد على الاطلاق فى الدخل القومى . انقلاب تايخى .

فأولا ، أذا أخذنا أرقام سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ للتحويلات المسجلة فقط ، فإن الحصيلة تعادل : ١٠٩ ٪ بالقياس إلى صادرات البترول ، ٣٨٥ ٪ بالقياس إلى عائدات قناة السويس ، ٥٠٩ ٪ بالقياس إلى إيرادات السياحة ، ٩٢٢ ٪ بالقياس إلى صادرات القطن الخام ، أى على الترتيب أكثر من المثل أو أربعة الأمثال فخمسة الأمثال فتسعة الأمثال .

وثانيا ، فإذا نحن أخذنا مجموع التحويلات المسجلة منذ سنة ١٩٧٠ حتى سنة ٨١ ـ قط . أما أرقام التجارة فكانت « مليونية » فحسب بضع مئات من الملايين لكل من الصادر والوارد ، بينما لم يزد مجموع حجم التجارة الخارجية كلها عن ثلاثة أرباع البليون جنيه فى حده الأقصى سنة ١٩٦٦ (٧٢٨٫٥ مليون جنيه) .

هذا قبل ٧٣ ـ ١٩٧٤ . أما بعد ذلك فإن الظاهرة اللافتة فى الدرجة الأولى هى أنه بدلا من الأرقام « المليونية » فى السابق ، عرفت معدلات تجارتنا لأول مرة الأرقام « البليونية » فأصبحت تجرى فى بضعة بلايين من الجنيهات سنويا ، متصاعدة مع التضخم الجسيم

والاستهلاك المفرط ومعبرة عنهما أساسا وأكثر من أى شيء آخر .
أما العجز ، رغم أنه كامن لا طارىء ، فقد تغيرا تغيرا نوعيا لا كميا فقط ، فلأول مرة تعرف مصر زيادة الواردات على الصادرات بضعة الأمثال ، ولا سيما فى ذلك الواردات والصادرات الزراعية والغذائية بالذات .

وقد ترتب على ذلك نتائج خطيرة فى الداخل حيث انتقل الاختلال الهيكلى إلى الانتاج نفسه ، فضلا عن توزيع الدخل القومى ومستوى المعيشة وأنماط الحياة ، حتى صارت التجارة الخارجية فى حد ذاتها سببا مثلما هى نتيجة وضابطا بدلا أن تمون انعكاسا . ويرجع هذا أساسا إلى تضخم حجمها وقيمتها بالنسبة إلى حجم وقيمة الانتاج والدخل المحليين تضخاما غير عادى نادر المثال بين الدول الأخرى .

لاعجب أن شخّص البعض الانفتاح المسئول عن هذا كله بأنه « انفتاح استيرادى » مثلما هو « انفتاح استهلاكى »أساسا . ولا عجب كذلك أن تضخمت نشاطات التصدير والاستيراد وما يخدمها ويتصل بها من سمسرة ووكالة وتأمين وشحن ... ألخ إلى مئات أو آلاف الشركات ، التى تمخضت بدورها عن مجتمع بأسره من المليونيرات وأشباه المليونيرات ، مليونيرات الانفتاح .

تطور التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

السـنة	الصادرات	الواردات	النسبة٪	المجموع	العجز
١٩٥٢	١٥٠	٢٢٨	٦٥ر٩	٣٧٧ر٨	٧٧
١٩٦٠	١٩٨	٢٣٢	٨٥ر٣	٤٣٠ر٢	٣٥
١٩٦١	١٦٩	٢٤٨	٦٩ر٢	٤١٢ر٧	٧٥
١٩٦٢	١٥٨	٣٠١	٥٢ر٦	٤٥٩ر٢	١٤٣
١٩٦٣	٢٢٧	٣٩٨	٥٧ر١	٦٢٥ر١	١٧١
١٩٦٤	٢٣٤	٤١٤	٥٦ر١	٦٤٨ر٨	١٨٠
١٩٦٥	٢٦٣	٤٠٦	٦٤ر٨	٦٦٩ر٠	١٤٣
١٩٦٦	٢٦٣	٤٦٥	٥٦ر٦	٧٢٨ر٥	٢٠٢
١٩٦٧	٢٤٦	٣٤٤	٧١ر٥	٥٩٠ر٤	٩٨
١٩٦٨	٣٢١	٣٤٢	٩٣ر٨	٦٦٣ر٠	٢١
١٩٦٩	٣٤٣	٤٠٠	٨٥ر٧	٧٤٣ر٠	٥٧
١٩٧٠	٣٥٩	٣٩١	٩١ر٨	٧٥٠ر٠	٣٢
١٩٧١	٤٤٤	٣٦١	٨١ر٢	٨٠٥ر٠	٨٣+
١٩٧٢	٥٩٣	٩٢٠	٦٤ر٤	١٥١٣ر٠	٣٢٧
١٩٧٣	٥٤٨	١٤٦٨	٣٧ر٣	٢٠١٦ر٠	٩٢٠
١٩٧٤	٦٩٢	١٧٥٧	٣٩ر٣	٢٤٤٩ر٠	١٠٦٥
١٩٧٥	٦٨٠	٢٦٣٢	٢٥ر٨	٣٣٢٢ر٠	١٩٥٣
١٩٧٦	١٢٨٨	٢٦٨٦	٤٧ر٥	٣٩٧٤ر٠	١٣٩٨
١٩٧٧	٢٣٩٥	٤١٠٣	٥٨ر٤	٦٤٩٨ر٠	٢١٠٨
١٩٧٨	٢٨١١	٧٨٠٠	٣٦ر١	١٠٦١١ر٠	٤٩٨٩
١٩٧٩	٢٢٦٣	٦١٨٧	٣٦ر٥	٨٤٥٠ر٠	٣٩٢٤
١٩٨١ـ٨٠	٢١٨٤	٦٣٥٤	٣٤ر٣	٨٥٣٨ر٠	٤١٧٠
١٩٨٢ـ٨١					
١٩٨١					
١٩٨٢					

الميزان التجارى

ولنفصل . بغض النظر عن تصاعد االأرقام الخطيرة والمضلل باطراد فى جميع أنهار الجدول ، التى تعكس فى معظمها ارتفاع الأسعار والتضخم الرهيب وفى أقلها ارتفاع الحجم السلعى نفسه كما نعلم ، فإن الحقيقة البارزة التى تسود الجدول عموما هى اختلال الإيقاع المتزايد بين قيمة الصادرات والواردات واتساع الهوة بينها إلى درجة مزعجة مقلقة للغاية . فمنذ منتصف السبعينات تقريبا ، ومع بداية الانفتاح والاستهلاك الاستيرادى و الاستيراد بدون تحويل عملة . . . الخ ، انفلت تزايد الواردات انفلاتا مخيفا ، بينما تخلفت الصادرات بشدة وظلت فى زحف بطئ أقرب إلى الثبات أو الجمود .

وحتى أوائل السبعينات ، حوالى ١٩٧٣ ، كانت الصادرات والواردات شبه متقارية شبه متوازنة ، الفارق بينهما محدود أو معقول لا يعدو نسبة العشر إلى الخمس بالتقريب . ولكن بعد ذلك ظلت الصادرات تزداد بمعدل بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا على الأكثر ،

مقابل بضع مئات للواردات (تقريبا نفس قصة معدلات الموارد والسكان فى مصر عموما أو قريبتها قصة سباق السلحفاة والأرنب) .

هكذا بينما قاربت الواردات علامة الألف مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، فإن الصادرات لم تبلغها إلا بعد ذلك بخمس سنوات فى ١٩٧٩ . وفى تلك السنة ، ١٩٧٤ ، لم تبلغ الصادرات ثلثى الواردات بالكاد ، بينما فى السنة التالية ١٩٧٥ بلغت الواردات ثلاثة أمثال الصادرات تقريبا ، أو قل هبطت هذه إلى ثلث تلك أو كادت . ثم فى السنة التالية ١٩٧٦ جاوز العجز فى الميزان التجارى علامة الألف مليون جنيه لأول مرة ، وكاد يناهز ضعف قيمة الصادرات نفسها . وأخيرا وفى ١٩٧٨ تجاوزت الواردات ربع العشرة بلايين جنيه لأول مرة ، معادلة أربعة أمثال قيمة الصادرات لأول مرة أيضا ، مثلما شارف العجز علامة الألفى مليون جنيه لأول مرة كذلك .

فى ١٩٧٩ تحسنت الصورة نسبيا . فقد ارتفعت الصادرات فجأة لا لتتجاوز علامة الألف مليون لأول مرة كما أسلفنا فحسب ، ولكن أيضا لتضاعف نفسها دفعة واحدة تقريبا عن العام السابق ١٩٧٨ (١٢٨٨

مليونا مقابل ٦٨٠ مليونا على الترتيب) . ويرجع هذا أساسا إلى زيادة الصادرات البترولية مع تزايد ارتفاع أسعارها العالمية . وفي الوقت نفسه توقف صعود الواردات مؤقتا بعض الشيء ، فلم يزد عن مستواه في العام السابق ، وبهذا ناهزت الصادرات نصف قيمة الواردات لأول مرة منذ بضع سنوات ، وانخفض العجز بالتالي من مستوى الألفي مليون إلى نحو ١٤٠٠ مليون فقط أي نحو بليوني دولار ، ولكنه ظل يساوى ٥ أمثال عجز سنة ١٩٧٤ (= ٣٢٧ مليون جنيه) .

على أن هذه الهدنة العابرة لم تكن سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة . فإن ارتفاع أسعار السلع الصناعية والغذائية في السوق العالمية كرد مضاد على ارتفاع أسعار البترول سرعان ما عاد فارتد على الميزان التجاري المصري كله بالمزيد من الاختلال والخسارة . ففي سنة ١٩٨٠ بلغت الواردات نحو ٨ بلايين دولار ، مقابل ٤بلايين للصادرات أي النصف . وفي سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ بلغت الواردات نحو ٧ ملايين جنيه (٥٩٩٨ر٢ مليون جنيه في رقم آخر ، أي ٦ ملايين فقط ، مقابل ٥١٠٤ ملايين في السنة السابقة

٧٩ ـ ١٩٨٠) . وعلى الجملة زادت وارداتنا أكثر من ١٠٠٪ فى ٥سنوات فقط ، من نحو٤ بلايين دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٩ بلايين سنة ١٩٨١ .

فى السنة التالية ٨١ ـ ١٩٨٢ ارتفعت الواردات بنسبة ١٠٪ لتصبح ٧٨٠٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية السلعية ، فى حين لم تعد الصادرات ٢٨١١ مليون جنيه أى بنسبة الثلث تقريبا ، وبعجز قدره نحو ٤٩٨٩ مليون جنيه أى نحو ٥ بلايين جنيه ، أو ما يعادل وحده ضعف حجم الصادرات جميعا . وفى مصدر آخر أن عجز الميزان التجارى سنة ١٩٨١ يعد أعلى معدل حيث بلغ ٣٩٢٤ مليون جنيه . وثمة أرقام أخرى منشورة عن سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ تضع الواردات عند ٨٠١٥ مليون جنيه ، والصادرات عند ٥٤١٠ ملايين ، بعجز قدره نحو ٢٠٣٠ إلى ٢٦٩٥ مليونا . أيضا فى السنة المالية ٨١ ـ ١٩٨٢ بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٥٢١ مليون جنيه ، والواردات ٥٧٥٢ مليونا ، بعجز قدره نحو ٢٩٧٩ مليونا ، أى ما يناهز قيمة الصادرات إلا قليلا ، أو ما يعادل ١ر٣٢٪ من مجموع حجم التجارة

الخارجية البالغ نحو ٩٢٧٣ مليون جنيه . من جهة أخرى بلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمية معا نحو ٤٥٠٠ مليون جنيه .

أخيرا فى سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣ بلغت قيمة صادراتنا السلعية ٣٤٩٠ مليون جنيه والواردات السلعية ٦٤٩٠ مليونا أى نحو الضعف إلا قليلا ، بينما بلغت الواردات الاستهلاكية ١٩٤٠ مليونا . وبهذا كان مجموع الواردات ٨٤٣٠ مليون جنيه ، أى أكثر من ضعف مجموع الصادرات وأقل من ثلاثة مثالها .

وعموما ، وكرقم مدور ، فنحن الآن نستورد فى حدود ١٠ بلايين دولار تقريبا فى السنة ، أى بما يعادل بالتقريب ثلث الدخل القومى (البالغ نحو ٣٠ بليون دولار أو أكثر قليلا) . وهذا يناهز أو حتى يجاوز نسبة استيراد أغنى دول البترول العربية وهى السعودية ، والتى تبلغ ٢٩٫٥ ٪ من دخولها البترولية .

إذا نظرنا الآن إلى تطور الميزان التجارى خلال السبعينات ككل ، برز لنا الخلل الهيكلى المتزايد بصورة صارخة . ففى ١٩٧٠ بلغت الصادرات نحو ٨٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٨٠ نحو ٣٤٠٠ مليون ، أى

أن نسبة الزيادة نحو ٤٠٠٪ . أما الواردات فقد بلغت أرقامها على الترتيب نفسه ٢٠٠٠ مليون دولار ، ٨٠٠٠ مليون ، ٦٠٠٪ . وبهذا كان معدل نمو حجم الصادرات السنوى خلال العقد ٢٪ ، مقابل ١١٪ للواردات .

وبالنسبة إلى الدخل القومى المحلى الاجمالى ، كانت الصادرات تتذبذب خلال العقد حول ١١٪ ، مقابل ٢٢٪ للواردات ، أى حوالى الضعف . وبالموازاة ارتفعت نسبة الواردات إلى مجمل الناتج القومى من ٢١٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٠٪ سنة ١٩٧٥ ، إلى ٥٣٪ سنة ١٩٨٠ (مقابل ٢٨٪ للصادرات) . وبذلك تأتى مصر على رأس دول العالم الثالث اعتماد على الواردات .

وعلى سبيل المثال فلقد زاد الاستيراد بدون تحويل عملة من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٠ مليون سنة ١٩٨٠ ، أى ٢٠ مثلا فى ٥ سنين . وفى سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ بلغ حجم الاستيراد السلعى ٣٤٪ من الدخل القومى (أو ٧٨٠٠ مليون حنيه من ٢١٨٨١ مليونا على الترتيب) . وفى النتيجة ارتفعت نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى

الناتج المحلى الاجمالى ، من ٧ر٩٪ سنة ١٩٧٨ إلى ١٥٪ سنة ١٩٨١ .

كذلك تبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى الاجمالى بحسب أرقام ٨١ ـ ١٩٨٢ نحو ٧ر٣٨٪ ، مقابل ١ر٢٦٪ ، للتصدير ، بينما يبلغ حجم العجز الجارى فى ميزان المدفوعات زهاء مليارى جنيه ، بنسبة ٨ر٩٪ من الناتج المحلى (٣ مليارات فى رقم آخر) . أيضا بلغ معدل زيادة الواردات السنوى حاليا ٢٠ ـ ٢٥٪ مقابل ٩٪ لمعدل زيادة الدخل ، فى الوقت الذى انخفضت صادرات جميع السلع الزراعية والصناعية فيما عدا البترول ، بل والبترول أخيرا .

أما بحسب أرقام ٨٢ ـ ١٩٨٣ فقد بلغت قيمة الانتاج ٥ر٣٦ مليار جنيه ، والناتج المحلى ١ر٢١ مليار ، والصادرات ٣٤٩٠ مليون جنيه ، والواردات ٨٤٣٠ مليونا ، وعجز الميزان التجارى ٤٩٤٠ مليونا ، وعجز ميزان المدفوعات ١٣٨٠ مليونا . وبذلك ارتفعت نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى إلى نحو ٤٠٪ ، بينما انخفضت نسبة التصدير إليه إلى نحو ٥ر١٦٪ ، وبالتالى ارتفعت نسبة عجز الميزان التجارى إلى ٤ر٢٣٪ ، وإن انكمشت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى ٦٥٪ .

مـــكونات الصـــادرات والـــواردات

البـــترول ضد الغـــذاء

ليس هذا فحسب ، فواقع تجارتنا الخارجية حاليا أسوأ فى داخله مما يبدو من الخارج . فلقد شهدت مكونات كل من صادراتنا ووارداتنا على السواء تغيرات جذرية وظاهرات طارئة لم تعرفها تجارتنا الخارجية من قبل طوال عصرنا الحديث . وبعض هذه التغييرات والظاهرات خطر بالقطع ، وبعضها غير مشجع على أقل تقدير . وباختصار شديد يمكن أن نركز أبرز هذه الأخطار والأخطاء فى سيادة البترول الطاغية والمطردة على الصادرات وبروز السلع الغذائية بشدة على الواردات .

فالصادرات ، التى كان هيكلها فى الماضى شديد الثبات والاستقرار فى عناصره ومكوناته إلى حد الرتابة والجمود (القطن ، الأرز ، البصل ، البيض ... ألخ) أصبح على العكس شديد التغير سريع التبدل ، حتى من عام إلى عام kaleidoscopic ، وحتى ليصعب التنبؤ ببنوده ، بل وإلى حد يصل إلى الاضطراب والفوضى . فثمة سلعة قد تختفى

فجأة من قائمة التصدير وأخرى تظهر بغتة ، وهكذا (البترول ، الألومنيوم ، السكر ... ألخ) . ورغم أن الواردات ، هى الأخرى ، أصبحت أكثر تذبذبا واختلافا منها فى أى وقت مضى ، فلعلنا لا نخطىء إذا قلنا إنها أقل عدم استقرار واضطرابا وتظل أكثر اطرادا وثباتا نسبيا من الصادرات .

أهم من هذا أن الصادرات ، فضلا عن زحفها البطىء ونموها المتواضع حجما وقيمة ، ورغم تنوعها وتعدد عناصرها المتزايد عن أى وقت مضى ، أصبحت تطغى عليها طغيانا كاسحا أكثر من أى وقت مضى سلعة تصديرية واحدة ، وسلعة جديدة طارئة لأول مرة ، وهى البترول . وقد بدأ بروز البترول فى قائمة الصادرات منذ استعادة سيناء ، ولكنه طفر بسرعة حتى بلغ أخيرا ٧٠٪ وزيادة ، تاركا ٣٠٪ فقط لثائر السلع موزعة بالتنصيف تقريبا بين السلع الصناعية (١٦٪) والسلع الزراعية (١٥٪) .

أما القطن فإن ما نصدره منه قد تناقصت قيمه الحقيقية نفسها ليس فقط كخام ولكن أيضا كمنسوجات . فبينما هبطت قيمة صادر الخام إلى

النصف فى السنوات الأخيرة ، هبطت قيمة صادر الغزل والنسيج إلى الثلثين . وفى الوقت الحالى ، ١٩٨٢ ، تبلغ قيمة صادرات القطن خاما وغزلا ومنسوجات نحو ٦٠٠ مليون دولار (مقابل نحو ٣٠٠٠ مليون للبترول) . وهذه القيمة تمثل ٩٠٪ من إجمالى الصادرات الزراعية ، ٢٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية (مقابل ٧٠٪ للبترول) . وبذلك اصبح البترول ، لا القطن ، السلعة الأولى والسائدة فى صادراتنا .

وإذا كان القطن بذلك قد فقد عرشه فى الصادر الخارجى كما فى الانتاج الداخلى ، وكان البترول قد ورثه فى كلا الميدانين ، فالغريب أننا لم نبتعد فى الحالين عن اقتصاد المحصول الواحد ولا عن تجارة الصادر الواحد . ومن الناحية الأخرى فإذا كان هذا التحول تحولا عن محصول أساسى زراعى إلى آخر معدنى ، فإن الخطير فى الأمر أنه تحول من مورد عمل بشرى إنتاجى متجدد إلى مورد طبيعى ريعى أو شبه ريعى غير متجدد بل ناضب بطبعه .

فإذا فصلنا القول بالأرقام ، فإن الجدول الآتى الذى يحلل مكونات

صادراتنا سنتى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (بالمليون جنيه) يكشف عن تراجع العناصر التقليدية التدريجى كالقطن الخام والموارد الخام ، فضلا بالطبع عن السلع المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك لصالح البترول .

مكونات الصادرات سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

السنة	بترول		قطن خام		مواد خام		سلع نصف مصنعة		سلع تامة الصنع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٨	١٨٨ر٦	؟	١٣١ر٥	؟	٦٧ر١	؟	١٤٧ر٥	؟	١٤٤ر٩	؟
١٩٧٩	٥٣٥ر٤	٤١ر٦	٢٦٧ر٣	٢٠ر٨	٨٢ر٦	٦ر٤	٢٠١ر٢	١٦ر٢	١٩٣ر٣	١٥ر٠
١٩٨١	١٤٤٦ر٧	٦٦ر٢	٢٨٦ر٠	١٣ر١	١٣٤ر٨	٦ر٢	١٦٨ر٥	٧ر٧	١٤٨ر١	٦ر٨
١٩٨٢	١٤٥٧ر٣	٦٤ر٤	٣٢٠ر٠	١٤ر١	١٠٤ر٤	٤ر٦	٢٢٦ر٠	١٠ر٠	١٥٥ر٣	٦ر٩

فالمشاهد أن صادرات البترول قد ارتفعت قيمتها من ٤٧٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٧٢٠ مليونا سنة ١٩٨٠ ، وهذا الرقم الأخير يعادل ١٠ أمثال رقم سنة ١٩٧٦، ونحو ٦٠ ٪ من صادراتنا السلعية .

بصيغة أخرى كانت قيمة إجمالى الصادرات سنة ١٩٨٠ نحو ٢٣٩٥ مليون جنيه ، قيمة البترول وحده منها ١٥٤٩ مليونا . ولما كانت قيمة الواردات حينئذ ٤١٠٣ مليون جنيه ، فقد كانت نسبة الصادر ـ الوارد عموما أى بالبترول هى نحو ٥٨٫٤ ٪ ، ولكنها بدونه تهوى إلى ٢٠٫١ ٪ لا أكثر .

وفى سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ بلغت قيمة الصادرات البترولية ٣٠٦٤ مليون دولار أو ٢١٤٥ مليون جنيه مصرى ، بزيادة ٣٨٪ على العام السابق نتيجة زيادة حجم الصادر جنبا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية . وكان الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى نحو ٢٦٥٣ مليون دولار أو ١٨٥٤ مليون جنيه . وبالمثل فى سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ : فلقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول نحو ١٠٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ثمن وارداتنا تقريبا .

هيكل الواردات

تصنيف الواردات (بالمليون جنيه)

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		مواد خام		سلع استهلاكية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٨	٨٥٨ر٨	؟	٨١٢ر٢	؟	٣٠٦ر٥	؟	٦٢٦ر٠	؟
١٩٧٩	٨٢٣ر٣	٣٠ر٧	٨٩٤ر٠	٣٣ر٣	٣٢٨ر٧	١٢ر٢	٣٢٥ر٦	٢٣ر٣
١٩٨١	٢٣٩٧ر٠	٣٠ر٧	٢٨٤٤ر٠	٣٦ر٤	٦٥٥ر٠	٨ر٣	١٩٠٤ر٠	٢٤ر٤
١٩٨١	١٥٨٨ر٢	٢٥ر٧	١٩٥٩ر١	٣١ر٧	٨٩٠ر٢	١٢ر٤	١٦١١ر٦	٢٦ر٠
١٩٨٢	١٦٨٢ر٤	٢٤ر٧	٢٠٣٣ر٢	٣٢ر٠	٨٤٩ر٣	١٣ر٤	١٥٦٨ر١	٢٤ر٧

كما تطغى الواردات على تجارتنا الخارجية ، يخشى أن الاستهلاك بدأ يغطى بدوره على وارداتنا ، مثلما بدأ الغذاء بدوره يغطى على استهلاكنا . وبعيدا عن الاختلال الجسيم والخطر أصلا فى ميزان الصادرات - الواردات ذاته ، فإن قائمة الواردات لا تخلو ابتداء

وموضوعيا من ظاهرات مشجعة . فكما يتضح من الجدول السابق ، يعد نحو ٧٠ ـ ٧٥٪ من مجموع وارداتنا سلعا رأسمالية من آلات ومعدات ومهمات وقطع غيار وخامات لازمة كلها للصناعة والانتاج والتنمية ، وهى علامة صحة بالطبع . وتتكرر الظاهرة نفسها فى الجدول التالى الذى يورد فئات الواردات بغير المواد الخام (بالمليون جنيه) . ففى سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ مثلا بلغ مجموع الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة معا ٣ر٦٧٪ أى أكثر من الثلثين .

السـنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		سلع استهلاكية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٨٠ـ١٩٨١	١٢٣٥	؟	١٩٠٠	؟	١٦٦٨	؟
٨١ـ١٩٨٢	١٦٦٤	٢٨ر٨	٢٢٢٤	٣٨ر٥	١٨٦٤	٣٢ر٤

والجدول الآتى يعطى نفس الصورة تقريبا ، ولكن من زاوية أخرى

هـى التصنيف النوعى للواردات ، وذلك بحسب أرقام سنتى ٨٠ ـ ١٩٨١ ، ٨١ ـ ١٩٨٢ . فمنه نرى أن الفئات الخمس المرتبطة بالصناعة والمعادن والالات والنقل وخامات الصناعة تمثل معا نحو ٥٥٪ من مجموع قيمة الصادرات التى ثبت حجمها على علامة الستة مليارات جنيه تقريبا . مع ملاحظة أن هناك فئتين أخريين تجمع فى طبيعتها بين السلع المرتبطة بالصناعة وتلك المرتبطة بالمملكة الحيوانية . غير أن الظاهرة المقلقة بعد هذا هى بروز السلع الاستهلاكية المطرد ، فهى الآن تناهز ربع وارداتنا جميعا . كذلك فإن أغلب هذه السلع الاستهلاكية غير معمرة لا معمرة ، قل بنسبة الربع ـ ثلاثة الأرباع تقريبا فى العادة . فمثلا فى ١٩٧٩ حين كانت قيمة واردتنا الاستهلاكية ٦٢٥٫٦ مليون جنيه ، كان نصيب السلع المعمرة منها ١٦٩٫٤ مليون بنسبة ٢٧٪ فقط بينما كان نصيب السلع غير المعمرة نحو ٤٥٦٫٢ مليون جنيه بنسبة ٧٣ ٪ تقريبا .

فـــئات الواردات	القيمة ٨٠ـ ١٩٨١		القيمة ٨١ـ ١٩٨٢	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	١٦٢٥ر٥	٢٧	١٦١٠ر٢	٢٥
الآلات ومعدات النقلالشحوم والدهون	١٥١٦ر٩	٢٥	١٨٦٣ر٩	٢٨
والزيوت والمنتجات المعدنية والوقود .	٨٦٤ر٣	١٤	٩٥٩ر٦	١٥
المعادن العادية ومصنوعاتها				
الخشب والفلين والورق ومواد النسيج	٥٣٣ر٨	٩	٥٠٣ر٩	٩
ومصنوعاتها منتجات الصناعات	٥٠٥ر٢	٩	٦٠٦ر٣	٩
الكيماوية والمطاط والجلود المصنوعات	٤٧٧ر٤	٨	٦١٦ر٠	٤
المنوعة	٢٠٧ر٨	٤	١١٥ر٧	٢
منوعات	٢٦٧ر٣	٤	؟	٨

قـــضية الـــواردات الـــزراعية

والواقع أن سيادة السلع غير المعمرة على حصة وارداتنا الاستهلاكية إنما ترجع أساساً إلى سيادة السلع الغذائية عليها بالتحديد . فمنذ أوائل السبعينات على الأقل أخذت مصر تتحول بوضوح متزايد ومزعج للغاية من دولة مصدرة للغذاء إلى دولة مستوردة له . ولندع الأرقام تتكلم تباعا ، عاما عاما .

ففى سنة ١٩٧٠ مثلا بلغت قيمة الواردات الغذائية ١٠٠ مليون دولار فقط ولكنها قفزت إلى ١٤٠٠ مليون فى سنة ١٩٧٨ . وفى سنة ٦٩ ـ ١٩٧٠ كانت نسبة السلع الغذائية من وارداتنا نحو ١٧٪ ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٧٥ إلى ٣١٪ ، أى كادت تتضاعف فى ٥ سنوات فقـط وكاد ثلـث وارداتنـا جميعا يذهب لإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٧٨ ـ ١٩٧٩ أصبحنا نستورد ٤٠٪ من كل استهلاكنا من الغذاء ، بثمن لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه ، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٢٪ سنة ١٩٧٩ . وفى سنة ١٩٨١ أصبحت مصر تستورد ٤٨٪ من سلعها الغذائية الثابتة ، قل نصف غذائنا ، وارتفـع ثمنها للمدفوع إلـى ١٤٠٠ مليون جنيه أو ٢٩٠٠ مليون دولار ، بينما بلغ ما يتحمله الاقتصاد المصرى لتوفير الغذاء ١٠ ملايين يوميا .

وفى هذا السياق ، وكمجرد مثال ، فلقد قدر أننا نستورد الآن من السكر ما يعادل كل إيرادات قناة السويس أو ما يقارب قيمة صادراتنا من القطن ، بينما قدر أن مجموع قيمة وارداتنا الغذائية يلتهم ـ أو قل إننا ناتهم ـ كل عائداتنا من الصادرات غير المنظورة القناة والسياحة أو صادر البترول .

ومعنى هذا وذاك جميعا أننا ، أولا ، نكاد نعمل لنأكل (كدت أقول نعيش لنأكل !) ، أى نتعب ونعمل وننتج لمجرد أن نستكمل فى المقابل غذاءنا الضرورى بالكاد . معناه ، ثانيا ، أننا أصبحنا نكفى نفسنا غذائيا نصف العام فقط ونعتمد على استيراد الطعام من الخارج النصف الآخر ، شيء تقريبا كبريطانيا التى تكفى نفسها غذائيا ٣ ـ ٤ أشهر فى العام وتستورد بقيته . بل وإذا استمر هذا الاتجاه فلسوف نلحق ببريطانيا فى بضع سنين كما يقدر .

ويمكن أن نعبر عن هذا التطور نفسه بصيغة مقارنة عامة . فبينما بلغت نسبة الواردات الزراعية فى سنة ١٩٧٠ ما يعادل ١٦٪ من قيمة إجمالى صادراتنا ، فإنها ارتفعت فى سنة ١٩٨٠ إلى ما يعادل ٨٠٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستبعاد البترول . وإلى سنة ١٩٧٤ كان حجم صادراتنا الزراعية يغطى حجم وارداتنا الزراعية بالتقريب، إذ كان كلاهما فى حدود ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون جنيه . ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٤ ولأول مرة أخذت الواردات ترجح باطراد ، ومن هنا بدأت « الفجوة الغذائية » .

ففى سنة ١٩٧٠ بلغت قيمة الواردات الغذائية ٧٣ مليون جنيه ، وكان فائض الميزان التجارى الزراعى ١٥٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٤ كان الرقمان على الترتيب ٣٩٨ ، ٧٢ مليونا . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفعت قيمة الواردات الغذائية إلى ٥٤٠ مليون جنيه ، بينما تحول الميزان إلى عجز قدره نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ . وبصيغة نسبية ، فعلى حين كانت وارداتنا الغذائية تعادل ٥٠٪ من الصادرات الزراعية سنة ١٩٧٣ ، أصبحت الآن فى ١٩٨٢ تمثل ٣٧٠٪ من الصادرات الزراعية ، ٨٠٪ من جميع الصادرات بما فيها البترول .

أما عن الأسباب ، فإذا كان جزءا لا يستهان به من هذه الزيادة الجسيمة يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية المفتعل والمخطط وإلى التضخم العالمى المسعور ، فلعل الجزء الأكبر منه يرجع إلى قصور وجمود إنتاجنا الزراعى نحن ، جنبا إلى جنب مع زيادة السكان المفرطة وتغير أنماط الاستهلاك التقليدية ، ولكن أيضا إضافة أو أساسا إلى « الانفجار الاستهلاكى » أو « السعار الاستهلاكى » كما سماه البعض ، الذى أطلق له العنان عصر الانفتاح والليبرالية ، ذلك الذى

أصبح يرادف عصر الاستهلاك بعامة والاستهلاك الاستفزازى بخاصة . لقد تحول الانفتاح إلى الاستيراد ، والاستيراد إلى الاستهلاك ، والاستهلاك إلى الاستدانة ـ كما سنرى بعد قليل .

هيكـــل مـختل أم مـــعتل ؟

اقتصـــاد متغير

الآن وقد تم لنا استعراض الخطوط والاتجاهات العريضة فى اقتصادنا المعاصر ، آن فعلا أن نجمع أجزاء الصورة فى نظرة شاملة متكاملة . فكيف إذن ، فى الخلاصة ، تبدو خريطة اقتصاد مصر الثورة وتتميز ؟ ابتداء ، لا ينبغى أن يكون هناك أدنى شك فى أن الاقتصاد المصرى كله قد تعرض فى العقود الأخيرة ليس فقط لتغيير وتعديل جذرى ، ولكن أيضا لانقلاب واختلال كامل ؛ ليس فقط فى الهيكل العام وعلاقات النسب والتوازن بين خطوطه المختلفة ، ولكن أيضا داخل كل خط منها على حدة ؛ ليس فقط فى الأصول والفروع ولا فى الثوابت والمتغيرات ، ولكن أيضا فى الأصول والخصوم وفى الروافد والمصاب .

ولو أن أكبر اقتصادى مصرى من الجيل الماضى عاد اليوم إلى الحياة - فرضا - لما تعرف على الاقتصاد المصرى المعاصر إلا بالكاد ، إن لم ينكره ولا نقول يستنكره قليلا أو كثيرا . فلقد تغير وجه مصر الاقتصادى وهيكلها وجسمها تغيرا أساسيا فى العقود الأخيرة ما فى ذلك شك أو نقاش . أما ما إذا كان هذا التغير إلى الأفضل أو إلى الأسوأ ، فذلك قد يقبل الجدل أو ربما بالأحرى القسمة على اثنين .

فبعد أن كان القطن هو كل شيء تقريبا ، والزراعة قاعدة الأساس الوحيدة عمليا ، أصبح لدينا موارد ومصادر طبيعية متعددة وحرف ومحاصيل أساسية مضافة إلى الزراعة القطن أهمها الصناعة البترول والقناة والسياحة ثم أخيرا المدخرات . ورغم ذلك فلقد كانت النتيجة هى انحدار الاقتصاد من اقتصاد إنتاج أساسا ، متزن متوازن فى داخله نسبيا مكتف بذاته إلى حد بعيد ، وإن كان حقا محدودا متواضعا للغاية متخلفا وقانعا أكثر مما ينبغى ، إلى اقتصاد أكبر حجما وعرضا وأكثر تطورا وتقدما وكذلك طموحا أو ربما طمعا ، إلا أنه أساسا اقتصاد استهلاك واستيراد وعجز بلا كفاية ، باختصار أقل اتزانا واستقرارا وأكثر اضطرابا

وتخلخلا من الداخل وإن كان أضخم وأعظم وأكثر ثراء وارتفاعا من الخارج .

ولنا أن نتساءل ، كما أن لنا أن نختلف فى الاجابة : أيهما الأفضل ، وأيهما فى جوهره اقتصاد شاب وأيهما هو اقتصاد الشيخوخة ؟ المهم والذى لا خلاف عليه أن أن قاعدة الأساس قد توسعت طولا وعرضا وربما عمقا بدرجات متفاوتات ، غير أن هيكل البناء قد تخلخل جزئيا واختل داخليا بدرجة أو بأخرى ، وفى النتيجة الحتمية جاء جسم الاقتصاد فى مجمله معتلا أو مريضا إلى حد معين . باختصار شديد : هيكل مصدوع وجسم مأزوم ، والخلاصة الصافية : نمو فى الكم أكثر مما هو تطور فى الكيف .

أبعـــــاد التغـــــير

فأما أن القاعدة قد توسعت ، فان طفرة الصناعة المذكورة بأبعادها المؤثرة وخطوطها العديدة الجديدة ، إلى جانب توسع وتنوع الزراعة غير المنكور بمركبها المتغير المتطور نسبيا ، جعلا الاقتصاد المصرى

يقوم لأول مرة على ساقين قويتين شبه متساويتين تقريبا . وإذا كانت الصناعة قد انتزعت الصدارة من الزراعة فى قيمة الانتاج أو الدخل ومعدل النمو ، فإن للزراعة الغلبة ما تزال فى العمالة خاصة .

كذلك فبعد أن كان الاقتصاد أحاديا زراعيا أساسا مع هامش أو كسر صناعى فى السابق ، فإن التجارة أصبحت بأبعادها الضاغطة حقا بعدا ثالثا بحق فى المركب الاقتصادى ، لاسيما إذا أضفنا إليها عائدات القناة التى عادت لأول مرة إلى الاقتصاد القومى كما إلى السيادة الوطنية . لقد أصبح أقتصادنا فى هذه المرحلة ولأول مرة اقتصادا مثلثا يجمع بين الزراعة والصناعة والتجارة كمحاور أساسية حيوية وإن كانت غير متكافئة بالطبع . لقد حققت مصر بتكافؤ معقول لأول مرة التشبيه المأثور عن الاقتصاد كشجرة باسقة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها .

بل إذا نحن أضفنا إلى هذه الثلاثية الأساسية ثلاثية البترول بثورته وثروته الطارئة والكاسحة التى احتلت صدارة الاقتصاد كله ، ثم تحويلات المصريين المؤثرة والجديدة تماما والوافدة أو الرافدة من

خارج الحدود ، فضلا عن موارد السياحة التى زادت نسبيا ، لصح أن نقول أن شجرة الاقتصاد المصرى المعاصر إن لم تكن بمثابة شجرتين توأم فإنها أجدر أن تشبه بالنخلة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها ، بينما أن البترول والتحويلات والسياحة عراجينها .

صفوة القول ومجمله أن اقتصادنا قد أصبح ، أكثر من أى وقت مضى ، وربما لأول مرة عمليا ، اقتصادنا متعدد الأبعاد والطوابق والعناصر ، يجمع فى قاعدته وهيكله بين موارد الموضع والموقع ، الجغرافيا والجيولوجيا ، الانتاج والخدامات ، النقل والعمل ، من داخل الحدود ومن خارجها ... ألخ .

هذا البناء الضخم نسبيا يعانى مع ذلك من الأساس إلى الصرح العديد من العيوب والثقوب ، والشروخ والشقوق ، بعضها موضعى ثانوى وبعضها عميم خطر ، ولكنها فى مجموعها تتركه مخلخلا . وبعض هذا الخلل كامن فى تركيب وهيكل الاقتصاد نفسه ، وبعضه تراكمى فى تطوره ونموه غير المتكافىء أو المتوازن ، غير أنه على الجملة يترك الاقتصاد كله فى النهاية ممزقا ما بين هيكل معتل وجسم

مريض . وفى النتيجة الطبيعية يأتى اقتصادنا زاخرا بالمتناقضات والمفارقات المثيرة ولا نقول التشوهات والتقلصات الغريبة بل وأحيانا التشنجات المحمومة .

دولة لا زراعية ولا صناعية ولا بترولية

فالزراعة ، الألفية العريقة أو المعتقة ، فضلا عن جمودها النسبى بل وتراجع كثيرمن محاصيلها وخطوطها ، ابتعدت إلى أقصى حد متصور عن الكفاية الذاتية وبخاصة الغذائية ، ونحن نستورد فى محاصيل أكثر مما ننتج ، وفى أخرى أكثر مما نصدر . وحتى على الجانب الحيوانى ، نحن نزرع نحو ثلثى أرضنا للحيوان ، ومع ذلك فإن أزمة اللحوم والألبان حادة ومزمنة معا . ولهذا ورغم أننا مازلنا دولة زراعية فى الدرجة الأولى ، ورغم أن الزراعة لم تعد أحادية أو زراعة المحصول الواحد ، إلا أنها أصبحت أبعد شيء عن الكفاية الذاتية أو الغذائية . فما عدنا نكفى أنفسنا بأنفسنا ولا نطعم أنفسنا بما فيه الكفاية .

والقرية المصرية ، وهذه بالمناسبة متناقضة أخرى فذة ، مازالت قرية ريفية زراعية ، إلا أنها أصبحت مستهلكة مستوردة للغذاء لا

منتجة مصدرة له تماما . فلا هى ظلت وظيفيا قرية ولا هى أصبحت مدينة ، بل أخذت أسوأ ما فى الاثنين دون أفضل ما فيهما بدرجة أو بأخرى .

على الجانب الآخر ، إذا كنا لم نعد دولة زراعية فقط ، فنحن لم نصبح دولة صناعية بعد فرغم تقدم الصناعة إلى الصدارة حثيثاً ، فإنها تعانى من المشاكل مثلما تعانى الزراعة ، تتراجع فى خطوط ، وتترنح أو تتصدع فى أخرى ، وتكاد تخسر فى أكثرها ، بينما تظل بعيدة عن الكفاية الذاتية فى جميعها بالطبع ، مثلها فى ذلك مثل الزراعة العتيقة أيضا . فى الوقت نفسه فإننا نكاد ننافس الدول الصناعية فى مدى اتساع وتنوع خطوط الانتاج والسلع المختلفة ، غير أننا نعجز تماما عن منافستها فى السوق العالمية . بالمثال مع تجارتنا الخارجية منذ تحررت من احتكار الاستعمار ، تحررت وانفتحت على العالم كله ولكنها تضطرب وتتأرجح مرحليا ما بين الشرق والغرب والعودة إلى الشرق أو الغرب بصورة بندولية مثيرة .

من ناحية ثالثة فنحن بعد لأى وطول انتظار ـ نصف قرن على الأقل ـ أصبحنا ننتج البترول بكميات كانت منذ عقدين أو ثلاثة تعد ضخمة بما فيه الكفاية بل للغاية بالمقياس العربى ؛ ولكنها مع ذلك تظل كما كانت متواضعة نسبيا بنفس تلك المقاييس بعد إذ تعاظمت هذه خارج كل حدود . وعلى أية حال فنحن اليوم دولة منتجة بل ومصدرة للبترول بـقدر مذكور ، غير أننا لسنا بعد أو قـبل دولـة بترولية بمعنى « دول البترول » .

فالبترول اليوم يحتل الدور الأول فى اقتصادنا وصادرنا وفى دخلنا القومى وحصيلة عملتنا الأجنبية ، ولكن لحسن الحظ أو غير ذلك لا يمكن القول بأننا قد غدونا دولة بترول بمعنى الاعتماد الكلى أو الأساسى على البترول فى الحياة الاقتصادية . ولعل هذا ، بالمناسبة ، ما يفسر أننا لم نلتحق أو نشأ الالتحاق « بالأويك » أو « الأوابك» ... ألخ .

فاذاً نحن الآن جمعنا هذه الأبعاد والنسب الاقتصادية الجديدة فى جملة جامعة لكان لنا أن نقول إننا قد أصبحنا دولة نصف زراعية ، ثلث

صناعية ، ريع بترولية ـ أو كأن قد نقول والمحصلة العامة أن اقتصادنا السلعى عموما ، وإن لم يعد أحاديا بالتأكيد بل متعدد الأبعاد ، أصبح مختلا وعاجزا . فنحن الآن نكاد نصدر كل شيء تقريبا ، ولكننا أيضا نستورد كل شيء تقريبا . ولكى تتضاعف المشكلة ، فإن الاقتصاد السلعى كله أصبح ـ للمفارقة العجيبة ـ يعانى من نقص الأيدى الماهرة وغلاء الأيدى غير الماهرة ، وذلك فى الوقت نفسه الذى نعانى كبلد من زيادة وتضخم وإفراط السكان إلى حد مخيف .

تفــوق الحــرف الثالثــة

ليس هذا فحسب . فلأول مرة أيضا تصبح عائدات الخامات والخدمات (البترول والقناة والتحويلات والسياحة) أهم من عائدات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) مثلما تفوقت أو كازت موارد الجيولوجيا (البترول) على موارد الجغرافيا (القطن) . أو بصيغة أخرى ، أصبحت عائدات الحرف الثالثة (التجارة والخدامات) أهم من عائدات الحرف الأولى (الزراعة) والثانية (الصناعة التحويلية) .

فمن ناحية هبط نصيب الانتاج وقطاع السلع من الدخل القومى ، بينما ارتفع نصيب قطاع الخدمات ، بحيث أتى النمو فى مجمله ظاهريا ومظهريا إلى حد بعيد .

ففى الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومى محدودا يتراوح حـول ٣٠٪ ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة ٧٠٪ . ولكن بسبب الانفتاح فى السبعينات انخفض قطاع الزراعة من ٣٢٪ إلى ٢٢٪ ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧٪ إلى ١٦٪ ، والقطاعان معا من ٤٩٪ إلى ٣٨٪ . هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة أى قطاع المال والتجارة والخدمات ٥٢٪ ، أى أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعين .

وداخل السبعينات نفسها استمر الاتجاه المتردى نفسه . ففى الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠، انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٢ر٧٪ إلى ١٧ر٣٪ ، ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥ر٤٪ إلى ١٣ر٩٪ ، وبالتالى انخفضت الأهمية النسبية

للقطاعات السلعية عامة من ١ر٥٠٪ إلى ٦ر٤٤٪ . هذا في حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الانتاجية من ٣ر٣٠٪ إلى ٣٥٪ ، ولقطاع الخدمات الاجتماعية من ٦ر١٩٪ إلى ٤ر٢٠٪ .

وعلى الجملة فقد انخفضت نسبة الانتاج السلعى من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٩ر٣٦٪ سنة ١٩٨٢ . أيضا ينعكس هذا الانخفاض فى حجم العمالة . ففى مقابل نحو ٥ر١ مليون فى الصناعة ، يصل عدد العاملين فى قطاع الخدمات إلى ٤ر٢ مليون عامل . بالمثال عن معدلات النمو السنوى . فبينما لم يزد معدل نمو قطاع الزراعة حاليا عن ٣٪ سنويا ، وقطاع الصناعة (عدا البترول) عن ٦٪ ، بلغ قطاع الخدمات ١٤ ـ ١٥٪

والجدول الآتى ، الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى بحسب القطاعات وبأسعار سنة ١٩٧٥ بالمليون جنيه ، ويؤكد هذا الاتجاه المطرد إلى زيادة أهمية القطاعات التجارية والخدمية التوزيعية وكذلك البناء والتشييد والكهرباء والبترول بالمقارنة إلى قطاعات الانتاج السلعى وخاصة الزراعة والصناعة.

القطاع	٧٠ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو٪ السنوى ٧٠-١٩٧٤
الزراعة	١٣٥٧	١٤٣٤	١٤٦٩	١٤٩١	١٤٤٨	١٥٢٨	١٥٨٧	١ر٤
الصناعة	٦٩٠	٨٠٦	٨٨٨	٩٤٨	١٠١٢	١٠٦٨	١١٨٠	٠ر٤
البترول	٦٥	١٢٠	١٤٩	٢٦٥	٣٥٠	٤٢٧	٤٧١	١٦ر٦
الكهرباء	٣٩	٦٠	٦٩	٧٧	٨٦	١٠٣	١٠٧	١١ر٤
البناء	٢٢٥	١٥٧	٢٤٢	٢٣٣	٢٦٣	٣٣٦	٣٤٧	٩ر٤
التوزيع	٦٨٢	٨٦٨	١٠٣٦	١٢٣٣	١٣٨٣	١٦٠٢	١٨١٢	٦ر٢
الخدمات	٩٤٧	١١٤٣	١٢٠٨	١٢٧٤	١٣٦٥	١٤٦٨	١٥٦١	٤ر٨
إجمالى الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣ر٥

بــروز الدخـــل الريعـــى

هذا عن ميزان السلع ـ الخدمات . من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الدخول أو العائدات سبه الريعية فى الدخل القومى نتيجة طفرة صادرات البترول وتحويلات المغتربين وعوائد القناة ، حيث قفزت من ١٥ ٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٨ ٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أنها (أو لعلها) الآن أكثر . وبصفة تقريبية وبالأرقام المدورة ، يمكن أن نقول إن البترول كان ٢٠ ٪ من الدخل القومى أى الخمس ، والتحويلات نصف البترول أى ١٠ ٪ من الدخل أى العشر ، والقناة نصف إلى ثلث التحويلات أى نحو ٣ ٪ من الدخل ، تضاف إليها السياحة وهى بدورها نصف إلى ثلثى القناة أى حوالى ٢ ٪ من الدخل ، فيكون المجموع ٣٣ ـ٣٥ ٪ من الدخل القومى أى ثلثه كحد أدنى أو زد عليه قليلا .

ما معنى هذا ؟ معناه ، أولا ، أننا نعيش باطراد وبصورة متزايدة على موارد طبيعية أكثر مما نعيش على إنتاج العمل . ووجه الخطر أن هذه الموارد الريعية إما ناضبة بطبعها أو قابلة للانخفاض مستقبلا ، وهو ما تحقق بالفعل بصورة درامية فى السنوات الأخيرة حيث بدأت عائداتها تهتز وتتطامن .

فالبترول . كما حل محل القطن كمحصولنا الأول ، أصبحت أسعاره العالمية مذبذبة مثله ، وبالتالى بات دخله مثله محكوما بضوابط خارجية حول قلب . فبعد عقد التصعيد الجزافى أو الخرافى فى أسعار البترول ٧٣ ـ ١٩٨٣ ، بدأ الهبوط الفجائى مؤخرا ، بحيث قدر انخفاض حصيلة صادراتنا البتروليـة للعام الحالى ١٩٨٣ بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، يقدر أنها ستتضاعف إلى ٥٠٠ مليون العام القادم . ومع هبوط البترول يأتى بالضرورة هبوط عائدات قناة السويس وإن بنسبة ضئيلة غير محسوسة أو مؤثرة .

معنى ذلك ، أيضا ، أن اقتصادنا يعود الآن نسبيا اقتصاد تصدير خام مثلما كان قبل الثورة إلى حد أو آخر . فحتى منتصف القرن أو الخمسينات الباكرة كان محور الاقتصاد هو تصدير القطن الخام أساسا ، ثم أشتد التصنيع فسابقت الصادرات المصنعة خام القطـن حتـى سـبقته أو كـادت ، فأصبـح اقتصادنا تصدير مصنوعات إلى حـد معلوم . ولكننا بعد طفرة صادرات البترول مؤخرا عدنا ـ للمفاجأة الغريبة ـ إلى اقتصاد تصدير الخام من جديد ، مع هذا الفارق الهام : وهو أنه كان فى السابق خام إنتاج عمل بينما هو اليوم خام ريعى .

وحتى هذا الخام لا نستغله أفضل استغلال ففى الداخل نحن نستهلكه وقودا لا صناعة بتروكيماويات أى نكاد حرفيا نحرقه حرقا ، وإلى الخارج نصدره خاما لا مصنعا أو حتى مكررا وهو أضعف الإيمان .

المهم بهذا على أى حال أن معظم صادراتنا لم تعد الآن إنتاجا وإنما موارد طبيعية وبشرية ، وأصبحنا إلى حد بعيد نعيش على بيع مواردنا الطبيعية غير المتجددة ومواردنا البشرية الثمينة . وفى هذا يقول البنك الدولى إن مصر قد تحولت من بلد مصدر للمنتجات الزراعية والصناعية إلى بلد مصدر للموارد الطبيعية كالبترول والموارد البشرية كالعمالة.

مفــارقــات وانزلاقـــات

كل هذا بدوره يفسر مجموعة متناقضات فذة بدت أو دخلت حديثا على قائمة صادراتنا ووارداتنا وتتمثل إجمالا فى تغير نوعيات السلع وترتيب أولوياتها . فبعد أن كنا نصدر الحاصلات الزراعية وعلى رأسها القطن فالأرز فالبصل فالبيض ، فضلا عن الحبوب والقمح ، أصبح البترول الوقود يحتل رأس القائمة يليه القطن فالبطاطس فغزل القطن

فالألومنيوم فالمنسوجات القطنية . وبعد أن كنا نستورد الوقود والفحم والخامات المعدنية والمصنوعات بأنواعها المختلفة ، صرنا نستورد القمح والحبوب والدقيق والمواد الغذائية واللحوم والدواجن والبيض وحتى الفواكه .

وكمجرد عينة ممثلة أو شريحة نموذجية ، خذ تجارتنا الخارجية مع بريطانيا . فبعد أن كنا نصدر إليها القطن أساسا والبصل والبيض والأرز ، ونستورد منها الفحم والمنسوجات والمصنوعات والآلات ، أصبحنا نصدر إليها البترول أساسا والبطاطس ثم الغزل والمنسوجات . وبتحديد أكثر ، بعد أن كان القطن يمثل ٨٠ ـ ٩٠٪ من مجموع صادراتنا إليها ، أصبح البترول يمثل ٧٥٪ من تلك الصادرات ، والبطاطس ٣ر٦٪ ، وغزل القطن ونسجه ٤٪ فقط . أى أنه حتى البطاطس تفوقت على القطن ومنتجاته جميعا ! انقلاب مطلق من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود .

فإذا ما عدنا إلى النتج النهائى لكل هذه التطورات والانقلابات فى هيكل الاقتصاد ثلاثتها نجد معمل التبادل الخارجى ، أى حجم النشاط

التجارى مع العالم الخارجى ، مرتفعا جدا نسبيا أو على الاطلاق . غير أن التشابه ينتهى عند هذا الحد . ففى بريطانيا واليابان تتميز ضخامة التجارة الخارجية بتفوق التصدير على الاستيراد : إنها نتج اقتصاد إنتاج أكثر من اقتصاد استهلاك . أما مصر فالعكس صحيح ، ففيها ترجع ضخامة التجارة الخارجية إلى تفوق الاستيراد على التصدير ، عاكسة بذلك اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج . باختصار ، نشاط تجارى محموم ، حمى استيراد وجمود فى الانتاج .

إن لم يكن الاقتصاد المصرى الراهن ـ وهذه هى الخلاصة النهائية وصفوة القول فى تصنيفه ـ قد بات مخلوقا غريبا مهزوزا ولانقول شاذا أو مريضا بالضرورة ، فإنه قد أصبح بالتأكيد اقتصادا انتقاليا بكل ما تعنى مراحل وأنماط الانتقال من أعراض وأمراض . وإذا كان لنا أن نتنبا بالمستقبل القريب أو نسقط اتجاهات الحاضر على المستقبل البعيد ، فلعل الاقتصاد المصرى يضرب فى اتجاه النمط البريطانى أكثر منه اتجاه النموذج اليابانى ، وإن كان الاتجاه العكسى هو كما سنرى الواجب والأسلم تخطيطيا .

أزمــة مــصر الاقتصادية

من المسلم به إجماعا أن مصر تجتاز فى الفترة الأخير أزمة اقتصادية طاحنة خانقة كعنق الزجاجة ، تكاد أعراضها تتمثل وتتغلغل فى كل نواحى وجوانب الحياة الوطنية واليومية ، ولايكاد يبدو لها على الأفق القريب نهـاية أو حل . والواقـــع أن مــصر برمتها قد أصبحـت « مشكلة من مشاكل » أى مشكلة عظمى واحدة تتألف من حزمة كثيفة ضخمة من المشاكل النوعية المنوعة . بل لقد وصل الأمر فى تقدير البعض إلى حد أنها باتت تحل مشكلة بمشكلة أخرى ، مثلما تفعل فى مشكلة السكان بمشكلة الاسكان .

بل لقد أصبحت مصر تختص ـ حتى فى تعبيراتنا وشعاراتنا الشائعة نحن أنفسنا ـ بحفنة لابأس بها من « الانفجارات » : الانفجار السكانى ، الانفجارى الاستهلاكى ، الانفجارى الاستيرادى ، انفجار الأسعار التضخم ، انفجار المجارى . . . إلخ . أصبحت مصر ، يعنى ، « بلد الانفجارات » ، قل منذ السد العالى ، بعد أن كانت « بلد الفيضانات » قبله . وهكذا فى المحصلة غدت مصر أو بدت ، للغرابة والدهشة بل للحسرة والحيرة ، « دولة مشكلة Problem - State » بين دول المنطقة

وربما العالم . وعلى الأقل فإن القول إنها إحدى الحالات القليلة من دول العالم الثالث التى تزداد تخلفا وتأزما بدل التقدم والتطور .

قليل من العجب ، بل لاعجب على الأطلاق ، أن قد تساءل البعض مؤخرا إذا كانت « المسألة المصرية » قد عادت أو توشك أن تعود من جديد ، شكل اقتصادى بدل السياسى . فلقد كانت مشكلة مصر فى الماضى أثناء القرن التاسع عشر هى مشكلة مياه أساسا وكانت المياه جوهر مشكلتها السياسية . أما الآن فيكاد يبدو ـ أليس كذلك ؟ ـ أن مشكلة مصر هى الغذاء أكثر من الماء ، حتى باتت مشكلتها السياسية هى الاقتصاد ، والاقتصاد هو الشكل الجديد للمسألة المصرية .

أيا ما كان الأمر ، فلا يمكن ولا ينبغى لأحد أن يهون من هذه الأزمة أو يستهين بها ، فما لم تعالج فى أمد معقول فإن نتائجها على نظام المجتمع المصرى وعلى الشخصية المصرية ذاتها يمكن أن تكون مدمرة أو مشوهة على أقل تقدير . ذلك أن « الهيكل العظمى للاقتصاد المصرى خرب حتى النخاع ، وهى ليست مجرد أزمة على السطح . ولا أمل لشعبنا الصامد إلا فى حل جذرى يتمثل فى إلغاء سياسية الانفتاح والعودة إلى سياسة التنمية المخططة المستقلة » .

ولعل أسوأ خصائص هذه الأزمة أنها تبدو كحكومة معقدة من الخيوط المتشابكة تتداخل ككل فى نسيج الحياة الاقتصادية برمتها ، بينما يتشابك هذا النسيج بدوره وبطبعه مع صميم الحياة البشرية جميعا بكل تضاعيفها وتلافيفها ، مما ينعكس مباشرة على أدق دقائق الحياة اليومية للمواطن العادى . الأزمة ، بصيغة أخرى ، تشكل حلقة مفرغة لاتبدو لها بداية ولانهاية ، الأعراض فيها تختلط بالأمراض ، والأسباب بالنتائج ، والعلة بالمعلول . على أننا نستطيع أن نحاصرها ونحصرها فى خمس مشاكل محددة : الانفجار الاستهلاكى ، التضخم والدخل ، أزمة المرافق والخدمات ، الاستدانة والقروض الأجنبية ، مشكلة الغلاء .

الانفجار الاستهلاكى

أول وأشمل ، مثلما هو أبسط وأبرز ، أعراض هذه الأزمة هو الانفجار الاستهلاكى . فهو يعنى أن أعباءنا تزيد كثيرا عن مواردنا ، وأننا نعيش خارج حدود دخلنا ، ننفق أكثر مما نملك ونستهلك أكثر مما ننتج ، وبالتالى أننا نعيش الآن بالكاد « من اليد إلى الفم » ، بل وربما على رأسمالنا كدخل . وهذا ما يكمن خلف جميع مشاكلنا الاقتصادية الأخرى من عجز فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات والميزان

التجارى ، ثم ما يترتب على ذلك من استدانة فتضخم فغلاء فانخفاض فى مستوى الدخل والمعيشة إلى آخر الدائرة المفرغة المعهودة .

الخـــط البيـــانى

ولندع الأرقام تتحدث . فى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغ الدخل القومى حوالى ٤٨٥٣ مليون جنيه ، بينما بلغت أعباؤنا حوالى ٦١٦٧ مليون جنيه ، أى بزيادة (أو بالأصح بعجز) نحو ٢٧ ٪ عن الموارد المتاحة : بالمثل فى السنة التالية ١٩٧٦ : الأعباء القومية ٧٣٠٣ ملايين جنيه ، بينما الموارد الذاتية والمتمثلة فى الناتج القومى لاتعدو ٥٢٤٢ مليون جنيه ، بعجز قدره ٢٠٦١ مليونا وموزع بين عجز فى الميزان التجارى حجمه ٨٧١ مليون جنيه وبين التزامات أجنبية قدرها ١١٩٠ مليونا . وفى العام الأخير ، ١٩٨٢ وصل حجم العجز فى ميزانية الدولة إلى ٤٥٠٠ مليون جنيه .

مؤشر آخر دال إجمالى الناتج المحلى مقارنا بالاستهلاك الإجمالى ، مثلما يقدم الجدول الآتى الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى خلال العقد الماضى بأسعار سنة ١٩٧٥ ، ثم قيمة الاستهلاك الإجمالى وذلك بالمليون جنيه .

البند	٧٠-١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السنوى ٪ ٧٠-١٩٧٤
الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣ر٥
الاستهلاك	٢١٤٠	٣٩٧٢	٤٤٤٥	٥٥٣٦	٦٦١٤	٨١١٩	١٠٦٨١	٧ر٨

فسيرى أن الناتج كان يزيد على الاستهلاك فى النصف الأول من العقد ، ولكن الوضع انعكس فى نصفه الأخير . ففى بداية السبعينات كان الناتج نحو ضعف الاستهلاك ، ثم أخذ الأخير يتزايد بسرعة والتقارب بينهما يشتد حتى وصلا إلى نقطة التعادل تقريبا سنة ١٩٧٦ ، ثم استمر الاختلال فى اطراد حتى ناهز الاستهلاك الناتج نحو المثل ونصف المثل وذلك بعجز قدره أكثر من ثلاثة بلايين جنيه . وخلال العقد ككل ، كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى أقل من نصف متوسط الاستهلاك أو ٣ر٥ ٪ مقابل ٧ر٨ ٪ على الترتيب .

بصيغة أخرى ، وفى تقدير أخر مختلف نوعا ، فإن مجمل الاستهلاك تضاعف فى عقد واحد نحو أربعة الأمثال ، فارتفع من ٨ر٢

بليون جنيه سنة ١٩٧٠ إلى ٦ر١٠ بليون سنة ١٩٨٠ بنسبة ٣٨٠٪ تقريبا . من هذا الرقم كان نصيب الاستهلاك الخاص نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ٨٠٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ أى بنسبة ٤٠٠٪ ، بينما كان نصيب الاستهلاك العام ٨٠٠ مليون ، ٢٦٠٠ مليون على الترتيب ، بنسبة ٣١٠٪ بالتقريب .

أما آخر الأرقام المتاحة عن سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ فتشير إلى أن إجمالى الموارد بلغ ٧٤٢ر٢٨ مليون جنيه ، مقابل ٧٢٧ر٢٠ مليونا للناتج المحلى . أما الاستهلاك النهائى الكلى فقد سجل نحو ٢ر٢٨ مليار جنيه ، منها ٦ر١٤ مليار للاستهلاك النهائى الخاص ، ٦ر٣ مليار للاستهلاك النهائى الحكومى .

وإذا كان جزء كبير من هذه الزيادة أو تلك رقميا أو دفتريا بحتا بمعنى أنه مجرد تضخم عام ، وهذا بحد ذاته عرض آخر لنفس المرض ، فإن جزءا آخر يعكس الانفجار الاستهلاكى بمعناه المباشر (زاد الاستيراد فى العام الأسبق وحده ، ١٩٨١ ، نحو ٤٥٪) . كذلك فإذا كان جزء من هذا الانفجار الاستهلاكى صحيا وحميدا ، فإن جزءا آخر ليس كذلك بالتأكيد إن لم يكن مرضيا وخبيثا بالقطع : إنه سعار

استهلاكى دشنه ودعمه عصر الانفتاح والليبرالية حتى غدا مرادفا للتبديد بدل الترشيد ، وللانفاق المظهرى المتحدى بدل التحدى الاشتراكى المخطط .

الاســتهلاك الحـــــميد والخـــبيث

فمن ناحية تزداد واردات السلع الرأسمالية بسبب الاستثمار والتنمية ، وكذلك تفعل واردات المواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب المتزايد على الصناعات الجديدة . وهذا طبعا صحى كما هو حتمى ، غير أن المفارقة أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع وتضاعف الواردات بينما يتخلف نمو الصادرات وقتا طويلا بسبب العجز عن المنافسة فى الخارج . ثم من ناحية أخرى فنحن نستورد لنأكل ـ السلع الغذائية ـ بما قيمته أكثر من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ مليون جنيه حاليا ، وذلك لأن معدل لتنمية الزراعية دون معدل نمو السكان . ومن ناحية ثالثة فإن نمو السكان يبتلع الجزء الأكبر من الانتاج المحلى زراعيا كان أو صناعيا بحيث يضيق هامش فائض التصدير باطراد ويحد من حجم الصادرات بانتظام .

وبعبارة شاملة ، فنحن لا نكاد نجد ما نصدره كفاية لأننا نأكل معظم ما ننتجه ، ثم لا نكاد نجد ما نأكله كفاية لأننا لا نصدر إلا القليل . وعلى جانب الاستيراد ، الذى يلخص ويشخص صميم مشكلة الاستهلاك ، فنحن نستورد كدولة بترولية متخمة بالعائدات ، ولكننا نصدر كدولة متخلفة فقيرة من دول العالم الثالث أو حتى الرابع . إن يكن الاستهلاك - نحـن نخـلص ونلخص - هو المسئول بعامـة عـن « شيطنة bedevil » الاقتصاد المصرى ، فإن الاستيراد هو المسئول بخاصة عن « سرطنته » فإذا ما عدنا إلى نمط الاستهلاك بشىء من التفصيل ، فإن الانفاق الحكومى استعراضى ابتداء ، تحكمه مركبات العظمة والغرور الكاذب (إقرأ : عقد النقص الوطنى والحضارى) . فبدعوى الكرامة الوطنية ، يحاكى جهاز الدولة نظراءه فى أكبر وأغنى الدول ، فى حين أن الدولة نفسها لا تعدو كسرا عشريا وربما مئويا من تلك الدول فى القوة والحجم والوزن السياسى والمادى ... إلخ . من هنا يتسم الانفاق الرسمى بالاسراف الشديد والبذخ المظهرى المثير ، ونصفه على الأقل لا مبرر حقيقى له من الانتاج ولا من التسيير ويمكن ويجب اختزاله أو حذفه دون أدنى هزة فى كفاءة الأداء .

أما عن الاستهلاك الخاص ، فالملاحظ أن الجزء الأقل منه هو الذى يرجع فعلا إلى زيادة استهلاك الضروريات الأساسية كالسلع الأساسية للمعيشة كالسلع الغذائية الأولية ، التى ثبت بالفعل أن نسبة ارتفاعها فى السنوات الأخيرة محدودة ومعقولة . فخلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٨ مثلا وجد أن نسبة زيادة استهلاك السلع الضرورية هى ٩ر٥٧٪ ، مقابل ٨ر٣٣٪ للسلع شبه الضرورية ، مقابل ٧ر١١٦٠٪ للسلع الكمالية ، أى بمعدل سنوى قدره نحو ١٤٥٪ للأخيرة وحدها .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ هذه « البطارية التصاعدية » أو المتوالية الهندسية من معدلات التصاعد المسعور فى الواردات الكمالية . فى الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٠ فقط ، تضاعفت واردات مصر من المنسوجات ، بينما زادت الواردات من مستحضرات التجميل ٣ مرات ، ومن السجاير والساعات والأثاث ١٠ مرات ، ومن الأجهزة الإلكترونية كالراديو والتليفزيون والثلاجات ١٢ مرة ، ومن السيارات ١٤ مرة ، ومن الأطعمة الفاخرة ١٨ مرة . وفى الداخل ، أخيرا وليس آخرا ، يكمل الصورة تزايد عدد البوتيكات ومحلات السوبر ماركت ـ معابد الديانة الاستهلاكية الجديدة ـ بمعدل ٢٢٪ سنويا .

معنى هذا بوضوح ناصع أن الجزء الأكبر من مجمل الزيادة الرهيبة في الاستهلاك مؤخرا إنما يرتبط أساسا بالانفتاحيين من ناحية ومن ناحية أخرى بسعار الاستهلاك الكمالى والترفى الذى لا مبرر له ولا ضرورة سوى النهم الطبقى وهيستريا التطلعات الاستهلاكية الحديثة التى اكتسحت العالم الثالث والدول المتخلفة تقليدا للدول الغربية البالغة الثراء والتقدم ونموذج الرفاهية الغربية عموما .

وقد سجل استهلاك بعض السلع الكمالية والترفية فى السنوات الأخيرة زيادة تصل إلى عشرة الأمثال أحيانا . ويدخل تحت هذا الباب الواسع كثير من مستحدثات الحضارة المعاصرة التى قد تعد من الضروريات فى ظل مجتمع صناعى متقدم جدا ، ولكنها لا يمكن إلا أن تبقى كمالية محضا فى مجتمعات التخلف والفقر . مثال ذلك السيل العرم الجارف من السلع المعمرة ونصف المعمرة والأدوات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وطوفان السيارات الخاصة الكاسح وحمى الاسكان الترفى الفاخر ... ألخ (بلغ استيراد السيارات فى السنة أخيرا ٣٠٠ مليون جنيه) .

لاسيما أن هذه المغريات والمظهريات تنتشر بالعدوى من أعلى السلم الاجتماعى إلى أسفله تدريجيا حتى وصلت مؤخرا إلى قلب الريف والقرية المصرية . ولئن صح أن هدف كل إنتاج إنما هو فى التحليل الأخير الاستهلاك ، وأن الكماليات والضروريات مسألة نسبية إلى حد بعيد ، فإن الخطأ كل الخطأ أن ننتزع هذه المقاييس من إطارها الحضارى الأساسى ونفرضها على إطار متخلف ومختلف جدا .

وعدا التهريب المكثف من المناطق الحرة الجديدة خاصة بور سعيد كباب جانبى ، فلقد ساعد على هذا المد الاستهلاكى المزيد انفتاح باب الاستيراد على مصراعيه . فحمى الاستهلاك نتيجة ، مثلما هى سبب ، لفوضى الاستيراد . وهنا يأتى على رأ س القائمة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ذلك النظام الفريد الذى لا مثيل له فى العالم فى أى اقتصاد متقدم أو متخلف ، رأسمالى أو اشتراكى ، والذى يرتبط أساسا بتحويلات المصريين المغتربين العاملين فى الخارج وخاصة دول البترول العربية (بلغت قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة فى سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ نحو ١٠٨٩ مليون جنيه أى أكثر من مليار) .

حتى السياحة أصابتها هى الأخرى حمى الاستهلاك وإن بطريقة معكوسة . فمن السخرية حقا أنه فى الوقت الذى نعانى سلعيا من الانفجار الاستيرادى والانهيار التصديرى ، تحولنا فى السياحة على العكس إلى انفجار تصديرى وانهيار استيرادى ، حيث رأينا الميزان السياحى ينقلب مؤخراً ضد صالح مصر .

دور البتـــرول العــــــربى

وهذا كله ما يقودنا إلى دور البترول العربى المزدوج فى دفع المد الاستهلاكى عندنا . ذلك أن تأثيره يضغط مرتين ، مباشرة وغير مباشرة ، فهو بدخوله الخرافية السهلة يمثل من ناحية حلقة الوصل الجيد الذى ينقل جزئيا نموذج الاستهلاك الغربى الأوربى والأمريكى المتطور الباذخ البالغ الترف إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، بحيث فرض عدواه فرضا على مصر حتى لا تتخلف أو تتقهقر ، وبهذا أصبحت مصر محاصرة بين هذين القوسين حصارا محكما ومباشرا .

من الناحية الأخرى فإن مكاسب المغتربين المصريين بدول البترول

العربى أكثر من نصف تحويلاتها إلى الوطن يتحول إلى تمويل للاستيراد بدون تحويل عملة وينصب نهائيا فى الاستهلاك الترفى الصرف ، بينما يتحول نصفها الأخر محليا إلى ضغوط طلب واستهلاك وتضخم ، تضخم منقول وأصيل ، مستورد ومولد .

وهكذا فى المحصلة سقطت مصر استهلاكيا بين كرسين : نموذج الغرب الأوربى الأمريكى البالغ التقدم والتطور ولكن أيضا البالغ القوة إنتاجا ، وتقليد البترول العربى البالغ الثراء ولكن البالغ الضعف إنتاجا غير أن مصر تخطىء حقا ، وقد أخطات فعلا إذا هى سمحت لنفسها ، تحت أى أسم أو مبرر ، أن تستدرج إلى سباق استهلاكى سفيه أو محموم مع أى من هذين الطرفين أو كليهما . فلقد يكون التقدم بالنسبة إلى مصر ، وفى ظروفها وأوضاعها الخاصة جدا والشاذة أيضا ، هو التقشف لا الاستهلاك أو الترفه ، أو قل التشف شرط التقدم ، ولو إلى حين على الأقل .

التضخم : الانتاج والدخل القومى والفردى

الناظر فى تطور أرقام ومقاييس نشاطنا الاقتصادى المختلفة عبر السنوات الأخيرة ، من الناتج المحلى الاجمالى إلى الانتاج القومى والفردى ، قد يخرج للوهلة الأولى بانطباع قوى جازم بالوفرة والرخاء العارم . فالأرقام لا تقفز فحسب بل تطفر ، لا تصرخ فقط ولكن تنطلق كالصاروخ . غير أن هذا الانطباع زائف شكلى للأسف ، كتلك الأرقام ذاتها . فاعل شيئا لايمثل لعبة « خداع الأرقام » مثل أرقام تطور اقتصادياتنا المعاصرة ، إذ أنها إنما تعكس ساسا زمة التضخم المخيف وتعبر عنها ، ولنصف : « التضخم الحلزونى spiral inflation » بالتحديد ، وهو شر أنواع التضخم .

ولعله كان من هذا المنطق الملتوى المغلوط أن البعض مثلا يتيه ويتباهى علنا ولكن ضليلا ومغالطة عمدا ، بضخامة أرقام ميزانية الدولة فى السبعينات والثمانينات بالقياس إليها فى الستينات أو الخمسينات . ولكن ، مهلا ، لنبدأ أولاً بالأرقام الخام المتاحة .

الانتـاج والنـاتج

إذا أخذنا الانتاج القومى ، فبعد أن بلغت قيمتة فى سنه ١٩٧٣ نحو ٣٩٣٩ مليون جنيه ، قفز إلى ٩,٧ (أو ١١,٢) بليون فى سنة ١٩٧٥ ، وبلغ علامة العشرة بلايين فى السنة التالية ١٩٧٦ (وربما ١١ بليونا أو ١٢,٢ فى « روايات أخرى ») . وفى سنة ١٩٧٧ تتراوح التقديرات بين ١٠,٩ بليون جنيه ، ١٢,٩ ليون . ثم ارتفع الرقم إلى نحو ١٤١٢٨ مليونا فـى سنة ١٩٧٨ ، فتراجع قليلا إلى ١٣٤٩٣ مليونا فى سنة ١٩٧٩ ، ثم عاود الصعود إلى ١٤٥٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ . حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ قدرت قيمة الانتاج القومى نبحو ٣٤,٢ بليون جنيه فى ضربة واحدة ، ثم نحو ٣٦,٥ مليار سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣ ، أى أكثر من ثلاثة أمثالة منذ بضع سنيين فقط .

وتلك بالطبع والضرورة زيادة مصطنعة ، منفوخة فى معظمها ، لا تقابلها إلا زيادة حقيقية طفيفة فى الانتاج ولا تعكس كما تعكس آثار وانتفاخات التضخم الخطير . فمعدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى مثلا لم تزد فى المتوسط السنوى عن ٥ ٪ فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٧ ، وعن ٨,٧

٪ فى الفترة ٧٧ ـ ١٩٨١ ، أو عن ٩,١ ٪ سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ ، وهذا وذاك مقابل نحو ٦,٧ ٪ إلى ٧ ٪ فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٥ .

الناتج المحلى الاجمالى ، هو الآخر يشير فى نفس الاتجاه ، وإن بدرجة أقل انفلاتا . فمن نحو ٤ ملايين جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ارتفع إلى ٧ بلايين فى سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ١٩,٦ بليون جنيه سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ ، فإلى ٢٠٧٢٧ مليون جنيه سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ ، فإلى ٢١,١ مليار جنيه سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣ .

وللمقارنة ، ففى سنة ١٩٧٩ حين كان الناتج المحلى يبلغ بالدولار نحو ١٧ بليونا ، لم يكن هذا يزيد كثيرا عن الناتج لمحلى للعدو الإسرائيلى (١٥ بليونا) رغم فارق السكان الهائل . ،من ثم كان نصيب المصرى نحو ٤٦٠ دولارا فقط ، مقابل ٤٢٠٠ دولار للاسرائيلى . أى أن المتوسط الإسرائيلى نحو عشرة الأمثال إلا قليلا ، فى حين أن مصر أكبر بكثير من عشرة الأمثال سكانا .

إذا انتقلنا أخيرا إلى تطور الدخل القومى ، فمن ٣٢١٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٣٨ مليونا سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤٧١٣ مـليون جنيه (أو ٤٧٧٩ مليونـا فى رقم آخر) فى سنة ١٩٧٥ ، وصل إلى ٦٢٤٥

مليون جنيه (أو ٦٤٨٣ مليونا فى رقم مختلف) فى سنة ١٩٧٧ ، ثم إلى ٧٦٨٨ مليونا فى سنة ١٩٧٨ .

انخفاض الدخل الفردى

فإذا ما تقدمنا أخيرا إلى الدخل الفردى ، فإن إيقاعه يتبع لا مفر إيقاع نمو الدخل القومى معدلا فقط بنمو السكان . فبالجنيه المصرى ، وبالأسعار الثابتة لسنة ٥٢ ـ ١٩٥٣ ، بلغ الدخل الفردى فى تلك السنة ٣٧,١ جنيه ، مقابل ٥٢,٦ جنيه سنة ١٩٧٤ . وفيما عدا هذه المقارنة ، بلغ متوسط الدخل الفردى السنوى ١١٠ جنيهات سنة ١٩٧٣ ، ثم ١٣٠ جنيها سنة ١٩٧٧ ، ثم قفز إلى ٣٣٠ جنيها سنة ١٩٧٩ أى ثلاثة أمثال منذ ست سنوات فقط أو بمعدل نحو ٢٠ ٪ سنويا ، حتى بلغ ٤٧٠ جنيها سنة ١٩٨١ أى أكثر من أربعة أمثاله منذ أقل من عقد . أما بالدولار ، فإن الحركة الصاعدة تسجل ١٧٠ دولارا فى سنة ١٩٧٤ ، ثم ٣٩٠ دولارا سنة ١٩٧٨ ، ثم أخيرا ٤٠٠ دولار سنة ١٩٨٠ ، أى نحو الضعف فى أقل من عقد .

هذه الزيادة الخام ، مع ذلك ، لاتعنى بالضرورة ارتفاعا فى مستوى

المعيشة . بل لعل العكس هو الأصح والأرجح . فنظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود أضعاف الأضعاف نسبيا كنتيجة للتضخم الجسيم ، انخفض متوسط الدخل الفردى الحقيقى انخفاضا خطيرا وإن كان من الصعب تقديره بالتحديد . ولكن على سبيل المثال والتقريب ، ورغم قصور الأرقام الكامن والمعلن ، الضمنى والعمدى ، قارن أولا بين إيقاع ارتفاع الأسعار والدخل القومى . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ بلغ الأول ٢٥ ٪ على الأقل ، مقابل ٩ ٪ على الأكثر للثانى .

أو قارن ، ثانيا ، بين إيقاع حركتى الأسعار والدخل الفردى . فبحسب جهاز التعبئة والاحصاء المركزى ، فإن الرقم القياسى العام للأسعار فى مصر ارتفع من ١٥٢,٩ فى سنة ١٩٧٤ إلى ٢٧٩,٣ فى سنة ١٩٨٠ ، نسبة زيادة قدرها ٨٢,٣ ٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ١٥ ٪ . من الناحية الأخرى ، وبحسب أرقام البنك الدولى ، ارتفع متوسط الدخل الفردى فى الفترة نفسها من ٢٧٠ دولارا إلى ٤٠٠ دولار ، بنسبة زيادة قدرها ٤٨ ٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ٩,٦ ٪ فقط . ومعنى هذا أن الدخل الفردى الحقيقى انخفض خلال الفترة بمعدل سنوى قدره ٥,٤ ٪ على الاقل .

نقول على الاقل ، لأن هذا ظاهرة الأرقام المزجاة ، أما الحقيقة فأضعاف ذلك يقينا حيث يحس ويدرك كل مواطن أن القوة الشراذية للنقود في يدة قد انخفضت ربما إلى عشر ما كانت عليه منذ عقد أو أقل . والمقدر رسميا أن معدلات التضخم في مصر تترواح ما بين ١٢ ، ١٨ ٪ ، كما أن المقول أنها نسبة تقل كثيرا عن معدلات عديدة من الدول الأخرى . غير أن كلتا المقولتين تفتقر إلى الحق في الحقيقة أو إلى الحق والحقيقة .

معنى هذا على الفور أن مساحة الفقر في مصر وأعداد الفقراء الحقيقية والنسبة في ازدياد وتوسع بانتظام ، من أعلى ومن أسفل على السواء تتوسع . فإذا أضفنا إلى ذلك الخلل الأصيل رجعيا والطارىء انفتاحيا على التركيب الطبقي ، لزاد حجم المشكلة تجسماً وفداحة معا .

والشواهد والشهادات في هذا الصدد موفورة بما فيه الكفاية ، وعلى رأسها دراسات البنك الدولي العديدة . ففي منتصف السبعينات وجد أن ٧٠ ٪ من السكان يحصلون على ٤٠,٤ ٪ من مجمل الدخل القومي ، بينما يحصل ٣٠ ٪ على ٥٩ ٪ ، منهم ١٠ ٪ من السكان يحصلون وحدهم على ٣٣ ٪ من الدخل ، في حين يستأثر ٥ ٪ من السكان على

قمة الهرم بنحو ٢٢ ٪ من الدخل . وعلى طرف النقيض فى حضيض القاع هناك ٢٠ ٪ من السكان يحصلون على ٥ ٪ فقط من الدخل .

كذلك ففى دراسة أخرى أن نصف السكان (+ ٢٠ مليون نسمة) يحصل على ١٠ ٪ من اجمالى الدخل القومى بمتوسط فردى قدرة نحو ٥٠٠ جنيه فى السنة ، بينما أن ـ ٥ ٪ من السكان (ـ ٢ مليون نسمة) تستحوذ على ٣٠ ٪ من الدخل بمتوسط فردى قدرة نحو ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، أى أربعة أمثال متوسط الشريحة القاعدية .

وهناك عدا هذا دراسات دولة ومحلية أخرى تشير إلى أن ٤٠ ـ ٤٥ ٪ من مجموع الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر المطلق أو الدائم ، حيث لا يزيد متوسط دخلها السنوى عن ٢٥٠ جنيها بمعدل ٦٢,٥ جنيها للفرد (أو ٧٥ دولارا) . ففى الحضر تبلغ هذه النسبة نحو الثلث ، ترتفع فى الريف إلى نحو النصف أو ٤٧ ٪ ، بينما فى الصعيد بالتحديد ترتفع نسبة تلك الشريحة الدائمة الفقر إلى ٥٢ ٪ أى نصف المجتمع جميعا .

كذلك توضح سائر المؤشرات اتجاه توزيع الدخل القومى ، لا سيما فى ظل الانفتاح ، لصالح الدخول الكبيرة ضد الصغيرة ، بمعنى أن

الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء غنى ، وأن الهوة بينهما لا تنكمش بل تتسع . فمثلا فى سنة ١٩٧٤ كانت نسبة الأجور إلى الدخل المحلى الاجمالى ٤٤,٠٨ ٪ ، فهبطت إلى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٧٩ . وهذا يعودبنا فى الواقع إلى نمط توزيع الثروة أيام الملكية . فقبل يوليو كان ٧٠ ٪ من الدخل القومى من نصيب الملاك ، ٣٠ ٪ من نصيب العمال . فجاء يوليو وصحح هذا النمط إلى حد التنصيف : ٤٩,٧ ٪ للملاك ، ٥٠,٣ ٪ للعمال . وبهذا تعد السبعينات بحق ثورة مضادة اجتماعيا مثلما هى اقتصاديا وغير اقتصادى .

بروليتارية العرب

ليس هذا فحسب . فأيا كان مدى اختلال توزيع الدخل القومى داخليا وانخفاض متوسطه الفردى عموما ، فإن الأسوأ أنه يظل فى كل الأحوال من أقل ما فى العالم اليوم ، بل العالم الثالث نفسه أو وحده . ذلك أن مصر تعد حاليا ضمن أفقر ١٥ دولة فى العالم ، أفقر حتى من

اليمن وعدن وسائر الدول العربية تقريبا ، ودعك من الدول البترولية أو دول الغرب الصناعى . . الخ ، كما يوضح هذا الجدول الجزئى عن متوسط الدخل الفردى فى بعض دول المنطقة سنة ١٩٧٨ بالدولار .

السودان	٣٢٠	الأردن	١٠٥٠
مصر	٣٩٠	إسرائيل	٣٥٠٠
عدن	٤٢٠	ليبيا	٦٩١٠
اليمن	٥٢٠	السعودية	٧٦٩٠
سوريا	٩٣٠	الكويت	١٤٨٩٠

ولن نتوقف هنا بتحليل مفصل عند هذه الإرقام ، ولكن يكفى أن نسجل ـ حتى هذا من نافلة القول ـ أن مصر ، التى كانت ألفيا أغنى الدول العربية خارج كل الحدود أو مقارنة وعاشت واحة من الرخاء وسط صحراء العرب القاسية ، قد أصبحت أفقرها تقريبا حتى انقلبت الصورة جزيرة من الفقر الشديد فى قلب أغنى بحر عجاج من الثراء والرخاء . أو بصيغة مقلوبة ، أصبحت مصر ، واحة فقر ، فى صحراء من الثراء ، وجزيرة من الفقراء (إلا قليلا) يحيط بها الأغنياء من كل الجهات (إلا قليلا) .

وكمجرد مثال مجتزأ ، فإن إجمالى الدخل القومى لمصر لا يعدو الآن كسراً عشريا من مثيله فى بعض دول البترول العربية ، بينما قد يقل متوسط الدخل الفردى المصرى فى سنة عن نظيره فى شهر أو حتى أسبوع فى بعضها الآخر . لا عجب ، وإن بالأسف ، أن قال بعض العرب إن مصر « رجل العرب المريض » أو « برولتارية العرب » .

خـلاصة المـوقف

ختاما ، فإذا كان لنا أن نلخص الموقف كله ، فيمكننا أن نقول إن أرقام الانتاج والدخل القومى الخام رغم ارتفاعها بشدة عاما بعد عام ، فإنها لا تعكس إلا اتجاهات تضخمية متزايدة بصورة مزعجة وخطيرة . وبذلك أصبحنا مجتمعا تضخميا استهلاكيا استيراديا ، إنتاج السلع فيه يقل عن الطلب ، وقيمة النقود الشرائية تنخفض عن الأسعار ، والأسعار ترتفع كل يوم مع الاستيراد الذى ينقل إلينا الغلاء والتضخم العالمى . وهكذا كان الغلاء الرهيب هو الابن الشرعى للتضخم والاستيراد ، أو للتضخم مرتين .

وإذا كان تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ ،

المجلد الأول ، يشخص أزمتنا الاقتصادية الراهنة بأن « مصر دولة استهلاكية تعانى حالة من التضخم بمعنى ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من سلع وخدمات فى الأسواق » ، فإن البعض ينقد هذا التشخيص التقليدى يخطئه بدليل تكدس السلع فى المحلات والمخازن مع فداحة معاناة الجماهير من نقص وعجز قدرتها الشرائية فى الوقت نفسه . والحق أن ذلك التشخيص القاصر إن صح فإنما ينطبق على الأقلية المتميزة من البروز الطبقى الطفيلى الجديد الذى ولدته السبعينات ، أما م الأغلبية الشعبية فإنه العكس تماما ،

ديون مصر الخارجية

ورث يوليو مصر وهى دولة فائض فى الميزانية بل ودولة دائنة ، وانتهى بها وقد ورثها أكبر عجز متصور وتركها دولة مدينة كما لم تعرف فى كل تاريخها الحديث والقديم . فإلى جانب ميزان تجارى لصالح مصر عادة ، وميزانية حكومية متوازنة تقليديا ، كانت مصر

تملك بعد الحرب الثانية رصيدا استرالينيا تراكم لها عند بريطانيا عن الخدمات والسلع التى قدمتها للمجهود الحربى . ومن ثم كانت مصر دولة دائنة فى الخارج ، مثلما هى دولة فائض فى الدخل .

ولقد بدأ هذا التوازن يختل بالتدريج فى الخمسينات والستينات ولكن فى حدود معتدلة ، إلى أن حدث الانفجار الافتراضى فى السبعينات لسد الهوة المتوسعة أبدا ما بين الموارد والأعباء وما بين الصادرات والواردات . وبغض النظر عن النظرية الكلاسيكية القديمة عن موازنة الدولة المتوازنة دفعا لخطر أو ضرر القروض الأجنبية ، تلك التى تعد الآن نظرية بالية . فلقد بدأت مصر تتحول إلى دولة عجز فى الميزانية فى الداخل ودولة مدينة فى الخارج وذلك لأول مرة منذ قرن تقريبا .

فأما بعد الحرب وقبل يوليو ، فكنتيجة لاستهلاك وإنفاق القوات البريطانية والحليفة فى البلاد أثناء تلك الحرب ، خرجت مصر بأرصدة استرلينية بلغ حجمها ٤٤٠ مليون جنيه مصرى . وحتى ندرك عظم هذا المبلغ وقتئذ ، فلقد قدر البعض قيمته بسعر العملة الراهن بنحو ٤٠

ألف مليون جنيه ، على أساس أن قيمة الجنيه المصرى كانت تساوى قيمة الجنيه الاسترلينى ، وكلاهما يساوى الجنيه الذهبى ، الذى تبلغ قيمتة اليوم نحو ١٠٠ جنيه . ومهما يكن ، فلقد تم استهلاك تلك الأرصدة تدريجيا فى تغطية عجز ميزان المدفوعات المصرى الذى أعقب الحرب ، إلى أن وصلت تلك الأرصدة إلى ٢٣٢ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٢ ، تم استهلاكها هى الأخرى خلال الخمسينات .

ثم بدأ الافتراض لأول مرة فى الستينات مع مشاريع وخطط التنمية والتصنيع الجديدة ، بالاضافة إلى بناء السد العالى ثم نفقات التسليح والحروب المتعددة مع العدو الإسرائيلى ، وكلها مشاريع إنتاجية تدر عائدا آجلا أو عاجلا ، أو ضرورات لابد منها للأمن القومى . وحتى سنة ١٩٧٠ لم تتجاوز ديون مصر الخارجية ١٦٣٩ مليون دولار ، بمتوسط مديونية للمواطن المصرى قدره نحو ٥٨ دولار .

ديــون مــصر ونمــوها

السنــة	إجمالى الديون بالمليون دولار	مديونية المواطن بالدولار	عجز موازنة الدولة بالمليون جنيه
١٩٧٠	١٦٣٩	٥٨	؟
١٩٧٣	٢١٠٠	؟	؟
١٩٧٤	؟	٨٦	؟
١٩٨٠	١٦٠٠٠	٤٢٢	٤٤٩٤
١٩٨١	١٨١٠٠	؟	؟
١٩٨٢	١٩٢٠٠	؟	٤٨٤٥

عصر الاستدانة

كما يتضح من الجدول ، يمكن القول أن السبعينات هى العصر الاستدانة كما أن الانفتاح بالتحديد كان فاتحة وافتتاح هذا العصر . والمفارقة الساخرة هنا هى أن الانفتاح أصلا إنما اتخذ كسياسة ووسيلة لمنع الاقتراض ، لكن العكس تماما كما نرى هو الذى حدث ، أنه تحول

كما نعلم إلى انفتاح استهلاكى لا إنتاجى . غير أن المفارقة الصادمة حقا هى أننا نستدين لنأكل ، بل ولنستورد الكماليات والسلع الترفية العقيمة ، حيث نوجه نسبة كبيرة من قروضنا لتغطية أثمان واردات غذائية أساسية جنبا إلى جنب مع سلع إستهلاكية كمالية غالبا واستفزازية أحيانا .

والواقع أنه كان من المستحيل مواجهة الخلل الجسيم فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، مع سعار الاستهلاك والتبذير والتضخم ، بغير الاندفاع المحموم إلى القروض الأجنبية . ومن هنا ترجع إليها ، كانت لسبعينات بدورها هى « العقد الذهبى للاستدانة » (كان البعض يتفاخر بقدرتنا على الاستدانة !) ، فـى حين كانت « العقد الأسود لمصر» .

فمن ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفع حجم الديون فى آخر سنة ١٩٧٣ إلى ٢,١ مليار ، ثم تضعف بنهاية سنة ١٩٧٤ ، ثم تضاعف مرة أخرى بنهاية سنة ١٩٧٦ ليصل إلى نحو ١٠ مليارت . وفى منتصف سنة ١٩٨٢ كان حجم الديون قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار . وبهذا كانت ديوننا خلال ذلك العقد أو تلك الفترة تتزايد سنويا بمعدل ٩٨ ٪ ،

مقابل ٥٦ ٪ للناتج القومى ، ٣ ٪ للسكان . وبهذا أيضا أصبح الدين يفوق الناتج القومى بكثير ، بينما أصبحت مصر تاسع أكبر دولة مدينة فى العالم .

وبحسبة أخرى ، ففيما بين سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ فقط زادت ديوننا من حوالى بليونى دولار إلى ٨ بلايين ، بنسبة ٤٩٤ ٪ ، بمعدل سنوى ٢٧ ٪ . ثم فى ٥ سنين فقط من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ارتفعت من ٨ بلايين إلى ١٨ بليونا . ومن سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ بلغت الزيادة ١١ مرة فى سنة ، بمعدل سنوى قدره نحو ٤٤ ٪ .

وهذا ، وفى سنة ١٩٨٠ حين كانت ديوننا ١٦ بليون دولار ، فلقد قدر أنها بذلك كانت تعادل مرة وسدس مرة حجم دخلنا القومى ، كما كان كل مصرى مدينا للخارج بنحو ٤٢٢ دولارا ، وكان السحب اليومى من القروض يبلغ ١٠ ملايين دولار ، بينما كان التقسط السنوى للديون وفوائدها أكثر من مليار دولار ، نحو ١٠٤٠ مليونا ، تساوى نصف قيمة صادراتنا أو كل صادراتنا من البترول والقطن أو ضعف حصيلة قناة السويس ، أو ٢٣ ٪ من جملة حصيلة صادراتنا السلعية وغير السلعية . وكان ثلثا ما نسدده هو قيمة الفوائد ، والثلث القسط نفسه - وليس العكس

! أى أننا كنا ندفع سنويا قيمة صادرتنا من البترول فوائد للديون ، وقيمة صادراتنا من القطن وفاء للأقساط السنوية ! .

أما فى سنة ١٩٨٢ ، حين ارتفعت ديوننا إلى ١٨ مليار دولار ، فقد كان هذا يعنى أن كل مصرى أصبح مدينا برقم من الدولارات يقارب رقم دخل الفردى السنوى بالجنيهات وهو ٤٧٠ جنيها مصريا . أما نسبة تلك الديون إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت ١٠٢ ٪ ، فى حين بلغ خدمتها السنوية نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٣٠ ٪ من حصيلة صادرتنا المنظورة وغير المظورة ، أو ٢٠ ٪ من مواردنا الجارية ، أو أخيرا ٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٧ ـ ١٨ ٪ من الناتج القومى (فى حين أن « حد الأمان » ـ أو الخطر ! ـ المتفق عليه هو ٢٠ ـ ٢٥ ٪ من الناتج القومى) .

ليس هذا فحسب . فإذا كان حجم الدين الخارجى الآن سنة ١٩٨٢ قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار ، فإن هذا لا يشمل القروض العسكرية من ناحية ولا القروض قصيرة الأجل من الناحية الأخرى . ولما كانت هذه تقدر بنحو ٣,١ مليار ، فإن الاجمالى يرتفع إلى ٢٢,٣ مليار . ولعل هذه القروض القصيرة الأجل أسوأ من الطويلة الأجل ، لأن فائدتها مرتفعة

جداً تصل إلى ٢٠ ٪ سنويا ، حتى بلغت وحدها نحو ٥٠٠ مليون دولار في تلك السنة ١٩٨٢ .

وعموماً فالملاحظ أن شروط القروض فى العالم كله تتطور باستمرار نحو الأسوأ ، وبالموازاة فإن فوائد ديوننا تطفر بطراد نحو الأعلى . ففى سنة ١٩٧٣ كانت جملة الأقساط والفوائد المدفوعة ٤٤٨ مليون دولار ، ارتفعت فى ١٩٧٩ إلى أكثر من المليار ، ثم إلى ٢,٤٧ مليار (تساوي ٣,٥ مليار بالسعر الرسمى) سنة ١٩٨١ ، أى انها زادت إلى ثلاثة الأمثال فى سنتين فقط . والمقدار الآن أن ما سندفعه هذا العام ١٩٨٣ يبلغ مليار دولار ، تساوى ضعف حصيلة تصدير البترول المصرى أو ٤٦ ٪ من كل صادراتنا إجمالا .

باختصار ، فإن قسط خدمة الديون يتزايد بمعدل الربح المركب مرتين لا مرة واحدة : مرة بالفوائد المركبة ذاتها ، ومرة بالتضخم العالمى المخيف . ولكن الأسوأ من هذا أننا نستدين لكى نسدد ديوننا : قروض جديدة قصيرة الأجل نسدد بها القروض القديمة طويلة الأجل (أو لعله العكس أحيانا) . والواقع أننا قد بلغنا ما يسمى فنيا « بالمرحلة الحرجة » ، وهى التى تتساوى فيها القروض الجديدة مع خدمة القروض القديمة ، أى أننا بتنا نستدين لنسدد ديوننا فحسب .

خـــطر التبعيـــة

قمة المأساة بالطبع ، ولكن بلا عجب ، أن الديون تحيل اقتصادنا القومي برمته اقتصادا تابعا خاضعا economie dominee معتمدا على الخارج اعتماداً خطرا إلى حد رهن الاستقلال الوطنى ذاته . ومن السخرية أن خير من عبر عن هذه التبعية ، وإن بطريقة صافعة صادمة ولا أقول جــارحة فاضحـــة ، هو روبرت مكنمارا . « إن الشعب المصرى » ، قال هو حين كان رئيسا للبنك الدولى ، « يأكل ٣ أيام فى الأسبوع من جهده ، ٤ أيام من جهد غيره » . والوقع أن الاستدانة مصيدة ومصدر للتبعية لأنها تشكل حلقة مفرغة ودوامة مغلقة ، حيث أن الافتراض يزيد العجز فى ميزان المدفوعات فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الاقتراض وهكذا . دع عنك بالطبع مظنة النفوذ السياسى ولا نقول شبهة التبعية السياسية ، ذلك أن كل القروض ـ هذه قاعدة عالمية لا لجاج فيها ولا مكابرة ـ مربوطة بشروط اقتصادية وسياسية ضمنا أو علنا .

والواقع أن عصر الاستدانة فى السبعينات الأخيرة يذكر إلى حد بعيد

بعصـر الاستدانـة فى ستينـات وسبعينـات القـرن التاسـع عشـر تحـت إسماعيـل ، كمـا يذكر علـى الفـور بتـلـك الكتـب المعـروفة عنـه مثـل « مصرفيين وباشوات » للانديز « وخراب مصر » لروتشتاين . . . إلخ . والحقيقة أن العقد الماضى يكاد يكرر نظيره فى القرن الماضى وذلك فى الاقتصاد كما فى السياسة ، حيث تم الانفتاح « على البحرى » أى على الشمال ، إلا أنه كان على أوربا فى القرن الماضى لتصبح مصر « قطعة من أوربا » ، بينما هو الآن على الولايات المتحده حيث يبدو الهدف أن تصبح مصر « قطعة من أمريكا » .

المـــرافق والخدمـات

من أبرز وأخطر أعراض الأزمة الاقتصادية بعد أزمة المرافق والخدمات العامة الخانقة . فنظراً لتهالك وتداعى معظم المرافق العامة والخدمات الشبكية كالمواصلات والتليفونات والمياه والمجارى إلى نقطة الانهيار أحيانا ، خاصة فى المدن وبالأخص فى العاصمة ، ودعك من مشكلة الاسكان المروعة ، لم تعد الأزمة تقتصر على المواطن العادى

وصعوبات ومشاق حياته اليومية وعمله الجارى ، بل امتدت أيضا إلى دولاب العمل والانتاج حتى باتت من معوقات التنمية والتطور المادى بصورة مباشرة . أى أن الأزمة السطحية تعكس خللا جوهريا أعمق فى بنيـة المجتمـع الاقتصـادى ذاته .

وعلى سبيل المثال ، فإن تفجر المجارى الدورى فى شوارع العاصمة ما هو إلارمز - بالغ القبح بصفة خاصة كما يتفق ! - لتفجر المجتمع علـى نفسه من الداخل فى كل اتجاه : كل شىء فى مصر للأسف يتفجر ، ينز ، ينضح ، يتقيح ، يطفح ، ثم يثور بالبثور التى تشى بتسمم زاحف فى الجسم كله .

ومن الغريب حقا ، ولو أنه منطقى تماما مع الأزمة الشاملة ، أن مصر تجد نفسها اليوم بعد سبعينات القرن ٢٠ عاجزة عن تجديد شبكة مرافقها المرهقة التى أنشأتها خلال القرن الأخير منـذ سبعينـات القـرن ١٩ ، حيث لا تكاد تجد فائض الموارد للاحلال والابدال . (احتاجت شبكة تليفونات العاصمة إلى نحو بليونى دولار لتجديدها ، بينما تحتاج شبكة المجارى إلى ٢٨٠٠ مليون جنيه . . .) . والوقع أننا فى هذا المجال وفى كثير من مجالات الهيكل التحتى نكاد الآن نعيش على تراثنا من إرث ذلك القرن ، نعيش عليه كدخل متجدد تحول إلى

رأسمال ثابت بل ناضب ، أو كجمل فى صحراء قاحلة يعيش على دهن سنامه المختزن وماء مرائره المدخر ـ ولكن السؤال إلام وإلى متى ؟

وصمـــة الشخصية

وفى الأثناء ، فإن الثمن الذى يدفعة الانسان المصرى لا يقل فداحة عما يدفعه الاقتصاد المصرى ، والاساءة إلى الشخصية المصرية لا تقل عنها إلى شخصية مصر ، أى أن الاهانة والهوان المنتظم موجه إلى كلا المواطن والوطن على السواء . فعلى الجانب الاقتصادى المادى البحت ، لا حصــر للخسائر اليومية الجارية من وقت وجهد ومال وعلى سبيل المثـال ، فلقد أتى على مصر حين من الدهر كان المستثمرون الأجانب بما فيهم الانفتاحيون يغادرون بانتظام إلى عاصمة قريبة بالخارج ليقوموا منهـا بالاتصـــالات الشبكية التى عجزوا عن القيام بها من القاهرة !

أما عن المواطن العادى المتوسط فقد انحطت طموحاته وتطلعاته الحياتية والخدمية واتضعت حتى باتت مثله العليا فى الحياة اليومية مثلا دنيا ، كما تعرضت شخصيته للتشويه نتيجة الضغوط والانحرافات

الأخـلاقية الـتى تفرض عـليه فى التعامـل والتعـايش مـع الآخر (الاختلاس ، الرشوة ، الفساد ، المحسوبية ، الواسطة . . . إلخ) .

مشـكلة الغـــلاء

أزمة مصر الاقتصادية برمتها لا تستقطب ، بعد هذا ، ولا تتجس خاصة من وجهة نظر المواطن العادى - مثلما تستقطب وتتجسد مشكلة الغلاء - « غول الغلاء » « وسعار الاسعار » كما يعبر البعض ففى هذه المشكلة ، التى تمثل الوجه الآخر من مشكلة التضخم ، تحت وتتلاقى كل خيوط الأزمة وطيوفها كأنها بؤرة عدسة مجمعة ، و تحتاج إلى وقفة تحليل خاصة .

ولا يظن أحد أن الغلاء قضية ثانوية أكاديميا لست على مستو جغرافية السكان أو الجغرافيا بوجه عام ، أو أنها ثانوية عمليا ع مستوى الحياة والسياسة . فإنما هى تعبير جزئى ولكنه مكثف ـ اختلال جوهرى فى العلاقة بين البيئة والانسان وبين السكان والانت كما هى بين الانسان والانسان . وهى ستبقى معنا طويلا بل ستتف

وسوف يكون لها انعكاساتها العكسية على كيان المجتمع فى المستقبل ما لم تحسم جذريا . فالتضخم إن هو إلا « الغلاء المتوالى » ، « والغلاء المتزايد قنبلة زمنية يمكن أن تهز المجتمع فى أى وقت » ، كما يقول بحق المفكر الاقتصادى التقدمى اسماعيل صبرى عبد الله .

ضـــوابط المشكلـــة

ومشكلة الغلاء الفاحش المتصاعد لا تنفصل بطبيعة الحال عن ظاهرة انخفاض الدخل أى الفقر ، ولكنها تضعفها مرتين ، وكلتاهما لا تنفصل عن مشكلة إفراط السكان فاذا كان الغلاء مسألة اختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدوره وبصفة جزئية وظيفة لاختلال بين حجم الانتاج وحجم السكان ، فهاك ببساطة أناس أكثر من الانتاج . وهذا فى ذاته مرتبط بمشكلة التخلف عموما . ولكن المشكلة بعد هذا ليست مجرد حجم إنتاج وسكان أو فقر وتخلف أو عرض وطلب فحسب ، وإنما هى أيضا وأساسا مشكلة عدالة توزيع أو اختلال طبقى . وأخيرا وليس آخرا فإنها مسألة العلاقة بالاقتصاد العالمى . فكلما زاد معامل ارتباط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الخارجى ، كلما زاد تلقائيا

تأثر الأسعار فى مصر بالأسعار فى الخارج . ولما كان الغلاء والتضخم هما أبرز ملامح الاقتصاد الغربى حاليا ، فقد كان حتما أن تستوردهما مصر منه عن طريق عدة قنوات وأدوات اتصال أهمها اثنان : تفاقم الاستيراد السلعى من الخارج وخاصة الغرب ، وتدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج وخاصة دول البترول العربى .

الأصول التاريخية

والواقع أنه منذ اقتصاد تصدير القطن ، كان حتما أن تتفاقم مشكلة الغلاء وإن فى المدى الطويل . ففى ظل الاقطاع وحتى أوائل القرن كان الاقتصاد المصرى متوازنا بطريقة ما مع الاقتصاد العالمى بأسعاره الصناعية والحضارية العالية . ذلك أننا من الناحية العملية كنا نصدر إنتاج الفلاح الأساسى (من القطن) ونستورد استهلاك الاقطاع (من أدوات الحضارة والكماليات والمرفهات) . وبهذه المعادلة البسيطة والغشوم حلت مشكلة الأسعار فى مصر بالنسبة للسواد الاعظم من السكان ، وذلك بتكريس الاقتصاد المعاشى ومعيشة الكفاف .

غير أنه منذ زاد السكان زيادتهم الكبرى وزال الاقطاع فتغيرت

أنماط الاستهلاك ، انكشفت فجأة حقيقة الموقف ، واتضحت الهوة الشاسعة بين مستويات دخولنا وأسعارنا المحلية من جهة وبين مستويات الدخول والأسعار العالمية من الجهة الأخرى . فلأن الانتاج المحلى لم يعد يكفى نظرا لإفراط السكان ، فإن الاستيراد ـ سواء من الضروريات أو الكماليات أو المرفهات ، من الغذاء أو الخدمات أو المصنوعات ـ أصبح جزءا أساسيا حيويا من الاقتصاد المصرى وحياه مصر نفسها بحيث لا يمكن أن ينفصلا عن السوق العالمية . فعلينا الآن أن نستورد لاستهلاك الفلاح مثلما نصدر إنتاجه . فلا نحن نستطيع أن ننعزل عن السوق العالمية ونكتفى ذاتيا ، ولا نحن بدخولنا على مستوى الأسعار العالمية .

وعند هذه النقطة نجد أن الأسعار العالمية السائدة تجرى عادية فى مستواها الطبيعى المرتفع حتى إذا ما دخلت مصر هوت إليها من حالق كشلال النهر العمودى ، بينما حين تخرج مصر إلى الخارج للشراء تعجز بدخولها المنخفضة عن أن تصعد هذا الشلال الشاهق . وهذا جوهر مشكلة الغلاء عندنا اليوم وما نحاول ، عدلا ولكن عبثا ، حله بسياسة دعم أسعار بعض السلع الأساسة ، تلك السياسة التى لا تعدو

أساسا أن تكون محاولة لتلطيف حدة انحدار شلال الأسعار بين الخارج والداخل تخفيفاً للعبء عن المستهلك المصرى الفقير ، ولو أنها أيضا تخلق مزيدا من الاضطراب والاصطناعية فى نظام السعر كله عندنا بالنسبة إليه فى العالم الخارجى .

المهم بهذا أن الاقتصاد المصرى أصبح بالتدريج جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، وأصبح محكوما على الأسعار فى مصر أن ترتفع بالتدريج إلى مستوى الأسعار فى العالم ، يعنى عملياً فى أوربا والغرب حيث وصلت تكاليف المعيشة والأسعار خاصة فى العقد الأخير إلى مستويات مخيفة ولكنها على أية حل متناسبة تماما مع مستويات الدخول والمعيشة الشاهقة . ولهذا فنحن إذ نعتمد على الاستيراد المتزايد ، فإنما نستورد الغلاء الفاحش والتضخم الخطير مع الواردات . ومن المسلم به أنه كلما زاد اعتماد اقتصاد دولة ما على الاستيراد والسوق الخارجية ، كلما زاد تأثرها بمستويات الزسعار أو الغلاء أو التضخم فى الخارج .

الفجـوة المتوسعـة

وها هنا بالضبط تنشأ وتظهر الفجوة الشاسعة بين دائرة الاقتصاد المحلى ودائرة الاقتصاد العالمى . فأجورنا ودخولنا ومستوى معيشتنا على مستوى العالم الثالث وخط الفقر ولكن أسعارنا وتكاليف معيشتنا أصبحت تقريبا على مستوى أمريكا وأوربا والعالم المتقدم . أو بصيغة أخرى ، نحن نكاد نعيش فى الداخل بمستوى معيشة وتكاليف العصور الوسطى ، ولكن علينا أن نتعامل مع الخارج بأعلى وأغلى مستويات تكاليف المعيشة الحديثة . بإختصار ، أسعارنا وتطلعاتنا أصبحت تقريباً قطعة من أوربا ، بينما دخولنا وأجورنا قطعة من إفريقيا . وذلك هو صميم مشكلتنا الحياتية والحيوية اليوم .

وأبسـط تعبير عن هذا التطور هو إطراد انخفاض سعر عملتنا الرسمى ، والفعلى أكثر ، بحيث أصبح الجنيه المصرى أقل من ثلث الجنية الاسترلينى بعد أن كان مساويا له منذ نحو نصف قرن ، وحتى قارب سعر الدولار أو كاد بل بالكاد . وهكذا يضاعف إفراط السكان من مشكلة الغلاء فالفقر فانخفاض مستوى المعيشة مرتين : مرة عن طريق

عدم تناسب الانتاج المحلى مع عدد السكان ، ومرة عن طريق حتمية الاستيراد بأسعار العالم المتقدم التى لا تتناسب قط مع دخلنا القومى .

أما ما يقوله بعضهم أحيانا من أن مصر بلد رخيص الأسعار نسبيا وما زالت تكاليف المعيشة فيه أقل منها فى الخارج خاصة أوربا وأمريكا - شعار « عمار يا مصر » و « يا مصر يا مهد الرخاء » . . . إلخ - فمغالطة رخيصة وترخص مبتذل . فليس صحيحا انخفاض تكاليف المعيشة فى مصر ، الصحيح فقط هو انخفاض مستوى المعيشة بها . ذلك لأن أسعارنا إن نقصت حقا فى المتوسط بضع وحدات مئوية عن الأرقام القياسية لنظيراتها هناك كما تشير دائما أرقام الأمم المتحدة والبنك الدولى وأمثالها ، فإن دخولهم وأجورهم هناك تبلغ عشرات أمثالها عندنا ، فضلا عن انخفاض القوة والقيمة الشرائية لعملتنا .

الغلاء والسبعينات

الخطير فى الأمر أن هذه الأوضاع المتردية والهوة الساحقة تتفاقم وتتضخم حاليا بصورة منذرة . والواقع أن استشراء المشكلة أو انفجار الغلاء وسعار الأسعار هو ابن السبعينات أساسا ووليد الانفتاح بالذات .

ففى عقد واحد تقريباً تضاعف أسعار معظم السلع والخدمات خمسة الأمثال على الأقل وعشرة الأمثال أحيانا . ففى سنة ٨٠ ـ ١٩٨١ قدر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نسبة ارتفاع تكاليف المعيشة بنحو ٨,٩٪ ، فى حين قدرتها الأمم المتحدة بنحو ٢٨ ٪ . والآن يقدر المعدل بنحو ٢٥ ٪ ، حيث حدده الجهاز بنحو ٢٤,٥ ٪ لسنة ١٩٨٠ . ولكن الحقيقة والواقع أنه لا يقل عن ٣٠ إلى ٤٠ ٪ ، وقد يصل به البعض إلى ٥٠ ٪ .

ومع ذلك ، فحتى على علاته فإن الرقم القياسى الرسمى يفوق أعلى دول العالم ثراء ، فهو ٣ أمثال نظيره فى ألمانيا الغربية وضعفه فى الولايات المتحدة . أما على امتداد المرحلة فإن الرقم القياسى لأسعار الخضروات للمستهلك ، على سبيل المثال ، ارتفع فى التقديرات الرسمية من ١٣٥,٧ سنة ١٩٧٤ إلى ٢٨١ سنة ١٩٨٠ . غير أن الحقيقة ، مرة أخرى ، أضعاف ذلك .

فإذا كان البعض قد قدر زيادة الأجور فى السنوات العشرة الأخيرة بنسبة ٦٤ ٪ وزيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٦٧ ٪ ، أى بانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ١٠٣ ٪ ، فإن البعض الآخر يقدر زيادة نفقات

المعيشة بنسبة ١٠٠٠ ٪ أى عشرة الأمثال . ولا يملك أى مواطن عاقل إلا أن ينبذ التقدير الأول بحسبانه محض أكذوبة مغرضة رخيصة أكثر حتى مما هو مغالطة مغرضة مفضوحة ، بينما قد يرى التقدير الثانى مفرطا فى الاعتدال . وعلى أية حال فلقد حق أن يقال مستوى الأسعار قد يصل إلى حد « التعجيز » .

أما لماذا كان الغلاء لعنة السبعينات ، فذلك لأنه قد اجتمعت فى الفترة الأخيرة عدة ظروف وملابسات تضافرت على تصعيد لولب الأسعار إلى حد الحلقة الجهنمية المفرغة . فإلى جانب ضغط السكان المحلى المتصاعد وتغير هيكل المجتمع الطبقى الذى غير أنماط الاستهلاك وزاد من التطلعات الطبقية فى عصر انطلاق التوقيعات الاستهلاكية بلا حدود ، أتت موجة ارتفاع الأسعار العالمية والتضخم والغلاء الجنونى فى الغرب ، ذلك الغلاء المفتعل جزئى والذى يعتقد البعض أنه رد انتقامى ضار وخبيث من الاستعمار المصفى على ثورة التحرير العالمية يعيد التوازن المادى والاقتصادى بين السادة القدامى والسادة الجدد إلى حيث كان قديما بين السادة القدامى والعبيد القدامى . وأكثر من أى وقت مضى ، أصبحت أسعار السلع الصناعية أضعاف أسعار المواد الخام فى التجارة الدولية .

أرباح البترولبين

ثم إلى هذا أتت أرباح الدول البترولية المتخمة الخرافية مؤخرا ، خاصة بعد حـرب أكتوبـر التى ضاعفت أسعار البترول إلى عشرين مرة ، فخلقت فى المنطقة العربية اسعارا مادياً استهلاكيا حقيقيا بل جنونيا وعدوى تطلعات استهلاكية خطرة وبالغة حد السفه . وقد انتقلت هذه العدوى إلى مصر عن طريقين : مباشر هو تحويلات المغتربين العاملين فى دول البترول العربى ، وغير مباشر عن طريق حرب الأسعار العالمية بين البتروليين والغرب .

فأما التحويلات فقد رفعت فجأة وبعنف القدرة الشرائية والرغبة والطاقة الاستهلاكية لقطاع كبير جديد من المجتمع مثلما غيرت نمط استهلاكه . فولد هذا الطلب ضغطا على حجم السلع المحلى المحدود أو الثابت مما رفع أسعاها فورا أو فرض استكمال توفيرها بالاستيراد الباهظ التكاليف والأسعار . وهكذا فإن التحويلات كثروة طارئة مستوردة دخيلة بمعنى ما على الاقتصاد المحلى ، رجته بحدة وضاعفت مشكلة الغلاء بأكثر من طريقة وأكثر من مرة .

حرب الأسعار

هذا عن التحويلات كقناة تحويل أو توصيل للتضخم البترولى إلى مصر . ولكن لعل الخطر منها نتائج وآثار حرب الأسعار البتروليين الجدد وبين الغرب ففى محاولة انتقامية ملتوية ولكنها سافرة لاستعادة خسائر من وارادته البترولية ، رد الغرب برفع أسعار صادراته الصناعية والغذائية بضعة الأمثال أحيانا . وبهذا أصبحت هناك مبارة فى رفع الأسعار العالمية أى فى التضخم والغلاء بين البتروليين العرب وغير العرب وبين الغرب الصناعى ، ضحيتها الأولى والوحيدة هى دول العالم الثالث النامية غير البترولية ومنها بل وعلى رأسها مصر بالطبع .

والمقدر أن ما خسرته مصر فى حساب مدفوعاتها نتيجة لزيادة أسعار وارداتها من الخارج بفعل هذه اللعبة الابتزازية المتبادلة (أو المشتركة ؟) يبلغ أسعار الواردات فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٦ والبالغ أكثر من ٧ ملايين دولار ، لم تزد المعونات العربية لمصر عن بليونين فقط ، معظمها قروض بفوائد

والواقع المؤسف أن مصر ، كسائر الدول النامية غير البترولية ، قد وقعت اقتصاديا « بين مقعدين » : البتروليين من جهة والغرب الصناعى من جهة الأخرى . ونحن ضحايا الطرفين على حد سواء ، نستورد منهما التضخم والغلاء والأزمة الاقتصادية ، وإن بدرجات متفاوتة . وهكذا بعد أن كانت مصر بؤرة من أرخص الأسعار وسط العالم ، حتى بما فى ذلك أوربا ، تلفتت فجأة لتجد نفسها دوامة الغلاء العالمى والاقليمى ، بل فى قلب أكبر بؤرة غلاء فى العالم وهى البتروليون الجدد ، ولتجد انحدار الأسعار العالمية إليها يزاد حدة كما لم يحدث قط من قبل .

دور الانفتاح

ثم أخيرا وليس آخرا أتت سياسة الانفتاح محليا لتنقل آثار تلك الضغوط جميعا وبصورة مباشرة إلى قلب المجتمع المصرى وإلى أعماق طبقاته . والأصل فى سياسة الانفتاح أنها دافع ومشجع للتنمية الاقتصادية والانتاج الوطنى ، غير أنها من أسف لم تلبث أن انحرفت

لتصبح تعبيرا عن السعار المادى والغلاء والتضخم الوافد واستجابة له وتشجيعا عليه ومشاركة فيه .

فكما يؤكد تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، « لم تنشد سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص باستيراد سلع استهلاكية ترفيهية ، ولكنة فعل ، مهما كانت ضآلة حجم ما استورده (كذا) . ولم تنشد سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص على المضاربة فى الأراضى والعقارات ، ولكنه فعل ، وآزرته رؤوس أموال خارجية ضخمة . ولم تنشد سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ولكنة حدث » . وعن النقطة الأخيرة ، فإن المجتمع المصرى ـ يضيف التقرير ـ بعد أن كان يعمل فى إطار تحالف قوى الشعب العامل ، تحول إلى مجتمع طبقى فيه خصائص مستقلة لكل طبقة .

ذلك أنها ، سياسة الانفتاح ، أطلقت العنان لكل أنواع الاستغلال البشع للمستهلك ، من جانب الطبقة الكومبرادورية الطفيلية الجديدة ، حتى وصلت بموجة ارتفاع الأسعار إلى الذروة ، وحتى أصبح المواطن العادى مطحونا مسحوقا فى لولبها الصاعد . ومن النتائج السلبية والنواتج الجانبية لهذه التناقضات والصدامات ، فضلا عن أنها أعادت

بروز الفروق والتناقضـات الطبقية الحادة والمستفزة ، تفشى القيم اللاأخلاقية والتسيب فى ابتزاز الأسعار والخدمات والرشوة والاختلاسات والعمـولات . . . إلخ ، التى لا مفر منها تنخر فى صميم الشخصية المصرية على المدى البعيد .

والذى لا شك فيه أن دور الوساطة التجارية الطفيلية الأخطبوطية أصبح الآن أبرز عامل فى مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . خذ الزراعة مثلا . رغم قصور الانتاج الزراعى عن مقابلة كل حاجات الاستهلاك المحلى ، فإن آفة الزراعة المصرية ليست هى الانتاج بقدرما هى التوزيع ، ليست هى الفلاحة بقد ما هى التجارة . فحلقة وسطاء التجارة ما بين المنتج والمستهلك هى أساسا التى تضاعف أسعار الحقل أضعافا . على أن دور الوساطة والوسطاء فى تخريب أسعار السلع الزراعية المحلية يتضاءل إلى أ قصى حد أمام دورهم فى الاستيراد الخارجى والسلع المستوردة .

هكذا إذن بين قوسين حديدين من الانفتاحيين والنفطيين ، وقع الاقتصاد المصرى عامة والمواطن المصرى العادى خاصة فى حصار قفصين حديدين من التضخم والغلاء العاتى . فكلاهما بضغطه الثقيل

على حجم الانتاج السلعى والخدمى المحدود أو بقدرته الفائقة على الاستيراد المترف بلا حدود ، سحق المواطن العادى حرفيا وجعل السبعينات عقد الغلاء والتضخم بامتياز بل باستفزاز .

من ناحية لأن ارتفاع الأسعار يعنى فى الحقيقة الأجور الحقيقية والقوة الشرائية للعاملين بنفس النسبة . ومن ناحية أخرى لأن هذا الارتفاع هو وسيلة خبيثة لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب الدخول المتغيرة على حساب أصحاب الدخول الثابتة . بالتالى فإن كل ارتفاع يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ، أى يساعد على اتساع الهوة الطبقية الواسعة أصلا .

بل الأسوأ من هذا أن الصراع الطبقى أصبح يتم الآن عن طريق حرب رفع الأسعار المتبادل بين مختلف الفئات والطوائف والحرف والمهن جميعا . فالكل يسعى للبقاء والارتفاع عن طريق رفع الأسعار على الكل ، حتى باتت مصر الاقتصادية بمثابة غاب على النيل أو تكاد .

السياسة والاقتصاد

الأسوأ من الكل موقف الحكومة أو الدولة . فبعد أن كانت الدولة فى الستينات منحازة ـ بالاشتراكية ـ للفقـراء والكادحـين ضـد الأغنياء « والعاطلين بالوراثة » ، أصبحت فى السبعينات منحازة ـ بالانفتاح ـ للأغنياء وطفيلى الثراء ضد الفقراء والمطحونين . ورغم شعار « رفع المعاناة عن الشعب » المتواتر بإلحاح ، يشعر الكثيرون أنه قد تحول عمليا إلى « رفع المعاناة على الشعب » .

ذلك أن الحكومة الانفتاحية تبنت عمدا وعلنا ـ كخطة لإصلاح النظام الاقتصادى والسعرى المختل ـ سياسة رفع مستويات الأسعار فى مصر إلى أو قرب مستويات الأسعار العالمية تضييقا للفجوة أو الهوة الشاسعة بينهما . وقد بدأت هذه الخطة بسياسة « الخطوة خطوة » بعد حرب أكتوبر ، حـتى وصلت إلى ذروتها المأساوية فى انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ، تلك التى كان محركها المباشر هو رفع الأسعار والتى دعاها البعض « انتفاضة شعبية » بينما نعتها البعض الآخر « بانتفاضة حرامية » .

على أن هذا لم يمنع تصاعد الأسعار صاروخياً فى انفلات تجاوز الآن كل تصور وتجاوز فيه التجار كل حدود الحكومة وأجهزة الضبط والربط . وهكذا ، كما أن هناك مبارة بين الغرب الصناعى والبتروليين فى رفع الأسعار العالمية ، أصبحت هناك مباراة موازية داخل مصر بين الحكومة والتجار فى رفع الأسعار المحلية . وفى الحالين كانت الضحية مرتين هى المستهلك المصرى العادى عامة والطبقات المحدودة والثابتة الدخل خاصة .

الغريب المؤسف فى هذا الصدد أن المرء بقدر ما يشعر بالثقل الضاغط للحكومة فى حقل الزراعة ، فإنه لا يكاد يحس لها وجودا فى مجال التجارة ، بل تكاد الحكومة تملك وتحكم كل شيء فى مصر إلا التجار . فالمدهش أنه رغم أن لدينا أضخم جهاز حكومى تقريبا ، فإن دور الحكومة يكاد يكون غائبا شاحبا فى ضبط وتحديد الأسعار . فحيث يعنى الأمـر السياسة والسلطة ، هناك حكومة كأعتى ما تكون الحكومات ، أما حيث يعنى الأمر التجارة والتجار فلا تكاد توجد حكومة تقريبا (ولا نقول كما يقول البعض إن مصر سياسيا ومن حيث تسير

الحكم وتوزيع السلطة حكومة بلا شعب ، بينما أنها اقتصاديا ومن حيث ضبط الأسعار ومنع الاستغلال شعب بلا حكومة) .

بالمقابل ، وللتعويض ، وفى وجه استحالة خفض الأسعار لارتباطها بالمصدر العالمى ، حاولت الدولة تصحيح الميزان المجحف البالغ الاختلال عن طريق رفع أجور العاملين بالقطاع العام والخاص ثم سياسة الدعم للسلع الأساسية وخاصة الغذائية وبالأخص الرغيف ، غير أن هذا على أكثر تقدير علاج سطحى وغير جدى أو مجد . فسباق الأسعار ـ الأجور أشبه شىء فى إيقاع بسباق الأرانب ـ السلحفاة الشهير : الأول يطفر كالنافورة ، والثانى يقطر كالسحاحة . أو بتشبيه آخر ، إن لم يكن اتجاه حركة الأجور الحقيقية ضد اتجاه حركة الأسعار رأسا ، فإن نمو الأسعار هو على الأقل كنمو السكان فى مصر حيث نمو الأجور كنمو الغذاء .

الدعـــم ضـد التســـعير

أما الدعم ، الذى يعنى ازدواجية السعر فى السوق ، كما يميز بين

نظامين من السعر : « السعر الاقتصادى » وهو سعر التكلفة أو الانتاج الحقيقى ، و « السعر الاجتماعى » وهو سعر البيع الفعلى المدعم ، الدعم كمحاولة لغزل المستهلك المصرى عن التضخم العالمى هـو تعبير عن « تضخم مكبوت » ، وبالتالى ما هو إلا تصحيح غير معلن لخطأ غير معترف به هو الانفتاح . بل هو عند البعض القناع المزيف ولكن المزيف لإخفاء وجه الانفتاح القبيح ، والكاموفلاج الاشتراكى لأعتى رأسمالية عرفتها مصر الحديثة ـ هذا مع ملاحظة أن الدعم كمبدأ هو منطق ومنهج رأسمالى أصلا وليس اشتراكيا قطعيا .

مهما يكن ، فالملاحظ أن حجم الدعم قد أخذ يزحف صعدا من آفاق المائة مليون جنيه فى الستينات (١٠٨ ملايين جنيه سنة ١٩٧٣) إلى آفاق الألف فى السبعينات حتى جـــاوز أخيرا عـــلامة البليونى جنيه (٢٠٤٠ مليون جنيه) . من هذا المبلغ يذهب نحو ١٨٠٠ مليون للسلع الغذائية ، والخبز وحده يبتلع منها ٨٠٠ مليون أى ما يعادل دخل قناة السويس وزيادة . والزيت والسكر ما يعادل دخل السياحة (السكر وحده ٢٥٠ مليونا) . ورغم خبايا ودخائل الأرقام ، فإن هذا هو « الدعم الظاهر » فقط وقد يفوقه « الدعم المستتر » . عبء لا شك خطير ، حتى

بات معلقا بين الالغاء والابقاء أو الترشيد والتحديد أو التحجيم والتصفية المرحلية .

لكن الحقيقة أن الدعم فى أكثره يعكس التضخم العالمى وتخفيض أو انخفاض العملة المصرية devaluation ، بالإضافة إلى تسريبه إلى غير مستحقيه ، بحيث لا يكاد المستهلك العادى يحس بجدواه أو فاعليته . والواقع أن هذا الاحساس يعكس زاوية منفرجة فى الرؤية بين الحكومة والشعب . فبينما تنظر الحكومة إلى الاقتصاد من خلال السياسة ، ينظر الشعب إلى السياسة من خلال الاقتصاد . ومن هنا التناقص فى الرؤية وفى الثقة . فالأولى رأسمالية تدعى الاشتراكية ، والثانى يريد الاشتراكية ولكن تفرض عليه الرأسمالية .

فى وجه هذا الموقف ، يدعو فقط إلى إلغاء الدعم كلية بل وترك الأسعار جميعا لقانون السوق والعرض والطلب . ولكن هذا جدير بأن يرفع الأسعار بنسبة الثلث على الأقل فورا ، مما يدمر مستوى معيشة الفقراء ويوسع الهوة الرهيبة بين الطبقات ، وبالتالى يمكن أن يكون مدمرا اقتصاديا واجتماعيا - وسياسيا أيضا ، سياساً أكثر .

لهذا فإن البعض الآخر يرفض هذا الحل الرأسمالى الصرف ، ويرى

أن الحل الوحيد هو التسعير الاجبارى ـ تسعير كل سلعة وخدمة متصورة فى الحياة اليومية على الأطلاق وبدون أدنى استثناء . فالحل الاشتراكى الوحيد فى مجتمع استبعد التأميم هو التسعير ، والوظيفة الاجتماعية بل والسياسية الحقيقية لوزارة التموين تتلخص جوهريا فى أنها وزارة التسعير بلازيادة ولا نقصان ، وهذا وذاك اشتراكيا هو أضعف الإيمان ـ وإلا فإنها الكارثة والطوفان .

والواقع أن أزمة الاقتصاد المصرى أكبر جدا من قضية الدعم أو التسعير ، فإنما هى قضية النظام الاقتصادى المصرى برمته جذوراً وفروعـــا ، قضية السياسة الاقتصادية السائدة يعنى . فصميم المشكلة أنه ، دعم أولا دعم ، تسعيرة أو لا تسعيرة ، « سيأتى وقت لن تكفى موارد الميزانية كلها ولا قروض العالم أجمع لإطعام شعب يدفع دفعا إلى دائرة الفقر لتضغط على عنقه باستمرار ولتعويض غياب إنتاج وطنى مستقل موجه إلى إشباع حاجات سواد الأمة وليس الاحتكارات الدولية .

أما العلاج الوحيد الممـــكن والملح ، يضيف نفس الكـــاتب ، فهـــو « الرجوع نهائيا عن كافة سياسات السبعينات فى كل المجالات (يعنى

الانفتاح) وإخراج مصر من دوائر التبعية الدولية والاقليمية الناتجة عن هذه السياسات . وبدون هذا الرفض الحاسم والنقد العنيف للسبعينات فستبقى مصر كلها قنبلة قابلة للانفجار فى أى وقت » .

فى الداخل والخارج ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى أصبح يعتمد على الخارج أكثر من أى وقت مضى ، أكثر مما ينبغى ، وأكثر من أى دولة أخرى فى العالم الثالث ، حيث يقدر البنك الدولى أن مصر الآن أكثر الدول النامية اعتمادا على العالم الخارجى فى اقتصادها فاقتصادنا قد أصبح اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد انتاج ، واقتصاد استيراد أكثر منه اقتصاد تصدير . وبالتالى تحولنا إلى دولة عجز بعد فائض ، ودولة مدينة بعد دائنة .

فنحن نستهلك أكثر مما ننتج ، وننتج أقل مما ننجب ، وبالتالى نستورد أكثر مما نصدر ، ونصدر أقل مما نستدين . بصيغة أخرى : نحن نتكاثر ونأكل أكثر مما نعمل وننتج ونصدر ، ننفق ونستورد أكثر مما ندخر ونستثمر . ونحن فوق هذا نستورد الطعام فحسب ، ولكن نستدين لنأكل ، ولا نستدين لنأكل فحسب ، ولا لنستورد الكماليات كذلك ، ولكن لنسدد ديوننا أيضا . وفى هذا التوصيف والتشخيص

بالدقة يمكن جوهر وجذور أزمة مصر الاقتصادية الراهنة ، موضوعنا التالـى . إلا أنـه يبقـى فقـط ، قبـل أن نفعل ، أن نحاول كقفلة ختامية تصنيـف أو تكييف اقتصادنا الحالى بين أنماط الاقتصاد العالمية السائدة .

نمط الاقتصاد

صعب جدا ، فى الواقع ، أن نحدد موقع اقتصاد مصر . فلا هو عاد يمت كما كان يفعل قبل يوليو إلى النمط التقليدى الزراعى والدول المتخلفة أو النامية ، ولا هو ينتمى بعد بالطبع إلى النمط الصناعى المتقدم والدول المتطورة . فلا هو كبريطانيا التى لا تكاد تعرف الكفاية الذاتية فى الغذاء ولكنها تستورد أكثر من كفايتها منه بعائد صادرها الصناعى الهائل . ولاهو ، بالمقابل ، كاليابان التى تستورد كل خامات الصناعة تقريبا ولكنها تصدر أعظم صادر صناعى متطور متصور ، وفى الوقت نفسه تكفى نفسها بنفسها غذائيا ، على الأقل فى الأرز ، على الأقل حالياً . وإذا كان لنا أن نحدد أى التشبيهين (ولا نقول

الشبيهين) أقرب ، فلعل مصر أدنى نسبيا إلى النمط البريطانى حيث لا تكفى نفسها غذائيا أكثر من بضعة شهور فى السنة مقابل نصف السنة فى مصر .

الطريف مع ذلك ، أو الغريب بعد ذلك ، أن مصر باتت تقارب وتشابه كلتا الدولتين المتقدمتين فى ضخامة حجم التجارة الخارجية يالنسبة إلى مجمل حجم الاقتصاد الداخلى إنتاجا وقيمة ، وبالتالى أيضا فى درجة اعتمادها على الخارج .

الفصـــل الثـــالث

ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين

من الثروة إلى الثورة

الثورة المعدنية

أولا وقبل كل شيء ، لابد أن ندرك بوعى تام ، ونقرر بصيغة التوكيد ، ثم نتفق بموضوعية العلم ، أن ثورة معدنية حقيقية مثيرة قد حـدثت فى مصر فى العقدين الأخيرين أو نحو ذلك . وهى ثورة حقيقية ، لأنها وإن جاءت ، على الطريقة المصرية ، أى أقرب إلى الانقلاب المحدود منها إلى الثورة الحقة ، فإنها لا تدع مجالا للمقارنة أو التشابه بينها وبين حجم مصر المعدنى قبلها . وهى ثورة مثيرة ، لأنها لم تكن منتظرة أو منظورة ، إن لم تكن حقا مستبعدة تماماً ، وإنما تمت

بمزيج غريب من البحث والكشف ومن الصدفة والاتفاق ثم من « العدوى والوباء » . وهى ثورة موثرة ، لأنها أتت مستقلة عن ثورة الصناعة وإن لم تكن منفصلة عنها بطبيعة الحال ، كما لا تقل وزنا وخطرا ونتائج .

تلك مقدمة كان لابد منها ، لأن ذلك هو الاستهلاك أو المدخل الوحيد الصحيح لأى دراسة الآن عن ثروتنا المعدنية ، وإلا لاختلط الماضى بالحاضر فضاعت الغابة فى الأشجار واختلت الرؤية تماماً . فمنذ أقل من ربع قرن فقط كانت مصر تقريباً أرضا بلا معادن بمعنى الكلمة ، ولم يكن لها أمل فى ثروة أو ثورة معادن عمليا . أما اليوم فرغم أن من الصعب أن تعد مصر دولة معادن بعد mineral state ، فلعلها أن تجاز كدولة شبه معدنية أو نصف معدنية .

لهذا ينبغى أن نميز بكل حسم بين مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف معدنيا : ما قبل الستينات تقريبا ، وما بعدها . ولا يلخص هذه الثورة ولا يثبتها كالجدول المقتضب الآتى عن أرقام كل من الانتاج والاحتياطى من معادننا الرئيسية قبل وبعد ذلك التاريخ الفارق.

فمنة نرى أن الانتاج قد ارتفع إلى المثلين أو ثلاثة الأمثال تقريبا فى الفوسفات والحديد ، بينم طفر إلى أكثر من عشرة الأمثال فى البترول ، الذى ازدوج أيضا بالغاز الطبيعى . أما فى الاحتياطى ، ففضلا عن إضافة معدن جديد تماما ولأول مرة وهو الفحم ، عدا الغاز طبعا ، فقد ارتفــع رصيد الحــديد إلــى ٣ ـ ٤ الأمــثال ، والبترول (مع الغاز) إلى ٧ الأمثال ، بينما قفز مخزون الفوسفات على الأقل إلى ١٠٠ ـ ١٠٠٠ مرة مثلما كان قبل الستينات .

الثورة إذن حقيقية ولا ريب فيها ، وإن استثنى منها المنجنيز لأسباب خاصة مفهومة . فأما إنتاجه فقد توقف فى الفترة الأخيرة نتيجة العدوان على سيناء ، أما الاحتياطى فقد جنح إلى الهبوط نتيجة الاستخراج السابق دون أضافة إلى الرصيد المكتشف .

الانتاج بالطن

المعدن	٥٩ ـ ١٩٦٠	قبل الستينات	بعد الستينات
البترول	٠٠٠ر٤٤١ر٣(١)	٢ـ٣ ملايين	٤٠ مليونا سنة ١٩٨٣
الفوسفات	٠٠٠ر٥٩٩ م	نصف إلى ثلثى مليون	٠٠٠ر٨٧٧ سنة ١٩٧٨
المنجنيز	٠٠٠ر٢٣٨ م	خمس إلى ثلث مليون	المخطط ٢٠٠ ألف سنويا
الحديد	٠٠٠ر٢٤٣ م	ربع مليون	٣ر٣مليون سنة ١٩٨٣
الفحم	—	—	المخطط مليون سنويا

الاحتياطى بالطن

البترول	—	١٠٦ ملايين سنة ١٩٦٠	٤٥٠ مليون زيت ، ٣٠٠ مليون غاز سنة ١٩٨٢
الفوسفات	—	١٠ ملايين	١٢٥٠ ـ ١٢١٠٠
المنجنيز	—	٤ ملايين	٥ر٢ مليون
الحديد	—	١٤٥ مليونا	٥٤٠ مليونا
الفحم	—	—	١٠٠ ـ ٢٠٠ مليون

(١) بالمتر المكعب .

الصـــورة القـــديمة

التعدد ، مع القزمية ، إلى جانب التبعثر ـ تلك إذن هى أبعاد الصورة المعدنية القديمة والمزمنة لمصر حتى الأمس القريب . فلقد كانت الثروة المعدنية المصريـة تمتـاز تقليديا وتوصف من أسف بأنها أقـرب إلى قائمة مطولـة لعينات من المعادن ، مجرد عينات échantillons . فهى شديدة التنوع كقوس قزح ، ولكنها قليلة الثراء كالصحراء التى هى فيها .

البترول والفوسفات ، الحديد والمنجنيز ، النحاس والرصاص ، الزنك والقصـدير ، النـيكل والكـروم ، الأسـتبستوس والتونجسـتن (الفولفرام) ، الكبريت والجرافيت ، الفلسبار والسيليكا ، الكاولين والتلك (الطلق) ، الخفاف (الشبه) والمغرة ، الملح والنطرون والصودا ، فضلا عن الذهب والبلاتين ، والفيروز والزبرجد والزمرد ، وعديد من الأحجار الكريمة ، ثم أخيرا رتل كامل من الأحجار غير الكريمة ـ تلك جميعا بنود ترد أو تتردد فى معادننا ، ولكن معظمها لا يعدو رؤوس عناوين لايبلغ إنتاج ، ولا نقول رصيد ، بعضها بضعة أطنان فى بعض الحالات . ولقد كان هذا التعدد مع القزمية والتبعثر هو الذى أوحى فى

وقت ما بفكرة « المجمعات التعدينية » كمصحح يعمل فى قلب الصحراء كوحدات اقتصادية متكاملة بقدر الامكان .

والواقع أن جيولوجيتنا ، على النقيض تماما من جغرافيت نا ، جاءت شحيحة مقلة للغاية . إذا كانت سلسلة جبال البحر الأحمر - سيناء هى منجمنا الرئيسى حتى ذلك الوقت ، فإنها معدنيا أقرب إلى الأبنين الفقيرة منها إلى الأورال أو الأبلاش الشديدة الثراء ، وذلك رغم أنها أقرب إلى الأخيرة منها إلى جيولوجيا . وعلى سبق مصر زمنيا منذ العصور القديمة إلى التعدين ، فقد كانت تعد بسهولة فقيرة متخلفة نسبيا من حيث الكم ، ولم تكن قط دولة معادن بصفة عامة كما سبق .

الغريب ، مع ذلك ، أن مصر الحديثة كانت سباقة فى بعض خطوط التعدين . فهى أولى الدول العربية علاقة بالبترول ، ومن أقدم كبرياتها فى الفوسفات تقليديا ، وتمتلك ما كان فى وقت ما ثالث أكبر منجم منجنيز فى العالم ، وأخيرا ففى الحرب الثانية كانت مناجم التلك فى مرسى جولان قرب حماطة وفي الدراهيب تنتج أكثر من أى مناجم بأوربا خارج الروسيا .

هل غادر القدماء من متردم ؟

ولقد كان هناك عادة نظريتان فى حقيقة ثروتنا المعدنية . الأولى ترى أنها قد استنزفت إلى حد النفاذ تقريبا على يد القدماء منذ الفراعنة ، وأن خريطتنا المعدنية الراهنة ليست بالتالى إلا بقايا وفضلات منجم حفرى كبير . بل لقد وصلت هذه النظرية المتشائمة حينا ما إلى حد القول بأن الانتاج المعدنى الهام الوحيد فى مصر إنما هو « الحفريات » ، وإن من الخير لمهندس التعدين المصرى أن يبحث عن « المومياوات » لا المعادن ! .

وإذا كان الواقع قد أثبت جموح هذا الحكم المتجنى ، فلعل الأهم أن هناك انكسار فى الرؤية ، والقضية أصلا غير ذات موضوع ، إذ لابد أن نتذكر أن الأقدمين لم يمسوا إلا تلك المعادن الكمالية الصغيرة النفسية والكريمة وأشباهها ، أما تلك المعادن « الاستراتيجية » التى هى مفاتيح الصناعة الحديثة فلم يعرفوها ولا عرفوا الحاجة إليها أصلا .

أما النظرية الثانية فكانت ترى أن ثروة مصر المعدنية ماتزال دفينة خبيئة فى ضمير الجيولوجيا ، وأن خريطة مصر المعدنية لم ترسم

بعد عمليا ، وأنها واعدة إلى حد بعيد . وعند هذه المدرسة أن هناك أملا حقيقيا في أن تقود مصر العالم العربى فى الانتاج المعدنى على أية حال ، مثلما أو مادامت الدول العربية تقوده فى البترول . ولئن بدا حتى هذا الهدف متفائلا أكثر مما يبرر الواقع حينئذ ، فمن الواضح الآن أن النظرية الأخيرة فى مجملها هى التى قيض لها أن تتحقق ، لتعطينا الصورة الجديدة والراهنة لثروتنا المعدنية ، نقطتنا التالية .

الصـــورة الجـــديدة

دخولا إلى موضوعنا مباشرة ، هناك أربعة متغيرات أساسية جديدة . أولا ، دخول عناصر بكر وجديدة كلية على قائمة المعادن ، أهمها الفحم والغاز الطبيعى عدا الكثير من المعادن الصغرى والنادرة مثل اليورانيوم والتنتالوم والنيوبيوم . . . إلخ .

ثانيا ، زيادة الاحتياطى المؤكد فى معظم المعادن الرئيسية والهامة بنسب فعالة على الأقل ، لا سيما فى الفوسفات ثم البترول فالحديد . وإذا بدا المنجنيز استثناء من القاعدة حتى الآن ، فلعل الكلمة الأخيرة لم تقل بعد .

ثالثا ، ارتفاع الانتاج فى معظم تلك المعادن بنسب مؤثرة إلى ثورية ، وعلى الأخص البترول يليه الحديد فالفوسفات .

رابعاً ، وأخيرا ولكن بالتأكيد ليس آخراً ، تغير وانقلاب خريطة مصر المعدنية جذريا ، فلأول مرة وفى جميع المعادن الهامة تقريبا تخرج مصر من قفص الصحراء الشرقية - سيناء الحديدى (أم المعدنى ؟) ، تتمدد وتزحف غربا إلى كل من وادى النيل نفسه والصحراء الغربية عبره ، لتصبح خريطتها المعدنية مترادفة أو متراميةتقريبا مع امتداد رقعة الوطن . ومثلما أعيد فتح ملف ثروتنا المعدنية وفتح مناجمها ، أعيد رسم خريطتنا المعدنية من جديد .

وإذا كان كل واحد من هذه المتغيرات الجذرية يتطلب وقفة مفصلة وحده ، فلعل من المفيد أولا أن نضيف أن هناك كل يوم كشوفا جديدة ، وأخرى تنتظر . وأهم من هذا أننا إذا كنا الآن نعرف بدقة المخزون السطحى فى الطبقات العليا من القشرة الأرضية ، فإن المخزون الدفين فى الأعماق مازال علاقة استفهام ضخمة فى ضمير الجيولوجيا ، لن يجيب عليها سوى الأقمار الصناعية والليزر وسائر فتوحات التكنولوجيا الحديثة .

من هنا جميعا فإن احتمالات المفاجآت قائمة دائماً . فمثلا هناك شواهد بترولية فى منطقة أبو بلاص قرب الفرافرة ، ونطاق البحث عن البترول يتسع لأول مرة إلى جنوب الصحراء الغربية وإلى البحر الأحمر ، كما اكتشف اليورانيوم فى العوينات ، والمعان النادرة التصديرية كالنيوبيوم والتنتالوم فى وسط الصحراء الشرقية ، هذا فضلا عن إمكانيات استخراج الذهب والفضة والمغنسيوم والبوتاسيوم والبروم عدا الملح وعديد من المعادن والعناصر الأخرى من مياه مشروع القطارة بعد تنفيذه ، وكذلك من بحيرة قارون إلى حد ما . . . إلخ .

فضـــل الصحـــراء

أخيرا جدا إذن ـ نستطيع الآن أن نخلص ـ بررت الصحراء وجودها ونفسها . فبعد أن كانت مجرد شرنقة واسعة للحماية حول مصر ، أصبحت شرنقة اقتصادية أو غلافا معدنيا يدعمها ويثريها . وبعد أن كانت وظيفتها جغرافية فقط ، صارت جيولوجيا أيضاً . فمن محجر رخيص ، إلى منجم نفيس ، إلى حقل معدنى ـ إلى هذا جاء تطور صحرائنا اقتصاديا . والأول حجارة الهضبتين المعمارية ، والثانى

أحجار سيناء الكريمة ، والثالث معادن الصناعة والبترول الاستراتيجية . وفى الحالات الثلاث فإن معادننا ، كما يتفق ، ظاهرة صحراوية فى جوهرها ، وثروتنا المعدنية هى ابنة الصحراء أو قرينتها إلى أبعد حد . وذلك عطاؤها وإن قل ، وفضلها الذى لا ينبغى أن يجحد أو ينسى .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، تبقى بطبيعة الحال صعوبة الصحراء وقسوتها البالغة كبيئة طبيعية وكوسط إيكولوجى للتعدين : العزلة ، البعد ، المناخ ، الجفاف ، غياب العمران . . . إلخ ، مما أعاق وحد بالفعل من نشاطنا التعدينى بعض الشيء بعض الوقت . على أن المهم الآن أننا بفضل تطور دور الصحراء نجد قاعدة بنائنا الاقتصادى والصناعى وقد ازدوجت وأصبحت « ذات طابقين » كما يقال : الزراعة والمعادن ، التربة والبطن ، الجغرافى والجيولوجى . . . إلخ . ولهذا كله يحسن بنا قبل أن ننتقل نهائيا إلى مركبنا المعدنى الراهن بالتفصيل أن نعرض بإيجاز مقارن للصورتين القديمة والجديدة معا ، لتحديد الثوابت والمتغيرات واستخلاص التعميمات الرئيسية والكليات الكبرى .

بـــين الصـــــــورتين

الثلاثية القاعدية

أثمن عناصر مركبنا المعدنى الحديث بصفة عامة هى لا شك ثلاثية البترول ـ الفوسفات ـ الحديد ، تلك التى لا يمكن إلا أن تذكر فى هيكلها بثروة المغرب العربى المعدنية ، أو بالأحرى التى تجمع بين جوهر ثروتى المـــغرب العربى (الفوسـفات ـ الحـديد) ولـلمشرق الـــعربى (البترول) ، بحيث تأتى مصر وسطا بين ، ومجمعا ، للمغرب والمشرق معدنيا مثلما هى فى كثير من الجوانب والملامح الأخرى جغرايا وتاريخيا ، طبيعيا وبشريا . . . الخ . حتى على المستوى التفصيلى يصدق ذلك ، ففى البترول وحده مثلا أصبحت مصر تجمع بين ملامح المشرق الرئيسية وهى سيادة الزيت أولا والزيت الثقيل ثانيا ، وبين ملامح المغرب الأساسية وهى سيادة الزيت الخفيف أولا والغاز الطبيعى ثانيا .

على أن ثروتنا من الناحية الأخرى ، ناحية الكم ، كانت تقليدياً أبعد شيء عن أن تقارن ثروة أى منهما أو كليهما بطبيعة الحال . ورغم

أن رصيدنا من تلك المعادن الثلاثة قد ارتفع كثيرا فى الفترة الاخيرة ، ويبدو فى ازدياد كل عام بفضل المزيد من الأبحاث والكشوف الجيولوجية ، إلا أن الفجوة أو الهوة بيننا وبين كبار العرب مازالت واسعة للغاية ، بل ولعلها تزداد اتساعا فى حالات .

ولربما كان الاستثناء الوحيد هو الفوسفات . فالاحتياطى المرصود منه لم يكن ليزيد عن احتياطى المنجنيز مثلا ، أى نحو ١٠ ملايين طن ، هو مستوى إن عد معقولا فى حالة معدن صغير نادر كالأول فإنه هزيل جدا بالنسبة لرواسب الثانى الصخرية الضخمة . أما الآن فإن ثورة الفوسفات الكبرى رفعت تقديراته إلى مستوى مليارى على الأقل . وبهذا أصبح الفوسفات من أعظم وأهم معادننا على الاطلاق . وبعد أن كانت كل معادننا الرئيسية متقاربة فى غناها ، أو بالأصح فى فقرها ، أصبح الفوسفات قمة سامقة حادة ترتفع وتشمخ بشدة فوق سائر العائلة المتواضعة المسطحة . وبذلك أيضا أصبحت مصر ، وإن لم تكن دولة معادن ، دولة فوسفات أساسية ، ولحقت بنادى كبار دول الفوسفات فى العالم .

أيضا لا شك أن هذا الكشف الانقلابى جاء فى وقته تماما ، وإن لم يكن قد تأخر طويلا ، بعد إذ طفرت الثروات والثورات المعدنية حول مصر من جميع الجهات دون أن تنال نصيبها منها . فإذا كانت مصر قد حرمت من البترول الغزير ، فلا شك أن الفوسفات يأتى كثروة تعويضية جديرة . فهو سلعة تصدير استيراتيجية مطلوبة فى السوق العالمية ، تمثل استثمار سريع العائد ، فضلا عن أن سعر الطن مرتفع وإن قل كثيرا عن سعر طن البترول . والواقع أن الفوسفات هو غذاء الزراعة كما أن البترول غذاء الصناعة ، ويمكن أن يكون بترول من لابترول له ، وهو بالفعل نفط العرب غير النفطيين كالمغرب مثلا باختصار ، الفوسفات بترول مصر ، أو يمكن أن يكون .

عــن الانتـــاج وأبعــاده

أما عن الانتاج ، فإن لمصر الحديثة تاريخا طويلا فى التعدين والبترول أقدم وأسبق معادننا استثمارا ، منذ بداية القرن تقريبا ، يليا الفوسفات منذ إكتشف سنة ١٩٠٩ وصدر سنة ١٩١٢ ، يليه المنجنيز منذ الحرب الأولى ، بينما تأخر الحديد تماما إلى عصر الثورة يوليو فلم

يظهر لأول مرة الا فى الخمسيات . وهذا التاريخ المعدنى الطويل يجعل مصر رائدة فى كثير من خطوطه وجوانبه . فى البترول ، مثلا ، كانت من أسبق دول العالم وأسبق دول الشرق الوسط ، وفى الفوسفات لم يكن إنتاجها ليقل كثيرا عن دول المغرب المتوسطة ، وهكذا .

غير أن الانتاج ، من الناحية الأخرى ، كان ضئيلاوفى حدود متواضعة بوجه عام ، كما ان ـ باستثناء الفوسفات والحديد الآن ـ شديد الذبذبات من عام إلى آخر ، دلالة على عدم استقرار الاتجاه التعدينى بعد . هذا إلى أن المعادن التى يقع جزء منها أو كلها فى سيناء كالبترول والمنجيز تضاعف تعرضها للتذبذبات مع تعاقب العدوان الإسرائيلى فى العقود الأخيرة . بالمقابل ورغم تواضع لانتاج عموما ، فإن سبته إلى الاحتياطى تزيد عادة فى الدول المشابهة ، ولو أن هذا أيضا يعنى سرعة النزح وخطر الاستنزاف وقصر العمر المنتظر .

أخيرا ، فإن من المهم أن نلاحظ اختلاف أغراض التعدين بين المعادن المختلفة من حيث الانتاج للاستهلاك والانتاج للتصدير . فنستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن البترول منذ البداية وإلى قرب

النهاية كان للاستهلاك المحلى ولا تصدير فيما عدا بعض التبادل النوعى - بالمثل الحديد منذ بدأ . على العكس من ذلك المنجنيز ، كله تقريبا للتصدير دون استهلاك محلى إلا بعد صناعة الحديد والصلب حديثا حيث يدخل بعضه فى عملية الانتاج . وفيما بين النقيضين يأتى الفوسفات ، أغلبه للتصدير والتصنيع المحلى . وفى المحصلة نرى أن إنتاجنا المعدنى يتقاسمه بعامة اقتصاد التصدير والتصنيع ، وهذا يميزة عن معظم الدول العربية ودول العالم الثالث المعدنية التى يغلب عليها اقتصاد التصدير والخام أساسا .

ثـــروة مـــهملة

ثم لا يبقى فى النهاية سوى كلمة عن الثورة المعدنية ، المفترى عليها ، ككل . فالواقع أن قيمة الانتاج المعدنى عندنا ، باستثناء البترول وحده بالطبع ، تعد بائسة إلى حد بعيد ، إذ تدور فى حدود بضع عشرات من ملايين الجنيهات فقط ، فى خين أنها عصب الانتاج فى صناعات عديدة وغير معدنية يقدر صافى إنتاجها النهائى بضع عشرات من بلايين الجنيهات على الاقل .

فى سنة ١٩٧٧ مثلا لم تزد قيمة الانتاج المعدنى من حديد ومنجنيز وفوسفات وكاولين وكوارتز . . . إلخ . عن ١٣ مليون جنيه ، الصادر منها ٣,٤ مليون فقط . وفى سنة ١٩٧٩ كان المجموع ٣٠,٥ مليون جنيه ، منها ١٥ مليونا قيمة إنتاج مناجم الصحراء الشرقية ، ١١,٥ مليون قيمة إنتاج محاجر ضفتى النيل ، ٤ ملايين قيمة إنتاج ملاحات المكس وبور سعيد . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إجمالى قيمة الانتاج المعدنى إلى ٤٥ مليون جنيه ، ٣٧ مليونا منها قيمة الحديد والفوسفات والملح والحجر الجيرى والرمل والزلط ، بينما ذهبت الثمانية ملايين جنيه الباقية للثلاثين خامة معدنية الباقية . وذا كانت تلك قيمة الانتاج المحلى ، فإن حصة التصدير فى السنة نفسها لم تزد عن ٥ ملايين جنيه ، بينما استوردنا بالمقابل ما قيمـة ١٠٠ مليـون جنيـه .

صفوة القول فى كل الأحوال أن تقييم الانتاج المعدنى عندنا بعيد تماما عن الانصاف إذا ما قيس بما يترتب عليه من قيمتة مضافة من خلال التصنيع . فمثلا قدرت قيمة الانتاج الصناعى المترتب على حديد الواحات سنة ١٩٧٧ بنحو ٤٤٥ مليون جنيه ، فى حين أن الخام

نفسه لم يحقق بالكاد ١ ـ ٢ ٪ من تلك القيمة . والواقع أن التقدير الرسمى لما تأخذه صناعة الصلب من حديد الواحات يقيم الطن بما لا يزيد عن ٥,٥ جنيه ، والامدادات كلها بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، فى حين أننا لو استوردنا نفس الكمية والنوعية بسعر التسليم فى الاسكندرية وهو ٤٢,٢٥ دولار لناهزت التكلفة المائة مليون جنيه .

مثال آخر خام فوسفات السباعية الذى يسلم إلى مصانع أبو زعبل وكفر الزيات بحوالى ١٣ جنيها للطن ، بينما الأسمنت وخامات الحجر الجيرى والطفلة ، فهذه تسلم بسعر جنيه أو اثنين للطن فيما قد تجاوز الأسمنت التسعين جنيها .

من هنا جميعا يقدر الجيولوجى البهى عيسوى أن التقير الرسمى لإنتاج محاجرنا هذا العام والبلغ ٦٠ مليون جنيه فقط ينبغى أن يرفع إلى نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه على أساس الأسعار العالمية المتوازية . ومع التسليم بأن تكلفة الانتاج إلى حصيلة البيع فى حالة مثل البترول أصبحت صغيرة جدا لا تعدو ١٠ـ١٥ ٪ حاليا ، بينما هى تبلغ أضعاف ذلك فى المعادن الأخرى ، فإن هذا لايغير من الحقيقة المثبطة وهى أن

ثروتنا المعدنية ، بإستبعاد البترول الذى تجرى حصيلته فى آلاف الملايين حاليا وتعادل قيمة سائر تلك الثروة جميعا مئات المرات ، ثروتنا المعدنية هى ثروة مجحودة الفضل مهملة إلى حد يحبط توسعها ونموها بلا شك .

وإذا كان من المفهوم تماما اقتصاديا ، والمبرر عمليا وماديا ، تركيز الاهتمام على الكشف عن البترول وتنمية موارده ، فإن هذا لايخفى أكثر مما يبرر إهمالنا لسائر عناصر ثروتنا المعدنية . وفى هذا تكاد تتكرر قصة القطن مع سائر محاصيلنا الزراعية . فكما توشك وزارة الزراعة أن تتحول إلى وزارة للقطن ، تكاد الوزارة المختصة بالمعادن والتعدين عندنا أن تكون فى صلبها وزارة للبترول وحده . والمطلوب الآن شيء من التوازن ليس إلا ، فإنه « يدفع » .

خـــريطة معـــدنية جـــديدة

أيا ما كان ، فإذا نحن انتقلنا من الانتاج واتجاهاته وسماته ومشكلاته إلى الخريطة المعدنية نفسها ، فلاجدال أنها ظلت رتيبة تقليدية ومحدودة الأفق لفترة طويلة . أما الآن فإن خريطة جديدة حقا

تتخلق وتتفتح تحت ناظرينا ، بل وبالجملة ذلك أكثر منه بالقطاعى إن صح التعبير .

فالخريطة القديمة ، إذا بدأنا من البداية ، كانت تعنى فقط نطاق أو محور سيناء ـ الصحراء الشرقية على امتداد الضلوع اليمنى للبل . ذلك النطاق ، شرق مصر باختصار ، لاريب كان أرض المعادن فى القطر ومنجم الجمهورية الأول إن لم يكن الأوحد . أما خارجه فكل ما هناك أو ما هو معروف ، إنما هو قدر محدود من الحديد والفوسفات في الواحات بالصحراء الغربية ، وكله يقع تماما خار الانتاج . ثم إن ذلك المحور المعدنى كان يستقطب فى نواتين أو قطبين معديين ، القطب الشمالى فى سيناء وعلى جانبى خليج السويس ، والقطب الجنوبى فى دائرة وسط وجنوب الصحراء الشرقية ويتحدد أكثر دائرة خاصرة الصحراء.

في القطب الشمالى كان يتركز كل البترول ومعظم المنجيز وبعض الحديد . أما القطب الجنوبى فأكثر تنوعا ، فهناك تتقارب وتتكاثف مواطن ومناجم المعادن المتعددة فى كوكبة أشبه بأرخبيل معدنى وسط بحر الرمال ويبرز تضاعيف الجبال . ففيما عدا البترول ، لا يكاد يوجد معدن فى مصر لا يتمثل هنا بدرجة ما ، كما لا تكاد

توجد فى مصر رقعة مماثلة فى المساحة تتجمع فيها كل هذه العينات من المعادن . إنها « معدنيا » « سيناء الثانية » .

هيكـــل الخطـــة الجـــديدة

الان فإنظر كم تغير هذا النمط وكيف . فمنذ تأرجح البندول المعدنى فى موجته ا لمديّة الكاسحة من أقصى اليمين إلى قصى اليسار ، لم تتمدد جبهة المعادن أو تتقدم إلى خط جديد فى الصحراء الغربية فحسب ، ولكنها أيضا تركت على الطريق خطا عميقا في الوسط بطول الوادى . من ثم فبدلا من خط واحد ، صارت هناك ثلاثة خطوط أو محاور ، نطاقات أو مناطق ، معدنية فى مصر : خط الصحراء الشرقية أو خط البحر الأحمر ، خط الواى أو خط النيل ، الصحراء الغربية أو خط الواحات .

هكذا فعلى حين كانت الصحراء الشرقية وحدها هى كل منجمنا ، كان الكثيرون يشعرون - وبحق - أننا قد أهملنا الصحراء الغربية كثيرا ، وأنها هى أمل مصر المعدنى الحقيقى ، وأنه لن تحدث ثورة معدنية حقيقية فى مصر إلا إذا انتقل مركز ثقل المعادن من الصحراء الشرقية إلى الغربية ، كما لن تحدث ثورة بترولية جذرية إلا إذا انتقلت النواة البترولية من خليج السويس إلى خليج العرب مثلا . وبالفعل سرعان ما

انبثقت فى الصحراء الغربية ثلاث دوائر معدنية لاتقل خطرا عما بالصحراء الشرقية ، بينما أصبح وادى النهر الذى ارتبط فى أذهاننا دائما بالزراعة البحتة خطا معدنياً منوعا من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، وبرز كمنجم من الدرجة الأولى .

ورغم أن الصحراء الشرقية ـ سيناء ستظل لفترة قادمة مركز الانتاج الرئيسى . ورغم أن ما فى الصحراء الغربية والوادى من معادن ليس جديدا كله ، فلا شك فى أصالة وجدة النمط الوليد . فاذا كانت الصحراء الشرقية ـ سيناء هى الاكثر تنوعا ، حيث تحتكر تقريباً عالم المنجنيز ومن بعدة الآن الفحم ثم إلى حد ما عالم البترول ماتزال ، فإن الصحراء الغربية قد تغلبت عليها أخيرا فى رصيد الحديد والفوسفات ـ الفوسفات بالذات أصبح بمثابة بترول الصحراء الغربية .

الطريف ، بعد ، أن توزيع مراكز الثقل بين أهم هذه المعادن يرسم نمطا عكسيا بين الصحراوين . فالبترول فى الصحراء الشرقية ـ سيناء يستقطب كله فى أقصى الشمال حول خليج السويس ، بينما يأتى الفوسفات فى الجنوب موزعا كمناطق ثانوية القدروالوزن نسبيا . أما فى

الصحراء الغربية فإنه العكس تماما : يستقطب الفوسفات بأقصى ثقله فى أقصى الجنوب بأبوطرطور ، بينما لايزيد بترول الشمال الجديد عن جيوب صغيرة خفيفة الوزن .

اســـتراتيجية الشبكـــة

فإذا عدنا إلى الخطوط المعدنية المحورية الثلاثة ، فإن الملاحظ أن كل خط منها يمتاز بوحدة طبيعية وتعدينية فيها كل معادنه ويختلف بها عن زميليه ، كما أن لكل واحد منها مزاياه وعيوبه ، إلا أنها في النهاية تتكامل جيدا فـــى استراتيجية التعدين والصناعة القومية . فابتداء ، لنا أن نلاحظ أن التوزيع الجغرافى للخطوط الثلاثة يجعلها مقسمة بين الصحراوين على جانبى الوادى من يمين ويسار ، بحيث تجتمع ثلاثتها فى قلبه هو للتصنيع اقتصادية ميسرة .

وبعد هذا فإن لكل خط استراتيجية الصناعية النابعة من جغرافيته الطبيعية . فالخط الشرقى جبلى ، ولذا كانت معادنه سواء الفوسفات أو الحديد فضلا عن البترول بعيدة الغور ، ومن ثم يعانى من صعوبة ظروف التعدين . إلا أنه من الناحية الأخرى خط ساحلى ، مما يعوض بسهولة الشحن والتصدير . إما خط الوادى فسهلى ممهد نسبيا، معادنه قريبة من السطح ، مثلما هو واقع فى ظل العمار ويمارس شرايين النقل النهرى الحديدى ، ولذا كان سهل التعدين وأدعى إلـــى الانتاج

والتصنيع ، سواء فى ذلك حديد أو فوسفات أو الغاز . على العكس من هذا خط الواحات ، شديدة التطوح والعزلة ، فلا غرابة أن تأخر استغلاله بل كشفه ، وكان لابد أن ينتظر تماما كشفه وضخامة رصيده بما يكفى لتبرير الانفاقات الضخمة فى تنميته وربطه بالوادى سواء بأنبيب الغاز أو الخطوط الحديدية أو الطرق البرية .

ليس هذا فحسب . فمن الغريب والمثير معا أن توزيع المعادن الأساسية على قطاعات هذه الخطوط المحورية الثلاثة يكاد يجعلها تتناظر فى ترتيبها من الشمال إلى الجنوب ، ولانقول فى خطوط العرض ذاتها أيضا . فإزاء بترول خليج السويس على رأس الخط الشرقى ، هناك غاز أبو ماضى فى أقصى شمال خط الوسط ، بترول غاز حقل الشمال الغربى على قمة الخط الغربى . مقابل فوسفات القصير ـ سفاجة فى وسط الخط الشرقى ، ثمة فوسفات السباعية ـ المحاميد فى وسط الخط الأوسط ، وفوسفات أبو طرطور فى وسط الخط الغربى . وتوزيع الحديد وحده هو الذى يختلف نوعا ، ولكنه لايعدل النمط كثيرا . فمن حديد خاصرة الصحراء الشرقية فى جنوب الخط

الشرقى ، يتأرجح الاتجاه إلى حديد أسوان فى أقصى جنوب خط الوسط ، ثم يصعد بشدة إلى حديد الواحات البحرية فى وسط الخط الغربى .

ويعنى هذا الترتيب والتناظر أننا إذا كنا نستطيع أن ننظر إلى الخطوط الثلاثة كخطوط طولية منوعة تتشكل من الشمال إلى الجنوب من متتابعة البترول ـ الفوسفات ـ الحديد على الترتيب ، فإن فى استطاعتنا أيضا أن ننظر إليها كخطوط عرضية ثلاثة تتتابع من الشمال إلى الجنوب على الترتيب : خط البترول والغاز ، فخط الفوسفات ، فخط الحديد . وفى هذا الترتيب فلعل الطريف الجدير بالملاحظة هو اتجاهها ـ مع جيولوجية مصر الأساسية بالطبع ـ من القدم إلى الحداثة كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال . فالخط الجنوبى وهو خط الحديد أقدمها جيولوجيا ، يليه خط الفوسفات فى الوسط ، بينما يأتى خط البترول والغاز فى أقصى الشمال وهو أحدثها جيولجيا .

فى الخطوط الثلاثة ، على أية حال ، فإن للسواحل دائما نصيبا ، إذ أن كلا منها موزع بين الداخل والساحل بدرجة أو بأخرى ، لعلها هى

الأخرى تزداد ساحلية كلما أسحلنا شمالا . وعلى أية حال ، فإن هذه الخطوط ، بالاشتراك مع ثلاثية الخطوط الطولية ، تنسج في المحصلة شبكة معدنية تكعيبية كاملة متكاملة ، منتظمة الاحداثيات تقريبا ، شبه قائمة الزوايا ، ومن ثم تتعامد أو تتشابك في تسع عقد أو دوائر أساسية ، مغطية وجه الوطن المربع العريض من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق .

ولايعكس تكامل وتلاحم هذه الشبكة كما تعكسها تلك الشبكة الفوقية والمترتبة من خطوط نقل الخامات المعدنية ، والتي بدأت بكل مغزى تأخذ شكل سلسلة عظام السمكة : خط الوادي سلسلتها الفقرية ، وأشواكها خطوط أنابيب السويس القاهرة وغاز أبو الغراديق ـ حلوان في الشمال ، سكة حديد الواحات البحرية ـ أسيوط في الوسط . وأخيرا سكة حديد أبو طرطور ـ نجع حمادي ـ قنا ـ سفاجة في الجنوب . وإنها لثورة معدنية حتى النخاع ، سنرى كيف يمكن أن تنعكس على نمط العمران ، ولو حتى بعمق الجلد مرحليا ، فتساهم جزئيا في تغيير خريطة مصر السكان .

المـــركب المـــعدنى

قائمة الخامات المعدنية فى مصر قائمة مطولة للغاية كما سبق . وهى فى تكاثر مستمر مع زيادة الكشوف والأبحاث . وفى الوقت الحالى أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا ، تستخرج من ٦٤٤ موقعا . وبطبيعة الحال فإن هذه المعادن وتلك المواقع تتفاوت إلى أقصى حد فى الأهمية والوزن ، مثلما تتفاوت فى طبيعتها . فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ، ومنها الصخور الصناعية والأحجار الكريمة ، ومنها المعادن الأساسية الكبيرة والمعادن الصغيرة والمعادن الثمينة وأخيرا المعادن النادرة . . . الخ

ومن الصعب ، وربما من غير المفيد أو المطلوب ، تصنيف هذه المعادن كيماويا أو جيولوجيا أو اقتصاديا بالدقة والضبط . ولكن من وجهة نظر جغرافية مصر ، جغرافية مصر الاقتصادية أعنى وجغرافية الانتاج بالذات ، وعلى الأساس العملى والتطبيقى المباشر ، فلقد يكون من المفيد أن نتبنى التصنيف الوظيفى أو التقسيم الرباعى الآتى .

أولا ، وفى المقدمة ، تأتى « المعادن الأساسية » التى تمثل عصب الثروة المعدنية حجما ودورا ، صناعة وتجارة ، وهى تشمل فى حالتنا خماسية البترول ، والفوسفات ، الحديد ، الفحم ، والكمنجنيز . ثانيا ، مجموعة « المعادن الثانوية » وتشمل ثمانية النحاس والنيكل ، الرصاص والزنك ، القصدير والكبريت ، وأخيرا الذهب والزحجار الكريمة .

ثالثا ، مجموعة « الصخور الصناعية » كما يمكن أن نسميها بشئ من التجاوز أحيانا أو المجاز أحيانا أخرى ، وهذه تشمل أكثر من دستة من المواد المختلفة الطبيعية ولكنها تدخل فى الصناعة بصور عديدة . فهناك الكاولين والطينة البيضاء ، ثم الرمال البيضاء والرمال السوداء ، ثم الجبس والتلك ، والطفلة والدولوميت ، فالجرافيت والماجنزيت ، فالأسبستوس وأملاح البوتاسيوم ، وأخيرا الفلسبار والكوارتز .

رابعا ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد ، مجموعة « المعادن النادرة » ، كما تسمى الآن . وهى معادن رواسبها ونسب حدوثها قليلة جدا فى الطبيعة ، ولكنها تحتل اليوم موقعا حيويا باطراد فى الصناعات التكنولوجية الحديثة فائقة التطور ، ابتداء من الصناعة النووية أو الذرية إلى الصناعة الإلكترونية والصاروخية . . . الخ . وفى مصر كشف حتى

الآن عن قائمة دسمة قد تزيد عن الدستة ، قابلة أيضا للزيادة مع تقدم الكشوف . في المقدمة يأتى اليورنيوم والتيتانيوم ، والتانتالوم و النيوبيوم ، ثم الإلمنيت والباريت ، الكروميت والفاوريت ، البيريل والزركونيوم ، ثم الكوبالت والثوريوم والموليبدنم .

ومن الناحية المنهجية ، ولأغراض دراستنا التفصيلية هنا ، لابد للبترول ، بكل قيمته الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة والتى تعلو على التعليق ، لابد من معالجة خاصة جدا بلاطبع . ولهذا فسوف نتابع فى هذا الجزء الحالى دراسة مركبنا المعدنى ابتداء بالمعادن الأساسية تليها الثانوية فالصخور الصناعية وانتهاء بالمعادن النادرة ، مرجئين البترول إلى جزء خاص مستقل مستفيض بعد ذلك يختتم الدراسة كما يتوجها .

المعـــــادن الأســـاســية

الفوسفـــات

جغرافية الانتاج والحقول

إذا كانت أرقام الانتاج فى الحديد أكثر ثباتا واطرادا مثلما هى أكبر وأضخم من أرقام المنجنيز ، فإن أرقام الفوسفات بدورها أكثر ثباتا وأكبر حجما من أرقام الحديد . فهى منذ بداية الخمسينات وحتى ١٩٦٧ تدور

فى حدود نصف إلى ثلثى المليون طن ، بحيث تأتى دائما وعلى أقل تقدير - هذا أمر طبيعى معدنيا - ضعف أرقام المنجنيز . ويلاحظ أن إنتاج مصر بالنسبة لاحتياطيها كان يعد مرتفعا نوعا بالقياس إلى دول المغرب المتوسطة مثلا . ومن هنا كانت مصر تحتل المرتبة السادسة فى الانتاج العالمى ، رغم انخفاض مرتبتها من حيث الاحتياطى .

على أن طفرة جديدة وجادة فى الانتاج حدثت منذ أواخر الستينات ، فبلغ متوسط الانتاج فى السنوات ٦٩ - ١٩٧٠ نحو ٠٠٠ر٤٤١ر١ طن ، أى أكثر من تضاعف فى أقل من سنتين . وبذلك تفوقت مصر على كل من الجزائر وتونس ، فضلا عن الأردن ، وأصبحت ثانية دول الفوسفات العربية بعد المغرب وإن بفاصل سحيق جدا بالطبع (المغرب : ٠٠٠ر٦٥٥ر١١ طن) . على أن الانتاج عاد فهبط بعد ذلك بالتدريج ، فلم يزد فى ١٩٧٧ على ٦٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع قليلا فى ١٩٧٨ إلى ٨٧٧ ألف طن .

معظم الانتاج مازال يصدر إلى الخارج . وقد كانت اليابان سوقه التقليدية الأولى قبل الحرب الثانية ثم بعدها ، يضاف إليها دول أوربا المتوسطية وآسيا الموسمية . وإذا كان التسويق قد اضطرب أثناء الحرب

وتعذر أحيانا إلى حد تراكم الانتاج وإنخفاض التصدير ، فقد عاد بعدها إلى الاستقرار ثم النمو بحيث ينقلنا كبيرة ومؤثرة .

والهجرة نحو الغرب أو التمدد من الصحراء الشرقية إلى الصحراء الغربية هي ، بعد ، النغمة الأساسية في جغرافية الفوسفات . فإلى بضع سنين خلت ، كانت رواسب الفوسفات تتوزع في ثلاثة حقول رئيسية ، لكل منها خصائصه ومزاياه وعيوبه ولكل منها توجيهه الانتاجي الخاص . تلك هي حقول سفاجة ـ القصير بالصحراء الشرقية ، السباعية ـ المحاميد بوادي النيل ، حقل الواحات بالصحراء الغربية . ولقد كان الأول هو مركز الثقل الأساسي احتياطيا وإنتاجا ، بينما كان الأخير حقلا ميتا . ثم جاءت الكشوف الأخيرة فأضافت إلى كل من هذه الدوائر الجغرفية حقلا جديدا أضخم وأغنى خارج كل مقارنة ، وفي الوقت نفسه نقلت مركز الثقل كله من دائرة الحقل الأول إلى دائرة الأخير .

حقـــل الشـــرق

فأما حقل سفاجة ـ القصير فهو حقل ساحلي ولكنه جبلي . وهو بالصفة الأولى يمتاز بسهولة النقل والتصدير غير أنه بالصفة الثانية صعب التعدين لأنه غائر تحت طبقة صخرية سميكة . نواة الحقل

النووية فى الجنوب حول القصير (ثلاثة أرباع إنتاج الحقل ، وربما كذلك الرصيد ، والآن أكثر من أى وقت مضى على الأرجح) . أما سفاجة فى الشمال فنواة ثانوية نسبيا (الربع الباقى) .

الحقل هو أقدم حقولنا («هو الأصل») ، فهنا اكتشف الفوسفات بمصر لأول مرة في أم الحويطات بين سفاجة والقصير سنة ١٩٠٩ . ومنه بدأ التصدير سنة ١٩١٢ . لذا كان الحقل فى مجمله أكثر الحقول تنمية وإنتاجا ، فكان تقليديا يقدم نحو ثلثى الانتاج القومى . ومنذ البداية خصص إنتاجه بالكامل للتصدير خاما إلى أسواق الشرق الأقصى . «يبلغ الانتاج الآن ١٤٠ ألف طن سنويا ، تذهب بالكامل إلى إندونيسيا وسرى لانكا .

وعموما فلأن الرصيد متواضع نسبيا ، وعمر الاستخراج طويل . بدأ الحقل يتعرض للنفاد نوعا منذ بعض الوقت ، إلا أن سلسلة من الكشوف الجديدة تتابعت لتدعم رصيده باطراد . فمنذ نحو ١٥ سنة اكتشف مناجم الحمراوين شمال القصير بنحو ٢٠ كم وجنوب سفاجة بنحو ٦٠ كم ، وهى تضم منجمين : أبو حمرة والقويح . ومنذ بضع سنين اكتشف حقل آخر فى أبو شجيله قرب القصير ، قيل إن الاحياطى المؤكد

فيه يبلغ ٤٦ مليون طن يحتمل أن يزيد إلى ٤٠٠ مليون وموزعا على ٣ طبقات . وثمة كشف آخر يذكر بصدد أبو شجيله قدر بنحو ١١ مليون طن ، وثالث أحدث فيما يبدو بلغ ٩ ملايين طن ، وإن لم يكن من الواضح ما اذا كانت هذه الأرقام الثلاثة مجرد تقديرات مختلفة لنفس الكشف . وفى أوائل الثمانينات جاء كشف جديد فى منطقة سودمين قرب سفاجة يقدر حجمه بنحو ٥٠ مليون طن ، ثم آخر فى أم الحويصات قرب سفاجة أيضا لم يحدد حجم رصيده بعد .

ورغم التكرار أو التضارب الذى يبدو فى بعض هذه الأرقام ، والتى لايقل مجموعها كما هى عن ١١٦ كليون طن كحد أدنى ، ٥١٦ مليونا كحد أعلى ، فإن التقديرات العامة لرصيد فوسفات البحر الأحمر لاتزيد عن ١٠٠ ـ ١١١ مليون طن . وعلى أية حال فإن حقل فوسفات البحر الأحمر يظل أصغر حقولنا الثلاثة على الاطلاق وربما خارج كل مقارنة ، وإن هو على العكس أكبرها إنتاجا .

فيماعدا هذا فثمة الآن مشروع ضخم بدأ منذ عدة سنوات لإقامة مجمع كيماوى عظيم للفوسفات والغازات يتوج الحقل ويكون مركزا للتعدين والتصنيع معا وعلى حد سواء . ذلك هو مشروع فوسفات

الحمراوين الذى يهدف إلى استخراج الفوسفات ثم تركيزه بدرجةعالية حتى ينافس بقوة فى التجارة الدولية . وخطة الانتاج هى استخراج ١,٢ مليون طن من الخام سنويا ، تركز إلى ٦٠٠ ألف طن ، وتبدأ المرحلة الأولى بالنصف أى بنحو ٣٠٠ ألف طن ، لتصدر بالكامل إلى الخارج بقيمة تبلغ ١٥ مـليون جنيه . والاتجاه الآن هو إلى السوبر فوسفات كلية . ويمتد المشروع ، الذى يتكلف ٤٠ مليون جنيه ، لفترة ٢٠ ـ ٣٠ سنة .

مع المجمع ، نشأت مدينة الحمراوين على البحر من لاشىء ، وصبحت الآن مدينة كاملة قائمة تعدادها نحو ١٠ آلاف نسمة معظمهم من قنا وأسوان . وكانت المياه تنقل إليها من قنا بالأنبوب فى طريقه إلى سفاجة ، ولكن خزانا جوفيا عظيما اكتشف بحيراتها أصبح يكفيها بل وفاض ليغذى بعض المناطق المجاورة .

حقـــل الـــوادى

أما حقل الوادى القديم ، السباعية ـ المحاميد ، فأقدم ما عرف من الفوسفات بمصر . يمتد على طول قطاع قنا ـ إسنا . وعلى عكس حقل الصحراء الشرقية ، هو بالطبع حقل سهلى نسبيا ، كما أنه سطحى إلى

حد بيد لا تغطيه إلا طبقة رقيقة من الصخور . ومن ثم كان سهل التعدين والنقل معا . نواته النووية فى جنوبه أيضا ، حول السباعية ـ المحاميد على جانبى النهر ، بعدهما يمتد على الضفة الشرقية إلى قرب قنا . ويبلغ عدد مناجم السباعية غرب النيل ٤ مناجم ، بينما يبلغ عدد عمال مناجم الفوسفات بإدفو نحو ١٥٠٠ عامل .

وبحكم الموقع ، خصص إنتاج الحقل منذ البداية للاستهلاك المحلى ، فينقل شمالا إلى مراكز صناعة الفوسفات فى كفر الزيات وأبو زعبل وأسيوط . ونظرا لتقادم العهد بمناجم الحقل المحاميد ، وإقامة طاحونة كبيرة عصرية طاقتها ٣٠ ألف طن ، وشبكة أنفاق جديدة فى منجم جديد مساحته ٥٠ كم٢ . أما عن الانتاج فإن الخطة تهدف إلى تطويره ومضاعفته كما وكيفا ، وذلك برفع نسبة الاستخراج إلى ٢٢ ٪ ، والتركيز إلى ٢٥ ٪ ، وكمية الانتاج من ٣٠٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، يخصص نصفها للاستهلاك المحلى والنصف الآخر للتصدير .

مع الكشوف الجديدة ، ازدوج حقل السباعية ـ المحاميد بآخر جديد هو حقل شرق قنا أو قنا ـ إدفو الكبير . الاحتياطى قد يبلغ المليار طن .

الحـقل يترامى على امتداد ٢٠٠ كم بالطول ، وفى مساحة ١٤ ألف كم٢ ، داخلها تتوزع الرواسب فى ١١ موقعا من الجبال والوديان ، هى جبال : زبو حاد ، الجير ، نزى ، قرن ، حجازه ، ووديان : حمامة ، الغرايا ، المشاش ، الشغب ، الباقور ، البلاصى . تنتشر الرواسب فى عدة طبقات منفصلة يتراوح سمكها بين نصف المتر ومتر ونصف المتر ، تبلغ نسبة أوكسيد الفوسفور فيها ٢١ ٪ . الحقل بهذا يمتاز بالثراء الشديد والموقع الممتاز على مشارف وادى النيل ، إلا أن مساحته المترامية وجيولوجيته الممزقة النحيلة تعيبه كثيرا حيث تفرض التشت وعدم التركيز فى الاستغلال .

من الناحية الأخرى تم مؤخرا كشف جديد بالسباعية شرق مدينة إدفو يقدر بنحو ٢٥ ـ ٢٦ مليون طن نقى على مساحة نحو ٢٥٠ كم٢ . بمنطقة القريات ، كما أضاف الكشف ٨ ملايين طن رلى المحايد . على أن تقديرات حقل فوسفات الوادى حملة تتفاوت بشدة بعد هذا . ففى رواية أنها ١١٤ مليون طن ، أضيف إليها نحو ٣٤ مليونا بعد ذلك . وفى رواية أخرى أنها ٢٠٠٠ مليون طن .

ومهما يكن ، فإن هناك مشروعا بدأ منذ بعض الوقت لاستغلال

الفوسفات وتركيزه فى أول مصنع بالمنطقة عموما ، وذلك بمعدل ١,١ مليون طن لمدة ٢٠ سنة . والمشروع يتكلف ١٨ مليون جنيه ، وتبدأ المرحلة الأولى بنصف مليون طن للتصدير بالكامل ، بنحو ١٥ مليون دولار .

فوسفــات الواحــــات : أبــو طرطور

أخيرا ، حقل الواحات المهمل . يتركز فى الواحات الخارجية - الداخلة ، وربما أضفنا إليه واحة دنقل . نقطة ضعيفة من حيث المواصلا والنقل واضحة ، ولذ لم يستثمر وظل حقلا ميتا . إلا أن هذه الصورة الراكدة انقلبت فجأة منذ أوائل الستينات بكشف أبو طرطور العظيم سنة ١٦٩٠ ، والذى تتضءل بجانبه سائر الحقول القديمة فرادى ومجتمعة . فالرصيد ٧١٤ أو ٩٨٧ مليون طن ، قل بالتقريب يعنى بليون طن ، ارتفعت بعد ذلك أيضا بالميد من الكشوف إلى ١٠ بلايين طن فى مساحة ١٢٠٠ كم٢، ولكن تقرر تركيز الاستغلال أولا على القطاع الجنوبى الشرقى منه باعتباره النواة النووية فى الحقلل وأشده تركزا وأكثره اقتصادية .

القطاع مساحته ١١٢ كم٢ فقط ، وتلك ميزة كبرى فى التركيز

الأفقى تنعكس رأسيا فى سمك الرواسب الواضح ، ٤ ـ ٥ ـ ٦ أمتار ، تصل فى مواضع إلى ١٦ مترا ، هذا ضد ١ ـ ٢ من الأمتار فى المتوسط فى سائر مناجم فوسفاتنا الأخرى . نسبة أوكسيد الفوسفور فى الخام ٢٥,٥٪ ، ونحو ٥١٪ من الرصيد جيد النوعية نسبيا ، ٣٥٪ متوسط الجودة .

وتذهب أكثر التقديرات تحفظا إلى أن حجم الاحتياطى القابل للاستخراج من قطاع البليون طن هذا لا يقل عن ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليون طن من خامة متوسطة الجودة تكفى ١٠٠ سنة على الاقل ، قدرت قيمتها فى أوائل التسعينات بنحو ١٤ مليار جيه على ساس السعر الجارى حينئذ للطن وهو ١٤ جنيها ، وتصل الآن إلى ١٧ مليار جنيه . الحقل بهذا كله يفضل شرق قنا المناظر كما وكيفا خارج كل حدود . إنه حقا أول حقل معدنى عالمى فى مصر بأى مقايس . قطب الفوسفات الغلاب هو إذن ، رغم موقعة الداخلى القارى البعيد ، والمستقبل له لاسيما مع إيذان مناجم القصير ـ سفاجة بالنضوب .

مشـــكلة أبـــو طـــرطـــور

على أن لحق بو طرطور مع ذلك مشكلة تعدنية ـ اقتصادية معقدة ، يعتبرها البعض نقطة ضعف خطيرة ، وتعد المسئولية فعلا عن تأخر استثمار المنجم . فالخام يعيبة جيولوجيا وجود شوائب كثيرة من الكبريت والكربونات والكبونات والطفلة والسيليكا تعوق الاستغلال الاقتصادى وتخفض درجة الجودة إلى بعيد . من هنا انقسمت الآراء الفنية جذريا حول جودة الخام ونوعيته وبالتالى حول جدوى المشروع واقتصاديته .

فذهب الرأى الأول إلى أن الخام منخفض الجودة لايصلح للمنافسة فى السوق العالمية ، وأن المشروع الضخم الذى يكلفنا نحو البليون دولار سيكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى . ذلك أن تكلفة الطن لن تقل عن ٤٠ دولارا فى الوقت الحالى ، بينما أن سعر . الطن الجيد فى السوق العالمية ٢٥ دولارا ، اى بخسارة (أو دعم !) قدره ١٥ دولارا . وحتى بعد تركيزه ، فإن تصديرة خاما لن يكون مجيا ، لا سيما أن حاجة السوق العالمية المتوقعة فى المستقبل القريب محدودة وسوف تغطيها

على أيه حال دول التصدير العربية الراهنة المغرب وتوس والأردن . وحتى الميناء الخاصة بالمشروع فى سفاجة ، رغم كل ما ستتكلف ، لن تصلح لشيء إلا لتصدير الفوسفات وحده . ولهذا كله فإن الحل الوحيد للمشكلة هو عدم التصدير خاما ، ولكن مصنعا إلى حامض فوسفوريك .

على أن هناك بارقة أمل فى الموقف الكلى ، تتمثل فى المعادن الثمينة النادرة التى ثبت وجودها بنسبة عالية فى الخام، خاصة مجموع اللانثيوم التى تصل ٢٠,٢٪ . وهذا يعتبر فتحا فى مجال اكتشاف المعادن بمصر ، لأن له أهمية فائقة فى الصناعات التكنولوجية المتطورة . ومن الممكن أن تصبح هذه المعادن الثمينة هى المنتج الرئيسى الأول فى حقل أبـو طرطور ، بينما يصبح الفوسفات نفسه المنتج الثانى أو الجانبى . كمن تعثر ، يعنى ، فى صخرة كؤود أن عليه أن يرفعها ، فعثر بالصدفة على ماسة نادرة أسفلها .

إلى العكس من هذا تماما ذهب الرأى المضاد . فأولا ، من الممكن استبعاد شوائب الفوسفات بحيث يصلح لصناعة كل من حامض الفوسفوريك المركز والأسمدة الفوسفاتية عالية التركيز (ثلاثى السوبر

فوسفات) . والتطور التكنولوجي في المستقبل لا حد له ، والزمن بالتالي في صالح المشروع .

وقد أمكن بالفعل تركيز الخام - التركيز يتم بالغسيل والتسيب والتجفيف - الثاني من نوع في مصر بعد السد العالي - واضح أن الموقف يكاد يكرر اختلاف الآراء حول السد نفسه . كأنما كتب على كل مشاريعنا الفنية الكبرى أن تق دائما في منطقة الأعراف وعلى الخط الهامشي الدقيق بين الصواب والخطأ أو المكسب والخسارة . وعلى ية حال فلابأس أن يسبق الجدل العمل ، لا العكس . وكل ما نأمل ألا يتحول المشروع بعد تنفيذه إلى مثل مآل إليه غيره كالسد العالي أو مشروع الحديد والصلب . . . إلخ . ومن هنا نبدأ مشروع الخطة الموضوعة للاستغلال الفعلي .

خطـــة المشــروع

تستهدف الخطة استخراج ١٠ ملايين طن سنويا ، تركز في الموقع إلى ٧ ملايين ، يصدر منها إلى الخار ٦ ملايين طن قيمتها نحو ٢٠٠ ميون دولار ، وتستهلك الصناعة المحلية المليون طن الباقية . ضخامة

المشروع تتبدى بالمقارنة مع إنتاج الحقول الأخرى فمجموع إنتاجها جميعا ٦٠٠ ألف طن فقط ، أى أنه وحده يعادلا أكثر من ١١ مرة . عمالة المشروع ، الذى يتم تنفيذة نهاذيا فى أواخر الثمانيات إلى أوائل صناعية فى الموقع تستوعب ٢٥ ألفا ثم ٥٠ ألفا ، يخدمها خط كهربائى عالى الضغط من السد العالى يأخذ عند نجع حمادى طوله ٢٥٠ كم .

ثم يأتى خط حديدى لنقل الخام إلى سفاجة طوله ٥٦٠ كم يستفيد من وصلة الخارجة - نجع حمادى القديمة ، ويرتبط بالخط الجديد من أسيوط إلى الخارجة ، ويكملة خط جديد من قنا إلى سفاجة . وهناك ينتمى المشروع بميناء جديدة طاقتها ٧ ملايين طن سنويا لتصبح بمثابة أبو طرطور - على - البحر كما نقول ، وإليها سيتم شحن ٢٠ ألف طن على ٤ قطارات يوميا . وبهذا أيضا تتصل الواحات والوادى الجديد لأول مرة بالبحر الساحلى الشمالى عموما ، لاسيما أن قد تقرر الافادة من الخط فى نقل الركاب إلى جانب الخام . وقد بدأ بالفعل مد القطاع الأول بين قنا وسفاجة .

أخيرا . فكما يبدأ المشروعبخلق مدينة صناعية ضخمة فى قلب الصحراء ، فإنه سينتهى بخلق واحة خضراء حولا للكفاية الذاتية

الغذائية : مزرعة خضروات وفواكه ولبان ولحوم ودواجن مساحتها ١٥٠٠ فدان ، تعتمد بدورها على حفر شبكة كثيفة بحيث تم الحصول على خامس أوكسيد الفوسفور بنسبة ٣٢,٥٪ (مقابل ٣١,٦٪ لخام المغرب) ، وعلى حامض الفوسفوريك المركز بنسبه ٥٤,٤٪ (مقابل ٥١,٦٪ للمغرب) كما أمكن التغلب على مشكلة التآكل التى كانت تبيها تلك الشوائب .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استغلال الحقل اقتصاديا . فتكلفة استخراج طن لخام ستكون فى حدود ٥ دولارات ، والتركيز ٨ دولارات . والنقل ١٩ دولارا ، بمجموع ٣٢ دولارا ، بينما سعر البيع ٤٠ دولارا ، بربح صاف ٨ دولارات . كذلك حامض الفوسفوريك ، الذى يمكن إنتاج نوعين منه ، واحد للاستهلاك المحلى وآخر للتصدير . فالأول تبلغ تكلفتة ٣ . ٣ دولارات ، وسعر ٣٤١ دولارا ، وربحه ٣٨ دولار وعلى هذا وذاك يبلغ صافى ربح المشروع ١٨٠ مليون دولار سنويا ولما كانت تكلفته الكلية نحو الألف مليون دولار ، فإن المدة اللازمة لاستيراد رأس المال لن تزيد عن ٥ ـ ٨ سنوات .

وفى تقدير آخر أن المشروع ، الذى سيتكلف نحو ٨٣٤ مليون جنيه ،

يمكن بعد أن يكمل أن يعطى ٧٠ مليون جنيه ربحا صافيا كل سنة ، بنسبة عائد قدرها ٢٢,٧ ٪ سنويا ، تعادل ٥٥ ٪ من المبيعات . ذلك على أساس أن يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٨ ، ليبلغ ذروته سنة ١٩٩٥ ، مارا فى ذلك بمرحلتين . فى الأولى ينتج ٣,٥ مليون طن خام سنويا ، يصنع منها ٢,٤ مليون محليا ، ويصدر ١,١ مليون طن خام إلى الخارج . والثانية ترتفع بطاقـة الانتاج إلى علامة السبعة ملايين المستهدفة أصلا .

أخيرا وليس آخرا ، فليس صحيحا - يضيف مؤيدو المشروع - أن السوق العالمية بلغت درجة التشبع وأن إنتاج أبو طرطور لن يجد له سوقا . على العكس ، فإن الاستهلاك العالمى - الذى زاد من ١١٠ ملايين طن سنة ١٩٧٥ إلى مليونا سنة ١٩٨٠ فقط - قابل لامتصاص كل المساهمة المصرية المستقبلة ، كما أن سعر الطن فى ازدياد مطرد كل بضعة أعوام . ومن ناحية أخرى فإن القطبين الأعظم فى الانتاج العالمى وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٦٠ ٪ معا من انتاج العالم) قد تحولا مؤخرا من دول مصدرة للفوسفات إلى دول مستوردة له .

بين هذيين الرزيين المتناقضين ، واضح بالطبع - والمشروع بحجمه وضخامته يعد كما سبق ، حقل الخام الأساسى فى أم بجمة إلى الداخل قليلا على ضلوع المنحدرات الغربية للهضبة ، وهو موزع هناك بين ٧ مناطق محلية . أما عن النقل ، فقد كان الانتاج يشحن لمسافة ٣٠ كم بالخط الهوائى إلى ميناء التصدير أبو زنيمة ، حيث أنشئت محطة كهربائية قوية ومحطة كبيرة لتحلية مياه البحر . وكان معظم الانتاج يصدر إلى الخارج ، ويعنى ذلك أساس دول الغرب الصناعية الكبرى فى أوربا والولايات المتحدة ، وأقله ما يوجه لخدمة صناعتنا المعدنية المحلية .

كذلك أنشيء فى أبو زنيمة مصنع للفيرومنجيز اللازم لصناعة الصلب بطاقة ٢٠ ألف طن سنويا . على أن العدوان الإسرائيلى فى يونيو دمر المصنع وأوقف المنجم ، إلى أن بدأ الآن إعادة التشغيل بهدف إنتاج ١٨٠ ألف طن من خام المنجنيز سنويا ٢٧ زلف طن من حديد الزهر ، آلاف طن من الفيرومنجنيز تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفا .

الحـــديـــد

جغرافيـــة الحـــقول والانتـــاج

عرف ركاز الحديد بمصر منذ وقت مبكر سبيا ، فقد كشف حديد الواحات في أوائل القرن الحالى ، وكذلك حديد أسوان . على أن صناعة التعدين تأخرت حتى يوليو وقيام صناعة الحديد والصلب . ومنذ بدأت عملية التعدين فى الخمسينات ، زحفت إلى علامة ربع المليون طن تقريبا ، حتى ناهزت نصف المليون حوالى سنه ١٩٦٠ ، حين بلغت ٤٥٠ ألف طن بالدقة . وعلى حد نصف المليون هذا استقر الانتاج طوال الستينات تقريبا ، ومنه صعد إلى حد المليون ونصف المليون فى السبعينات . ففى سنه ١٩٧٦ مثلا بلغ رنتاج الخام من البحرية ١,١٠٥,٠٠٠ طن ، ومن سوان ١٣٨,٠٠٠ طن ، بمجموع قدرة ١,٢٤٣,٠٠٠ طن . وعلى عتبة الثمانيات كان الانتاج قد بلغ حده الأعلى وهو ٣,٣ مليون طن ، كلها من البحرية .

ومرة أخرى تتكرر قصة التوسع غربا فى جغرفية الحديد . فهناك تقليديا زريعة مناجم أو مناطق لركاز الحديد فى مصر ، كان آخرها

غربيا مهملا وأقلها قيمة ولكنه منذ الستينات زصبح مركز الث
والجاذبية المطلق وبوصلة المستقبل . هذه المناطق هى من الآ
الاجغرافية العميقة يبغ عددها ٣٢ بئرا ، تعطى ٦٥ ألف متر مكعب ،
المياه يوميا ، يذهب ٨٠ ٪ منها لاستهلاك الصناعة التعدينية نفسه
والمستعمرة برمتها تمثل بذل كله خطوة فى خطة غزو الصحراء وذ
الكثافة السكانية خارج الوادى .

المـــــنجنيز

سيناء ساس ، وجبال البحر الأحمر ثانويا ، هى مستودع المنجنيز
ففى الأخيرة ، ثمة مواضع ثلاثة صغيرة : أبو شعر قرب الغردقة ، ج
حماطة ، جبل علبة ، فى الأخير منها وحده بعض رنتاج محدود
كذلك وجد المنجنيز حديثا فى الجلف والعوينات مع الحديد ، وذلك بس
تركيز ٢٢ ٪ . فيما عدا هذا فيكاد المنجنيز عملى أن يكون سينائي
مثله فى هذا مثل الفحم .

فبأنواعه ودرجات جودته المختلفة من خام عالى الجودة إلى منج
حديدى متوسط الجودة رلى مجرد أكاسيد منجنيز منخفضة الدرج

ينتشر المعدن كثيرا فى سيناء ، لكنه يتركز أساسا فى أم بجمة رصيدا وإنتاجا . ولعله فى هذا لا يقل تركيز عن الفحم ، وكلاهما على ية حال أشد معادننا الرئيسية ترزا جغرافيا .

دورات الانتـــاج ودائرته

منذ سنة ٢٩١٨ بدز الانتاجة . وحتى الخمسينات كان الاحتياط المقدر نحو ٤ ملايين أو مليون طن . وحتى سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوى حوالى ١٥٠-٣٠٠ ألف طن ، أو بعامة فى حدود خمس إلى ثلث المليون فى المتوسط . غير أن هذا المتوسط كان دائما قابلا أو عرضة للانخفاض الفجائى فى بعض السنوات إلى نصف أو ربع ذلك الحجم ، حتى خارج فترات العدوان الإسرايلى ذلك حين ينقطع الانتاج كلية . فمثلا فى سنة ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٨٥ ألف طن فقط .

فيما عدا هذا فلقد بلغ مجموع الانتاج التراكمى حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٤,٥ مليون طن ، بينما قدر الاحتياطى المتبقى وقتئذ بنحو ٢,٥ مليون أو ١٠ ملايين طن . وعلى زساس معدل الانتاج السائد ، كان

عمر الاحتياطى المنتظر لايزيد عن صف القرن إلا قليلا ، ما لم تكشف حقول أو موارد جديدة .

حـــديد البحـــرية

حديد البحيرة يضا عرف ورصد مبكرا فى أوائل القرن ، سنة ١٩٠٩ ولكن الموقع الداخلى المتطوح ظل عاملا مضادا للاستثمار . وليس بعد ١٩٥٧ أن « أعيد اكتشافة » ، كما أعيد تقييم رصيدة بتقديرات أعلى بطراد . فمن ٩ ملايين طن فقط فى بداية الكشف سنة ١٩٠٩ ، رفع التقدير إلى ٢٠ ـ ٢٥ مليونا ، ثم إلى ١٣٦ مليونا وزعت بين منطقة جبل غراب (٨٣ مليونا) ومنطقة الجارة (٥٣ مليونا) . ثم ارتفع الرقم مؤخرا إلى ٢٢٠ ـ ٢٣٠ مليون طن لاستخراج منها ١٤٠ مليونا أى أكثر من النصف وقد عثر بعد هذا على الحديد فى موقع ثالث هو الجديدة وقدر احتياطية بنحو ١٢١ مليون طن .

البحرية إذن هى قطب الحديد الرذيسى فى مصر ، وجبل غرابى هو مركز ثقلة : إنه ولا سواه « جبل الحديد » بامتياز . النوعية زيضا مرتفعة نسبيا . فالرواسب سميكة غير عميقة ، ومـن الـنوع الأصـفر

(الليمونيت) ونسبه الحديد فى الركاز جيدة ، نحو ٤٥ ـ ٦٠ ٪ من هنا جميعا فرض الحقل نفسه على صناعة الحديد والطلب فى حلوان كبديل لحديد زسوان وكقاعدة لتوسع أكبر فى الصناعة .

لهذا الغرض أنشئت شبكة مثلثة من الخطوط الحديدية والبرية والكهربائية فالخط الحديدى لنقل الخام إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين ، حلوان ، وطوله ٣٤٠ كم . ثم يضاعفة خط سيارات مواز طوله ٣٣٠ كم ، لمساعدة حركة المرور . ثم هناك أخيرا خط كهرباء يتفرع من محور كهرباء السد العالى عند سمالوط إلى البحرية لتشغيل المناجم وخدمة المدينة العمالية والسكنية التى خلقتها الصناعة . وهذا المدينة ، كشقيقتها الكبرى التى سيخلقها الفوسفات فى زبو طرطور رلى الجنوب ، تضم الآن ٥ الاف من السكان العاملين . حولها نمت مزروعة حديثة لتموين المستعمرة السكنية بالخضروات والفواكة والألبان والدواجن ، وتعتمد كنظيرتها على الابار الجوفية الحديثة العميقة .

أما كشف الجلف والعوينات ـ أوائل السبعينات ـ فيقع إلى الغرب من بير طرفاوى بنحو ١٥٠ كم حيث عثر على الحديد فى شكل عروق

وعدسات ، بنسبة ٦٢ ٪ حديد . ٢٢٪ منجنيز . وهو بهذ يأتى فى نوعيته كخليط من حديد الواحات وأسوان وفى المرتبة سيناء ، خصرة الصحراء الشرقية ، شرق أسوان ، الواحات البحرية ، مع كشف جديد جدا فى بعض مناطق الجلف والعوينات .

ويمكن أن نتجاوز سيناء بسرعة لأن قيمتها محدودة ، حيث تتبعثر الرواسب فى وادى نصب وبين عديد من الكتل الجبلية ، كما تختلط بالمنجنيز فى أم بجمة بنسب غير اقتصادية . ومع ذلك فقد عثر على طبقة من الحديد الجيد فى المنطقة قدر احتياطيها بنحو ٣ ملايين طن . كذلك فقد ظهرت فى الفترة الأخيرة بعض كشوف مشجعة فى جبل الحلال جنبا إلى جنب مع الفحم .

أما منطقة خاصرة الصحراء الشرقية فتتوزع فى أم شداد قرب القصير وبين أودية كريم وسويقات وجحاليج ، تقريبا فى منتصف المسافة بين الساحل وثنية قنا ، هذا عدا بعض مناطق متفرقة جنوب القصير مثل الرياح وجبل الحديد وأم غميس الزرقاء . وعورة المنطقة واضحة ، كما أن الرواسب تتدخل فى الصخور البراكانية على شكل

عروق . أما النوع فهو المغنطيسى السود (ماجنتيت) . وأما الرصيد فنحو ٥٥ ـ ٦٠ مليون طن موزعة بالتساوى تقريبا بين كل من مناطقه الثلاث .

حـــديد أســـوان

حديد أسوان ـ زقدم حديد عرف فى مصر منذ أوائل القرن ـ يفترش هضبة من الخرسان النوبى متوسطة الارتفاع والمساحة إلى الشرق من مدينة أسوان ، بسمك كبير أحيانا ، وعلى السطح أحيانا ، وقرية دائما . التعدين إذن سهل ، كما أن النوع (هيماتيت) قدر أنه جيد نسبة الحديد فيه نحو ٥٠ ٪ ، فضلا عن أن الرصيد وفير ، نحو ٦٠ مليون طن ، وحدها تكفى مصر نحو ٥٠ سنة بمعدل استهلاكها منذ سنوات . بقوة هذا الموقع والمزايا ، أختير حديد أسوان ليكون أساسا لصناعة الحديد والصلب فى حلوان . وهكذا بالفعل كان ، إلى استبدل به حديد البحرية لتفوقة كما وكيفا .

على أن حديد زسوان ، رغم انخفاض جودته ، تضاعف رصيده مؤخرا فبلغ ١٢٥ مليون طن . من ذلك مثلا أنه تم اكتشافه شرق أسوان بمنطقة العويرشة ، وذلك فى ٣ طبقات يتراوح سمك الخام فيها بين

٣٠ ، ٧٠ سم ، وجملة الاحتياطى بها ٢٧,٦ مليون طن . كذلك فرغم تخلى صناعة الحديد والصلب بحلوان عنه ، فإن هناك الآن احتمالا بإقامة صناعة صلب محدودة بزسوان فى المستقبل ، غير أن هذا يتوقف على عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة تختص بترشيد الانتاج الحالى .

الثالثة بعدهما . ويقدر الخام الاحتياطى بنحو ١٠٠ مليون طن . ومـن الممكن لاستغلاله مـد سكة حديد الواحات إلى منطقة بير طرفاوى ، م الافادة من خط كهرباء فوسفات أبو طرطور . فرذ تحق هذ يوما ما ، فلسوف يكون زقصى دفعة نحو الجنوب للحياة البكر فى صحرائنا الغربية التى تمثل هنا وحتى الآن لا معمورا مطلقا .

الفحـــم

أن يكـــون أو لا يكـــون

هذا أحدث الوافدين على قائمة معادن مصر المعاصرة ، رغم أنه ينتمى إلى بعض من زقدم العصور فى قائمة جيولوجية مصر . لكن الطريف أنه لايمت جيولوجيا إلى العصر الفحمى (الكربونى) كما قد يوحى الاسم ، وإنما هو يأتى أساسا من الترياسى والجواسى فى سيناء ،

بل وأقله يرج فى الفيوم إلى طبقات إيوسينية وأوليجوسينية . وعلى زيه حال فإن يأتى كمفاجأة - ساة بالط - من جانب الجيولوجيا أعدتها خصيصا لمصر . ذلك أن النظرية الجيولوجية التى سادت طويلا كانت تصر على خلو مصر من الفحم بحكم خلوها من تكوينات العصر الفحمى وما يجرى محراه .

غير أن العثور علية فى كل من سيناء والفيوم منذ الستينات بدد هذه النظرية السئدة أو النظرة أو النظارة « السوداء » ، ومنح مصر الوقود الأسود لأول مرة فى تاريخها ، وبعد أكثر من نصف قرن من امتلاكها الأسود الحديد . والطريف ، بعد ، أن المعدن الوحيد الهام تقريبا الذى اكتشفة جيولوجى مصرى لا أجنبى ، والأطرف مصرى سيناوي بالتحديد .

معـــدن سينـــاوى

ورغم العثور على بقايا من الفحم ليجنيتى فى شمال غرب الفيوم بمنطقة قصر الصاغة ودان الفرس وجبل حامد واحتمالات وجوده

هناك بكميات تذكر ، وكذل فى منطقة الخطاطية غرب الدلتا مؤخرا ، فضلا عن منجم الطفلة بجبل أبو الريش بحرى شمال شرق أسوان بنحو ١٢ كم ، فإن وجود الفحم يقتصر عمليا على سيناء . إن الفحم هدية سيناء الخاصة وحدها إلى مصر ، مثلما هو وحده ميزة سيناء الخصوصية . لذلك فرغم أنه يتوزع بين أكثر من موقع فى سيناء ، فإنه يعد بالتأكيد أكثر معادنا تركيزا جغرافيا وأقلها انتشارا ، على الأقل حتى الآن .

وفى سيناء ، تتوزع رواسب الفحم فى ٣ مناطق ، يقدر مجموع الرصيد فى ثلاثتها بنحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . فى الصدارة كما وكيفا يأتى حقل المغارة بنحو ٥١,٨ مليون طن مؤكدة ٣٥,٨ مليون منها قابلة للاستخراج ، يضاف إليها ٣٦ مليونا محتملة ، زادت مؤخرا بالمزيد من الكشوف وتمدد الحقل . الحقل الثانى منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليونا مؤكدة ، ٦٠ مليونا محتمل . زخيرا ففى عيون موسى ٤٠ مليونا ، ولو أنها فى تقدير آخر ١٨,٥ مليون فقط .

النوعية فى المغارة وعيون موسى تصلح لتشغيل محطات الكهرباء ومجمعات الحديد والصلب . ولكن فحم عيون موسى مصحوب بمياه جوفية عالية الضغط ، مما يعقد عملية التنجيم والتعدين . أما فحم بدعة وثورة فيصلح كمنتج للغاز بطاقة حرارية عالية جدا ، ويمكن استخدامه كذلك فى الصناعات الكيماوية . ولكن فحم المغارة هو وحده الصالح للتكويك ، ومن هنا بدأ به الاستثمار الفعلى .

فـــحـــم المغـــارة

مركز الحقل جبل المغارة ومنطقة وادى الصفا ووادى المساجد ، لكن امتداده وصل مؤخرا إلى جبل الحلال فى مساحة قدرها نحو ٦٠ كم٢ ستضيف الكثير ولا شك إلى الرصيد المرصود . يقع الحقل جنوب غرب العريش بنحو ١٣٢ كم ، وشرق الاسماعيلية بنحو ١٧٥ كم ، ويبعد عن القاهرة بنحو ٣٠٥ كم . طبقات الفحم فى المنجم على عمق ٣٠ ـ ٤٠٠ متر ، بسمك يتراوح بين المتر والمترين .

الكشف تم سنة ١٩٥٩ ، وبدأ الاستغلال سنة ١٩٦٤ وذلك بمنجم الصفا بطاقة قدرها ١٠٠٠ طن يوميا أو ٣٠٠ ألف سنويا . وحتى إبريل سنة ١٩٦٧ بلغ مجمل إنتاج المنجم ، الذى يضخ يوميا ٦٠ طنا من

المياه من باطنه ، بلغ ٢٦ ألف طن من الفحم أما تخطيط الانتاج فقد كان على ٣ مراحل ، فى الأولى يتم استخراج ١٥٠ لف طن ، والثانية ٣٠٠ ألف ، وفى الثالثة ٤٥٠ ألفا كان المفروض أن قد تحققت اليوم لتوفر علينا نحو ٤٠ مليون دولار قيمة وارداتنا الفحمية حاليا .

إلا أن العدوان الإسرائيلى سنة ١٩٦٧ أوقف العمل والعملية بالطبع ، ثم تعرض المنجم نفسه مبكراً للتخريب ثم للحريق ثم للسد بالأسمنت المسلح . ولعل هذا الحريق ، أيا كان فاعله ، قد حمى الرصيد وأنقذه من استنزاف العدو . على أن عودة المنجم إلى الانتاج بعد عودة سيناء مؤخرا يعد فلتة فنية حقا ، لأن مناجم الفحم إذا أحرقت ينذر جدا أن تعـود إلى العمـل نظرا لتراكم الغازات السامة والقابلة للاشتعال والانفجـــار . . . إلخ .

والآن ، وبعد إعادة تشغيل منجم الصفا ، فلقد تقرر فتح ٥ مناجم جديدة أيضا . ولكن يبدو أن إعادة تقييم الاحتياطى بعد العودة قد انخفضت به نوعا ، حيث أعلن أن الاحتياطى القابل للتعدين يبلغ ٢٧ مليون طن ، سوف ينتج منها فعلا ٢١ مليونا ، بينما يبلغ الاحتياطى المحتمل ١٦ مليونا أخرى .

أما التخطيط الجديد فيتجه إلى إنتاج مليون طن سنويا على أساس عمر افتراضى قدره نحو ٣٠ ـ ٣٥ سنة ، وذلك على برنامج مرحلى يتصاعد من ١٢٥ ألف طن إلى ٣٥٠ ألفا إلى ٦٠٠ ألف إلى المليون . والمنتظر أن يبلغ الانتاج فى السنة الثانية من التشغيل ١٢٥ ألف طن ، بينما يتحقق هدف الـ ٦٠٠ ألف طن فى السنة السادسة .

من هذا الانتاج سيوجه ١٥٠ ألف طن لمصنع الكوك بحلوان للسماهمة بنسبة ١٠ ـ ٢٠٪ مع الفحم المستورد فى صناعة الحديد والصلب . أمـا البـاقى وقدره نـحو ٥٤٠ ألـف طن وأغلبه من الفحم « الواطى » الدرجة فيوجه إلى توليد الكهرباء كمصدر للطاقة فى محطة القوى الكهربائية بمنطقة عيون موسى . وتبلغ قوة هذه المحطة ٦٠٠ ميجاوات ، وتحتاج إلى ٢٫٥ مليون طن فحم سنويا .

أما عن نقل الخام ، فقد استقر على السيارات من المنجم حتى منطقة عيون موسى ، ثم منها تستكمل حصة كوك حلوان رحلتها بحرا عبر خليج السويس ثم بالسكة الحديدية من السويس إلى التبين بحلوان .

فيما عدا هذا ، تتبقى من التعدين عادة بعض « النفايات » فهذه نوجه لتشغيل محطات استخراج المياه الجوفيه التى يجرى العمل

لتوفيرها حاليا فى وادى المساجد المجاورة . والماء ، بالطبع ، شرط أساسى لعملية التعدين نفسها ، فضلا عن المستعمرة العمالية السكنية الناشئة والتى قد تبلغ بضعة آلاف ، معظمهم من بدو المنطقة الذى تحولوا إلى الاستقرار أو من عمال العريش الوافدين .

اقتصاديات الاستغلال واستراتيجيته

أما عن الانتاج نفسه فلا شك أنه اقتصادى مربح بالمستويات العالمية ، وإن كان النقل أثقل بنوده . فتكلفة إنتاج الطن بالأسعار الجارية ٢٤ جنيها ، ولكن تلكفة نقله تجاوز نصف تلك القيمة إذ تتروواح بين ١٢ ، ١٥ جنيها . على أن سعر التسليم فى وادى النيل إن بلغ بذلك ٣٦ ـ ٣٩ جنيها ، فإنه يقل كثيرا عن السعر العالمى لنفس المواصفات وهو ٤٨ر٥ ـ ٦٨ جنيها .

على هذا الأساس فإن مشروع الانتاج الحالى يوفر لمصر أولا ، ٤٠ مليون دولار سنويا قيمة ورارداتها الفحمية الراهنة . ثم هو يوفر ، ثانيا ، خام البترول المستخدم حاليا فى محطات توليد الكهرباء بعد أن يحل محله كوقود بديل ، وبالتالى يمكن تصدير هذا البترول بقيمة قدرها ٣٥ مليون دولار و بهذا وذاك تكون قيمة إنتاج الفحم السنوى ٧٥ مليون دولار .

فيما عدا هذا فلا زال الاستخدام الأمثل لفحمنا موضع بحث وجدل : تحويله إلى كوك ، أم توليده للكهرباء ، أم الاثنان معت . فبعض الخبراء يدعو إلى إحلال الفحم محل البترول (المازوت) كوقود لتشغيل محطات الكهرباء الحرارية ، ضنا بالبترول كمحروقات وتخصيصا له للبتروكيماويات والأسمدة الثمينة . . . الخ ولكن البعض الآخر يضنّ بدوره بالفحم الوحيد الصالح عندنا للتكويك أن يحرق كوقود ولو حماية للبترول .

والحل الوسط المطروح أن نصدر ذلك البترول الموفر ونستورد بجزء من ثمنه الفحم اللازم لتوليد الكهرباء . والمقدر على هذا الأساس أن المحطة الواحدة قدرة ٦٠٠ ميجاوات ستوفر علينا ٨٧ مليون دولار سنويا . ولما كان المقدر أن الطاقة الاضافية المولدة حرايرياً والتى تحتاج إليها مصر فى السنوات القليلة القادمة تبلغ ٩ آلاف ميجاوات ، فإن ذلك يعنى توفيرا مجموعه ١٣٠٠ مليون دولار .

أخيرا ، ولكن ليس آخرا بالطبع كان لفحم الكوك مشتقاته الجانبية ومستقطراته العديدة التى تدخل فى صلب صناعة الكيماويات الأساسية ، فإن لفحم الوقود مخلفاته التى تدخل فى كثير من

الصناعات الهامة خاصة البناء ، ونعنى بذلك الرماد . فعدا عمليات رصف الطرق والشوارع ، يدخل رماد الفحم كمادة عازلة فى بناء الخزانات ، ويحل محل الاسمنت جزئيا فى أعمال الخراسانة ، أحيانا بنسبة ٢٠٪ . أما الرماد المحبب أو المشكل كحصى فيمكن خلطه مع الأسمنت لصناعة قوالب الطوب المفرغ العازل . . الخ .

المعـــادن الثانويـــة

إذ ننتقل من خماسية المعادن الأساسية الكبيرة إلى ثمانية المعادن الثانوية . نجد توزيعها الرئيسى هى الأخرى محصورا بين جبال البحر الأحمر وسيناء . فالنحاس فى أم سميوكى وجبل العطوى وأبو سويل قرب أسوان ثم أخيرا فى الدراهيب قرب الحدود . وقد كشف حديثا عن كميات من النحاس والنيكل لأول مرة فى جنوب الصحراء الشرقية على شكل معادن كبريتبدية مبعثرة فى الصخور بمنطقتى جابر وعكارم شرق مدينة أسوان بنحو ١٣٠ كم .

أما الرصاص والزنك ، اللذان يوجدان معا عادة ، شأنهما فى هذا شأن الذهب والفضة أيضا ، فأهم المواضع هى أم غيج قرب القصير ،

ثم زوج البحر وأم سميوكى وجبل الرصاص شمال مرسى علم ، ثم أخيرا فى وادى رنجه ورأس بناس . ويقدر احتياطى مصر من الرصاص بنحو مليون طن ، وهو لابأس فى هذا المعدن الضنين الشحيح .

وفى أم الروس وأبو دياب والنويبع أهم مواطن القصدير ، تليها منطقة جبل العجلة والمويلحة . ويقدر الاحتياطى بنحو ٥٠ ألف طن .

وجمسة هى مركز الكبريت الأول حيث يوجد فى الصخور الرسوبية بنسبة عالية ، حوالى ٤٠٪ ، كما يوجد جنوب مرسى علم ووادى الجمال ، فضلا عن شمال وغرب شيناء قرب أبو درية . ونحن نستورد منه اليوم نحو ٢٠٠ ألف طن سنويا ، تكلفنا نحو ٢٥ مليون جنيه ، لصناعة حامض الكبريتيك لاستعمالاته العديدة خاصة فى الأسمدة الكيماوية .

الذهــــب

أخيرا فإن الذهب ، الذى كشف فيه الفراعنة نحو ١٠٠ منجم ولم نضف نحن إليها منجما واحدا جديدا ، توقف إنتاجه تماما فى الأربعين

سنة الأخيرة ، إما لنفاذ الرصيد أو عدم اقتصادية التشغيل ، حيث كان يتم طحن نحو ٢٠٠ ألف طن من الصخور سنويا بلا جدوى تقريبا - فمثلا ما بين سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٦٠ بلغ حجم كل ما استخرج ٧ أطنان فقط . فلم يكن بد من إغلاق المناجم فى سنة ١٩٦١ .

أما الآن ، وبعد ارتفاع أسعار الدهب فى العالم بشدة ، فقد بدأت إعادة فتح المناجم المؤمل أن تستعيد الانتاج فى بدايات أو أواسط الثمانينات ، لاسيما أن قد ثبت أن نسبة صافى الذهب الذى يمكن الحصول عليه تزداد كلما زاد عمق الطبقات التى يتوغل إليها التنجيم .

ويبلغ عدد مواقع الذهب فى مصر بالدقة ٩٨ موقعا ، تقدر قيمة مجموع ما بها من الذهب حاليا بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه . نصفها أى نحو المليار جنيه مركز فى موقعين اثنين فقط هما مركزا الأساس - الأول هو منطقة البرامية ، والاحتياطى المقدر بها ٣٥ طنا على الأقل ، تقدر قيمتها حاليا بنحو ٥٢٥ مليون جنيه . الثانى هو منطقة السكرى وبها نحو ٢٠ مليون طن على لاأقل ، ثمنها لايقل عن ٤٥٠ مليون جنيه .

فيما عدا هذا فإن أرض الذهب بعامة هى جنوب الصحراء الشرقية

فوق أو أعلى الخاصرة . فهناك ٧ مناطق منتثرة ، ٢ منها فقط شمال طريق قنا ـ القصير ، ٥ جنوبه . ومركز كل منطقة دائما هو أغنى المواقع رصيدا وأغزرها موارد مياه فى الوقت نفسه .

ففى أقصى الشمال نبدأ بدائرة وادى دارة والديب قرب جبلى المعروف ومنجل . وقرب وسط خط الخاصرة تلى دائرة الفواخير ، فطيرى ، عطا الله ، العريضة ، سمنة ، أبو جريدة ، وجدامى . وعلى الجانب المقابل من الخط نجد مجموعة أم الروس ، وادى كريم ، أبو دياب ، الدغيج . ثم بعيدا إلى الجنوب مباشرة تأتى منطقة القلب موقعا وقيمة ومركز الثقل المطلق ، منطقة البرامية ، السكرى ، عتود ، الكردمان ، بخارى ، دنجاش ، ساموت ، حمش ، الصباحية ، والحلنجية . تنفرد منطقة رأس بناس بعد هذا بمجوعة تضم مناجم أم عليجة ، أم تندبة ، الحوتيت ، رجة الريان . ثم فى أقصى الجنوب الشرقى من الصحراء تظهر مجموعة أم الجاريات ، حيمور ، سيجة ، أم شاشوية ، وادى مراحب ، وادى أبو قاس ، عطشانى ، النقيب ، الهودى . ثم أخيرا فى أقصى الجنوب الغربى تتجمع دائرة أم الطيور ، أم عجات ، بيتان ، كوربياى ، روبيت .

الصخـــور الصنـــاعية

الكاولين هو أساس صناعة الحراريات والخزف والصيني والقيشاني ، كما يدخل في صناعة البويات والمطاط ، ويعمل كمادة ملينة للورق والملابس . ويقدر رصيده في مصر بنحو ٢٠ مليون طن . أما أهم مناطقه فسيناء ، رأس ملعب ، حيث كان عصب الصناعة حتى عدوان ١٩٦٧ ، حين كشف في اللحظة التاريخية المناسبة حقل كلابشة جنوب غرب أسوان لينقذ الموقف . والآن يقدر احتياطي كلابشة بنحو ١٦٫٥ مليون طن ، وينتج سنويا ٥٠ ألف طن . وهناك كشف جديد بصحراء العلمين والقطارة في نقب أبو دويس ورقبة الرالة ونقب عيدالهادي ومنقار الجارة وظهر الحمار . والخامة هنا ناصعة البياض ، نسبتها نحو ٣٥ ـ ٤٠ ٪ من الصخور الحاملة .

أما الدولوميت فأهم مراكزه وأجود أنواعه في جبل عتاقة بمنطقة القناة . أما الطفلة فتمتد ، كالحجر الجيري ، على طول النيل برمته وبكلا جانبيه من كوم أمبو حتى القاهرة . ويقدر احتياطي الطفلة بنحو ١٠ ملايين طن . كذلك عثر أخيرا على الأسبستوس ـ الحرير الصخري ـ في نقب عبد الهادي على مشارف القطارة .

والجبس منه هو الآخر أنواع ممتازة ، وهو يكثر على امتداد الساحل الشمالى الغربى خاصة فى الغربانيات والحمّام ، وكذلك على ساحل البحـر الأحمر وسيناء إلا أن أجوده هو جبس البلاح الشهير بمنطقة القناة . وفى شمال غرب الصحراء الغربية فإن المقدر أن الخامات الصالحة لإنتاج الأسمنت والمواد الأساسية للبناء بصفة عامة والموجودة فى مناطق الغربانيات والرويسات والمغرة والقطارة تكفى لتصنيع مليون طن سنويا لمدة ١٠٠ سنة على لاأقل .

عدا هذا فقد تم مؤخرا كشف الجبس الزراعى فى ٣ مناطق هامة . الأولى فى الفيوم بمنطقة قارة الفرس شمال شرق المحافظة ، ومساحتها تبلغ ١٣كم مربعا ، والاحتياطى المقدر لا يقل عن ٧ ملايين طن . الثانية فى منطقة جبل الطويل بالفيوم وبنى سويف ، ومساحتها ١٣٠ كم مربعال . أما الثالث ففى الساحل الشمالى بالعميد والغربانيات ، ويقدر الاحتياطى المؤكد بنحو ١٥ مليون طن .

عن الرمال ، أخيرا فإن الرمال البيضاء أو رمال الزجاج اكتشفت بوفرة فى منطقة جنوب شرق القاهرة ، ولكن أكثر فى سيناء . كذلك

هى توجد فى منطقة أسيوط حيث يقدر الاحتياطى بنحو ٥ر١ مليون طن ، تقرر أن يقام عليها مصنع للزجاج بالمدينة .

أما الرمال السوداء فهى من عناصر رواسب طمى الدلتا أثناء الفيضان يلقى بها على شواطئ الدلتا خاصة المصيبة على جانبى فم رشيد وفم دمياط . يبلغ حجمها ، كما يقدر ، من مليون إلى ٣ ملايين طن فى كل كيلو متر مربع من الساحل . وكل مليون طن منها يحتوى على ٥٠٠ طن من المواد المشعة ، بالاضافة إلى أكثر من نصف مليون طن من التيتانيوم الذى يمكنه ككل أن ينتج ٤٠٠ ألف طن من البويات الصناعية الهامة التى تساوى فى السوق العالمية نحو ٦٠٠ مليون دولار .

المعـــادن النـــادرة

هذه المجموعة الفائقة الأهمية والحساسية ، والتى تزيد عناصرها عن الدستة ، يقدر مجموع الاحتياطى المعروف منها بنحو ٣٠٠ مليون طـن ، منـها ١٣٠ مليونا من التيتانيوم والنفيوم ، ٤٠ مليونا من الإلمنيت ، ٣٠ مليونا من نافيلين السيانيت .

التيتانيوم أساس لأوكسيد التيتانيوم اللازم لصناعة البويات . وأهم

مركزه أبو غصون فى جنوب الصحراء الشرقية حيث يتركز نحو ٤٠ مليون طن . أما النفلين الذى يعد بديلا عن البوكسيت فى صناعة الألومنيوم ، فيتركز أساسا فى منطقة أبو خروج فى نفس النطاق ، ويقدر رصيده بنحو ٢٦ مليون طن .

وكالقاعدة العامة ، يتوزع الباريت فى جنوب الصحراء الشرقية . وهناك أيضا كشف الموليبدنم فى منطقة حجر عكارم ، حيث قدر حجم الخام بنحو ١ر٨ مليون طن بنسبة ٠٣ر٠ ٪ مختلطا مع قليل من البيريل والفلوريت والكاسيترابت .

ولكن لعل أهم من الجميع التنتالوم والنيوبيوم ، فإن لنا منهما ١٥ ٪ من كل الاحتياطى العالمى ، مع العلم بأن سعر الكيلو جرام واحد من التنتالوم النقى يبلغ ١٧ ألف دولار فى السوق العالمى . وهما يستخدمان فى صناعة الصلب والسبائك والشرائح التى تتعرض لحرارة عظيمة وذبذبة حرارية حاة . والتنتالوم بصفة خاصة سبائكه تعطى مقاومة عالية للحرارة ، ولذا يستخدم عالميا فى صناعة الطائرات والصواريخ وقواطع الصخور والصناعة الإلكترونية والكيماوية .

وهو والنيوبيوم يتركزان فى منطقة أبو دياب والعجلة . ويبلغ حجم

تنتالوم أبو دياب مثل حجم حديد الواحات البحرية ، أو نحو ٤٨ مليون طن خام ، تنطوى أيضا على ٥٥٠٠ طن أوكسيد نيوبيوم ، ١٣ ألف طن أوكسيد تنتالوم ، ٥٢ ألف طن قصدير . أما فى العجلة فإن حجم التنتالوم ١٠ ملايين طن ، تحتوى هى الأخرى على ألفى طن قصدير ، ٣آلاف طن أوكسيد البرليوم ، ١٣ ألف طن ليثيوم ، ٤٠٠ ألف طن فلوريت .

أما فى منطقة النويبع فقد قدر الاحتياطى حتى عمق ٥٠ مترا بنحو ٨٣ مليون طن من الصخور الحاوية للخام ، تضم ١٢ مليون طن من أوكسيد التنتالوم ، ٧٦٠٠ طن من أوكسيد النيوبيوم . وفى أم القاط بلغ الاحتياطى حتى عمق ١٦٠ مترا نحو ٣٨٠٠ طن أوكسيد تنتالوم ، ٤٦ ألف طن أوكسيد نيوبيوم .

اليـــورانيـــوم

على أن اليورانيوم بالتأكيد هو أخطر المعادن النادرة بحكم استعمالاته النووية . ورصيدنا منه مازال قيد التحديد ، ولكنه يترزع فى عدة مواقع ، منها منطقة القطران جنوب شرق القاهرة بنحو ٨٠ كم ،

ثم سفاجة . فأودية كريم والعطشان والجمال فى الصحراء الشرقية ، وكذلك فى مناطق السكات والعريضة والزعفران وجنوب أسوان ، هذا بالاضافة إلى سيناء والوحات البحرية . وقد بلغ مخزون اليورانيوم فى قطاع قنا ـ سفاجة وحده نحو ٥٠٠٠ طن .

وقد بدأ العمل فعلا فى ٣ مناجم لاستخراج اليورانيوم ، كما بدأ إنشاء أكبر مصنع فى الشرق الأوسط ، بمعاونة كندية ، لإعداد الخام فى منطقة الصحراء الشرقية . المصنع يتكلف ٤ ملايين جنيه ويستخدم ألف عامل ترتفع تدريجيا إلى ٨ آلاف . فيه يتم تكسير الخام ثم معاملته بحامض الكبريتيك وعوادم من عناصر أخرى ، ثم يعاد ترسيب اليورانيوم لاستخلاص وتنقية أوكسيد اليورانيوم .

المخطط أن ترتفع طاقة الانتاج مرحليا من ٢٠ إلى ٥٠ إلى ١٠٠ طن سنويا حتى ١٩٨٤ . على أن الجدير بالذكر أن بالعالم الآن فائضا من خام اليورانيوم فى السوق . وللأسف أكثر فإن تكلفة استخراج وإنتاج الطن فى مصر تتروح حتى الآن حول ٣٠٠ ـ ٤٠٠ دولار ، فى حين أن سعره فى السوق العالمية ١٠٠ دولار فقط .

الفصــل الرابــع
الســـد العالـــى
الفكـــرة والمشـــروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والاولياء (٢,٥ مليار) (٧,٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، وأنه استنفذ أغراضة تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليو فى الستينات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى أما سلسلة مشاريع البحيرات

الاستوائية وأما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانينوس .

ولاشك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محققتين . الأولى أنها تتعامل مع مياة النيل الابيض فقط ، أى مع ، المياه الرايقة ، وتهمل مياه النيل الازرق والعطبرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنة لا يتحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وأن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسع لأكثر من طاقة السد العالى . كل

الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات . وليس العكس . وهكذا بالفعل كان . ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليدشن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى فتح به عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخططه وتنفذه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير البريطانية (سوفيتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

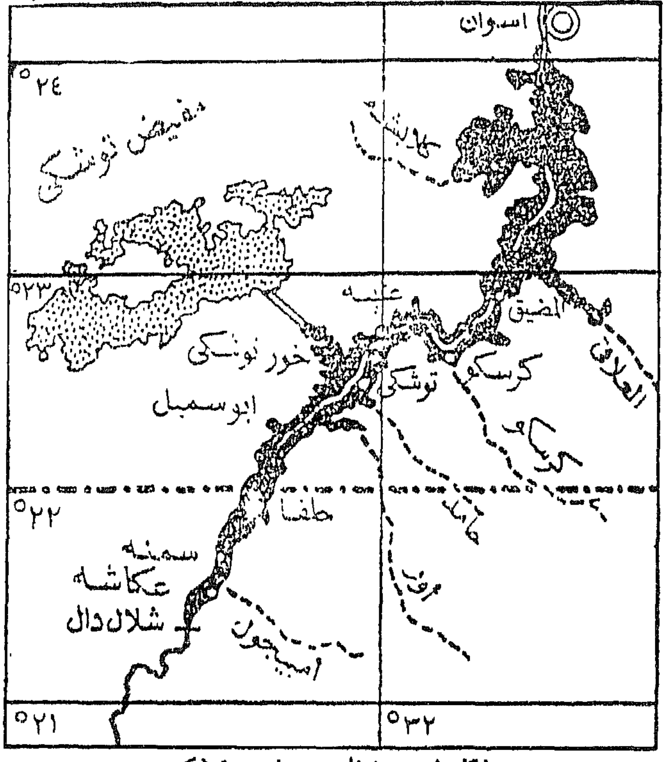
الموضـــــع

وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على

الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائياً أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوبه ، الغارقة الآن جزئيا ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد . وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر ، ولاداعى لتكراره . والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

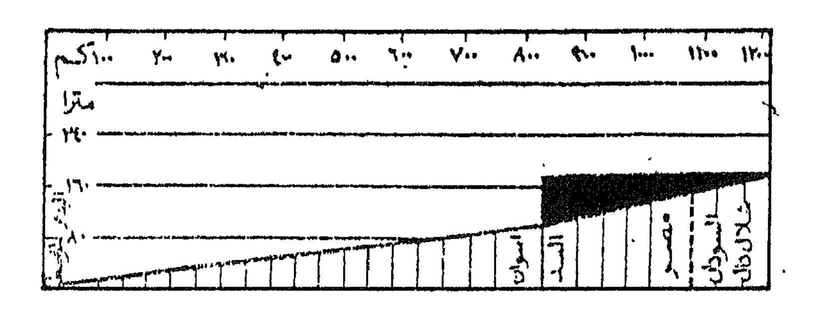
كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكررت نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضاً وقبلا لموقعة شمال الخزان . وهكذا انحصر الاختبار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة . والاخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحة لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعلة غير صالح لبناء السد . أولها أساسا تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقا بغرب (!) . ثانيها

فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلا عن عدم توفر خامات البناء اللازمة .



شكل ١ بحيرة ناصر ومفيض توشكى .

البحيرة متعددة المجاور ،أشبة بسهم مكسور أو بومضة البرق على الجملة ، وتمتطى نحو ثلاث رجات عرضية (٢١° - ٢٤°) . بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو لا الافرنجى .



شكل ٢ قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر .

لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفها . وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوبا يناظر الآخر ويكاد عمود إرتفاعه عند أسوان .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخرى من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طيا على شكل حرف U الافرنجي . ومن ثم فإن قطاع النهر ليس صلبا جدا فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكفين فى سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد فى الموضع : صخور الركام من جرانيت المحجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضى ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسوانى لحقن التربة من محجر الحجر الرملى أى الخراسان النوبى . الرمال الكثبانية الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية . . . إلخ .

مائية السـد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائية بشكل وبطبيعة الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ مترا حتى كنتور ١٨٠ مترا ، وبالتالى يتسع لنحو ١٣٠ ـ ١٥٧,٥ مليار متر مكعب اى ثلاثة الى اربعة امثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ مليارً ، وأكثر من اربعة امثال سد جاريسون -GAR RISON ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ ملياراً (أو ٨٤ مليارا فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للإستخدام . إذ هى تنقسم إلى ثلاثة آفاق أو طبقات مائية هى من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية ، فالاولى من القاع على منسوب ٨٥ مترا حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ متراً وقدرها ٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمى النيل المترا كمة عبر ٥٠٠

سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن « تموت » دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جدا عبر هذه المده السحيقة) . أما السعة الثانية فمن مسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ ـ ٩٠ ملياراً هي صافي رصيد التخزين (ينبغي أن يضاف إليها مرحليا وبتدريج تنازل المخصوم السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ ـ ٣٧,٥ مليار ، وتمثل احتياطيا ضد أخطار لفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانوياً للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول منعدم أولا على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لايزيد عن نصف مليار سنويا على منسوب ١٥٠ متراً . أما البخر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٦ر٣ ملليمت من سطح الماء في ديسمبر وبين ٨ر١٠ ملليمتر في يونيو . وعلى هذا الأساس وصل متوسط فاقد البخر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى ذا كله أن صافي السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ ملياراً كحد أدنى ، ٩٠ ملياراً كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤

ملياراً ، أى ما لا يزيـد كثيراً على صف السعة لإجمالية الشكلية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بلا من « صهريج الماء » الذى كان خزان أسوان ، فإن دور لسد العالى هو دور « بنك الماء » « بنك مياة يتم الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان » كما أضاف البعض . ها هنا واحد من أعظم « قصور الماء chateau d'eau » فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياة النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتى لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخى وأن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فان السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش خدمة ٧٠ سنة كاملة ، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوجية إلغاء - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دوراً ثانوياً كمنظم موضعى يساعد عى إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا

ذلك لحوله إلى مجرد طريق - كوبرى وأثر عريق أو عتيق . بإختصار ، يكاد السد يفعل بالخزان ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر . محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذى أهدته مصر مؤخرا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى ،ـيها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

هندسة السد

من الناحية الهندسية . أكثر من الناحية الهيدرولوجية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كمياً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرِفياً وحرْفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، ، يعترض المجرى ويسده جميعا إنه ، جبل صناعى عبر الوادى ، . ويتركب السد من ركام صخرى من الجرانيت

تتوسط قلبه من الساحل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخرى للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هى الأخرى من الطين أيضا .

هذه الستارة الرأسية ، التى تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثى كيلومتر والتى تمت بحقن التربة الرسوبى بالطين داخل غلاف أسمنتى صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمتة أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الغائر وتستقر عليها . بينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض فى أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشة صماء أفقية من الطمى كذلك تحتها طبقة من الرمال الكثبانية المضغطة أو المدموكة compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هى عرض الطريق العلوى أما طول جناحيه الصحراوين

فيمتد نحو ٣ر٥ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسها ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر أما إرتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى إرتفاع للسد هو ١١١ مترا ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ مترا . غير أن الحجز لايكون بالطبع بكامل أو أقصى إرتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه يغلق النهر تماماً . وبالتالى كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتى تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفّة جانبية detour ، والتى حفرت فى صخور الضفة الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيده من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى صرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أى الحد الأقصى لتصريف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصريف السد العالى .

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قنانتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور فى الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تخترقه ٦ أنفاق وهذه الأنفاق تنتهى عند مخارجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليار كيلو ساعة سنوياً . وأخيرا يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلوع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصريف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع وللصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهربة خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائيا فى ١٩٧٠ ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلا بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط فى حين كان

المقدار لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ماأشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب فى شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبدد مخزونها فى الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيف مـن الطمى كانت كفيلة تلقائياً بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضا إن التسرب مع البخْر ، سوف ينتهى بإن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلىء البحيرة نفسها لهذا السبب ، . ولاشك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يعنى عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .

على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخرا إلى تمدد مساحة المياه فى خور كلابشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها فى أحد الفوالق أو انكسارات القشرة هناك . وقيل أن هناك احتمالا لاستمرار تسرب المياه حتى تكّون مجرى جديدا يسحب المياه من البحيرة ثم يدور حول السد ليصب فى النيل مباشرة . ولكن هذا القول نفى رسميا .

أما عن ملء السد فقد تم كاملا إلى منسوب ١٧٥ متراً فى ١٩٧٥ ،

أي بعد ٥ سنوات من تمام بنائه . وفي ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع ملاحظة أن البحخر لم يتجاوز الحد المقر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه في أغسطس من كل عام غير أن هذا استدعى بعض الاحيان إطلاق تصريف في النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالي ثلث مليون متر مكعب يومياً . فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل في بعض الحالات إلى ثلاثة أمثال أي قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر في مجرى النهر بكل ما تعني من تصديع لأجنابه ومنشآته . وسوف يتضاعف هذا الخطر أضعافاً في حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيتحتم إطلاقها في النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول الأمر إلى كارثه تهدد جسم السد نفسه بالغرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل اسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء وظهر مؤخـراً مشروع مفيض توشكى الذى يقدر له أن يتم فى أوائل الثمانينات . وهو بهذا يأتى كملحق أو مكمل للسد وكمصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل اللاند سكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس معه . وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحى جغرافيتها .

فإلى الغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ، وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عروض ثنية كرسكو ـ الدر ، وفى منتصف المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع فى الصحراء الغربية منخفض طبيعى بيضاوى محوره العام من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة .

وهناك رأى ـ حدلى بحت ـ يدعى أنه ـ كالواحات الخارجة نفسها ـ كان متصلا بالنيل فى الماضى الجيولوجى أو التاريخى (؟).

يتألف المنخفض ، الذى يستقر فى جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثانى مساحة . فى المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريبا من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . بهذا الحجم تصل سعته المائية حتى كنتور ١٨٠ مترا فوق سطح البحر ـ أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريباً ـ إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً فى الحوض الأكبر ، ٣٧ مليارا فى الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة فى حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسى إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة فى نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن ـ فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائى وإحتياطى ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً .

وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التى تمتد من

الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى والتى يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكب . وتجرى هذه القناه فى معظمها على أرض رملية وخرسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجّر جوانبها بغزارة كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلا عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية فى جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات والواقعة فى الطرف الشمالى الغربى ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ ـ ١٧٠ متراً فتغطى على المنخفضات المحاورة لاسيما نهايات منخفض الخارجة فتصبح فى الصحراء بدداً أو تغرق هذ المنخفضات . وسيكن من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف إحتياطى بل سيقدم مخزناً أى خزانا تكميليا .

وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية . أولاها وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن ضد الفيضانات المنخفضة ، إذ يمكن فى حالة مثل هذة الفيضانات ر منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلا من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة

قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتى كهرباء السد العالى وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلا فى فترة إنخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطىء المفيض نفسه وإستغلال ثروته السمكية . وأخيرا فإن من الممكن أن يؤدى المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادى بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد واللاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعمق بصمته (البعض يقول وصمته !) على جغرافية النهر ومورفولوجية اللاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الجيولوجية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة . فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناه السويس للعالم القديم .

وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طوال واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خلق اللاندسكيب الطبيعى ويعد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوغرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجراه مرتين فى الماضى الجيولوجى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهرى والتصريف المائى وكذلك فى دورة التعرية والارساب . . الخ . بإختصار ، إنه يخلق شكلا رابعاً للمادة . وكماً مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة : نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظـــــام النهـــرى

انقطاع الفيضان

فنظام النهر . أكثر مـن أى وقـت ، مضى ، قد تعدل ، ولا نقول إنقلب ، تماماً فالى الابد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل فى ظل خزان أسوان كان كل ما حدث من تغير هو انعكاس تصريف النهر ما بين الشمال وجنوب الخزان ، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك إنقطاعاً كاملا فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . ففى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلا لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ،

الذى أصبح أيضاً تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة .

وبصيغة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح « وفاء النيل » مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة إحتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة « طفى الشراقى ») . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول أن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائماً . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكر أن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهرى على المستوى الأفقى ، هنا أيضا الانقطاع الرأسى . فقد إنفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ ـ ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملا على كتفيه بالتحديد ، قاع يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا . وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لانجد هنا شلالا مرئياً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقفل وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعيـــة

بحيـرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا ترث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة وإتساعا وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كنتور ١٧٥ ـ ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً قل كنواتها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو صف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالا حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضا امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضحالة والضآلة فى النيل الأبيض (٥٣٠ كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤ كم٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠٠ كم٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠ كم٢) . وهى أيضا مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خان سد كاريبا على الزمبيزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى لا تعدو بذلك بركة بالمقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين شمالا وجنوباً (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الغارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطىء البحيرة إلى أبعاد هائلة ، فهو يبلغ على منسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم . أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطىء البحيرة

نفسا لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفى رواية أخرى أن طول شواطىء البحيرة ٤٠٥٣ كم ، ولهله يشير إلى القطاع المصرى وحدة ؟) وبهذه الشواطىء الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو الريا ria المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطىء البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجا وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طويلة مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب ، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى - جنوبى غربى أكثر منه شمالياً - جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو - الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الحملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من

مـجمـوع أبعـاد وأعمـاق وأشكـال البحيرة هذه جاء كناية البعض عنها (أو نكايتهم فيها !) « بأخدود السد العالى » .

بحيـــرة توشـــكــى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولا ، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعمين . وبذلك ، ثانيا ، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو y الافرنجى . وبهذ . ثالثا . تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

فهنا أيضا ستتخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ، مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحده هى قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب .

وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستتذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوبا ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذ عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالى بخراً ، وبالتالى نسبة ملوحة بالتدريج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى .

وبهذا الشكل وذلك الميكانزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادى غرب النهر وفى حضن الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسفه ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهوارة ، وبحيرته هى قارونه ، ذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى

مع المحــور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادى ، هذا فضلاً عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موريس قديماً . . . إلخ . وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة أو الانسان ، فان المنخفضين فى التحليل الأخير ما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سنرى - وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد - فإنه يبقى أقرب من هذه الزاوية الى منخفض الريان بعد إذ تحول مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل : أيمكن لهذه المسطحات المائية الجديدة أن تؤثر حالا أو متقبلا على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولا وقبل كل شيء البخر السنوى المقدر بنحو ١٠ ـ ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذى سيعدل حتما توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيةر وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العريض ، ثم هناك نسيم البر والبحـــر (إو بالأأصح البحيرة) الناجـم ، وزيادة الندى محلياً . . . الخ ولعلة لا مفر علميا وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظاهرات على المدى الطويل . غير أنه يجوز المبالغة فى تقديرها قط كما فع البعض ، فإن هى إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفه وثانوية عند ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلا عن المناخ المحلى .

من هذا الانتهاء ، لا شيء يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذى صوبه نحو السد العالى بعض الخبراء العالميين فى المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هى شبب التقلبات الجوية غير المألوفة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة : الجفاف فى « الساحل » الإفريقى ، فيضانات شبه القارة الهندية ، تداخل الفصول فى أوربا ، زيادة الأمطار فى أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالى فوق شمال الأطلسى وبالتحديد الضغط الأيسلندى . . . إلخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة فى مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ و صح لكان معناه أن السد العالى هو أكبر معجزة مناخية كوكبية فى التاريخ لا أكبر معجزة هندسية فى العالم وحسب . (ولقد نرد ـ أو نتندر ـ بما قيل تهكما من أن « الموضة » أصبحت تجريم السد العالى عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما فى ذلك تأخر عملية سلق بيضة فى وعاء تحت « إيجلو » إسكيمو !) ولكن الرد العلمى ـ جدياً ـ هو ، أولا ، أن مقدا بخر البحيرة لا يعد حسابياً قطرة فى محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العلمية قديمة ، دورية ، وسابقة

لبناء السد العالى . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التاثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلا تأثير محلى محسوس أو مذكور ؟

بحيـرة دائمـــة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان ، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفا ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهى أولا بحيرة دائمة باقية ما بقى السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهى بهذه الصفة تقترب فى معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح مائى جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلى أو المجهرى فى حدود حوضها . . . إلخ .

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم ، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو فلنقل إن دورة تجددها بطيئة للغاية . وهى بهذه

الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو رسيط إيكولوجى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملارية التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوجية وكبيئه هيدروبيولوجية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحاره خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسة فى مصر فأصبح بحق « النيل الأخضر » طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئا بالمزروعات إلى حد أو آخر .

واتصالا بهذه النقطة ، ثمه حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من

مياه البحيرة إما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناه التحويل على مستواها ، وهذ على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائياً وأولا بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبع ، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعيه مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالا تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم « الفيضان » وتراكم مياهه بها ثم ينخفض فى موسم « التحاريق » ومع سحب المياه المستمر للرى شمالا . ويصل مدى هذه الذبذبة السنوية إلى عدة أمتار تمثل

طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً . فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربه طينية مثلما كان النيل يفعل قديما فى أراضى الحياض . فبين كنتورى ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة ـ دلتا

أما الاختلاف الجوهرى الثانى فهو رواسب الطمى . فبينما كانت بحيرة الخزان ، لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمى و لاتحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر ـ بالتعريف والتصميم ـ خزانة طمى مثلما هى خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هى أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى . فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فإنه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطمى التى كانت تقدر عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣ ٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لتترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتقدم كالدالات الطبيعية إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاة المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمى على العكس يبدأ فى الترسب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمى أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى إتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهرى .

بل الأث كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل المعانى الخاصة ، فأنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن ـ للغرية والدهشة ـ أن تعد أيضاً بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادى ، إلا نه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلا نقطة الشلال والتى يقوم عليها السد فعلا بطبيعة الحال . وقد يبدو من

التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهى ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا « مضادة » أيضاً ! ذلك أن تخلقها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية من طمى النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الرى الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهرى والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادى من الطمى تماماً ، يأتى ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وصورة درامية نهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التى ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقاً فى التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أى مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أى تتقلص وتقصر ، لا يمكن

التحديد بالطبع . والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لا أقل ، أى خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين - جداً أو هزلا لا ندرى - إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما « أجمل ميناء على ساحل البحر الأبيض المتوسط » - نعى للدلتا يعنى ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهى عيسوى « إن رأس البر ستختفى يوماً ما . . ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمى إلى البحر المتوسط والذى كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطىء المصرية ، وإذا لم نجد حلا يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر . . متى ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان . . وفى خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة . . وربما لا مست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التى ستتحول فى المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح فى المياه ... » .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فإن لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً

عميقة على التعريــة النهريــة على طــول الــوادى . وهذه هى مشكلة « النحر » بلغة هندسة الرى . فبعكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهى التى أصلا كونت السهل الفيضى والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كامل على النحت والتعرية لا سيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة فى النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت ، حمولة الطمى قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زاد ، إذن قوة التعرية زادت . وبإختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هى اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة فى النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحنى قاعدة جديدة ، ومؤداها تخفيض انحدار ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هى التعرية المجددة المتسارعة . ولو ترك النهر

وشأنه فإن سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما إطالـة المجـرى نفسه بخـلق تعرجـات وانحناءات جـديدة أو بتكبير الحالية أى الخروج جزئياً عن المجرى الحالى نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلا على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة . وفى كل قطاع إو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى فى أعلاه أى خلف القناطر الأولـى ، ثم تقل بالتدريج شمالا وأسفل القطاع فى إتجاه القناطر التارلية ، وهكذا . أخيراً فإن سرعة التعرية ومداها تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هى الأخرى إلى حدها الأقصى فى القطاعات العليا وتقل تدريجياً فى القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أى ما بين السد نفسه والخزان قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخرى . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها فى الأحباس العليا من الوادى وتقل

بالتدريج كلما اتجهنا شمالا . وبذلك تبدأ أولا فى الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تتشبع بحمولة كافية من الرواسب وبالتالى يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد ، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالى شمالا ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلى حتى الآن ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧ر٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى بنحو٢ سم ، أخذ يقل فى السنوات الأخيرة بعد ضبط وإستقرار تصرف المياه حى أصبح يتراوح بين ٦,٣ ملليمتر فى السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، يقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ٥ر١ متر بين أسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى ان النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما إتجهنا شمالا ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول

الموضوع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٥ر٣	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٥ر٢	٣٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٠ر٤	٤٠
خلف قناطر أسيوط	٠ر٨	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجياً ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهرى فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب aggradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئية بالروسب الجانبية ، إنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجدد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسي ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذ كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهرية بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهرى الأول فى حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والجنادل - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاذاً بما فيه

الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحداثة والشباب لا بالنضج والاتزان ، ولكنه الآن بعد السد إرتد من الحداثة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لاسوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير ان الأكثر شذوذا بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى مرحل الشباب الزائف والحداثة المصطنعة . انقلاب كامل فى قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب . والنتيجـة النهائيـة أننـا الآن ولأول مرة بازاء ، فيزيوغرافيـة مقلوبة inverted physiography ، من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلا ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فإذا بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم ، يعمق النهر مجراه رأسيا ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف ، حمولة القاع ، أولا أى رواسب

قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً ، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلا عن ذلك ، موزعا بقدر من التكافؤ والتجانس فى الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضى كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمى ، فلا فروق هامة بين « حارات » أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقاً حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالى كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواء وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفى النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجيا مع شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شيء أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادى النهر العادى إلى قطاع وادى النهر الجليدى التقليدى .

التعرية الافقية

هذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهى أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فانها بحكم بروزها مع ضآلة الناتج مع ضآلة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تمشى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناب الشاطئين . ولقد تؤجل التكسيات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطىء من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى . التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات المقعرة التى تظل فى حمى من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمر فى هذا يشبه ما كان يحدث قديماً فى الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضوع آخر على شكل طرخ وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبددها إلى الابد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلتا الثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولا ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out

بحيث يصبح خطياً مباشراً أكثر وأقل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها فى تسارع وتزايد عملية التعرية كلها ، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفى الوقت نفسه تراجعاً وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدى إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

فى الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا وعى التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر فى هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمنتا معاً بعد أن نقلتا من جانبى النهرإلى وسطه . ولذا فمصيرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدريج . وبهذا ستتضاءل مساحة الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمى . الغريب ، مع ذلك ، أن العكس

هو الذى حدث . فلقد سجلت زيادة كيرة فى عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالى .

تسير ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعريةة المستحدثة بنوعيها . فحصيلة نحر المياه لقاع النهر المحروف ولجزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها فى النهاية إلى البحر عند المصاب ، يظل جزء منها معلقا فى مياه النهر يتقاذفه التيار العاتى عشوائياً إلى أن يلقى به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد فى أى وقت وفى أى مكان ، جزر بلا جذور كما قد نقول . ومعنى هذا فى الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هى للنمو فى الوقت نفسه . لقد صبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء النهر بعد أن كانت كساءه . فوضى جزرية ضاربة الأطناب ـ ولو إلى حين .

بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة بنوعيها هى أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسيا وأفقياً ، عمقاً

وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعة على الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى : مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصيغة جغرافية أكثر : هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood`plain : الأول يقرض ـ ولا نقول يقترض ـ من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القصر نظرياً ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذة التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتلطف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله ـ التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر ـ الصعيد أبعد مدى

وأشد تغيرا واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مد
الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى . . . إلخ .

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد
يكمن فى نسبة كل من التعرية الرأسية والافقية . ففى الدلتا ، حيا
فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليديا ،
الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان فى النه
هذا الصدد . وإذا أزيلت أو اختزلت تعرجات فرع دمياط بهذة
المزادة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشيء وقارب فى ذلك
فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعا الدلتا إلى قدر من التقارب ,
سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن
قاع المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجراه القد
مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالى بمثابة دورة تعميق للمجرى
شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل إرتفاعاً ، ومن ثم تبد
كعملية تكوين لمدرج نهرى أو شبه مدرج جديد اصطناعى
إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الد

مدرج ، جنينى ، بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات إرتفاعاً أو عرضاً ، لا يقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظريا وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحراوية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعريه مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك ، أودية الوادى ، ، أعنى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كفيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية ، سيولها الجارف العارضة لاتشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لا يعدو هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً ، ومع إيقاف التنفيذ ، .

ومع ذلك فمن الوجهة الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولا إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال

ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقلف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته وبكل جزرة العديدة فضلاً عن معظم الشلال الأول تغرق وتختفى إلى الابد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الاقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقابل الفيزيوغرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل

المدرجات النهرية الطبيعية التاريخية جنوبه تغرق تحت البحيرة فيما عدا إعلاها وحده (مدرج ٩٠ متراً) .

وأخيراً وليس اخيرا هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى . تماما كقطاع النهر نفسه ، فإن الأودية المنتهية إلى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وبهذا ستختلف مصاير أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .

فأولا ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة truncated . ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأما وقد إرتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحدها على

الحمل والنحت ، وستلقى فى بحير ناصر . إنه « الارساب التراجعى » كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحاتية الثلاثة القديمة تنتقل الآن إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فكما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمر هذ الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضعية موضوع نمط العمران . الأثر السلبى على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملا . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك إحتمالا للعكس تماماً ، بمعنى إمكانية عادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابيا أو انعكاسياً فى بعض جرانبه الطبيعية والفيزوغرافية ، فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد .

فى بعض جواسسنبه البشرية والعمرانية ، خاصة فى منطقة النوبة . ففى هذهٰ المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل لسكان وهجرهم منها على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فإنه بعد أن أنتهى زراعة الحياض فى مصر سيبعثها من جديد فى النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة الصاعدة إلى كنتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفريغاً تاما ، تحول به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسمياً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث زرعت « النوبة الجديدة » .

وقد إنتظمت عملية التهجير المخططة هذه ، والتى كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى فى توطينهم أن يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا

أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس وللاستقرار والسلام الاجتماعي . فسكان كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضاً نفس الإسم السابق ، والترتيب الإقليمي في ثلاثية الكنوز - العرب - الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر في توزيع مناطق النوبة الجديدة . . . إلخ .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوسي هلالي يقع في أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠ كم وعرضه ٣كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة في منطقتها الإثنولوجية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع .

وها هنا يتضح الفارق الأساسي بين خزان أسوان وهجرة السد العالي . فأولا ، وعلى المستوى الوطني - الإقليمي ، إقتصرت آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً بشرياً ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تأثر السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانيا ، إقتصـر فعل الخـزان التهجيرى على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين فى مصر ، كما لم يكن إعراق الأراضى كلياً إو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف سمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السودانى لأول مرة .

ثالثاً ، كان تحريـك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمـة ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضاً إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلا عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانيين إلى خشم القربة على العطبرة ، حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضاً مما جاء على الجانب المصرى .

ربعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة centrifugal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين

كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، واصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان في الماضي، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة لسكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً في نواتين محدودتي المساحة نسبياً وفي حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية في الحالتين من نمط الشريط الخطي أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووي ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيرا وليس آخيراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أي تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أي تتبع خطوط العرض ، ولو أنها إتخذت في السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى .

احتمالات العودة وامكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هى مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفى المحل الأول ، فإذا كانت النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك لبحيرة التى أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هى المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفى من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجى من النوبيين إلى الصعايدة ثالثاً .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وامكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شواطىء البحيرة التى لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها ، المياه فصلياً يمكن الإفادة منها على غرار زراعية المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ - ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة

ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدا نا. وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ ـ ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ ـ ١٦٠ مترا يمكن زراعة أكثــر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تراوح بين ٦ ـ ٣ شهور فى السنـة .

ولقد تكـون هذه المدرجـات والهوامش البحرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والاودية الغارقة كالعلاقى وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأدنوان . ذلك ففى بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف وإختيـار واختـبار هـذه الأرض الجديـدة التـى يقـدرهـا البعـض بنصـف مليـون فـدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننس ، فى ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليذى وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التى تشمل الفواكة الحارة

والمنبهات المدارية كالبن والشاى ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلا عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع . . . لخ . على أن معظم هذ الأراضى لن تروى بالطلمبات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة فى باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطرف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً . فإنه يعود ليبعثه جغرافياً فى موقع جديد وبنمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحرية « المعلقة » ـ كما يمكن أن نصفها ـ بدل الأحواض المنعزلة الشهيرة القديمة ، من قلب الوادى إلى سقف الوادى، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب . حيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الآخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولا ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت وتوقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائيا ، فان لنا هنا أن نضيف أن هذه

« الأحواض الجديدة » حين تحتقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الاخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها يعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناءها المغتربين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٦ سنة من الاغتراب ، يعود فعلا بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلا بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة ـ بعيداً عن أن تكون « الأرض المفقودة » إلى الابد ـ هى للنوبيين فى نهاية المطاف « أرض المعاد » ، وأن النوبة الجديدة ـ بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد

- هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة « بحرى » السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية « قبلى » السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة . وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طـولا وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالا وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول « رُحّل النهر » التقليديون إلى « رُحّل الوادى » على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانيات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، محاصيل جديـدة مدخـلة ، بيئة الصيـد وصناعـات الأسماك والتعليـب . . . إلخ . كذلك فإن هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى . وهذاسس كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصادياً مثلثاً من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد ـ لا ننس ـ تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيتكون شريط عقدى من الكثافة السكانية أكبر حجماً وأكثر استمراراً أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة فى أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتى الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية ، سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع الموصلات تخطط أو تنبثق على امتداد سواء ملاحياً أو برياً أو حديدا . ففضلا عن أسطول نهرى تحت التكوين فى البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠كم ، وخط الساحل ويوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى

بور سودان ٦٢٤ كم ، وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه .

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى القديم بين البلدتين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشلالين لكى يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدتين . المشكلة التخطيطية الآن هى فقط الأختبار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعاً أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) وأبعد عن النهر (٥٠ كم فى تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ، يقترب أثناءها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرسا ، إلا أنه لا يتطلب كبارى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

ما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤كم) ، فضلا عن أنه سهل السطح نسبياً وأقل وعورة وتضريساً . غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كوبريا عنبر النهر أو بالاصح البحيرة

التى أصبح عرضها ، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية باهظة التكاليف .

ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثه أرباع الوقت ، فإن نتائجها الاقتصادية محققة . أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آليه ضخمة على حدود البحيرة وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارىء الاستراتيجية ، فتكون بور سودان مخرجاً للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجاً للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدتين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج . فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بور سودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعاً للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماماً لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها . فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما

خزان أيضا ، فإنها ستظل بحيرة ميتة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائى بحت لا استصلاحى أو استزراعى . السبب أنه يستحيل تخطيطاً الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوفر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وآمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والاعشاب البقعية وامكانيات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والاشجار الخشبية التى ستنتشر على ومع المياه الجوفية المتسربة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض ، بالإضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة ، فلن يكون مصدراً لتغذية خزان المياه الجوفى فى منطقة جنوب الوادى الجديد ، كما أن هناك رأيا يطالب بمد قناه من بحيرة توشكى إلى الوادى الجديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعى والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الانتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن إنقلاب كامل ، إن

لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبى السد أساساً ، فإنه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلا بين بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الرى والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيراً الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد هى ٤٨ ملياراً سنوياً ، بينما كان يضيع ٣٤ ملياراً فى البحر . وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧٫٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥٫٥ مليارا . والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، إرتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨٫٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حالياً هى ٥١ ملياراً فقط ، منها ٤٢ ملياراً لرى جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضاً لا يستغل قدرة ١٧٫٥ مليار ، ولو أنه رصيد للمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعى .

ومن ثم فإن السد ، الذى حقق التحكم التام فى المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضماناً للملاحة ولتوليد الكهرباء ، السد يكفل ، أولا ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاماً أو أكثر فإن رصيد السد

يضمن ويؤمن كل حاجات الزراعة المائية . ثم هو ، ثانياً ، يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تعلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالغرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، انتهت بذلك تراجيدياً الفيضان السنوية .

وبالفعل ، فى السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائياً فى ١٩٧٠ بل جزئياً فى ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . ففى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفاً (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤ ، ١٩٧٥ وكذلك ٦ ـ ١٩٧٧ ، ٧٩ ـ ١٩٨٠ كان على العكس عالياً يهدد بالغرق . ولكن هذه الأخطار ، التى جاءت فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسياً واقتصادياً ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريباً . والمقدار أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمتة عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الرى والزراعة ، فإن السد قد وفر الماء أولا لتحويل آخر

أراضى الحياض فى جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى . بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلث مليون فدان أخرى (١ر٣ مليون) من أراضى الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفاً على مياه السد . ومعظم هذه الأراضى فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماماً ظاهرة البرارى . ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهرا أسيوياً فى جزء منه بعد أن كان إفريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزاً كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون .

وبهذا اكتملت ثورة الأرز فى محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠ ٪ فى المتوسط غير أن هذا يستدعى أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيراً ، عن الكهرباء والملاحة ، فإن طاقة السد نفسه ، ١٠ مليار كيلو وات ساعة سنوياً ، تزيد كثيراً على طاقة جراند كولى بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٥ر٢ مليار كيلو وات) ، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حالياً أن ٧٠ ٪ من كهرباء مصر تأتى من السد العالى . ومع ذلك فإن طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠ ٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان حيث يضمن له دفقاً ثابتاً وقوياً من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق . كذلك فإن فى الإمكان كهربة سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعاً يضمن كهربة الريف وميكنة الزراعة ، عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثيراً من هذه الأهداف جزئياً . أما ملاحياً فإن السد يعمل على تحسين الحالة كثيراً خاصة فى فترة التحاريق القديمة حتى كان منسوب النهر

ينخفض إلى حد الضحولة فتعانى الملاحة بشدة . ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرى ـ النوبارية ـ النيل إلى ملاحة الدرجة الأولى .

وطبيعى أن هذه المزايا الجمة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنية سنوياً ، أى أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطى تكاليف السد كله والتى تقد بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما فى ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيلة فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ ملايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه .

السد إذن ثورة حقيقة فى الاقتصاد ، سواء فى الزراعة أو الصناعة . فاذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تثويراً ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلا أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنوياً) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سماد كيما بأسوان جزئياً ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل « خامة أولية » على

قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها . على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطراً ، فهى بإيجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه . ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبى . وهذه « الاثار الجانبية » كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع منذ خطط بحسبانها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثِل على هذا المقياس . وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهتها وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وأثارة العكسية لتستقطب فى معادله واحدة هى أن السد قد استبدل « بمجاعة الماء » « مجاعة طمى » . فاليوم تجد مصر نفسها ، على عكسى الماضى ، فى الموقف الغريب الذى تملك يه ماء أكثر مما تستخدم فعلا وطمياً أقل مما تحتاج جداً ، بل لا طمى على الإطلاق . وبالتالى نستطيع أن نرد كل

تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابكين ويعملان فى تداخل : زيادة الماء وغياب الطمى . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمى أتت مشكلة النحر ، فى حين أن غياب الطمى مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السردين .

الامن المائى

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فإن زيادة الماء لم تحقق أساساً سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماماً الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائماً ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى . فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافيه ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فلنقل بالأحرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهـر نفسه ومجراه . وهذا أيضاً ما يحسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى

الصحراء كمصرف صناعى . أى أن المفيض ، مجاوزا وبالقوة ، ليس إلا محاولة ، لنقل ، البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد . . .

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط ، فهل هو حقاً حقق الوفرة المائية الكاملة أو المتوقع لمصر ؟ من أغرب النقائض التى أسفر عنها السد أن ٤٠ ٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقدبسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفاها أو اصطفاهـا السـد أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدروفيتولوجية الأساسية أن انتشار الحشائش والاعشاب المائية الضارة وانما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياها رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة . والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعالى النيل نفسه .

قبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعانى من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبياً . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة ، فقد دأبت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جمعياً بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابه الاسفنجة العظيمة التى تمتص وتبخر جزءاً خطيراً من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد مارادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها . ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فإنه قد هزم أغراضه بنفسه .

ولكن فى الوقت نفسه لو أن مشكلة النحر الشامل فى مجرى النيل عولجت مثلما عولجت فى بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة الانحدار بإنشاء هدارات غاطسة ، فإن مصر فى رأى البعض مهددة بأن « تتحول إلى منطقة سدود أخرى » . تلك التى تعد منطقة مفقودة مائياً وغير مائى فى أعالى النيل . أما إبادة هذه

الحشائش بالمواد السامه فخطر مباشر على الإنسان والحيوان ، بينما أن اقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق بعد . وفى كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمى باستمرار ، أى أننا بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمى . . .

إفراط الرى

أياً كانت زيادة الماء التى وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحمل مشكلة الرى كأحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت فى الواقع وعلى المستوى العملى إلى « انفلات هيدرولوجى » وصل إلى حد السفه كما وصف . ففى بضع سنين فقط ارتفع الاستهلاك المائى إلى ٦١ ملياراً ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد عن ٥١ ملياراً ، باسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية فى المساحة المزروعة أو الإنتاج الزراعى الفعلى . وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا الإسراف ، إلا أن إفراط الرى أو الرى الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياة النيل . وذلك

كنتيجة لتركيز الأملاح المتزايد بفعل البخر فى مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ ـ ٣ أجزاء فى المليون سنوياً) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة فى القاهرة ، ١٣٨ جزءاً فى المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءا فى تحديد آخر) . ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ماتزال متوازنة ، فإن المشكلة تكمن فى المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة سيئة فى الملوحة مؤخراً مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فإن من الضرورى أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالى وإنما نتيجة لخطأ هندسى فى تصميم وشق الترع بهـــا كأراضى ملحيـــة أصلا .

من الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفى قلب دوامتها الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعا معيناً من الرى والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزاير ، أقرب أرض مصر جميعاً إلى النهر واشدها ترصداً بالماء . فهذه الأراضى ، التى تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائما وأبداً بغمر الفيضان الكامل لها . والآن ، مع ثبات منسوب النهر على مستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة عن الزراعة .

لقد تركت ـ حرفيا ـ « عالية وجافة high and dry » كما يذهب التعبير الإنجليزى الدارج . إنها وحدها الآن التى تعيش فى « مجاعة ماء » ، ومن حولها ـ للتناقض والمفارقة ـ ينتشر « وباء الماء » انتشاراً . ولهذا فلابد لهذه الأراضى من تعميم الرى بالرفع الآلى أى بالطلمبات ، وهو ما تقرر أخيراً .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموماً إنما ينعكس مباشرة وأساساً فى مشكلة الصرف . والأصل فى السد كان نظرياً أنه سيغنى عن الصرف الصناعى أصلا ، وذلك على أساس أن الأرض لن تتشبع بالمياه فى الفيضان وأن مناسب المياه فى النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفى الصرف الطبيعى الرأسى فى التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصباوية السفلى المبطنة .

غير أن الذى حدث بالفعل هو العكس تماماً . فقد تفاقمت مشكل الصرف إلى حد خطير ، بل ضاعفت فاصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالاحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين . فهناك

ابتداء إفراط الرى كميا ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخير تغير نوعية الماء كيفياً .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التى كانت بمثابة عملية صرف طبيعى متخللة ومعمقة وغسل داخلى وتهوية صحية للتربة ، خاصة فى الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء فى النهر على منسوب عال نسبياً رفع مستوى الماء الباطنى فى التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water-logging .

أما تغير نوعية المياه فى إتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة فى مخزن بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما . فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلئن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هى العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جدير بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شيء أشبه بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نشبه الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد ، مما ارتد على انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والارز والقصب . حى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت انتاجيتها فى محاصيلها التقليدية الشهيرة كالعدس والفول والبصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فإن النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلـى من مناسيـب ماء النيــل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانقلاب الهيدرولوجى وحده أو أساساً ؟ وبالتالى ينتفى وجود أى علاقة بين أراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول . سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئياً حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياه أغرقت الفلاح بالإسراف الشديد

فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعاً . ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف ، عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى . فكنتيجة لتغير نظام لنهر وتصريفة ، تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوزاية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالجيزة كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فاصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت لمياه الجوفية تسرب إلى بدرومات كثير من لمبانى بالقاهرة وغيرها . والخوف الاكبر هو على أساسات المبانى التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد على ارتفاع نسب الكبريتات فى تلك المياه الجوفية ، وهى بطبيعتها تؤدى إلى تآكل الأساسات .

وقد بدأت أعراض الخلل فى أبعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات . ولكن « اذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فأنها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقر بحيث تنهار اذا تعرضت مصر لزلزال شديد ، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال » .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساساً غياب الطمى مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحدة زيادة المياه الرائقة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية . فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطراد والطرق الزراعية ، وبعدها تتقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، اذ أخذت مياه الرى نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهددة سفوحه وجوانبه gullying ، كما انهارت بعض جسور النهر موضعياً تحت هجمات مياه النهر

على الارض ، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض لأراضى الزراعية والنخيل (والاشخاص أيضاً !) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولا وعلى المدى القريب سبباً بصعوبة عملية رى الأراضى الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مآخذ ترع الرى والسواقى والموتورات . . . إلخ . وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلمبات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الرى . ثم هى تهدد ثانياً وعلى المدى البعيد بتآكل جذور وأساسات كل المنشآت الهندسية المقامة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد « معلقة » فى الهواء إلى أن تنهار فجأه . وقد تنبأ البعض فعلا بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (؟) .

وليس من شك أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا عمليا على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جداً كما رأينا قبلاً . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها

إلى عمق ٣٠ متراً أحياناً فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن
ترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام
لم يزد النحر عن ٢٥٤ سم ، أى قل من كل التوقعات . ومن ناحية
، فإن الانهيارات على جوانب النيل لم تزيد عن ٣٠ كم من كل
ه . والمعقـول عمومـاً أن النيـل قد وصـل الآن إلى حالة التوازن
تقرار نهائياً ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ،
قبل قرن على الأقل . وعلى أية حال فإن هناك ثلاث وسائل
هة هذه الأخطار والحد منها .

لا ، تقوية وتدعيم المنشآت المقامة على النهر . وقد تقرر فعلا
فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت
تعرضاً نظراً لتقادمها نسبياً . كذلك إن قناطر إسنا قد تقدم بها
أيضاً ، ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتنخفض
ب مآخذ الترع الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية
وليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها
إضـــى ، وهذا هـــو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها ممن جديد
، وهذا و هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانيا ، إنشاء سلسلة من القناطر للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ متراً إلى ١٦ متراً ، أى نحو ٧٠ متراً فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلـك القناطر ، وذلك فضلا عن فائدتها فى تحسين الرى وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيراً عند سوهاج . وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلا حيث أشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظراً لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثاً ، إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبنى فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد . المؤكد فقط أن الوسيلتين الأخرتين ـ سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة ـ لا

تكفى قطعياً كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى الطوارىء مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بأى أمان على الاطلاق . ولهذا فإن المفيض أكثر من حل إضافى ، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يتحفظ فى كفايته هو بدوره وبصورته وتصميمه الحاليين .

وسيلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على انها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان . ولا يقال بالضرورة لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضاً تفادياً للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولفوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحى .

مشكلة الطمى

إذا إنتقلنا الآن إلى مشكلة الطمى وغيابه ، فإن قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة . البعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب

التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذى لوحظ أخيراً . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية « أنيميا الماء أو الماء الأنيمى » كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية منس الطمى ، تلك الكمية الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من العالم ، سوف « يطعن الزراعة المصرية فى الصميم » .

ومن الناحية الميكانيكية ، فإن المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها - ليس بالضرورة إلى لأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقاً إلى الأحسن (كذا) ، حيث أن الطمى هو مصدر مشكلة النعومة واللزوجة وضعف المسامية فى تربتنا تقليدياً . أما عن القيمة المخصبة أو السمادية للغرين فليس متفقاً عليها . فمعظم الزراعات الفيضية ، فضلا عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طمياً عليا . فمعظم الزراعات الفيضية ، فضلا عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طمياً ولا تعرف إلا ماء رائقاً .

ثم إنه ليس من الصحيح أن طمى الفيضان كان يذهب كله أو حتى معظمه إلى أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان صيب الأرض الزراعية ١٢ مليوناً أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧ر٣ مليون يذهب إلى أراضى الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنه هى ١٣٤ مليون حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ٥ر١١٤ مليون ، وإلى الارض ٥ر١٩ مليون) . وعلى العموم ، فإن الأراضى الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمى ، وهى ٨ر١٦ مليون طن . وحتى عند هذا ، فإن ما فقدتة الأرض من الطمى يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبديه البعض من الترحيب بانقطاع الطمى واعتبارة من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكله تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفيها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فج ومعوج إلى حد القلب لا مراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى صل إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها ـ كما هو الإتجاه العالمى الحديث ـ

ببدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر ، وكلها خامات متوفرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتدد جانبى الوادى وأطراف الصحراء . بل إن البعض ليعتبر طمى النيل ، عبئاً على صناعه الطوب فى مصر ، (مثلما هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملا . وقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلا عن المساكن الجاهزة . كذلك تبين إمكانية ستغلال طمى شواطىء بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

خيراً ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهده واعراضه بقوة وخطورة فعلا فى مواضع ونمط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والألسنة البارزة كرأس البر ، فلنذكر أولا أن الظاهرة سابق للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها . وثانياً وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقاً فى المدى المنظور . والمشكله على أية حال مشكله كل الدالات الساحلية تقريباً ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا إنتقلنا فى النهاية من مشكله السواحل على البر إلى مشكلتها فى

البحر ، فإ ن هجرة السمك عامه والسردين خاصة من شواطىء الدلتا ، كنتيجـة لتناقـص المواد الغذائية التى كان يعيش عليها فى طمى الفيضان ، فلعلها لا تمثل مشكله حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى مواطنه القديمة وعلى أية حال ، فإن فى بحيرة ناصر تعويضاً إكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمى ؟

حسناً ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل فى شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلى ، حاسم وشامل ، للمشكله الأم والأس مشكله الطمى ؟ هل ثمة من شيء كالحل المطلق ، مادامت هى المشكله الجذر ؟ ألا يمكن بضربة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمى وفك إساره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلاً ، لم يكف الفكر الهندسى والتكنولوجى منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا قول الحالم ، وعن مخامرة أبعد

الحلول تصورا ولا نقول خيالاً . وهناك الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمى من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبيـــة تـدور حـوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعاً ولا محض نظرية ، فهى مطبقة بالفعل فى بعض سدود أنهار خليج المكسيك فى لولايات المتحدة . وفيها ينتقل الطمى من قاع البحيرة خلال المواسير التى تخترق جسم السد ، وذلك تلقائيا وبلا محركات صناعية إنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها ، مع ملاحظة أن هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

ولن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الانابيب إنما يمثل صورة مستعارة ميكروسكوبية نوعاً وغير طبيعية تماماً ، من صل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون والعيون وكأنما هى تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما ، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأى السد المصمت والسد ذى الفتحات ، أى بين نمطى السد العالى نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل في حالتنا كان ممكنا قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فإن المشكل هى استحالة وضع مثل هذه المواسير فى جسم ضخم ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكده ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل . هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى يتكدس بها الطمى أغزر ما يتكدس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى . أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننس أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة . وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ،

أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهراً جديداً صناعياً بالصحراء الغربية فى الواقع ، لا تقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة . أيكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبدو قطاعاً جزئياً من جوهر الفكرة ؟ مجرد إقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأى مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده . على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرف عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجاباً وسلباً . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتأكيد ، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية . والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الانهار تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فإن هناك ، مازال ، من يتساءل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه . بل لقد تعرض السد فى لسنوات الاخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنياً ، بينما صورت نتائجـه إلى أنه « كارثة على مصر » ونعتتـه « بكارثة أسوان » . غير أننا ينبغى أن نتذكر أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معارية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسة . هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفياً إلى حد الصيحة الوندالية « اهدموا السد ! » . غير أن دوافع هذه الحملة هى الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفاً ، مما يصنع المواطن العادى غير المختص فى حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن « ما حققه السد العالى بنا من مزايا لا يعد شيئاً بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب » ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى « ضياع مصر كلها » ، وأن المعركة ضد السد العالى باتت « معركة مصير » . وعلى النقيض من هذا تماماً انتهى البعض الآخر إلى أنه « قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد

العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر . . . وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إلية من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه في البؤرة الصحيحة » . أو فى قول آخر أن السد العلى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأقاويل والادعاءات » . وبين هذه المواقف المتناقضة تماماً ، نستطيع علمياً وموضوعياً أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولا ، أنه إن لم يكن مشروعاً سياسياً بقدر ما هو مشروع هندسى ، فإن السياسة قد تداخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى النهرى فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين المكتلتين ، بحيث أصبح مزيجاً معقداً من رموز الاسقلال الوطنى والأمن المائي والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع دوافع المجد القومي مع الجدوى المادية . وفى النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضاً يشعر البعض أنه قرر وخطط في عجلة ، نحو ٥سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل . كذلك شعر البعض بأنه تم في ظل سباق عنيف وصراع خفي ليس فقط في مناخ الحرب الباردة ولكن أيضاً مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء في حوض النيل واستباقاً لخططهم في فروض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعاً للطريق عليهم لقطع طريق الماء عليها . فمثلا كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل في مصر .

ثانياً ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائل أفضل منه وأجدى . فإذا كان شرط الموقع الوطني ضرورة مسلما بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مكدونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمكدونالد أيضاً بتعلية خزان أسوان تعلية ثالثة يمكن أن ترفع طاقتة التخزينية إلى ١٠ مليارات أي أكثر مما أضاف السد العالي إلى حصة مصر السنوية وهي ٧٫٥ مليار . فإن قيل إن التعلية خطرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذي فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن في موقع

السد العالي ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثاني . وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضداده ومثالبة .

غير أن من الضروري هنا أن نضف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هي الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوجيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالي هندسياً واقتصادياً كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطـــأ كثيـر من الاعتراضات عليـه سـواء هندسياً أو هيدرولوجيا .

ثالثاً ، من الناحيـة العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافيـة ، فإن السد على عكس ما صور دعائياً محدود عطؤه بدرجة لاتتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والاخطار والملابسات التي اكتنفته في الماضي والحاضر والمستقبل فضلا بالطبع عن الضجة والدعاية الداورية التي صاحبته . فللوهلة الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعراض أحلام مهندسي الري التقليدية ، مقيسة مثلا بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية

حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلا متجدداً ، حيث الثانى رأسمال تراكمي . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ مليارا مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ، فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارت سنوياً ، فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هى ٧٫٥ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهم الخزان مرة ونصف مرة لا أكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هى الابعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودورة مائياً . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمداً . وفى هذا يقـول ويـن أويـن « لعلها هى ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان سوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة » . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فان عطاءه للسوان ضعف عطاة لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معاً ، إن السد يثير من المشاكل أكثر ما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل أنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكله النحر الخطرة ومشكله الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فإنه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماماً . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئياً . ولئن كان قد حاز الافضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالى النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الابد . ولئن ضاف إلى إيراد مصر المائى قدراً معيناً من مليارات الأمتار المكعبة ، فإنه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس رداً - يستطرد النقاد صحاب هذا الرى - أن يقال إن الآثار الجانية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أوقيد البحث أو التنفيذ . فأنت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر . وحتى عند ذلك ، فإن هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا

وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاءل اقتصاديته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حالياً تجرى فى بضعة بلايين من الجنيهات ، أى نحو عشرة أمثالها .

خامساً ، واتصالاً بالنقطة السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزان أسوان والأولياء رغم أن صافى مايوفرة سنوياً يعادل مجموع ما كان يوافرانه . وفى هذا يتساءل وين وأين « لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونص مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه « الفصلية » أى الصيفية ـ أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الاقل فى ضخامتة ؟ » . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويراً وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرى الدائم . وهناك إجماع على أن ثورة زراعية جدرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولا عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فلعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط .

سادساً ، وأخيراً ولكن ليس آخيرها بالتأكيد ، فإن السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل مايجازف به من تغيير مجهول النتاج والمدى فى طبيعة النهر والوادى ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن « الآثار الجانبية » للسد إن هى إلا « كظل العمارة » ولا خطر على مصر أرضاً وودياً ونهراً . . . إلخ الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعاً كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلاً عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلا قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاد السد أن النحر الشامل سصل إلى ٥٤ متراً فى قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ متراً كل دفعة ، وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تحقق هذه النبوءات ، عادو فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترى بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات فلما لم يحدث هذا أيضاً ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالو إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد

١٧ سنة من بدء التشغيل أي في ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦ر٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون٤ر٨ متر ، وخلف قناطر أسيوط ٤ر٦ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حالياً ٢ر٢ سم بين أسوان وإسنا ،٣ سم بين إسنا ونجع حمادى : ٥ر٢ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٤ر٠ سم بين أسيوط والقاهرة . وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعياً .

إزاء هذا الرد يعود البعض فيثير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلة قضيتين تضربان فى تصميم الأمن القومى المصرى ، إن لم يكن الوجود القومى المصرى ذاته فأولا ، هناك التهديد بالدمار الذى ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر- ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - ككتلة مائية جبارة تستقر فى أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبتها أو رأسها هى « أشبه ما يكون بقنبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر فى أى لحظة » ، إذ « لو حدث ما يؤدى إلى انسياب المياه بلا رابط من البحيرة ، فإن التخريب الذى تحدثه فى مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته

قنبلة هيروشيما » . في هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلازل الموضعية نتيجة لثقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعى الباطنى أو الأرضى ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو في الحروب . وليس سراً أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلى فى وقت ما فى السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجوى الفائق التطور حول السد ، فإنه لا ستبعد الخطر تماماً . ومما له مغزاه أن الخبراء السوفيت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم لتصفيتها بسرعة فى حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعدل جدير بأن يخرب الوادى والمجرى كله شمال السد . والخلاصة الصافية أن السد العالى وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطنى ضماناً للأمن القومى سياسياً ، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومى لا طبيعياً ولا عسكرياً .

ثانياً ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لانه بعيد الأمد نسبياً ، وهو : وماذا بعد السد العالى ؟ ماذا بعد أن تمتلىء بحيرة ناصر إلى قمتها بالطمى وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدار ؟ ثمة

احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديداً له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شيء كتحقيق مخيف مروع لنهر بلانكنهورن الجيولوجي الافتراضى « النيل الليبى » الغابر ، وإما أن يقتحم الوادى ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان فى نظام الحياة القائم فيه حينذاك . وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور فى المستقبل كفيلة ساعتئذ بأن تجد حلا ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفى وجه هذه الأخطار ، وبعيداً تماماً عن دعوة « اهدموا السد » المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء ـ علي فتحى ـ مشروعاً للحل العملى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلا عن الاختصاص . محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الاخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار

الفيضانـات العالية . وهذا التعديـل لايقتضـى هدم جسم السـد العالى بـل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرباء (تلك المحطـة التى يمكن ـ عرضيا ـ الإفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلابد من سد جديد ذي فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يومياً ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديماً دون خطر . ولأن المشروع استبعد دور السد العالي الكهربائى ، فلابد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ متراً ، على أن يرتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيراً فإن المشروع تكمله بالضرورة ثلاثه تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فأولا ، لأن المشروع يفقد مصر ـ دون السودان ـ حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلابد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات

مشروعـات أعالـى النيـل المستقبلية . ثانياً ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملغى مصرياً ثالثاً ، العودة فورا إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلا عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضماناً لملء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلاً عن كونه جزءاً من مشاريع أعالى النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود .

وبعد . . .

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسناً ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جداً ، بقدر ما هى صعبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه والآثار الجانبية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معاً وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالآخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبة . ولكن صميم

المشكله هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذ ، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الاخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

الفصل الخامس
كلمة عن السياحة فى مصر

وإذا كان لنا أن نتوقف الآن وقفة خاصة عند بعض قطاعات استثمار وخدمات الموقع ، ففى المقدمة تأتى السياحة والنقل البحرى والتجارة الخارجية ، فأما السياحة .

فكما يقال أحياناً إن مصر أحسن قطن وأسوأ نسيج فى العالم ، يمكن القول إن مصر تملك أكبر رأسمال سياحى فى العالم أجمع ولكنها تحصل على أقل دخل سياحى تقريباً .

فمن ناحية ، لعل بلداً فى العالم لا يملك مقومات «خدمات» السياحة كمصر ، ليس فقط بحكم الموقع والموضوع أو الجغرافيا والتاريخ ، ولكن أيضاً بحكم الحضارة والثقافة والفن والعقيدة . بل لعل مصر هى البلد

الوحيد الذى يجمع بالقوة بين كل أنواع السياحة المعروفة فى التصنيفات المعاصرة : السياحة الجغرافية والتاريخية، سياحة الطبيعة والآثار ، سياحة الصيف والشتاء ، سياحة النهر والصحراء والجبل ، السياحية الدينية والثقافية والصحية والترفيهية ... الخ . أضف أخيراً أو مؤخراً الموقع فى وسط أعلى مناطق « الكثافات المالية » ، الشرق الأوسط البترولى من يمين وأوربا الغربية من شمال.

بالمقابل ، فما من شك أو خلاف على أن السجل السياحى فى مصر لا يعدو كسراً عشرياً مما يمكن ويجب . فى الوقت الذى أصبح الشعار ـ الهدف المعلن فى بعض الدول الأوربية هو « سائح لكل مواطن » ، بينما يصل التدفق السياحى فعلاً إلى عشرات الملايين ، فان الرقم القياسى فى مصر لا يعدو المليون إلى المليون وثلث المليون (١,٤ مليون سنة ١٩٨٢) . وفى حين تضخ السياحة فى شرايين اقتصاديات بعض دولها الأوربية عشرات البلايين من الدولارات سنوياً ،لا يبلغ سقف الدخل عندنا نصف البليون بالكاد .

وبصيغة رقمية ، وإن تكن تقريبية ، فإن المقدر آن عدد السياح السنوى فى العالم حالياً يزيد عن ٢٠٠ مليون ، مجموع إنفاقهم السياحى

لا يقل عن ٢٢ بليون جنيه استرليني، مما يجعل السياحة العالمية ثاني أكبر مورد للعملات الأجنبية بعد البترول .وبهذا يكون نصيب مصر حوالي ٠,٥ ٪ من كلا الرقمين . ولما كانت نسبة سكان مصر من سكان العالم هي ١٪ تقريباً ، فان معنى هذا آن نصيبها السياحي نصف نصيبها السكاني ، أي أننا نقع حتى دون المستوى العالمي المتوسط . بل إنه لمن السخرية حقاً أن إنفاق السياحة المضادة أي سياحة المصريين خارج مصر أصبح كما رأينا يفوق إنفاق السياحة الأجنبية في مصر . أي أن ميزاننا السياحي أصبح خاسراً هو الآخر .

هذا في حين أن السياحة ، لا سيما في ظروف مصر الحالية ، قد تمثل أسرع وأسهل وربما أرخص استثمار اقتصادي متاح بالنسبة إلى رأس المال الذي يوضع فيه . والذين قالوا إن مليون سائح يمكن أن يضيفوا إلى الدخل القومي مثل ما يضيف مليون فدان من الأراضي الزراعية الجديدة المستصلحة ، أي بمثابة إضافة مليون فدان إلى الرقعة الزراعية ، أولئك قد لا يكونون مبالغين تماماً أومسرفين في التقدير كثيراً . لقد انفجر في أوربا المعاصرة ما يمكن أن يسمى « الثورة السياحية » حتى أصبحت السياحة الحديثة « بترول من لا بترول له »

خاصة فى بعض دول أوربا المتوسطية . ولا شك أنها يمكن وينبغى أن تكون بترول مصر الجديدة ، فما الذى يمنعها بالفعل ؟

الواقع أن السياحة فى مصر ما زالت من أسف سياحة تقليدية كلاسيكية فى معضمها لا عصرية ثورية ، بمعنى أنها ما تزال إلى حد بعيد متأثرة بعقلية ونظرة القرن الماضى والعصر الإستعمارى عن سياحة القلة والنخبة ، السياحة الأرستقراطية ، سياحة اللوردات الإنجليز والمليونيرات الأمريكان من الشيوخ والعجائز و وذلك ، للآثارات والآهرامات ، ... الخ أى السياحة الثقافية أساساً والتى لم تعد تتجاوز ١٠٪ من حجم السياحة العالمية عموماً . هذا فى حين أن السياحة الحديثة فى القرن العشرون تحولت إلى سياحة الجماهير والملايين من الطبقات العاملة والعادية والشباب أى السياحة الشعبية وسياحة الرجل العادى والمتوسط ، سياحة المعسكر والخيمة ومراكز الشباب لا سياحة فنادق النجوم الخمسة ، باختصار سياحة الموتيل أكثر منها سياحةالأوتيل ... الخ .

من هنا تبدوا السياحة عندنا حتى الآن إلى حد أو آخر حرفة منعزلة عن صميم حياة البلد والإقتصاد الوطنى ، تقع على هامشه وتقتطع من

أطرافه دون أن تكون طرفاً فيه ، إن لم تبد أحياناً نشاطاً طبقياً أو إستثمارا تسحب مئات الملايين من الاستثمار الإنتاجى لتدفنها فى إستثمارات استهلاكية باذخة أرستقراطية كالفنادق الفخمة ولكنها عقيمة ضيقة الدائرة ، تزرع بضع جزر استهلاكية ترفيهية مترفة مستوردة منقولة مشتولة لا تصب فى تيار الإقتصاد الوطنى العام بقدر ما تتسلل إلى مسارب فئوية جانبية ، (قدر العام الماضى أن نحو المليار دولار تسربت من عائدات السياحة إلى السماسرة والوسطاء ، مقابل ربع المليار للدولة ، أى بنسبة ٤ : ١) . كل هذا فضلاً عن إنها لا تتكافأ مع مستوى الحياة والمعيشةوالحضارة السائد فتعمل على زيادة الفروق الطبقية ، كما تعمل كبؤر أرستقراطية من الغلاء والتضخم والإستهلاك الإستفزازى تبثها حولها تطلعات وتوقعات كالبثور والقشور السطحية ، حتى لتبدو فى النهاية داخل الدولة أو جتى فوق الدولة بل لقد نشأ فى الفكر الإقتصادى مؤخراً مدرسة تذهب إلى أن السياحة على أحسن تقدير سلاح ذو حدين ، لأنها علي الأقل في مرحلة التنمية الأولي بالنسبة للدول المتخلفة تعد أستثماراً كمالياً تبديدياً يعقم رأس مال ضخم ويجمده في عدة بنايات منشآت استهلاكية ونشاطات فردية ضيقة ذات

عائد طبقي ، ثم تستورد الغلاء والتضخم وتصدر الفساد والترف .. الخ . بل يقدر البعض أن الإستثمارات والإنفاقات التي توضع في السياحة قد تزيد في التحليل الأخير علي صافي عوائدها ودخولها الحقيقية . وعلي أية حال ، وفي كل الأحوال ، فلا مكان في الصدارة بالتالي للسياحة في ظل الفقر العام والتخلف وإفراط السكان . فإن كان ولابد منها فانها تأتي وجوبها في النهاية سلم الأولويات الإستثمارية بعد القطاعات الإنتاجية والسلعية الأساسية من زراعة وصناعة . وأياً ما كان الأمر ، فان هذا كله يبرز إلي حد التجسيد حين نقارن سياحياً مثلاً بعواصم السياحة المعاصرة إسبانيا وإيطاليا واليونان ويوجوسلافيا ... الخ . فنجدنا نشكو تقليدياً من عائداتنا البائسة بالمقارنة ، رغم التفوق المطلق لمقوماتنا

وجاذبياتنا السياحية بالقوة . فالفارق الأساسي الذى نغفله عادة هو « البيئة السياحية » ، بمعنى البيئة الحضارية والحياتية ومناخ الحياة العامة واليومية . فالسياحة هناك بالنسبة للأوربيين سياحة أجانب لا غرباء ، ولكنها فى مصر سياحة أجانب غرباء معاً . فهم هناك يتركبون تلقائياً فى وسط بيئة حضارية من صميم عالم الحضارة وعالمهم ،

يتحركون ويعيشون هم فيها بسهولة وتكلفة معقولة وبلا غرابة أو اغتراب بينما تستوعبهم هى بشكل طبيعى وبلا إرهاق أو عنت ، فكل بيت عادى فى أبعد قرية نائية فى أعماق الريف الإسبانى أو الإيطالى مثلاً ممكن أن يعد نزلا أو فندقاً ميسوراً للسائح الأوربى أياً كان حيث يكاد البلد كله يكون فندقاً طبيعياً كبيراً .

أما فى مصر فان العالم والوسط الحضارى مختلف جذرياً بالضرورة . ورغم أن هذا فى حد ذاته مطلب أساسى منشود بل وشرط جوهرى مسبق للسياحة الناجحة ، إلا أنه بالمقابل لا يترك مكاناً للأوربى فيه ، على العكس نوعاً من السائح العربى ، إلا كغريب معزول فى جزيرة قزمية وقوقعة مغلقة مكيفة هى الفندق الباذخ الباهظ . وبالتالى فان طاقة الإستيعاب السياحى عندنا محكومة بطاقة الفندقة وهى شريحة قزمية من البلد وليست البلد كله ، بينما أن التدفق السياحى من جانبه محكوم بقدرة الإنفاق الباهظة فلا يعدو رافدا ضئيلاً بالضرورة . باختصار ، السياحة فى دول أوربا ، انتشار أسموزى ، طبيعى ، ولكنها فى مصر شتلة منقولة مزروعة تحت صوبة زجاجية صناعية إلى حد بعيد .

ثم دعنا لا ننس بعد هذا البعد السياسى ،فإنما السياحة سياسية إلى

حد أو آخر . فهى ليست حرفة اقتصادية وحسب بل وسلاح سياسى أيضاً ، وليست وظيفة للموقع الجغرافي فقط ولكن « للموقع السياسى » كذلك . فانتماء السياسة إلى الغرب أو الشرق أو حتى علاقاتك مع الإخوة العرب البترولبين (بل وحتى العدو الإسرائيلى !) هى التى تحدد تدفق السياح ومصدرهم ونوعيتهم . أى أن حركة السياحة تتذبذب بحسب تذبذب السياسة والتوجيه السياسى وتتبع تحولاتها ، فتمنع عن الدول التى لا تخضع وتطلق على الدول التى تتبع . وهى بهذا سلاح سياسى وسلعة ظغط وتطويع أو حتى تجويع كالقمح والسلاح ... إلخ . والغزو السياحى في جوهره وتحت الجلد هو أشبه بالغزو السياسى . وموارد السياحة بهذا أيضاً هى ، ككل موارد الموقع الجغرافى ، نسبية وزئبقية يقع زمامها خارج الحدود أساساً .

ولعل هذا كله هوالسبب الذى حدا بالبعض إلى أن يعتبر السياحة كنظام إقتصادى ، أى كتجارة أو سلعة رفاهية تصدرها مجتمعات الوفرة والرخاء إلى المجتمعات المتخلفة أو الفقيرة غالباً . هى بمثابة « نظام تبعية » تقريباً ، تبعية للأجانب جميعاً ولكن للغرب أساساً، للأغنياء عموماً ولكن للأقوياء خصوصاً ، ذلك إن لم تكن هى حقاً التى تمثل الشكل الجديد لعلاقات الإستعمار والتبعية فى عصر الإستعمار الجديد بعد وبدل القديم .

نصيب مصر المقارن فى السياحة العالمية

البند	مصر	إسبانيا	قبرص	مالطه
الدخل السياحى بالمليون دولار	٢٤٥	٧٠٠٠	؟	؟
نسبة السياحة فى الدخل القومى ٪	١	١٠	٩	١٥

(٢)

الميزان السياحى بالمليون دولار

السنة	الدخل	الخرج	العجز ٪
١٩٨٠	٥٦٢	٥٧٣	٢
١٩٨٢	٢٤٥	٥٧٣	+١٣٣

(٣)

نصيب مصر من السياحة العالمية ٪

البند	مصر	العالم	٪
الحركة بالمليون سائح	١ر٤	٢٩٠	٤ر٠
الدخل بالمليون دولار	٢٤٥	٩٢ر٠٠٠	٠٣ر٠

(١)

الفصل السادس

الإعتدال والشخصية المصرية

الاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط ، وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الخامل بل ملكة الحد الأوسط والوسط الذهبى . بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا ابن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التلاؤم ، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقرل ويلسون عن مصر القديمة ، فمرونةالأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم » .

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر، فإن الإعتدال من جانبه أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط

دراسة فى عبقرية المكان ، ولكن الإعتدال دراسة فى عبقرية الإنسان . التوسط فى روح مصر ، أما الإعتدال فدراسة فى روح المصرى . وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط ألصق بالأرض المصرية ، فإن الاعتدال يتصل مباشرة بالانسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقليته ، أخلاقياته ، شخصيته ، خامته ومعدنه ، جوهره وروحه ... الخ أى تلك الجوانب الداخلية ، الجوانية ، الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات علم النفس الإجتماعى والأنثروبولوچيا الإجتماعية والأخلاقيات الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية الطوابع القومية national character والشخصية القومية الخ ...

وهنا بالطبع مواطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تمكن بعض جوانب ونواحى مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلاً أو جدواها فعلاً من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساساً دراسة غير موضوعية

غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة ، بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمى محدد صارم خارج الإنسان ومستقل عنه، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والإنطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقولة أو المقبولة ... الخ . واختصـــارا ، فتلك دراسـات إن لم تكن انطباعات شخصية بحتة ، فإنها على الأكثر قيم تحكيمية values judgement أو أحكام تقييمية صـرف value judgements.

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أوإساءة إلى الروح الوطنية . ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجاً ودقة ، وإذ لا يخفى أن كل قارىء يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيفه ومغالتطه، وبنفس القدر والقوة ينبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الإساءة أو التجريح مهما استشعر فى قرارته من صحتها أو حقيقتها .

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول

والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لا سيما أن قضية القهر السياسى بالدقة والظبط هى ، كما يتفق وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلبياتها وعيوبها وأمراضها الحادةوالمزمنة .

الشخصية المصرية والطابع القومى

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جداً وهو : إذا كان هناك ثمة شيء كشخصية قومية على الإطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيراً . ما هى أبرز نقط القوة والضعف فى هذه الخصائص ؟

رغم سديمية الفكرة أصلاً .ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدارسين إلى الإعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوابع القومية كنتج طبيعى منطقى معقول ووارد ـ لم لا ؟ ـ لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألفى متصل . فدون قوالب منمطة أو

أقفاص حديدية ، ولكن كالعدسة المجمعة ، أليست تجنح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الإستقطاب البؤرى والتشابة النسبى وشبه التماذج الكلى ؟ ألايصنع هذا كله فى النهاية نمطاً أو شبة نمط متميز نسبياً من الإنسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تضفى لوناً عاماً أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواتراً وحدوثاً فى المتوسط ؟ ـ هو ما يحق لنا موضوعاً ودون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية .

ولأن هذه الطوابع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثة ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبرالعصور وليست جامدة مؤبدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغيرها محكوماً ومحسوباً ومحدوداً بالضرورة أيضاً . ومن ثم تميل الطوابع القومية إلى الثبات والإستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالتطور التدريجى الوئيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية .

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها وملامحها وسماتها

وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتى يمكن التعرف عليها وقياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستنبطة فى الميزان لتقييم الإيجابيات و السلبيات.

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب ، وما يعتبره البعض نقط قوة وبقاء ومفاخر لللشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا . ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض فى كشف الحساب الصافى بتغلب الإيجابيات على السلبيات ، قد يخرج الآخر بالعكس تماماً ، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هى ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم ١ .

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذرى فى الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماماً ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال

ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية ... الخ ، مما يجنح نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمح خارج دائرة العلم الوضعى والموضوعى .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كنقيض للرذيلة ، فإ ن بعض الفكر الفلسفى ـ نيتشة مثلاً ـ يرى أن « الفضيلة عجز » . وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلاً آخر ، فبينما يرى واحد كوباً نصف ملآن ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك؛ ففــى حين يعتبر البعض « خير الأمور الوسط » ، يذهب البعض إلى أن « شر الأمور الوسط » . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس ـ يعنى القيم ، ولا ضابط للمقاييس ، وبالتالى لا نهائية فى الأحكام بل لا أحكام على الإطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هى مسشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما فى هذه بدورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعيداً عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج ، تاريخيا وحالياً ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية

المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحاً وإخلاصاًوأشدهم حباً لمصر وحدباً عليها ورغبة في تقدمها ورقيها .

هذا من ناحية،ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبيات والعيوب بعينها والساكتين عليها بل والممجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائماً، أولئك اللذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند ، فبينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغلول الشهير .

فأما الناقدون ، فليس على الإطلاق لأنهم ناقمون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيىء ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضا واستنفارا للهمم والوعى وحثا على التغير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبيات ، فضمانا ً لبقائهم على القمة قمة الإستغلال والإبتزاز والإستعباد والقهر للشعب .

أيضاً ، ونتيجة لهذا الإستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبيات لابد أن نلاحظ ونسجل ـ بعضاً من المثقفين الوطنيين

اللذين ـ خشية بطشها ـ لا يجرؤون على توجيه الإتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الإتهامات جزافاً وبلا تحديد ، فتسقط ظلماً بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب ، الذى يخرج من ثم وهو مفترى عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالإسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلادية ومرة من بين صفوفه . ذلك ودون أن نذكر بالطبع عملاءوأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصاً بقدر ما هم عبيد السلطة رأساً ..

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى كل شيء كما يتجسد فى ما يسمى قضية إعادة بناء الإنسان المصرى التى كثر الحديث واللغط حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والإنسان بامتياز حساً ومعنى وجسداً وروحاً وإبتداء ، فإن مجرد إثارة القضية على الإطلاق أو على إطلاقها تنطوى بالتأكيد على اعتراف ضمنى بانهيار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء ـ وإلا ففيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذ ، فإن قضية إعادة بناء الإنسان المصرى لا تعدو ببساطة

أن تكون إعادة بناء الديموقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديموقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة الإنسانية للإنسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بآدميته الحقة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الإنسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الإجرامى العاتب المتهرىء، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض تصفية جسدية وأبدية ، وهد قلعة الإستبداد المصرى الشوهاء المشوّمة . من هنا فحين يأتى الحديث عن الإنسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاضبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقاً ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الإستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المنتفعون بالسلبيات الكامنة أو المسكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين ـ وياللتبجح والوقاحة ـ عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الإرهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين

الشرفاء المنتقدين للسلبيات ، بتشويه ، تلك الصورة وبتحقير الشعب والإساءة إليه والإفتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم في مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قذرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفطن إليها دائماًويحذر فخها أبداً .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أياً كانت قائمة الإيجابيات والسلبيات ، ومهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب ، فثمة شيء مؤكد لا خلاف عله بين الجميع تقريباً . إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساساً وفى الدرجة الأولى إلى القهر السياسى الذى تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ . هذه ، ولا سواها ، نقطة الإبتداء والإنتهاء مثلما هى نقطة الإتفاق والإلتقاء : السلطة ، الحكم، ونظام : الطغيان ، الإستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الإرهاب ، الترويع ، والتخويف ـ تلك هى الآفة الأم وأم المأساة . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن

الخلفى المستمر وراء الشخصية المصرية فى علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هى العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هى الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود .

أما إلى أى حد يعد الشعب نفسه مسئولاً عن هذه العلاقة المأساوية أو المأساة العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، من الفاعل ومن المفعول بـه ، فتلك وحدها قضية أخرى ، قد تكون موضع خلاف وقد ترتب فروقاً ونتائج جذرية فى المواجهة ، ولكن الذى لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم فى التغيير ولا فى التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسى أساساً وأولاً وأخيراً .

أما عن الجانب الأكاديمى ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا فى دراسة الشخصية المصرية هى تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداء ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية . ففى حين يراها البعض واضحة سهلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد ديالكتيكى تقريباً . كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسـس والمقاييس المختلفة ، كما أنها هى

نفسها تتداخل وتتشابك فى الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشىء تصنيفياً ، حيث تختلط الفروع والأصول أحياناً ، ويفتح الرئيسى على الثانوى أو السطحى على الجوهرى بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاصلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد « المفاتيح » الأساسية للشخصية المصرية .

على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التى وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك فى قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغربلة والتقييم بالانتخاب والإستبعاد والتصنيف والتوصيف فيما بعد . فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن « الطابع القومى للشخصية المصرية » ، والتقطنا منه بنفس الطريقة أكثر تلك الصفات والسمات تكراراً وترديداً ، فسنخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع فى فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوباً أو إيجابيات أو سلبيات (أو سبابا !) أو غير ذلك .

فإليك مثلاً ودون ترتيب صارم : المزح والصفاء (وعند ابن خلدون « الفرح والخفة والغفلة » كذا) ، روح الفكاهة والسخرية ، الميل إلى

الحزن ، الإنبساطية التى لا تميل إلي الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة الروحية والنزوع الديني ، القدرية ، التواكلية أو الإتكالية ، الرضا (دون دونية) ، القناعة ، الطاعة التي لا تدعو إلي التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة)، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والإستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك) ، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية ، اللامبالاة ، القهر وكف العدوان ، المحسوبية والمحاباة ، النفاق (وعند المقريزى ، الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطة ، كذا) ...

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مربكة بقدر ما هى مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أى حال فلعل هناك شبة اتفاق بعض خصائص أساسية تعد أركان أو أقطاب تلك الشخصية . أولها دائماً التدين ، وثانيها حتماً المحافظة ، وثالثاً باستمرار الإعتدال ، ورابعها غالباً الواقعية ، وخامسها أحياناً السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبياً من

الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضاً تتداعى منطقياً فيما بينها بحيث تؤدى كل وحدة منها إلى تاليتها ، التى بدورها على كل سابقاتها . وفيما عد هذا ، فلأن خاصية الإعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والإرتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية فى قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمى أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسى العريض الشامل لها جميعاً .

فأما التدين ، إذا بدأنا تفصيل ما أجملنا ، فسمة مصرية أصيلة وقديمة قدم الأديان ، بل سابقة هى للأديان ، ولعلها هى التى منحت المصرى قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسى التى تعرض لها عبر التاريخ ،سياسية كانت أو إجتماعية ، خارجية إو داخلية من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . غير أن هذه الخاصية ـ يخشى البعض ـ كانت أيضاً مهرباً إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد فى النهاية تفضى بنا إلى خاصية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومهما يكن ، فإن التدين والنزوع الدينى إذا جاز يرد فى دوافعه إلى الزراعة وطبيعة الحضارة الزراعية ، على الأقل جزئياً ، فلعله أن يكون

بدورها جزئياً مثلها وبجانبها إلى الصبر والدأب والجلد والتحمل ، وهى الصفات التى تبدو عريقة القدم والجذور فى التاريخ المصرى ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلتصاقها الشديد بالإنسان المصرى عامة والفلاح المصرى خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعنى أن المصرى مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقبل على الجديد بسهولة . وهذا يعنى بدوره أنه تقليدى مقلد ، غير ثورى غير مجدد ، بل إنه ـ عند العقاد أيضاً ـ إذ ثار على الإطلاق فإنما ليحافظ على القديم والموروث ، أى أنه ـ للغرابة والدهشة ، وبصيغة نقيض النقيض ـ ثورى من أجل المحافظة !

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أى حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الإستقرار .

فالإستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب الصاعد يتحقق الإستمرار إلى أبعد حد وينتفى التغير إلى حد بعيد . وهكذ ا تنتهى الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد .. الخ .

وإذا كان ثمة من مصل مضاد نوعاً لهذه المحافظة المستمرة أو الإستمرارية في المحافظة ، فهو الإعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقاً امتداد مباشراً لها . فالإعتدال المغروس المركوز في طبيعة المصرى ، أياً كان أصله ، فيبتعد به عن التطرف الشديد يميناً أو يساراً ، يبتعد به ضمنا وديالكتيكياً ولحسن الحظ عن التطرف في المحافظة ، وبذلك يوفر له هامشاً معقولاً من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية التى تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطىء ، التطور خطوة خطوة وبالجرعات الصغيرة . وبالتالى تضمن له البقاء الطويل على المدى البعيد .

وأخيراً ، وبحكم الإعتدال ، كان المصرى العادى أو المتوسط أميل فى الغالب إلى الوداعة والهدوء والدماثة والبشاشة ، وإلى الشخصية الإجتماعية الودود ، السلسة السهلة المنطقية extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ،كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفى الوقت نفسه أبعد شيء عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الحمراوى الدموى .

ومن الإعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالإنسان المصرى رجل عملي . علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا

والتاريخ . احترام الواقع والإلتصاق به وعدم الإنفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا فى القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط (« الدروشة ») أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبات) أكثر كثيراً مما يتصادم معه ويتحداه . وهو من ثم مطيع بالضرورة ، أكثر مما هو متمرد بالطبع . فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه فى العادة أو فى النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع ، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس .

من هنا تأتى شهرته الداوية فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له ، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض إلى الشخصية « الفهلوية smart » التى تعوض عن عجزها العملى بالتذكى المفرط. smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل . والنموذج المثالى التقليدى فى ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة ، فهو يكرهها ويخشاها منذ قال الجبرتى « والمصرى يكره الحكام فى كل

صــورة حتى أدناها ، إلى أن حدد العقاد علاقته بالحكومـة كعلاقـة ، عداوة مريبة ، . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها ، إلا أنه حتماً يسخرمنها ويتندر بها سراً أو علناً .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعي إلى ضفة الإعتدال كنوع من الإفراط فى العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج النهائى لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة فى سلسلتها المترابطة المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالة التنازلية من التدين إلى المحافظة إلى الإعتدال إلى الواقعية إنما هى منطقياً شخصية سلبية نوعاً أكثر منها إيجابية جداً .

فهو ـ المصرى العادى أو المتوسط ـ فى الأعم الأغلب وفى أغلب الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لا سيما فى المواقف العدائية، وبالتالى يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفى النهاية السلم على الحرب . ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبى الساكت إزاء القهر الحاكم أو الطغيان الحكومي ، جاءت التهمة الموجهة إلية منذ أقدم العصور إلى اليوم ابتداء من الأغريق حتى العدو الإسرائيلى بأنه شعب غير محارب ، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك في عجالة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التي تميز الشخصية المصرية في أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض في بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر في تقييمها وتأويلها سلباً أو إيجابا وقوة أو ضعفاً ، بحيث سنجد دائماً في الحساب الختامي الرأي المضاد والحكم ونقيضه في النهاية الصورة الوردية والصورة القاتمة .

وفي وجه هذا الموقف المعقد ونهاية ومبدأ وإنتهاءات ، فإن من جانبنا هنا سوف نقتصر دراستنا التفصيلية أولاً على بضعة عناصر أدخل في الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائياً تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة مباشراً أو غير مباشرة [illegible] في التطبيق العلمي الحي . أما تلك العناصر فهي على الترتيب العرق والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال في الميزان ، فتعرض لوجهات النظر المتعارضة في مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ، ابتداء من الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية . . . الخ . وفي هذا الموضوع الشائك المتفجر حاولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء والوجهات

المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها ، على علاتها ، عهد عهدتها ومسئوليتها .

الاعتدال فى التطبيق

العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التى لم تعرف كراهية الأجانب قط بحكم موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب الجنسي ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزاً لونيا في تاريخها .

ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر في مصر كيماويا ، دون أن تتحجر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة ومن المحتمل أن هذا يرتبط بطبيعة التكوين الجنسي لمصر ، حيث يتابين ويتدرج لون البشرة مثلا حول معدله السائد ، بحيث عود المصريين منذ القدم أن يأخذوا اختلاف الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزواج بين الألوان المختلفة أمراً طبيعيا بل وإلى حدغياب الشعور ، بمسألة ، اللون أصلا وإطلاقا . ومنذ مئات السنين ، كانوا يجتمعون بين الأبيض والأسود والأصفر فى

العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء » . لقد ألغى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن .

وفى الوقت الحالى فإن المصرى لايكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوربيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب استعلاء تجاه « الملونين » على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانبين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين .

فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين ، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوربا وكل ما هو أوربى بصفة خاصة ، « عقدة أوربا » أو « عقدة الخواجة » كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعى باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا

والالحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمرة فى الأغانى والفنون الشعبية ، وكذلك فى « موضة عمى الألوان » المنتشرة حاليا والتى تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا والافريقيين . . . الخ

وامتداداً لنفس المنطق ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التى تحكمهم وتحكم نفسيتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هو أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا ، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملامح وجمال التقاطيع . . . الخ ، غير أنهم يجيدون إخفاءها خلف قناع عقدة الحضارة والتخلف الحضارى التى هى مسألة مكتسبة تذهب وتجئ وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثية الأبدية التى لاتغيير لها ولا تبديل . وبعبارة أخرى فإن عقدة الخواجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لاحضارية أصلا ،أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ،أو يشتد الضغط والتوكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا

بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللونى بين المصريين والأوربيين طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخى . هناك ، يعنى ، ندية أوشبه ندية ، وبالتالى حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطردا من هذا التشخيص وترتيبا عليه ، ينتهى أصحاب هـذه النظريـة إلى أن المصريـيـن . وإن ظلوا يحملون دائمـا « بعبور » البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوربا . فإنهم لم يفعلوا حتى الآن ولن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من « جلدهم » ليصيروا شعبا أبيض تماما ، وإنما سيظلون شعبا شبه أبيض ـ شبه ملون ومن ثـم لامكان له فى أوربا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوربا . لن « تتغير » مصر ، فى رأيهم يعنى ، لأنـها لاتملك أن « تغير جلدها » .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ فى هذه النظرية العنصرية المتطرفة التى يصعب التعليق عليها موضوعيا ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجى بعدها الداخلى أيضا ، إذ يجمح بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصرى واضح بدرجة أو بأخرى فى التركيب الطبقى الاجتماعى .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركى الأصل . والموظف الحكومى الصغير المصرى الأصل ، ثم أخيرا إلى سائق

السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبى . . . الخ والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظه من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض فى أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض فى الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يملكون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) . . . الخ وفى هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة . كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوز مقابل إمبابه ، والدقى مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيتى مقابل السيدة زينب . . . الخ

وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهى عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهى إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركى والبريطانى البائدة . أما الحقيقة العلمية المؤكدة فهى ببساطة أنه لا طبيقية لونية هناك ولاطباقية عرقية على أساس عنصرى ولاترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة اجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعى حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما فى جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعى

والمهنى بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لاسيما منذ يوليو حيث وصل كثير من « الملونين » إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الدينى

ولعل السئ نفسه أن يقال عن الناحية الدينية ، فالتسامح الدينى دين ثان بعد التدين نفسه . فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و « معات » وضمير . . الخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ، ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام .

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا ودون انغلاق أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة طبيعية للدين ، وبطبيعتها تربة صالحة للتدين .

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى المسيحية الرهبنة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من مظاهر السلبية المصرية المقولة ودليل

عليها ، باعتبارها ـ كأسلوب فى الحياة ـ نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة . فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية . على الأقل بالمقياس التقليدى .

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة ، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاح المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أزاحت بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالين . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرهت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله .

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت دائما تقبل على ما تصورته الآنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها . ولرب هذا ، ولاسواه ، هو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة

فى كثير من كتابات الغرب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح وتم لأن « التنظيم السياسى » لمصر الرومانية وللكنيسة القبطية كان ضعيفا هشا فلم يصمد للغزو العربى ، فتبدو نظرة سطحية غير مقنعة . وأما تلك النظرة الحانقة عند بعض الكتاب الأوربيين التى تعنف فى زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم فى مهاجمة « بورجوازيتها الفاسدة وغير الصحية التى سامت البلاد للعرب » والتى لا تمثل « سوى مسيحية لم تكن لها أو تناكها » ، فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التى تزعم أن المتحولين إلى الدين الجديد ، أى دين وكل دين على التوالى ، إنما هم أساسا فقراء الدين السابق ، أى الطبقات الدنيا من مجتمع الدين السائد قبلا ، وذلك إما هربا من الجزية أو هربا من الاضطهاد . أى الدوافع نفعية وانتهازية فاقعة ، فالواضح - أليس كذلك ؟ أن مثل هذا التفسير المادى للدين إنما هو الذى يعد نظرية انتهازية فاضحة .

بالمثل وأكثر من تلك النظرية : المغرضة بلا شك والتى تغمز وتلمز أكثر مما تقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الدينى ثلاث مرات على

التوالى لاينم بصفة خاصة عن صلابة غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا . أكثر مما تنم الرهبنة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المقتحمة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية . أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولا عرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوربا مثلا ، لا ولا محاكم التفتيش ومحارق « الكفار » ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب الشمال أو نزاع قيس ـ طيئ . وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة .

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأيتانها دائما من الخارج فقط ، وسرعان ما كانا يلفظان إلى الخارج .

والاشارة هنا هى أولا فترة الاضطهاد الدينى أيام المسيحية الأولى ، فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفة مسيحية بيزنطيه . والاشارة ثانيا هى إلى فترة الشيعية التى أدخلتها الفاطمية ثم ماتت معها ميتة طبيعية . إنها ، كما قال كعب الأحبار « بلدة معافاة من الفتن » .

وهنا أيضا نجد تعدد الأديان هو الذى حجب التعصب الدينى . فمن ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ، ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توزانات عددية بعينها ، وهذا وذاك جعلا التسامح ضرورة حياة .

الاتـــزان الحضـــارى

أما فى الحضارة ، فلا يبرز عنصر التوازن والاتزان والاعتدال والتعادلية كما يبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل أخص ما يميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد . ويمكن للأنثروبولوجى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى

يعيش فى حاضرنا ، غير أننا أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كما سبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أو الشرق تماما ، وإنما تجعلنا ، مصر العربية ، أولا وأخيراً مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأول التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد فهناك دائما قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيراً بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطوراً ، حتى تصل إلى قمتها فى العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة فى شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية فى غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضارى فى خريطة جغرافية مركزة ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى

يصدره مثلا كاتب أجنبى عن القاهرة حين يقول : « هاهنا الشرق ، كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وهاهنا الغرب أيضا كأحسن ما يكون ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن » . وريفنا بدوره يمثل تضاغطا للتاريخ فى أكثر من ناحية : فإلى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد ، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لاينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمراراً ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف « كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشئ **Plus ca change, Plus C"est la méme chose** » حتى فى الماضى البعيد مصر كانت « تمصر » كل جديد : تهضمه وتمثله وتفرزه كائنا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها حين أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لاءمت بينهـا وبين الديانة

الفرعونية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لاتكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلاً .

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : دخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعده نحن المحدثين كانعدام للنظام فى تضارب فلسفى ، ولكنه كان للقدماء متكاملا . . . كان طريق المصرى هو أن يتقبل التجديدات وأن يضمنه تفكيره ، دون نبذ القديم والبالى . . . وإن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيريالية ما ، الشباب والشيخوخة على وجه واحد ، . أو كما يذكر مورنتز Mo-renz ، إن المصرى لايكون مصريا إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فبوائم أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل .

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فيدن ، إن مصر لاتتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازفة عن أن تكون أى شئ سوى مصر ، إن ملكة الحد الأوسط هى . بوضوح فيما نأمل الآن . كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى

والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، بين التراث والاقتباس .

ويمكننا أن نختبر ملكة الحلول الوسطى والإتزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء أخر من العالم العربى . فاليمن فى بعض نواح يشبه مصر : فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالوقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس لذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر وإن يكن على نطاق مكبر جداً ، بعزلة مصر الصحرواية الخفيفة . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تماما الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمن فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب « دولة تبتية » متخلفة

فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مرمنة قديمة فى المجتمع اليمانى : قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا أيدى سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك « مهجر » يمنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز . . . الخ .

ولقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا . فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والالتجاء ، ولكنه فى نفس الوقت فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشئ كرر من اليمن تشتته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار **depopuiation** وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع . وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتنافر الحضارى من الناحية الأخرى كاد أن يكون « دولة سويسرية » تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع . ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن

جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميع وتهور ، وتنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال .

المجتمـع والاعـتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف و الجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى فإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وبطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور الوسط . . . الخ . ومن ثم أتى الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونى الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيوبى ، « لأن هذه هى طبيعة الشعب المصرى » .

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية ـ المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألفى من التربية والتجربة ـ المرة أو الحرة لا يهم ـ أى النظرية البيئية ـ المكتسبة كما يصر البعض الاخر ، فإنه ينطوى فى الحالين وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان ، والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع للتعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن اقتبسناه بشيء من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالمة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوادعة بلا زلازل ، مما طبع الناس علـى الوداعـــة والبشاشـة ، ولكن أيضا على « الكسل والمحافظة على القديم » .... الخ.

أو خذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية « لم تظفر من التنويع بما يهيىء تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس . والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لايثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف » . ثم أن « المصرى بحكم عمله الزراعى رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهر فى عمل دائب قبل أن

يجنى الثمر » ، وفى هذا الصبر والمثابرة ومدعاة للقصد والتمهل . والبيئة الزراعية ، بعد ، رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس بالطمأنينة والزمان .

وخلف هذا فإن النيل « قد وسم المصريين بطابع الوفاد ، والنيل قد علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر » . وأخيرا ، وفوق هذا كله ، هناك« النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ، وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا » ، النيل الذى « كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقلية المصرية والنفسية المصرية والخلق المصرى أيضا » . فالانسان المصرى مثلا ، « إنسان لطيف أنيس .... إنسان ابن طبيعته ..... والطبيعة المصرية ليس فيها قسوة ..... لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف .... حتى الصحراء المصرية فيها وداعة تبدد الوحشة » .

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الأراء ، فبديهى أنه يمكن إلا أن يكون للنيل طابـع ، وطابع قوى ، على الطابع القومى للإنسان المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوابع قومية أو إذا كانت الطوابع القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية . وإلى هذا المدى ، فلقد

تبدو هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فـى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الانسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تزويل مغزاها خلافى ألى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكا متحضرا فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحيانا بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور . وعلى سبيل المثال ، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانـــوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لاتلد إلا شخصية لافقرية

ضعيفة هشة ، باهتة هلامية ، لاشكل لها ولاقوام ، لالون ولاطعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسلة سهلة التشكيل والانقياد . . . الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتا نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرت إليها ، كما سنرى توا .

فــى الأخلاقيــات الجمــاعية

فإلى هذا الميل الجذرى ـ ولانقول الغريزى ـ نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها التى ضمنت استمرار وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لاتنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصريين كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير .

من الزاوية العكسية ، لاترى النظرية المضادة من معانى أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة والطيبة الساذجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح « ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه الممسوخ للتسامح » .

وفى دراسة علمية حديثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدماثة المقولة ، على مزاياها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الادارة ثم التهاون واللامبالاة والتسيب . ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لاتنعكس ولاتترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وتترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى تعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينات القاتلة .

روح السماحة والدماثة المقولة تلك هى أيضا المسئولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل « للرجل الصغير » بأكثر مما ينبغى وتفسح له مكانا أكبر مما يستحق ،

الأمر الذى يؤدى ـ خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود ـ يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والإحباط .

فى الوقت نفسه ، وكأنما لتضيف الاهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمئ ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز ، إذ لامكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لاثوريا ، تقليديا لامخالفا ، وموالیا لامعارضا . ولذلك فإن مصر ليست ولايمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالى غير خالقة ولافائدة جدا .

مصر المعتدلة ، باختصار يعنى ، هى للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (بمثل ما أن المعارضة فى مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) ـ وللإمعات والتافهين طول البقاء .

وهكذا بينما يتكاثر الأقزام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون

على كتفها ، تتعثر أقدامها فى العمالقة وقد تطؤهم وطئا . وهذا ما يفسر لماذا قيل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى ـ فقط « انظر حولك » .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال . إما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا الواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فانصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة « الفضيلة عجز » وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكلية لاتركل وقعود لاصمود ، إنه تبرير للعجز وحلم بغير اقتدار ـ ولانضيف : حجة من ثم يأوى إليها اللئام .

مـن نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل « الأعمال المشرفة » كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك « بزهدهم » فيها وانصرافهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدؤوب ،

ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيداً للأجنبى . ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموما لم تكن صانعة التاريخ أوسيدته دائما ، وإنمــا خامته فـى كثير من الأحيان ولانقول خادمته أو « سندريللاه » أحيانا .

فـى المـوقف الحضـارى والسيـاسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا عن التطرف والغلواء يمينا أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهات . ولكن مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد . فاستقرار الأسرة الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذى حمى المجتمع الصينى على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، ولكن دون عبادة الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمغ المجتمع الصينى وعقمه ، ولكن أيضا دون تفكك ولانقول تحلل الأسرة أو إنحلالية المجتمع فى فرنسا .

بالمقابل ، وكذلك دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة فى المجتمع الفرنسى ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر والبارع فى القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعى والأساس الصناعى وبين حياة الريف والحضر كما تتضح فى النسبة المئوية لدرجة التمدين ، فإذا كان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال فى أوربا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هى الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية و بين الريف والمدن فى معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب .

حتى فى المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التأرجح والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبعها دائما إلى الحياد الإيجابى إن صح أنه كان على الاطلاق ، ولاهى عادت تقبل بالافراط فى الأول إن جاز أن يبقى على الاطلاق .

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والأساسية ، نجد الاعتدال المصرى يجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . ففى وجه ثنائية الفرعونية ـ العروبة يسود الاعتدال الذى

يجمع بينهما دون تناقض ولاحرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحدى الأوسط من الوحدة وهى الفيديرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المنغلقين دعاة أو مدعى الوطنية الشوفينية الشعوبية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوحدويين الاندماجيين غير العمليين وغير الواقعيين .

عـن الثـورة والثـورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى ـ يقول أنصار الاعتدال ـ قد يكون أميل بقدر أو بآخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة يمينا ، وبأقصى قدر بعيد عن الثورية الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية . ولذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتدل ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناة أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل . فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على « الدروشة » أو تجييش الديماجوجية الدينية من

جهة أو على الالحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقودة الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، ورغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

« وثورة » يوليو نفسهـا ـ يمضى الاعتداليون ـ « ثورة ولكنهـا بيضاء » . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانهيارها ، تعد فى هذا الرأى رمزا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد ـ استعمارية ولكنها ليست ضد ـ قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية . وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد ـ طبقية ولكنها ليست طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد ـ رأسمالية ولكنها ليست ضد ـ ملكية (بكسر الميم) .

ولايتجسـد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية . من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء باون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين . من حيث الموضوع : زنت الثورة المصرية

ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . شــكلا ومــوضوعا ، إذا كانت الفرنسية هـى « التقرير » ، الشيوعية هــى « النقيض » ، وكان كل منهما يجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليســار ، فإن الثورة المصرية هى بحق « التركيب » الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضداد أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف في الوسط .

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و/ أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت بيئى أصيل يعبر عن طبيعة المركب المصرى من اعتدالية كامــنة واتزان الحـــد الأوسـط . وبالمثل قدمت مــا ســميت « الاشتراكية الديمقراطية » بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى وملكة الحد الأوســـط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقيض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية - مجرد ملاحظة للتذكرة) .

وعند هذا الحد يأتى يوليو فى ميزان التقييم عند نقاد نظرية الاعتدال المصرى . فلئن كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة

دليل بالدقة والامتياز على سلبية هذا الاعتدال . فبغض النظر عن الرأى الذى يصمه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة . . . الخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع العملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح

كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليلا من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة أو أكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقى رجعى بالطبع ، يتشنج من حين إلى حين فى محاولة تقدمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصلية وجلده الأصلى : الاعتدال اللافقرى والحلول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظـــل الصـــورة

من هذا الخليط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينها ، وبحذافيرها مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى

المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها ـ نقول هذه النظرية المضادة ـ المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخمر حتى تتحجر .

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شيء ـ توافق النظرية أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع . ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطة السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغرير باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية ... ألخ .

أما كيف كان الاعتدال آفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر ممـــا ينبغى ، دؤوب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب . واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقرا إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الاطلاق ، طيب سمح حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير

طليعية محدود الأفق نوعا ، صلب إلى حد معلوم ولكنه غير طموح جرىء مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ، يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير مقتحمة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية متوسطة ولكنها غير طليعية غير قيادية .

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامة فإنه انعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما فيها من نقص وقصور . فالشعب المصرى طيب لا بأس به أصلا كخامة ، إلا أنه - تتحفظ النظرية - طيب أكثر من اللازم ، طيب بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم نسبيا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ، كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت أيضا أطول مستعمرة . ومصر

بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بالحلول الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقاء على الصدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما فى الختام ، فان جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا ، مسالما متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط فى التبعية . وفى الوقت الحالى فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضى ولحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلفا فى حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسى ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت فى قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتأكيد ـ وفاقد الشىء لا يعطيه ـ فى أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

مـــن فـــرط الاعـــتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما تطرحة النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا « تطرف فى الاعتدال » ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما كان مقتلها

البطىء المزمن على مر الزمن . فإذا كان التطرف فى التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف فى الاعتدال هو إفراط فى السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال . فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التى هى عجز . والمطلوب لمصر الآن هو « الاعتدال فى الاعتدال » ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد فى هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخار والمجد القومى . فمصر لا يمكن أن تكون كبرا بلا كبرياء ، وافتخارا وغرورا بالادعاء ، وادعاء بالزعامة دون قيادة ... ألخ . فالعنف ـ الحميد ـ إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها . ومن غيابه بالذات جاءت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل المستويات .

أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه

بطريقة سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا . عسكريا غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدراتنا لألفى سنة وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاءت الحرب إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء والتفريط الوطنى والقومى وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت الحكومة هى كل شىء فى مصر والمواطن نفسه لا شىء ، فكانت مصر دائما هى حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمن حتى اليوم أكثر مما هو نتيجة . فهو بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة . وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل .

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الآخر لأسود صفة وأسوأ سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية « الفهلوة » والوصولية الزاحفة . أما المؤسى . فهو إنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ تحدث لطفى السيد فى « المنتخبات » « رذيلة الرياء » كوسيلة « نافعة فى البلاد الاستبدادية ، حيث « لا شىء يرضى السلطان إلا العبادة » ، حتى أحمد أمين الذى وجد فى « قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية » فيضا من ألفاظ النفاق والملق « والمداراة » تتبع أسبابه إلى « كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحاكم والعسف بهم » .

على أن أغرب ما فى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد ، فى مصر نفسها وفى قمة الثمانينات من القرن العشرين بعد الميلاد ، ندوة رسمية وعلنية عن أزمة « النفاق المصرى والنفاق فى مصر » (كذا) - شىء لم يسبق له مثيل تحت الشمس ! - لكنه حدث - ودون جدوى مع ذلك ...

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن أن تكون السلطة والحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعاة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهللين المحبذين المزينين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به . ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم ، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة . فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع ، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأقنان.

وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه « الاستقرار » فى المجتمع المصرى ، لا سيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة ، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجثة الهامدة وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعانى من عدم الاستقرار . فإن ما تعانى منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار .

فى الوقت نفسه ، فبقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة

الاعتدال المعقول هذا ، كان ولا يزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو هى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور ، وكان ابدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد ... ألخ . وعلى سبيل المثال ، فكل انتفاضة شعبية هى « انتفاضة حرامية » (هل تذكر ؟!) .

ولا غرابة فى هذا كله بالطبع ، فإنما هو الوجه الآخر المكمل لقضيته ـ رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثلما هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبى والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صورة من دموية وتعذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديداً ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف « الشرعى » فى مصر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب

مروع - أليس كذلك ؟ - للحقيقة والحق ، ولكنه منطقى مع ذلك مع منطق الغاب وشريعة الظفر والناب .

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثورى الصحى ، كانت أزمة الديموقراطية المتوطنة فى مصر ، بل كان زمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هى أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية فى مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المعقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا فى أزمات مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقة فى ذلك أنها لا تأخذ فى وجه هذه الأزمات الحل

الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل ، أى المهدئات والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا هى تنهار قط ، ولا هى تثور أبدا ، ولا هى تموت أبدا ، ولا هى تعيش تماما ، وإنما هى فى وجه الأزمات والضربات المتلاحقة تظل فقط تنحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت المرض المزمن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسمية البعض « معجزة العجز » ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة « معجزة مصرية » فى التاريخ فهى معجزة العجز تلك .

آية ذلك العصر . بعد أن فقدت مكانتها فى الصدارة وعلى القمة فى العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص فى أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هى بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة يفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها ولو بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والايجابية ... ألخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لا نهاية - تمضى النظرية - هى أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبدل المرونة سيحدث التصادم . ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى ستصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه فرضا ،

ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجة مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسيتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة : « لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ») . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوجية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لا يسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية ـ ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر .

لو لم أكن مصريا

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح ذو حدين على أقل تقدير . كذلك

فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الأحوال ، فلعلها أن نكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا صح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق .

فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخجل مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيدة فبلسانه ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها ، إن لم يكن فى غيره ففى نفسه .وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبناءها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا ، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر . بينما أن أضعف ما فى مصر هو

المصريون (!) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها . ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم .

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا » ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول « لو لم أكن مصريا لوددت ألا أكون مصريا » . ولعله فى هذا السياق أن تساءل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات المصرية « فحرص أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا ، بعد أن وجد نفسه مصريا » . ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : « هل هو هذا الهدوء ؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون الكلام والخطب والهتافات والشعارات مثل : مثل لو لم أكن مصريا ... ألخ ؟ » .

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا . غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين الممتازين اليوم ، فى ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة فى سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم فى مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينفضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا » . ذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما فى الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

مراجـع المختـــارات (٢)

الفصل الأول : في الشخصية الاقليمية

شخصية مصر ، جزء ١ ، القاهرة ١٩٨٠ ، الصفحات ١١ ـ ٤٧

الفصل الثانى : خريطة الاقتصاد المصرى

شخصية مصر ، جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ١٣ ـ ١٤٦

الفصل الثالث : ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين .

شخصية مصر جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ٨٥٥ ـ ٨٩٠

الفصل الرابع : السد العالى

شخصية مصر ، جزء ٢ ، القاهرة ١٩٨١ ، الصفحات ٩٦٨ ـ ١٠١٨

الفصل الخامس : كلمة عن السياحة في مصر

شخصية مصر ، جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ١٦٨ ـ ١٧٣

الفصل السادس : الاعتدال والشخصية المصرية

شخصية مصر ، حزء ٤ ، القاهرة ١٩٨٤ ، الصفحات ٥١٦ ـ ٥٥٠

المحتــويات

المحتــويات	الصفحة

رقم الأيداع ٩٥/١٧٤٢
I.S.B.N. 977-5193-83-4









جمال حمدان في سطور

١- ولد بناي مركز قليوب في ١٩١٨/٢/٤.

٢- اسمه بالكامل جمال محمود صالح حمدان.

٣- كان ترتيبه السادس على القطر في شهادة التوجيهية (الثانوية العامة حاليا)، سنة ١٩٤٤.

٤- التحق بقسم الجغرافيا- كلية الآداب جامعة القاهرة وحصل على الليسانس بامتياز سنة ١٩٤٨، وعين معيدا بالقسم في نفس السنة.

٥- أوفد إلى انجلترا (جامعة ريدنج) على نفقة البعثة الفهمية، في مارس ١٩٤٩.

٦- حصل على الدكتوراه من جامعة ريدنج برسالته عن "سكان وسط الدلتا قديما وحديثا".

٧- عمل بجامعة القاهرة لمدة عشر سنوات (من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٣)، وانتدب خلالها للعمل بجامعة القاهرة فرع الخرطوم.

٨- تفرغ بعد ذلك للبحث العلمي والتأليف.

٩- له مؤلفات عديدة توجها بموسوعته "شخصية مصر".

١٠- حائز على جائزة الدولة التشجيعية (١٩٥٩) وجائزة الدولة التقديرية (١٩٨٦)، وجائزة أمير الكويت للنقد العلمي (١٩٨٦)، وحصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى(١٩٨٨).

١١- توفي إثر حادث أليم في ١٩٩٣/٤/١٧.



مكتبة مدبولي